

قواعد النشر

أولاً : شروط النشر

- ١- أن يكون البحث متمسكاً بالأصالة والابتكار، والمنهجية العلمية، وسلامة الاتجاه، وصحة اللغة، وجودة الأسلوب.
- ٢- ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو قدم للنشر لجهة أخرى.
- ٣- جميع البحوث المقدمة للنشر في المجلة خاضعة للتحكيم.

ثانياً: تعليمات النشر

- ١- يقدم الباحث طلباً بنشر بحثه.
- ٢- يتقدم الباحث بخمس نسخ مطبوعة عبارة عن (أصل وأربع صور) باللغة العربية منسوخة بواسطة الحاسب الآلي ببرنامج (Microsoft Word) متوافق (IBM) وعلى وجه واحد فقط، ويكون على ورقة مقاس (A4) مع ترك (٣ سم) لكل هامش، ومرفقة ترقيماً متسلسلاً، بما في ذلك الأشكال والجداول، بالإضافة إلى نسخة إلكترونية وملخص باللغتين العربية والإنجليزية، بحيث لا تزيد كلماته عن (٢٠٠) كلمة أو صفحة واحدة.
- ٣- تكون الكتابة بالخط المشهور (Traditional Arabic) العناوين بحجم (٢٠) أسود، والمحتن بحجم (١٨) عادي، والحواشي بحجم (١٤) عادي.
- ٤- لا تزيد صفحات البحث عن ستين صفحة.
- ٥- يكتب عنوان البحث، واسم الباحث، وعنوانه، ولقبه العلمي، والجهة التي يعمل بها.
- ٦- يتم العزو إلى المراجع وفق ما يلي:
(أ) الكتب: ويعزى إليها بإحدى طريقتين ولا مانع من استخدامهما في البحث الواحد.
الطريقة الأولى: ذكر المرجع في متن البحث باسمه المختصر، يليه الجزء والصفحة، ورقم الحديث أو الفقرة إن وجد، مثال ذلك: أخرجه البخاري في صحيحه (١/٨٨ ح ١٦٦) أو قال النووي في المجموع ٢٩/٨ : "...."
الطريقة الثانية: ذكر المرجع في الحاشية، فيضع الباحث رقماً للحاشية في المكان المناسب، ثم يضع الحاشية أسفل الصفحة مثال ذلك: قال ابن قدامة "....." (١)
ب) الدوريات: ويعزى إليها في الحاشية بذكر عنوان البحث ثم اسم الدورية التي هو فيها، مثال ذلك: وذكر الدكتور في بحثه أنه لم يقف على أحد قال بهذا "...." (٢).
- ٧- توضع حواشي كل صفحة أسفلها.
- ٨- في مسرد المراجع يبدأ بذكر اسم الكتاب كاملاً، ثم مؤلفه، وسنة الوفاة، ثم من تولى طبعه وسنة الطبع، وكذا في الدوريات يذكر عنوان البحث ثم صاحبه ثم اسم المجلة وعددها.
- ٩- عند ورود أعلام إسلامية وعربية في متن البحث أو الدراسة، تذكر سنة الوفاة بالتاريخ الهجري إذا كان العلم متوفى، وإذا كانت الأعلام أجنبية فإنها تكتب بحروف عربية، وبين قوسين بحروف لاتينية، ويذكر الاسم كاملاً عند وروده لأول مرة.
- ١٠- لا يجوز إعادة نشر أبحاث المجلة في أي مطبوعة أخرى إلا بإذن كتابي من رئيس التحرير.
- ١١- لا يعاد البحث إلى صاحبه سواء نشر أم لم ينشر.
- ١٢- يعطى الباحث نسختين من المجلة، وعشرين مستلة من بحثه المنشور بدون مقابل، على أن يتحمل المؤلف تكاليف ما زاد عن ذلك طبقاً لما تقرره هيئة التحرير.
- ١٣- يلزم الباحث إجراء التعديلات المنصوص عليها في تقارير المحكمين، مع تعليل ما لم يعدل.
- ١٤- تعبر المواد المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها فقط.

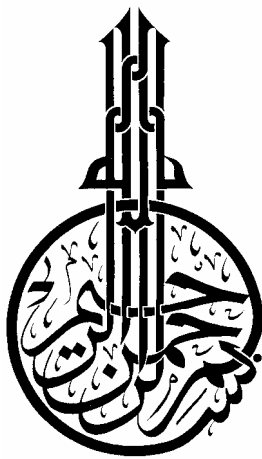
عناوين المراسلة

ترسل جميع مواد النشر والمكتاتبات إلى :

المجلة العلمية لجامعة القصيم (العلوم الشرعية)، ص.ب./ ٦٦٠٠ الرمز/ ٥١٤٥٢ بريدة - المملكة العربية السعودية

هاتف ٠٦٣٢٢٠٣٣٠ - تحويلة ٢١٢٥ هاتف مباشر وفاكس/ ٣٢٢٠٣٥٨ (٠٦)

بريد إلكتروني / qu.mgllah@gmail.com



المجلد (٦) - العدد (١)

مجلة العلوم الشرعية

محرم ١٤٣٤هـ - نوفمبر ٢٠١١م

النشر العلمي والترجمة

هيئة التحرير

رئيس التحرير

أ.د. صالح بن محمد السلطان

الأستاذ الدكتور بقسم الفقه في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم.

الأعضاء

أ.د. صالح بن محمد الحسن

الأستاذ الدكتور بقسم الفقه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم.

أ.د. صالح بن سليمان اليوسف

الأستاذ الدكتور بقسم أصول الفقه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم.

أ.د. سعود بن حمد الصقري

الأستاذ الدكتور بقسم العقيدة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم.

أ.د. سليمان بن عبدالعزيز السليمان

الأستاذ الدكتور بقسم القرآن وعلومه في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم.

د. إبراهيم بن عبدالله اللاحم

الأستاذ المشارك بقسم السنة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم.

المحتويات

بُرْهَانُ الصَّدَقَةِ عَلَى الْإِيمَانِ

.....

التكفير عند المعتزلة "مقاربة منهجية"

.....

حكم إزالة الشعر بالليزر "دراسة فقهية مقارنة"

.....

حديث الواهبة نفسها رواية ودراية وطريقة البخاري في إخراج له في الصحيح

.....

الرواة الذين جرحهم أبو داود وأخرج لهم في السنن دون أن يبين ضعفهم

.....

الإِبَاضِيَّةُ وَمَنْهَجُهُمْ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ

.....

حماية المزكي ماله بركاته

.....

منهج أبي علي القالي في التفسير "بحث ترقية"

.....

(/) - () ()

/ /

.

.

.

⋮

.

.

⋮

.

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ ، نَحْمَدُهُ وَنُسْتَغِيثُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا ؛ وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ ، وَمَنْ يُضِلَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ .

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ .
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ ۖ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ ^(١) . ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ ^(٢) . ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ۖ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ ^(٣) .

أما بعد :

فَإِنَّ الصَّدَقَةَ بُرْهَانٌ مُتَحَقِّقٌ ؛ عَلَى صَدَقِ إِيمَانِ الْمُتَصَدِّقِ ، فَالصَّدَقَةُ يُرْجَى أَنْ تَكُونَ أَمَارَةً عَلَى إِيمَانِ الْمُتَصَدِّقِ وَأَمَانَتِهِ ، وَالْبُخْلُ وَالشُّحُّ يُخْشَى أَنْ يَكُونَ عَلَامَةً عَلَى نِفَاقِ الْمَرْءِ وَخِيَانَتِهِ .

فَصَادِقُ النِّيَّةِ مَتَى مَا تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ طَاهِرٍ : فَهَذَا بُرْهَانٌ عَلَى إِيمَانِهِ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَأَنَّهُ عَبْدٌ مُؤْمِنٌ بِالْقَدَرِ وَمَا فِيهِ مِنْ حَلَاوَةٍ خَيْرٍ وَمَرَارَةٍ شَرٍّ قَاهِرٍ ^(٤) .

() :

() :

() - :

() :

:

وقد اجتهدتُ في هذا البحث في تتبُّع النُّصوص الشرعيَّة الدَّالَّة على فضيلة الإنفاق والإحسان ، وأنَّ الصَّدقة بُرهانٌ على براءة المُتصدِّق من خصلة النُّفاق وأنَّ العطية شُعبةٌ من شُعب الإيمان.

وقد قسَّمت البحث إلى : مُقدِّمة وتمهيدٍ وستَّة مباحث وخاتمةٍ ، وتفصيل ذلك على النحو الآتي :

، وتتناول : فاتحة البحث ؛ وخُطَّته .
، ويتناول : أنَّ الصَّدقة بُرهانٌ مُتَحَقِّقٌ ؛ على صدق إيمان المُتصدِّق.

الصدقة بُرهانٌ على الإيمان بالله تعالى .
الصدقة بُرهانٌ على الإيمان بالملائكة .
الصدقة بُرهانٌ على الإيمان بالكتب .
الصدقة بُرهانٌ على الإيمان بالرُّسل .
الصدقة بُرهانٌ على الإيمان باليوم الآخر .
الصدقة بُرهانٌ على الإيمان بالقضاء والقدر .
، وتتناول : أهمَّ النَّتائج التي توصَّلت إليها في هذا

البحث ، ومُلحقٌ بها : المراجع والمصادر العلميَّة التي تمَّ الاستفادة منها .
والله سبحانه وتعالى أسأل ؛ وبأسمائِه الحُسنى أتوسَّل : أن يجعل أعمالنا كُلَّها صالحة ، ولوجهه الكريم خالصة ، وأن يجعل هذا البحث تعاوناً على البرِّ والتَّقوى ؛ وتواصياً بالحقِّ وتواصياً بالصَّبْر .

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربَّ العالمين ، وصلى الله وسلَّم على خاتم النَّبيِّين ، وعلى آله وأزواجه وأصحابه أجمعين .

:

إنَّ الإيمان يستدعي أن يُوقن العبد بأنَّ الرَّبَّ تبارك وتعالى منعوتٌ بنعوت
الجلال ، وأنَّه قد تسمَّى بأسماء حُسنَى منها (الباسط الرَّزَّاق المُعطي) وهي دالَّةٌ على
صفات الجمال.

فإذا بَسَطَ اللهُ سُبْحَانَهُ وتعالى الرَّزْقَ والعطاء لمن شاء من عباده فقد جعلهم
مُستخلفين فيه ، والعبد المؤمن خليفةً راشدٌ في هذا المال يُسلِّطه على هلكته بالحقِّ قد
صَدَّقَ قلبُه جوارحَه وفيه ، قال الله تعالى: ﴿ ءَامِنُوا بِاللّٰهِ وَرَسُولِهِ ؕ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ
مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ۖ فَالَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ ۝ ﴾^(٥).

فأخبر الله تعالى أنَّ الإيمان هو قرين النِّفَّة ، وأنَّ زيادة إيمان المؤمن هو ثمرة
الصَّدقة^(٦) ، فلمَّا (كان الإيمان أساساً ؛ والإنفاق وجهاً ظاهراً ورأساً: قال - جامعاً
بين الأساس الحامل الخفيّ ؛ والوجه الظَّاهر الكامل البهيّ - : ﴿ وَأَنْفِقُوا ۝ ﴾^(٧)).

() :

() : [] :

(.

:

:

﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَنَمِ ۖ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ
السَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ۝ ﴾ [:] .
:

:

:

(

:

فهذا المؤمن إنما استُخلفَ في مال الله سبحانه وتعالى الذي أُوتيه ؛ ولم يُستخلفَ على مالٍ ورثه كابرًا عن كابرٍ ، وهو يعلم أنه إنْ تخوَّضَ في هذا المال بغير حقٍّ فما له من قُوَّةٍ ولا ناصرٍ ؛ وما لكسر قناة إيمانه من جابرٍ ^(٨) .

قال الله تعالى : ﴿وَلَيْسَتَعَفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَءَاتُوهُمْ مِّنْ مَّالِ اللَّهِ الَّذِي ءَاتَاكُمْ وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَّتَكُمْ عَلَى الْإِغْلَاءِ إِنْ أَرَدْتُمْ تَحَصُّنًا لِّنَبْتِكُمْ أَعِزَّ لِلْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَنْ يُكْرِهْنَهُنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ^(٩) .

فقد دلَّت هذه الآية الكريمة على أنَّ المؤمن مُستخلفٌ في هذا المال ، فمن تخوَّض فيه بغير حقٍّ فسيذوق ما في عاقبة أمره الخاسرة من الوبال .

فعن خولة الأنصاريَّة رضي الله عنها قالت : سمعت النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول : (:) أخرجه البخاري ^(١٠) .

والعبد المؤمن إذا أعطى واثَّقى فقد ملكَ المالَ ، والعبد الشَّحيح إذا بخل واستغنى فقد ملكه المالُ .

: [/ - ()] - /

. [/ - ()] - /

()

() : [/ - ()]

()

() :

() [/ - ()] :

. [/ - ()]

فعن عبدالله بن الشَّخِير رضي الله عنه قال :

: ﴿أَلْهَنَكُمْ الْكَافِرُ﴾ () . : .

(أخرجہ

مُسلم^(١٢) .

وقد رأى الأحنف بن قيس رحمه الله تعالى في يد رجلٍ درهماً فقال : لمن هذا الدرهم؟ فقال : لي. فقال الأحنف : ليس هو لك ؛ حتَّى تُخرجه في أجرٍ ؛ أو اكتساب شكرٍ. ثُمَّ تَمَثَّل :

()

وقد دلَّت التُّصوص على أنَّ (الإيمان والإحسان) قرينان ، كما دلَّت على أنَّ (الإنفاق والتُّفّاق) ضدَّان لا يجتمعان^(١٤) .

() : .
() [/ () - () / ()] .

() : / - .

() : ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا

وَلَا أَذَى لَّهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١٢٧﴾ ۞ قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى وَاللَّهُ عِنْدَ حَلِيمٍ ﴿١٢٨﴾ يَتَابِعُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يُبْطِلُوا صَدَقَتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانَ عَلَيْهِ ثَرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ وَمَا كَسَبُوا وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴿١٢٩﴾ وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتٍ اللَّهِ وَتَنْبِيئًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَسَمٍ بَرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَتَأَنَّتْ أَكْطَلَهَا ضَعْفَتِ فَإِنْ لَمْ يُصَبِّهَا وَابِلٌ فَطَلَّ ۖ وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ۖ﴾ [: - .

:

:

فمن دلائل الاقتران بين (الإيمان والإحسان): قول الله تعالى: ﴿فَأُولَئِكَ مِّنْ تَحِيٍّ

فَمَنَعُ الْحَيَوةَ الدُّنْيَا وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى لِلَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٣٦﴾ وَالَّذِينَ يَحْنَبُونَ كِبِيرَ الْإِيمَانِ
وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ﴿٣٧﴾ وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا
رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴿١٥﴾. وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَن هَاجَرَ إِلَيْهِمْ
وَلَا يَحْجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقِ شُحَّ
نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٦﴾. وقوله تعالى: ﴿فَأَنقَضُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَأَسْمِعُوا
وَأَطِيعُوا وَأَنفِقُوا خَيْرًا لِّأَنفُسِكُمْ وَمَن يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٧﴾. وقوله
تعالى: ﴿فَلَا أَقْنَحُمُ الْعُقَبَةَ ﴿١١﴾ وَمَا أَذْرَنكَ مَا الْعُقَبَةُ ﴿١٢﴾ فَكَرَقِبَةٍ ﴿١٣﴾ أَوْ إِطْعَمَةٍ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾
يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿١٥﴾ أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ﴿١٦﴾ ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ ﴿١٧﴾
أُولَئِكَ أَحِبُّ الْمُتَّقِينَ ﴿١٨﴾.

فهذا الإيمان الصادق الذي وقر في قلوب المفلحين المتقين المتوكلين: قد أورثهم
النِّفَقة والإيثار ووقاهم الشُّحَّ فكانوا من أصحاب اليمين.

ومن دلائل التنافر بين (الإنفاق والنفاق): قول الله تعالى: ﴿قُلْ أَنفِقُوا طَوْعًا أَوْ

كَرْهًا لَّن يَتَقَبَّلَ مِنكُمُ إِنَّكُم كُنْتُمْ قَوْمًا فَاسِقِينَ ﴿٥٣﴾ وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ إِلَّا
أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَىٰ وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ
كَرْهُونَ ﴿٥٤﴾ فَلَا تَعِجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَوةِ الدُّنْيَا وَتَزْهَقَ

() : - .

() :

() :

() : - .

أَنفُسَهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ ﴿١٩﴾ . وقوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ مَّنْ عَاهَدَ اللَّهُ لَئِنْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ ﴿٧٥﴾ فَلَمَّا آتَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُّعْرِضُونَ ﴿٧٦﴾ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴿٢٠﴾ .
 وقوله تعالى : ﴿ هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنْفِقُوا عَلَىٰ مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّىٰ يَنْفَضُوا وَلِلَّهِ خَزَائِنُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَفْقَهُونَ ﴾ ﴿٢١﴾ .

فالإنفاق والنفاق : ضدَّان لا يجتمعان ، لأنَّ الإنفاق شُعبةٌ من شُعب الإيمان ، كما أنَّ ضدهُ وهو البُخل والشُّحُّ شُعبةٌ من شُعب الكُفر والفُسوق والعصيان .
 فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صَلَّى الله عليه وسلَّم : (

(أخرجَه أحمد والنَّسائي^(٢٢) .

ومن وجوه كون البُخل شُعبة من شُعب الكُفر والفُسوق والعصيان : أنَّ البُخل من أعظم الأسباب التي تهلك بها الأُمَّة في آخر الزَّمان ، قال رسول الله صَلَّى الله عليه وسلَّم : (أخرجَه الطَّبْرانيُّ من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما^(٢٣) .

-
- () : - .
 () : - .
 () : .
 () [- () /] /
 () - () - [.]
 : / - () / : []
 . (.
 () [- () /] . [] :

فالجُود والكرم والإحسان والإنفاق^(٢٤) : هو الذي يميز بين الإيمان والنفاق.
 فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (
) أخرجه أحمد وأبوداود والتِّرْمِذِيُّ^(٢٥) .
 فالمؤمن الكريم يُجتدى بالكرامة واللطف ، والمنافق اللئيم يُجتدى بالمهانة
 والعنف.
 فصدقة المؤمن تُحبِّبه إلى أعدائه وأضداده ، وبُخل المنافق يُبغِّضه إلى أخلائه
 وأولاده.
 وقد)

/

() : [/ () -

: () :

: :

:

.

() [/ - ()] / -

() [- ()] / -

: [- ()] :

() [- / - ()] :

(

:

(أخرجه مُسلم^{٢٦}).

وإنَّ من جوامع الكلم الذي فُضِّلَ به رسول الله صَلَّى الله عليه وسلَّم على جميع الأنبياء والمرسلين: إخباره عن الصدقة أنَّها من أصدق البراهين على إسلام المسلمين وإيمان المؤمنين وإحسان المحسنين.

فعن أبي مالكٍ الأشعريِّ رضي الله عنه قال: قال رسول الله صَلَّى الله عليه وسلَّم: (-

-

(أخرجه

مُسلم^{٢٧}).

فدَلَّ الحديث على أنَّ الصدقة بُرهانٌ مُتَحَقِّقٌ؛ على صدق إسلام وإيمان وإحسان المُتَصَدِّق، لأنَّ الصدقة إنَّما سُمِّيَتْ صدقة لأنَّها دليلٌ على تصديق أصحابها، وبُرهانٌ صادقٌ على صحَّة الإيمان الظَّاهر والباطن من قِبَل أربابها.

فالصدقة كما أنَّها بُرهانٌ وبيانٌ على صدق إيمان هؤلاء المُتَصَدِّقين: فإنَّها تُورثهم أثراً من آثار الإيمان وهي مغفرة وأجر ورزق ربِّ العالمين، قال الله تعالى:

﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴿٣﴾ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ

() [/ :
- () - [.
() [/ - () - [.

دَرَجَتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٢٨﴾ . وقال تعالى : ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ
وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَنِينَ وَالْقَنَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ
وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ
وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ
مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿٢٩﴾ . وقال تعالى : ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا
يُضَاعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ ﴿٣٠﴾ .

والصدقة كما أنها برهان للمتصدق وحجة له على الإيمان : فإنها تبلغ به أعلى
درجات الدين وهي درجة الإحسان ، قال الله تعالى : ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ
إِلَى التَّلَافُوتِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴿٣١﴾ .

فمن جملة إحسان المتصدقين وهو من آثار هداية رب العالمين : مجاهدتهم
أنفسهم في استخراج ما فيها من الشح والقتل الدفين ، قال الله تعالى : ﴿وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ
مِنْ بَعْلِهَا ذُشُورًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ
الشُّحَّ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿٣٢﴾ . وقال تعالى : ﴿قُلْ لَوْ
أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذَا لَا مَسَكَّتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ قَتُورًا ﴿٣٣﴾ .

() : - .

() : .

() : .

() : .

() : .

() : .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : (

:

:

(أخرجه البخاري ومسلم^(٣٤) .

فالمُتصدِّق لما جاهد نفسه التي أحضرت الشُّحَّ والقَتْرَ هُديَّ سواء السَّبِيل ،
وكانت هذه الهداية أثراً من آثار الإحسان وأصدق بُرهانٍ وأوضح دليلٍ ، قال الله
تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ ﴾^(٣٥) .

والصدقة كما أنَّها بُرهانٌ على إيمان المُتصدِّقين وحُجَّةٌ وبيانٌ : فإنَّها تُطهِّر
نُفوسهم وتزكِّيها بالتَّوبة من الفسوق والعصيان ، قال الله تعالى : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً
تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾^(١٠٣) أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ
يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾^(٣٦) .

والصدقة وإن كانت على الإيمان بُرهانٌ مُتحقِّقٌ : فإنَّ الذي يُضاعف ثوابها هو
إخلاص المُتصدِّق ، فربَّما سبقت قطرةٌ من درهمٍ سيل الدِّراهم المُتدفِّق ، قال الله تعالى :
﴿ وَلَا يَنْفَعُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ لِحَاجَتِهِمْ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا

() [/ -

() - [/] /

() - [/ -

() :

() :

كَاتُوا يَعْمَلُونَ ﴿٣٧﴾ . وقال تعالى : ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا ﴿٣٨﴾ .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (

: : .

(أخرجهم أحمد

والنسائي^(٣٩) .

وصدقة الجهر التي يُبديها المؤمن لا تُنافي إخلاص عمله وصدق نيّته ، فربّ صدقة جهر رجحت بصدقة السرّ لإيمان صاحبها وحُسن طويّته ، قال الله تعالى : ﴿إِن تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ مِّن سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٤٠﴾ . وقال تعالى : ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَمَن رَزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوُونَ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٤١﴾ .

وعن جرير بن عبد الله البجليّ رضي الله عنه قال : (

()	:	.
()	:	.
()	[() - /]	/ -
()	[() -]	/ :
()	[() - / -]	.(
()	:	.
()	:	.

:

:

(

:

أخرجه مُسلم^(٤٢).

فبراهين الصّدقة على الإيمان كثيرة، وحُججها ودلائلها عليه وفيرة، فما أُثبتت
الخيريّة للمتصدّق: إلا لآئته بعروة الإيمان مُتوثّق، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو
عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^(٤٣).

وما أنفق مُؤمنٌ إلا وهو مُوقنٌ بأنَّ الله سيُوفيه الثّواب والجزاء، فالإيمان قد
حمل هذا المنفق على النّفقة رجاء الخُلف والعطاء، لاعتقاده أنَّ الصّدقة لا تُنقص المال
بل تزيد في البركة والنّماء، قال الله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ
الْحَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا
مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَظْلُمُونَ﴾^(٤٤).

-

() [/

() - / [.

() :

() :

وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (

(

أخرجه مُسلم^(٤٥) .

وما جزى الله المُتصدِّقين على الإحسان : إلا لأنَّ الصَّدقة شُعبة من شعب الإيمان ، قال الله تعالى : ﴿ فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَيْهِ قَالُوا يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ مَسَّنَا وَأَهْلَنَّا الضُّرَّ وَجِئْنَا بِبِضْءَةٍ مُّزْجَاةٍ فَأَوْفِ لَنَا الْكَيْلَ وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَا إِنَّ اللَّهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ ﴾^(٤٦) .

والصَّدقة بُرهانٌ على الإيمان وما يتشعَّب منه من صالح الأعمال ، سواء كانت صدقة بالمال أو صدقة بالأفعال أو صدقة بالأقوال .

فعن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه : (

:

: .

:

: .

(

أخرجه مُسلم^(٤٧) .

() [/ - () - ()] / . [/ () : () () /] () - () / - () . [- / - ()]

:

إِنَّ الصَّدَقَةَ بُرْهَانٌ عَلَى إِيمَانِ الْمُتَصَدِّقِ بِرُبُوبِيَّةِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَإِيمَانُ الْمُنْفِقِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ وَمَلِيكُهُ ؛ فَاطَرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ : حَبَّبَ إِلَيْهِ النَّفَقَةَ وَزَيَّنَهَا فِي قَلْبِهِ .

لِذَا لَمَّا جَرَى ذِكْرُ مَا أَعَدَّ اللَّهُ تَعَالَى لِلْمُنْفِقِينَ فِي سَبِيلِهِ : نَاسِبٌ أَنْ يُقَرَّنَ مَعَ أَجْرِهِمُ الْعَظِيمِ اسْمُ الْجَلَالَةِ (الرَّبُّ) ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَتًّا وَلَا أَدَى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^(٥٠) .

فَإِيمَانُ الْمُتَصَدِّقِ أَنَّ الرَّبَّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هُوَ الَّذِي رَبَّى الْعَالَمِينَ بِالْإِيجَادِ مِنَ الْعَدَمِ ؛ وَالْإِمْدَادِ بِالرِّزْقِ وَالنَّعَمِ ؛ وَالْإِعْدَادِ لِيَكُونُوا خَيْرَ الْأُمَمِ : هُوَ الَّذِي هَدَاهُ لِبَذْلِ النَّدَى ، مِنْ غَيْرِ مَنْ يُتَّبَعُهُ وَلَا أَدَى .

:

إِنَّ الصَّدَقَةَ بُرْهَانٌ عَلَى إِيمَانِ الْمُتَصَدِّقِ بِاللَّوْهِيَّةِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَإِيمَانُ الْمُنْفِقِ أَنَّ الرَّبَّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى هُوَ إِلَهُ الْمُسْتَحَقُّ بِأَنْ يُفْرَدَ بِالْعِبَادَةِ الَّتِي يُحِبُّهَا وَيَرْضَاهَا مِنَ الْأَفْعَالِ وَالْأَقْوَالِ الْبَاطِنَةِ وَالظَّاهِرَةِ : حَمَلَهُ عَلَى النَّفَقَةِ مِمَّا جَعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى مُسْتَخْلَفًا فِيهِ .

لِذَا كَانَ مِنْ أَوْصَافِ الْمُتَسَلِّمِينَ لِللَّوْهِيَّةِ إِلَهُ الْوَاحِدِ : الْإِنْفَاقُ مِنْ مَالِ اللَّهِ تَعَالَى الَّذِي آتَاهُمْ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنَسَكًا لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ فَإِنَّهُمْ كَانُوا إِلهَ وَاحِدٍ فَلَهُ أَسْلَمُوا وَبَشِّرِ الْمُحْسِنِينَ﴾^(٥١) الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَالصَّابِرِينَ عَلَى مَا أَصَابَهُمْ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾^(٥٢) .

وفي مقابل هؤلاء المخبتين: جاءت أوصاف المرائين - الذين هضموا حقَّ الألوهية فعملوا أعمالاً أشركوا فيها مع الله تعالى غيره- الذين يبخلون بما لا يُستشرف له من الأموال ؛ فيمنعونها ويشحُّون بالتصدُّق بها، قال الله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالْإِيمَانِ ۚ فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ ۚ وَلَا يَخْضُ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ ۚ فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ۚ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ۚ الَّذِينَ هُمْ يُرَاوُونَ ۚ وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ ۚ﴾ (٥٢).

فإيمان المتصدِّق بأنَّه لا معبود بحقِّ إلا الله تعالى: يجعله يُسلم الوجه إلى مولاه وهو مُحسنٌ، ويعصمه من إنفاق ماله رثاء النَّاس.

:

إنَّ الصَّدقة بُرهانٌ على إيمان المتصدِّق بأسماء الله الحُسنى وصفاته العلى، وإيمان المنفق أنَّ الله تعالى أسماء الجلال؛ ونُعوت الجمال؛ وصفات الكمال: وقاه شحُّ نفسه؛ فأنفق المال على حُبِّه.

وهذا بُرهان الصَّدقة العامُّ، وأمَّا بُرهانها الخاصُّ فيَّتَّضح في الفرعين الآتين:

: إنَّ الصَّدقة بُرهانٌ :

على إيمان المتصدِّق بأسماء الله الحُسنى، فيحمل المنفق على التَّفقه في سبيل الله تعالى: الإيمان بأنَّ الله تعالى الأسماء الحُسنى التي تُحصى بالأفعال والأقوال.

فمن جُملة ذلك: الإيمان بأنَّ الله تعالى هو (الواسع)؛ الذي يُوسِّع عليه في الرِّزق ويُعطيه خلفاً، والإيمان بأنَّ الله تعالى هو (العليم)؛ فعلمه مُحيطٌ بما أنفق في سبيله سرّاً وجهراً، قال الله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَتَتْ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُبُلَةٍ مِئَةٌ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ

﴿٥٣﴾. وقال تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ (٥٤).

ومن جُملة ذلك: الإيمان بأنَّ الله تعالى هو (البصير)؛ الذي يُبصر من أنفق ماله ابتغاء مرضاته ومن أنفقه رياء الناس، قال الله تعالى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَحِيُّتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَآتَتْ أُكُلهَا ضِعْفَيْنِ فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطُلَّ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ (٥٥).

ومن جُملة ذلك: الإيمان بأنَّ الله تعالى هو (الغني)؛ الذي من كمال غناه لن ينال من التَّفقه شيئاً ولكن يناله التَّقوى من المنفقين، والإيمان بأنَّ الله تعالى هو (الحميد)؛ الذي يحمد المُتصدِّقين والمُتصدِّقات ويُعِدُّ لهم المغفرة والأجر العظيم، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾ (٥٦). وقال تعالى: ﴿هَآأَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَدْعُونَ لِتُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمِنْكُمْ مَنْ يَخْلُ وَمَنْ يَخْلُ فَإِنَّمَا يَخْلُ عَنِ نَفْسِهِ وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ﴾ (٥٧). وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَخْلُونِ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبَحْلِ وَمَنْ يَتَوَلَّ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ (٥٨).

() :

() :

() :

() :

() :

() :

ومن جُملة ذلك: الإيمان بأنَّ الله تعالى هو (الخبير)؛ الذي أحاط علمه بالسرائر والخبائيا؛ وأدرك بُلطفه البواطن والخبائيا؛ فيستوي عنده من أبدى الصدقات ومن أخفاها، قال الله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ (٥٩).

ومن جُملة ذلك: الإيمان بأنَّ الله تعالى هو (السميع)؛ الذي يسمع أقوال المتصدقين؛ سواءً منهم من قال المعروف وَمَنْ مِّنْ بَقُولِهِ، والإيمان بأنَّ الله تعالى هو (التَّوَّاب)؛ الذي يتوب على المتصدقين ويُطهِّرهم ويزكِّيهم، والإيمان بأنَّ الله تعالى هو (الرَّحِيم)؛ الذي رحمته وسعت كُلُّ شَيْءٍ؛ وسيكتبها للذين يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ والذين هُمْ بآيَاتِهِ يُؤْمِنُونَ، قال الله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ ١٣ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ١٤ ﴿٦٠﴾.

ومن جُملة ذلك: الإيمان بأنَّ الله تعالى هو (الطيب)؛ الذي لا يقبل من الصدقات إلا ما كان من: كسبٍ طيبٍ؛ وعملٍ طيبٍ؛ وخلقٍ طيبٍ^(٦١)، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (

﴿

-
- () : .
- () : - .
- () [/ -] : ()
- : :
- : . :
- (.)

(٦٢) :

(٦٣) :

(أخرجه مُسلم^(٦٤) .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (

-

-

(أخرجه البخاري ومسلم^(٦٥) .

فإيمان المُتصدِّق بأسماء الله الحُسنى التي لا يُساميه فيها أحدٌ : شرح صدره
للإنفاق في سبيل الله سرّاً وعلانية.

: إنَّ الصَّدقة بُرهانٌ

:

على إيمان المُتصدِّق بصفات الله العُلى ، فالإيمان بأنَّ الله تعالى صفات كمال ؛ لا يُماثله
فيها أحدٌ ولا يُكافئه : جعل المُنفق يُؤثر على نفسه المُنفق عليه ؛ ولو كان به خصاصةٌ .
وهذا عُموم بُرهان الصَّدقة على صفات الله العُلى ، وأمّا خُصوص بُرهانها
فيتَّضح في المسألتين الآتيتين :

() :

() :

()] /

() - / .[

() .

: إِنَّ الصَّدَقَةَ :

بُرهَانٌ عَلَى إِيمَانِ الْمُتَصَدِّقِ بِصِفَاتِ اللَّهِ الذَّاتِيَّةِ ، فَيُلْحَقُ صَاحِبَ الْمَالِ فِي رَكْبِ الْمُتَصَدِّقِينَ
وَالْمُتَصَدِّقَاتِ : الْإِيمَانُ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى صِفَاتٍ ذَاتِيَّةٍ ؛ لَا تَنفَكُ عَنِ الذَّاتِ الْمُقَدَّسَةِ .

فَمِنْ جُمْلَةِ ذَلِكَ : الْإِيمَانُ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الْمَوْصُوفُ بِصِفَةِ (الْعِلْمِ) ؛ الَّتِي تَدُلُّ
عَلَى عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى الَّذِي لَمْ يُسَبِّقْ بِجَهْلٍ وَلَا يَلْحَقُهُ نَسْيَانٌ ، فَعَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى مُحِيطٌ بِمَا
يُنْفِقُهُ الْمَرْءُ أَوْ يَنْذِرُهُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِّنْ نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِّنْ نَّذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ
وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ ﴾ (٦٦) .

وَمِنْ جُمْلَةِ ذَلِكَ : الْإِيمَانُ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الْمَوْصُوفُ بِصِفَةِ (الْوَجْهِ) ؛ الَّتِي تَدُلُّ
عَلَى وَجْهِ الرَّبِّ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ؛ الَّذِي يَبْتَغِيهِ الْمُنْفِقُونَ بِنَفَقَاتِهِمْ سِرًّا وَعِلَانِيَةً ،
قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ
فَلَأَنْفُسُكُمْ وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا
تُظْلَمُونَ ﴾ (٦٧) . وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَالَّذِينَ صَبَرُوا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنْفَقُوا مِمَّا
رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً وَيَذَرُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ أُولَئِكَ لَهُمْ عُقْبَى الدَّارِ ﴾ (٦٨) . وَقَالَ تَعَالَى :
﴿ وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا ۖ إِنَّمَا تُطْعَمُهُمْ لَوْجَهُ اللَّهِ لَا تُرِيدُ مِنْكُمْ
جَزَاءً وَلَا شُكْرًا ﴾ (٦٩) .

وَمِنْ جُمْلَةِ ذَلِكَ : الْإِيمَانُ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الْمَوْصُوفُ بِصِفَةِ (الْيَدَيْنِ) ؛ الَّتِي تَدُلُّ
عَلَى الْيَدَيْنِ الْكَرِيمَتَيْنِ الْمَبْسُوطَتَيْنِ بِالنَّفَقَةِ ؛ وَالَّتِي تُرَبِّي صَدَقَةَ الْمُتَصَدِّقِينَ ، قَالَ اللَّهُ

-
- () : .
() : .
() : .
() : - .

تعالى : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ ﴾^(٧٠).

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (

(^١) أخرجه البخاريُّ

ومُسلمٌ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه^(٧٢).

فإيمان المتصدق بالصفات الذاتية المقدسة : رغبه في صدقة يريد من الموصوف بها سبحانه وتعالى لا من غيره الجزاء والشكور.

: إنَّ الصَّدقة

بُرهانٌ على إيمان المتصدق بصفات الله الفعلية ، فالذي أعان هذا المنفق على اقتحام العقبة ؛ فجادت نفسه بإيتاء الصَّدقة وبذل النَّفقة : الإيمان بأنَّ الله تعالى صفات فعلية ؛ يفعلها الله تعالى : متى ما شاء ؛ مع من شاء. كيف ما شاء.

فمن جُملة ذلك : الإيمان بأنَّ الله تعالى هو الموصوف بصفة (القبض) ؛ التي تدلُّ على قبض ما في يد المُمسك حتَّى يتلف ، والإيمان بأنَّ الله تعالى هو الموصوف

() :

()

/

() [/ - ()] -

/]

. [/ - ()]

بصفة (البسط) ؛ التي تدلُّ على بسط ما في يد المنفق حتَّى يخلف ، قال الله تعالى : ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾^(٧٣) .

ومن جُملة ذلك : الإيمان بأنَّ الله تعالى هو الموصوف بصفة (الرِّضا) ؛ التي تدلُّ على رضا الله تعالى عن المنفقين ؛ وسخطه سُبْحَانَهُ على الْبُخْلَاءِ الْمُسْكِينِ ، قال الله تعالى : ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَآتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلَّ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾^(٧٤) . وقال تعالى : ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ تَجَوَّاهُمْ إِلَّا مَنَ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ يَّبْنَ النَّاسِ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾^(٧٥) .

ومن جُملة ذلك : الإيمان بأنَّ الله تعالى هو الموصوف بصفة (المحبة) ؛ التي تدلُّ على محبة الله تعالى للمنفق الذي استخلف على المال ليتعرَّف به على الفقراء ؛ وبُغضه لمن تخوَّض بغير حقٍّ في مال الله تعالى الذي آتاه فهو يخبط فيه خبط عشواء ، قال الله تعالى : ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرَّبَّاءَ وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾^(٧٦) .

ومن جُملة ذلك : الإيمان بأنَّ الله تعالى هو الموصوف بصفة (الاستواء على العرش) ؛ التي تدلُّ على الاستواء على العرش وهو أوسع المخلوقات ؛ باسم الرَّحْمَنِ الْمُشْتَقُّ من صفة الرَّحْمَةِ وهي أوسع الصِّفَات ، ومقتضى ذلك أن يُحَسِّنَ المنفق ظَنَّهُ بِالرَّحْمَنِ تَقْدِيرًا وَإِجْلَالًا ، وأن لا يخش من ذي العرش إمساكاً ولا قُتُوراً ولا إقْلَالاً .

() :

() :

() :

() :

عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال : (

()

: . :

(

أخرجه البزار والطبراني^(٧٨).

()

ومن جملة ذلك : الإيمان بأن الله تعالى هو الموصوف بصفة (الغضب) ؛ التي تدلُّ على أنَّ المتصدِّق يُطفئ بصدقته غضب الرَّبِّ على ما ران على قلبه بسبب الذَّنْب ؛ فالصدِّقة كما أنَّها تُطهِّر أموال المتصدِّق فإنَّها تُطهِّر أعماله وبذلك تُطفئ غضب الرَّبِّ، فعن أبي أُمّامة الباهلي رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلم : (

(أخرجه الطبراني^(٨٠).

() / . ()
 () [- / -()]
 - [/ :
 - () : [/
 () :
 : /
 : / /
 () [-() / :
 / - [: (

فإيمان المُتصدِّق بالصفَّات الفعلية المقدَّسة: حَبَّبَ إليه الصَّدقة في سبيل من هو موصوفٌ بها جلالاً؛ ومنعوتٌ بها جمالاً، لأنَّه إنَّ علم أنَّ (المُسْتَقْرِضَ مليٌّ وفيُّ مُحسنٌ: كان أبلغ في طيب قلبه وسماحة نفسه، فإنَّ علم أنَّ المُسْتَقْرِضَ يتَّجر له بما اقترضه ويُنميَّه له ويُثمِّره حتَّى يصير أضعاف ما بذله: كان بالقرض أسمع وأسمح، فإنَّ علم أنَّه مع ذلك كلِّه يزيده من فضله وعطائه أجراً آخر من غير جنس القرض؛ وأنَّ ذلك الأجر حظٌّ عظيمٌ وعطاءٌ كريمٌ: فإنَّه لا يتخلَّف عن قرضه؛ إلا لآفةٍ في نفسه من البخل والشُّحِّ أو عدم الثِّقة بالضَّمان، وذلك من ضعف إيمانه.

ولهذا كانت الصَّدقة بُرْهاناً لصاحبها^(٨١) وأنَّه من الصَّادقين؛ في إيمانه برُبوبيةِ وألوهيةِ وأسماء وصفات الله ربِّ العالمين.

:

إنَّ الصَّدقة بُرْهانٌ على إيمان المُتصدِّقين؛ بملائكة الله تعالى الحفظة الكرام الكاتبين، الذين لا يعصون الله تعالى ما أمرهم؛ ويخافونه من فوقهم ويفعلون ما يُؤْمرون، ولا يستكبرون عن عبادته ولا يستحسرون؛ ويُسَبِّحون اللَّيْل والنَّهار لا يفترون.

فيؤمن المُتصدِّق أنَّه ما من مَلَكٍ من الملائكة إلا له مقامٌ معلومٌ في الأرض أو في السَّماء، وأنَّ مَلَكَيْنِ كريمين ينزلان صبيحة كلِّ يومٍ من السَّماء إلى الأرض قد أقامهما الله تعالى للدُّعاء، فيدعو أحدهما للمُنْفِقين بالعَوْض والخَلْف، ويدعو الآخر على المُمسكين بالمَحَقِّ والتَّلف.

فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (

:

:

(أخرجه البخاري ومسلم^(٨٢) .

:

وهذا الخلف الذي يدعوه به للمُنْفِقِ الْمَلِكُ الْكَرِيمُ : مُوَافِقٌ لما جاء به الوعد في مُحْكَمِ الذِّكْرِ الْحَكِيمِ ، قال الله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ رَبِّي يَمْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ﴾^(٨٣) .

فإيمان المُتَصَدِّقِ بأنَّ هذا الْمَلِكَ الْكَرِيمَ ما أقامه الله تعالى إلا ليستجيب دُعاءه : جعله يستبق الخيرات ؛ مُوقِنًا أَنَّهُ لن يُنْفِقَ نفقة صغيرة ولا كبيرة إلا خَلَفَهُ رَبُّهُ تبارك وتعالى خلافة حسنة .

فهذا بُرْهانُ الصَّدَقَاتِ على صدق إيمان هؤلاء المُتَصَدِّقِينَ ؛ بركن الإيمان الثاني وهو الإيمان بالملائكة الكرام الكاتبين .

:

إِنَّ الصَّدَقَةَ بُرْهانٌ على إيمان المُتَصَدِّقِينَ ؛ بِالْكِتَابِ التي أنزلها الله تعالى على المرسلين .

() [/ ﴿ () ()
 -{ () () ()
 - /] [/ -()
 .[/ -()
 : ()

لذا فقد اقترن ذكر هذه الصدقة بكتاب الله المبين ، وتنوعت دلالة الآيات الكريمة في خطاب المؤمنين ، فمنها الدلالة على أن الصدقة هي شعار الأبرار ، ومنها الحث على الإنفاق آناء الليل وأطراف النهار.

قال الله تعالى : ﴿ ذَلِكِ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۚ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ۚ ﴾ ^(٨٤) . وقال تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ عَلَى عَبْدِهِ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لِّيُخْرِجَكُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَإِنَّ اللَّهَ بِكُمْ لَرَؤُوفٌ رَّحِيمٌ ۚ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَّنْ أَفْقٌ مِّن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتِلْ أُولَٰئِكَ أَكْثَرُ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ عَلِيمٌ ۚ ﴾ ^(٨٥) . وقال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ الْقَوْلَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ۚ ﴾ ^(٨٦) . وقال تعالى : ﴿ وَإِذَا بُتِلَىٰ عَلَيْهِمْ قَالَوَا آمَنَّا بِهِ إِنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّنَا إِنَّنَا كُنَّا مِن قَبْلِهِ مُسْلِمِينَ ۚ ﴾ ^(٨٧) . وقال تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَارَةً لَّن تَبُورَ ۚ ﴾ ^(٨٧) لِيُؤْفِقَهُمُ أَجُورَهُمْ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِ إِنَّهُ غَفُورٌ شَكُورٌ ۚ ﴾ ^(٨٧) .

فاقتران الصدقة بكتاب الله تعالى في هذه الآيات الكريمة يدل على أمرين :
الأول : أن المتصدق امتثل أمر الله رب العالمين ، وعمل بما جاء في مُحكم كتابه المبين.

() : - .

() : - .

() : - .

() : - .

والثاني: التَّوَيُّه على أَنَّ الذِّكْرَ الحَكِيمَ والكِتَابَ المُبِين: يُرْغَبُ أُولَى الفضل
والسَّعة بالتَّصَدُّق على المساكين.

وعن عبد الله بن عباسٍ رضي الله عنهما قال: (

(أخرجہ البخاريُّ ومُسلمٌ^(٨٨) .

فدلالة الحديث الشريف؛ على فضل الإنفاق المنيف، وبيان أَنَّ الصَّدَقَةَ بُرْهَانٌ
على إيمان المُتَصَدِّقِينَ؛ بهذه الكُتُب التي أنزلها الله تعالى على المرسلين: من جهة أَنَّ
تلاوة كلام الله تعالى -الذي جاء بالكُتُب السَّمَاوِيَّة المُنزلة؛ على صفوة النَّبِيِّين المُخلصة
المُرسلَة- حَقُّ التَّلَاوة - قراءة لمبانيه؛ وتدبراً لمعانيه- : يقي النَّفْسَ من الشُّحِّ،
فيسلم من شُحِّ التَّلَاوة اللِّسان، وتسلم من شُحِّ النَّفَقَةِ اليَدان.

:

إِنَّ الصَّدَقَةَ بُرْهَانٌ على إيمان هؤلاء المُتَصَدِّقِينَ؛ بمن فضَّلهم الله تعالى بالرسالة
على العالمين.

فإيمان المُتَصَدِّقِ بالأنبياء والمرسلين؛ الذين ورد ذكرهم في الكتاب المبين: يدلُّه
على الاقتداء بسيرتهم الحميدة، ويُرشده إلى الاهتداء بمسيرتهم السَّديدة، فهم الأُسوة
الحسنة في ظاهر سيرتهم؛ والقُدوة المُستَحسنة في باطن سريرتهم، فهم أبسط النَّاسِ

() [/] -
[/ - ()] / -
[/ - ()] - .

يداً ؛ وأجودهم مالاً ؛ وأسخاهم نفساً ؛ وأطيهم نفقة ؛ وأكرمهم ضعفاً ؛ وأوفاهم
كيلاً.

قال الله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ ﴾ ٤٤ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ
فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ ٤٥ فَرَاغَ إِلَى أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ ٤٦ فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ قَالَ
أَلَا تَأْكُلُونَ ﴿ ٨٩ ﴾ . وقال تعالى : ﴿ وَجَاءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ فَدَخَلُوا عَلَيْهِ فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُ
مُنْكَرُونَ ٨٨ وَلَمَّا جَهَّزَهُمْ بِجَهَازِهِمْ قَالَ ائْتُونِي بِأَخٍ لَّكُمْ مِّنْ أَيْكُمْ أَلَا تَرَوْنَ أَنِّي أُوفِي الْكَيْلَ
وَأَنَا خَيْرُ الْمُنْزِلِينَ ﴾ ٩٠ .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (

: ﴿ يَا

أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُّوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴾ ٩١ . : ﴿ يَا
أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ ﴾ ٩٢ .

:

(أخرجهُ مُسْلِمٌ ٩٣) .

وقال جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنهما : (

: (أخرجهُ البُخَارِيُّ ومُسلمٌ ٩٤) .

() : - .

() : - .

() :

() :

() .

() [/] -

() - [/] /

وقال أنس بن مالك رضي الله عنه : (

(أخرجہ مُسلم^(٩٥) .

وقد عدّدت أم المؤمنين خديجة بنت خويلد رضي الله عنها عطايا رسول الله عليه الصلّاة والسّلام، فمنها عطاياه بالمال ومنها عطاياه بالبدن ومنها عطاياه بالجاه ومنها عطاياه بالكلام، وذلك أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم لما جاءه الحقّ وهو في غار حراء: رجع إلى خديجة رضي الله عنها يرجف فؤاده فقال : (

:

(أخرجہ البخاريّ ومُسلم من حديث عائشة رضي الله عنها^(٩٦) .

وتأمّل هذه الأوصاف التي وُصف بها رسول الله عليه الصلّاة والسّلام؛ والأوصاف التي وُصف بها أشدُّ النَّاس إيماناً به وتصديقاً من الأنام، وذلك أنّ أبا بكر الصّدّيق رضي الله عنه لما خرج مهاجراً قبلَ الحبشة لقيَه ابن الدّغنة فقال : (أين تُريد يا أبا بكر؟ فقال أبوبكر: أخرجني قومي؛ فأنا أريد أن أسيح في الأرض فأعبد ربّي. قال ابن الدّغنة: إنّ مثلك لا يُخرج ولا يُخرج، فإنّك تُكسِبُ المعدوم؛ وتصلُ الرّحم؛ وتحمِلُ الكلّ؛ وتُقرّي الضّيف؛ وتُعِينُ على نوائب الحقّ، وأنا لك جَارٌ فارجع فاعبد

: - () / [.

() [/ :

- () / [.

() [/ -

() [/ - ()

- () / - [.

رَبِّكَ بِلَادِكَ. فارتحل ابن الدَّعْنَةِ فرجع مع أبي بكرٍ فطاف في أشراف كُفَّار قُريشٍ فقال لهم: إِنَّ أبا بكرٍ لَا يَخْرُجُ مثله وَلَا يُخْرَجُ، أَتُخْرَجُونَ رجلاً يُكْسِبُ المَعْدُومَ؛ وَيَصِلُ الرَّحْمَ؛ وَيَحْمِلُ الكَلَّ؛ وَيُقْرِى الضَّيْفَ؛ وَيُعِين على نَوَائِبِ الحَقِّ؟) أَخْرَجَهُ البُخَارِيُّ من حديث عائشة رضي الله عنها^(٩٧).

فلَمَّا كَانَ قلبُ أَبِي بكرٍ الصَّدِّيقِ رضي الله عنه أَصْدَقَ القُلُوبِ في تصديق رسول الله صَلَّى الله عليه وسلَّم ومُتَابِعَتِهِ؛ ومُحَبَّتِهِ والإِيمَانِ به وتعزيره وتوقيره ومُنَاصَرَتِهِ: وَقَعَ التَّشَابُهَ بين قُلُوبِهِمَا وَقُوعَ الحَافِرِ على الحَافِرِ، وَجَرَى التَّشَاكُلَ بينهما جريان الخَاطِرِ على الخَاطِرِ^(٩٨).

وهذا يدلُّ على أَنَّ الْمُتَصَدِّقَ كُلَّمَا كَانَ أَكْثَرَ إِيْمَانًا وَتَصَدِّيقًا: أُعْطِيَ عَطَاءً مِنْ لَا يَخْشَى الْفَقْرَ إِذْعَانًا لِلْمُؤَافَقَةِ وَتَحْقِيقًا.

قال عُمر بن الخطَّاب رضي الله عنه: (

:

. :

:

(أَخْرَجَهُ أَبُو داود :

والتِّرْمِذِيُّ^(٩٩).

- [/ ()

. [- / - ()

. / : ()

[- () - / ()

- /]

/ :] . [- ()

فإيمان المُتصدِّق بأنبياء الله ورُسُلِهِ: يهديهِ للاقتداء بهُداة المُقتدين؛ وقُدوة المُهتدين، ﴿

﴿(١٠٠)

فهذا بُرهان الصِّدقة على إيمان المُتصدِّقين، وأنَّهُم أشدُّ النَّاس اقتداءً بالأنبياء والمرسلين.

:

إنَّ الصِّدقة بُرهانٌ على إيمان المُتصدِّقين؛ باليوم الآخر الذي هو يوم الجزاء والدين.

لذا فقد سبق الأمر بالصِّدقة والتَّفقة والإحسان: مُخاطبة هؤلاء المنفقين المحسنين باسم الإيمان، وهذا يدلُّ على أنَّهما قرينان، فالصِّدقة بُرهانٌ على الإيمان.

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةَ وَلَا شَفَاعَةَ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾^(١٠١). وقال تعالى: ﴿قُلْ أُوْتِيْتُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكَ لِّلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ ۝ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّنَا آمَنَّا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ۝ الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْقَاتِلِينَ وَالْمُنْفِقِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ

() - / [: () .

() :

() :

بِالْأَسْحَارِ^(١٠٢). وقال تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا يَبْعُ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ﴾^(١٠٣).

وقد اقترن الأمر بالصدقة والتنبؤ بأصحابها أهل السخاء؛ أو التحذير من فتنة هذه الأموال وذمُّ المسكين البخلاء: بذكر يوم الفصل وهو ميقاتهم أجمعين للحساب والجزاء.

قال تعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّن الصَّالِحِينَ﴾^(١٠٤).

ومن الآيات الكريمة التي تضمنت وعد المنفقين المحسنين بالثواب: قوله تعالى: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَقَرِّهٖ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ^{٣٣} الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَاطِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾^(١٠٥). وقال تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِّنْ كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا^٥ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا^٦ يُوفُونَ بِالَّذَرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا^٧ وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا^٨ إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا^٩ إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبَّنَا يَوْمًا عَبَّوسًا قَمْطَرِيرًا^{١٠} فَوَقَاهُمُ اللَّهُ شَرَّ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَلَقَّاهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا^{١١} وَجَزَاهُمْ بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرِيرًا^{١٢} مُّكَيِّبًا فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا زَمْهَرِيرًا^{١٣} وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا وَذُلَّتْ أَيْدِيهَا تَدْلِيلًا^{١٤} وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا^{١٥} قَوَارِيرٌ مِّن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا

() :

() :

() :

() :

تَقْدِيرًا ١٦ وَيُسْقَوْنَ فِيهَا كَأْسًا كَانَ مِزَاجُهَا زَنْجَبِيلًا ١٧ عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّى سَلْسِيلًا ١٨
وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَنثورًا ١٩ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا
وَمَلَكًا كَبِيرًا ٢٠ عَلَيْهِمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٌ خُضَرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ وَحُلُّوا أَسَاوِرَ مِنْ فِضَّةٍ وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ
شَرَابًا طَهُورًا ٢١ إِنَّ هَذَا كَانَ لَكُمْ جَزَاءً وَكَانَ سَعْيُكُمْ مَشْكُورًا ﴿١٠٦﴾.

ومن الآيات الكريمة التي تضمنت وعيد المسكين المانعين بالعقاب: قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَبْخُلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ وَيَكْتُمُونَ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا ٢٧ وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فِسَاءَ قَرِينًا ٢٨ وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ وَكَانَ اللَّهُ بِهِمْ عَلِيمًا ﴿١٠٧﴾. وقال تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ٢٨ إِلَّا أَصْحَابَ الْيَمِينِ ٢٩ فِي جَنَّاتٍ يَتَسَاءَلُونَ ٣٠ عَنِ الْمُجْرِمِينَ ٣١ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ ٣٢ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمَصْلُوحِينَ ٣٣ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمِ الْمَسْكِينِ ٣٤ وَكُنَّا نَحْضُضُ مَعَ الْخَاطِئِينَ ٣٥ وَكُنَّا تُكَذِّبُ يَوْمَ الدِّينِ ٣٦ حَتَّىٰ آتَانَا الْيَقِينَ ٣٧ فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ ﴿١٠٨﴾. وقال تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ ١ فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ ٢ وَلَا يَحْضُ عَلَىٰ طَعَامِ الْمَسْكِينِ ٣ فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ٤ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ٥ الَّذِينَ هُمْ يُرَاوُونَ ٦ وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ ﴿١٠٩﴾.

فهذه الصدقة بُرهانٌ على إيمان المتصدق بحساب الأبرار ومُجازاتهم - ببرهم وإحسانهم بمال الله تعالى الذي آتاهم - بجَنَاتِ النِّعَمِ، وبُرهانٌ على إيمانه بحساب

() : - .

() : - .

() : - .

() : - .

الفُجَّارُ ومُجازاتهم - بفُجورهم وإساءتهم لهذا المال الذي استخلفهم الله تعالى فيه - بنار الجحيم.

قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ۝ تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ۝ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ۝﴾ (١١٠). وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لِيَآكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْتِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا ينفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ۝ يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فُتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْتَبُونَ ۝﴾ (١١١). وقال تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا أَنَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ۝﴾ (١١٢).

وعن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ()

: ﴿

-
- () : - .
 - () : - .
 - () : .

وإيمان المُتصدِّق باليوم الآخر وأهواله وعقباته : يشمل إيمانه بمُقدِّماته وعرصاته وحساباته.

فالصدقة بُرهانٌ على إيمان المُتصدِّق يُورث القناعة ؛ بأنَّه يُؤمن بمُقدِّمات اليوم الآخر وهي أشراف السَّاعة.

فإنَّ من أشراف السَّاعة التي لن تقوم حتَّى تُرى وهو أمرٌ مُتحقِّقٌ : أن يُطاف بالصدقة فلا يُوجد مَنْ يقبلها من هذا المُتصدِّق ، وأن يُلقى بين النَّاس الشُّحُّ فكلُّ امرئٍ شحيحٌ بماله مُتوثِّقٌ.

فعن عديِّ بن حاتمٍ رضي الله عنه قال : (

:

:

:

()

:

:

.

:

:

.

(أخرجه البخاريُّ

ومُسلمٌ^(١١٨).

فعدم قبول صدقة المُتصدِّق هو شرطٌ من أشراف السَّاعة ، وشرطٌ آخر من أشرافها هو شُحُّ النَّفوس وعدم القناعة.

/

()

[- / - ()]

-

/

:

()

/]

- [- / - ()].

(:

أُخرجهُ مُسلمٌ^(١٢١).

فالصَّدقةُ المُقتَرنةُ بالإيمان الذي يَقي المُتصدِّقُ من الأذى والمِنَّةِ: من أعظم الأسبابِ في زحزحةِ العبدِ عن النَّارِ ودُخوله الجَنَّةِ.

فعن أبي ذرٍّ الغفاريِّ رضي الله عنه قال: (:

: . :
: () :

: .
: () :
: . :

. :
:

(أُخرجهُ الطَّبْرانيُّ^(١٢٤).

() [/ - () - /]
() . /
()

. /
() [/ - () - /]
: [/ - /] :
(.

فهذا بُرهان الصَّدقة على إيمان المُتصدِّقين ، وأثرٌ من آثار إيمانهم وتصديقهم بيوم الدين ، فأهل المعروف في الدنيا هم أهل المعروف في الآخرة ، وهم أوَّل أهل الجنة تنعماً بما فيها من الخيرات الفاخرة.

:

إنَّ الصَّدقة بُرهانٌ على إيمان المُتصدِّقين ؛ بكلِّ ما قدره وقضاه عليهم ربُّ العالمين.

وقد اقترن ذكر الصَّدقة في النُّصوص الشرعيَّة بما قدره الله تعالى وقضاه ، فدلَّت هذه النُّصوص على أنَّ الله تعالى يسرُّ المُتصدِّق لليسرى وهداه.

قال الله تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى ٥ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ٦ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى ٧ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى ٨ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى ٩ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى ١٠ ﴾ (١٢٥).

وعن عليِّ بن أبي طالب رضي الله عنه قال : (

()

:

:

:

:

:

:

:

()

()

﴿ : .

() : .

()

/ .

()

()

()

﴿ (١) ﴾ أخرجه البخاريُّ ومُسلمٌ^(١٢٨).

فإيمان هذا المُتصدِّق بما قضاه الله تعالى وقدره عليه مُنذ ولدته أمُّه إلى أن يبلغ الأجل: جعله يُنفق من سَعته ليصير إلى عمل أهل السَّعادة ولا يمكث على كتابه ويدع العمل.

وإنَّ للصدِّقة تأثيراً عجبياً في المقضيِّ المقدور، فهي تقي المُتصدِّق من أنواع البلاء والسُّوء والشُّرور، فما يكاد يتسلَّط عليه شيءٌ من صوارف الدُّهور، وإن تسلَّط عليه كان مُعاملاً فيه بالطف وأيسر الأمور، فالمُتصدِّق في خَفَاة صدقته وفي ذمَّة ربِّ العالمين، عليه جَنَّةٌ واقيةٌ يترسُّ بها ويحوطه حصنٌ حصينٌ^(١٢٩).

فعن أبي أُمَامَةَ الباهليِّ رضي الله عنه قال: قال رسول الله صَلَّى الله عليه وسلم: ()

() أخرجه الطَّبْرانيُّ^(١٣٠).

فإيمان المُتصدِّق بقضاء الله تعالى وقدره؛ واعتقاد علم الله تعالى السَّابق بما هو مقضيٌّ ومُقَدَّر؛ وأَنَّهُ مكتوبٌ في اللُّوح المحفوظ؛ وهو واقعٌ بمشيئة الله تعالى النَّافذة؛ وقد خلقه الله تعالى بحكمةٍ بالغَةٍ: يُصيرُه إلى عمل أهل السَّعادة؛ ويُيسِّرُه لليسرى.

() :

() [/ { - () /]

/]

- [/ - ()]

() : - /

() [/ - ()]

فهذا بُرْهان الصَّدقة على إيمان المُتصدِّقين، بكلِّ ما قضاه وقَدَّره عليهم ربُّ العالمين.

إنَّ مجموع ما في هذه الورقات ؛ وما اندرج تحتها من كلماتٍ: ما هي إلا ومضاتٌ وإشاراتٌ ؛ ووراءها ما وراءها من العبارات ، ولكن حسبنا أن نُوجز في خاتمة هذا البحث الذي موضوعه: (الصَّدقة وبُرهانها على الإيمان) بعض التَّنائج المُستفادة من البحث وهي:

١- أنَّ الصَّدقة بُرْهانٌ مُتَحَقِّقٌ ؛ على صدق إسلام وإيمان وإحسان المُتصدِّق، فالصَّدقة إنَّما سُمِّيت صدقة لأنَّها دليلٌ على تصديق أصحابها ؛ وبُرهانٌ صادقٌ على صحَّة الإيمان الظَّاهر والباطن من قِبَل أربابها.

٢- أنَّ الله سُبْحانه وتعالى إذا بسط الرِّزْق والعطاء لمن شاء من عباده فقد جعلهم مُستخلفين فيه، فالعبد المؤمن خليفةً راشدٌ في هذا المال يُسلِّطه على هلكته بالحقِّ.

٣- أنَّ الإيمان هو قرين النِّفقة، وأنَّ زيادة إيمان المؤمن هو ثمرة الصَّدقة، فالإيمان والإحسان قرينان، والإنفاق والنِّفاق ضدَّان لا يجتمعان، لأنَّ الإنفاق شُعبةٌ من شُعب الإيمان، كما أنَّ ضدَّه وهو البُخل والشُّحُّ شُعبةٌ من شُعب الكُفر والفُسوق والعصيان.

٤- أنَّ الصَّدقة بُرْهانٌ على الإيمان وما يتشعَّب منه من صالح الأعمال، سواءً كانت صدقةً بالمال أو صدقةً بالأفعال أو صدقةً بالأقوال.

٥ - أَنَّ الصَّدَقَةَ بُرْهَانٌ عَلَى الْإِيمَانِ بِرُبُوبِيَّةِ اللَّهِ تَعَالَى ؛ وَأَنَّهُ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ وَمَلِكُهُ ، وَالْإِيمَانُ بِالْوَهْيَةِ اللَّهِ تَعَالَى ؛ وَأَنَّهُ الْإِلَهُ الْمُسْتَحَقُّ بِأَنْ يُفْرَدَ بِالْعِبَادَةِ الَّتِي يُحِبُّهَا وَيَرْضَاهَا مِنَ الْأَفْعَالِ وَالْأَقْوَالِ الْبَاطِنَةِ وَالظَّاهِرَةِ ، وَالْإِيمَانُ بِأَسْمَاءِ اللَّهِ الْحُسْنَى وَصِفَاتِهِ الدَّاتِيَةِ وَالْفَعْلِيَّةِ ؛ الَّتِي لَا يُسَامِيهِ فِيهَا أَحَدٌ وَلَا يُمَاتِلُهُ وَلَا يُكَافِئُهُ.

٦ - أَنَّ الصَّدَقَةَ بُرْهَانٌ عَلَى الْإِيمَانِ بِأَنَّهُ مَا مِنْ مَلَكٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ فِي الْأَرْضِ أَوْ فِي السَّمَاءِ ، وَأَنَّ مَلَكَينَ كَرِيمَيْنِ يَنْزِلَانِ صَبِيحَةَ كُلِّ يَوْمٍ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ قَدْ أَقَامَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى لِلدُّعَاءِ ، فَيَدْعُو أَحَدُهُمَا لِلْمُنْفِقِينَ بِالْعَوَضِ وَالْخَلْفِ ، وَيَدْعُو الْآخَرَ عَلَى الْمُسْكِينِ بِالْمَحَقِّ وَالتَّلَفِ.

٧ - أَنَّ اقْتِرَانَ الصَّدَقَةِ بَكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى : لِلتَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ الْمُتَصَدِّقَ امْتِثَالَ أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَعَمَلٍ بِمَا جَاءَ فِي مُحْكَمِ كِتَابِهِ الْمُبِينِ ، وَلِلتَّنْوِيهِ عَلَى أَنَّ كِتَابَ اللَّهِ تَعَالَى يُرْغَبُ أُولَى الْفَضْلِ وَالسَّعَةِ بِالتَّصَدُّقِ عَلَى الْمَسَاكِينِ.

٨ - أَنَّ إِيْمَانَ الْمُتَصَدِّقِ بِالْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ ؛ الَّذِينَ وَرَدَ ذِكْرُهُمْ فِي الْكِتَابِ الْمُبِينِ : يَدُلُّهُ عَلَى الْاِقْتِدَاءِ بِسِيرَتِهِمْ الْحَمِيدَةِ ، وَيُرْشِدُهُ إِلَى الْاِهْتِدَاءِ بِمَسِيرَتِهِمْ السَّيِّدَةِ ، فَهَمُّ الْأُسُوءَةِ الْحَسَنَةِ فِي ظَاهِرِ سِيرَتِهِمْ ؛ وَالْقُدُوءَةُ الْمُسْتَحْسَنَةِ فِي بَاطِنِ سِيرَتِهِمْ ، فَهَمُّ أَبْسَطِ النَّاسِ يَدًا ؛ وَأَجُودَهُمْ مَالًا ؛ وَأَسْخَاهُمْ نَفْسًا ؛ وَأَطْيَبَهُمْ نَفَقَةً ؛ وَأَكْرَمَهُمْ ضَيْفًا ؛ وَأَوْفَاهُمْ كَيْلًا ، فَالْمُتَصَدِّقُ كُلَّمَا كَانَ أَكْثَرَ إِيْمَانًا وَتَصَدِيقًا : أُعْطِيَ عَطَاءً مِنْ لَا يَخْشَى الْفَقْرَ إِذْعَانًا لِلْمُوَافَقَةِ وَتَحْقِيقًا.

٩ - أَنَّ إِيْمَانَ الْمُتَصَدِّقِ بِأَنَّهُ سَيُنَبِّؤُ فِي الْيَوْمِ الْآخِرِ بِمَا قَدَّمَ وَآخَرَ : يُرْغَبُ بِالصَّدَقَةِ وَيُبْصَرُهُ بِأَنَّ مَالَهُ مَا قَدَّمَ وَمَالَ وَارَثِهِ مَا آخَرَ ، فَيَشْمَلُ الْإِيْمَانُ بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَهْوَالِهِ وَعَقِبَاتِهِ : الْإِيْمَانُ بِمُقَدِّمَاتِهِ وَعَرَصَاتِهِ وَحَسَابَاتِهِ.

١٠- أن إيمان المتصدق بما قضاه الله تعالى وقدره عليه منذ ولدته أمه إلى أن يبلغ الأجل : جعله يُنفق من سَعته ليصير إلى عمل أهل السَّعادة ولا يمكث على كتابه ويدع العمل ، مُوقناً أنَّ للصدقة تأثيراً عجبياً في المقضيِّ المقدور ، فهي تقي المتصدق من أنواع البلاء والسُّوء والشُّرور ، فما يكاد يتسلَّط عليه شيء من صوارف الدُّهور ، وإن تسلَّط عليه كان مُعاملاً فيه بالطف وأيسر الأمور .

تلك عشرة كاملة ؛ مُوجز البحث حافلة ، فالحمد لله أولاً وآخراً ؛ وظاهراً وباطناً .

- [١] : عليُّ بن مُحمَّد الماورديُّ - دار الكتب العلميَّة (بيروت/ لبنان) - الطَّبعة الأولى (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) .
- [٢] : أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحرَّانيُّ - تحقيق : الدُّكتور/ مُحمَّد رشاد سالم - مكتبة ابن تيمية (القاهرة/ جُمهوريَّة مصر العربيَّة) .
- [٣] : عياض بن موسى اليحصبيُّ - تحقيق : الدُّكتور/ يحيى إسماعيل - دار الوفاء (المنصورة/ جُمهوريَّة مصر العربيَّة) - الطَّبعة الأولى (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م) .
- [٤] : توفيق بن خلف الرِّفاعيُّ - سلسلة الجديد النَّافع (حولي/ دولة الكويت) - الطَّبعة الأولى (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م) .
- [٥] : أبو بكر أحمد بن عمرو البزَّار - تحقيق : الدُّكتور/ محفُوظ الرِّحمن زين الله - مكتبة العلوم والحكم (المدينة المنورة/ المملكة العربيَّة السُّعوديَّة) - الطَّبعة الأولى (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م) .

[٦] : مُحَمَّد بن أبي بكر الدمشقي المعروف بابن قيم الجوزية - تحقيق :
علي بن مُحَمَّد العمران - دار عالم الفوائد (مكة المكرمة / المملكة العربية
السعودية) - الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ).

[٧]

: علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي المعروف بابن عساكر -
دراسة وتحقيق : عُمر بن غرامة العمروي - دار الفكر للطباعة والنشر
والتوزيع (بيروت / لبنان) - (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).

[٨] : أبو العلاء مُحَمَّد بن عبد الرحمن
المباركفوري - دار الكتب العلمية (بيروت / لبنان) - الطبعة الأولى
(١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

[٩] : عبد العظيم بن عبد القوي المنذري - ضبط أحاديثه :
مصطفى مُحَمَّد عمارة - دار إحياء التراث العربي - الطبعة الثالثة (١٣٨٨هـ -
١٩٦٨م).

[١٠] : أحمد بن الحسين البيهقي - حققه وراجع نصوصه
وخرج أحاديثه : الدكتور / عبد العلي عبد الحميد حامد - الدار السلفية
(بومباي / الهند) - الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م).

[١١] : مُحَمَّد بن موسى الدميري - وضع حواشيه وقدم له :
أحمد حسن بسج - دار الكتب العلمية (بيروت / لبنان) - الطبعة الأولى
(١٤١٥هـ - ١٩٩٤م).

[١٢] : مُحَمَّد بن علان الصديقي - علق عليه
وأثبت حواشيه وراجع تصحيحه : محمود حسن ربيع - شركة مكتبة ومطبعة
مُصطفى البابي الحلبي وأولاده (القاهرة / جمهورية مصر العربية).

[١٣] : جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي - تحقيق: بديع السيد اللحام - إدارة القرآن والعلوم الإسلامية (كراتشي / باكستان) - الطبعة الأولى (١٤١٢هـ).

[١٤] : محمد بن أبي بكر الدمشقي المعروف بابن قيم الجوزية - حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط؛ وعبدالقادر الأرناؤوط - مؤسسة الرسالة (بيروت / لبنان)؛ ومكتبة المنار الإسلامية (حولي / الكويت) - الطبعة الثانية (١٤٠١هـ - ١٩٨١م).

[١٥] : محمد ناصر الدين الألباني - مكتبة المعارف للنشر والتوزيع (الرياض / المملكة العربية السعودية) - (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).

[/] : محمد بن يزيد القزويني المعروف بابن ماجه - حكم على أحاديثه وآثاره: محمد ناصر الدين الألباني - اعتنى به: مشهور بن حسن آل سلمان - مكتبة المعارف (الرياض / المملكة العربية السعودية) - الطبعة الأولى.

[١٧] : سليمان بن الأشعث السجستاني - حكم على أحاديثه وآثاره: محمد ناصر الدين الألباني - اعتنى به: مشهور بن حسن آل سلمان - مكتبة المعارف (الرياض / المملكة العربية السعودية) - الطبعة الأولى.

[١٨] : محمد بن عيسى الترمذي - حكم على أحاديثه وآثاره: محمد ناصر الدين الألباني - اعتنى به: مشهور بن حسن آل سلمان - مكتبة المعارف (الرياض / المملكة العربية السعودية) - الطبعة الأولى.

- [١٩] : أحمد بن الحسين البيهقي^١ - دار المعرفة (بيروت / لبنان) -
(١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).
- [٢٠] : أحمد بن شعيب النَّسائي^٢ - حكم على أحاديثه وآثاره: مُحَمَّد ناصر الدين الألباني^٣ - اعتنى به: مشهور بن حسن آل سلمان - مكتبة المعارف (الرياض / المملكة العربية السعودية) - الطبعة الأولى.
- [٢١] : يحيى بن شرف النَّووي^٤ - دار الريان للتراث (القاهرة / جمهورية مصر العربية) - الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
- [٢٢] : مُحَمَّد بن أحمد البخاري^٥ - تحقيق: مُحَمَّد علي القطب - المكتبة العصرية (بيروت / لبنان) - (١٤١١هـ - ١٩٩١م).
- [٢٣] : مُسلم بن الحجاج القشيري^٦ - حَقَّق نُصوصه وصَحَّحه ورقَّمه: مُحَمَّد فُؤاد عبد الباقي - المكتبة الفيصلية (مكة المكرمة / المملكة العربية السعودية).
- [٢٤] : مُحَمَّد بن أبي بكر الدمشقي^٧ المعروف بابن قِيَم الجوزية - حَقَّقه: مُحَمَّد أجمل الإصلاحي ، خرَّج أحاديثه: زائد بن أحمد الشيري - دار عالم الفوائد (مكة المكرمة / المملكة العربية السعودية) - الطبعة الأولى (١٤٢٩هـ).
- [٢٥] : الحسن بن عبدالله العسكري^٨ - دار الكتب العلمية (بيروت / لبنان).
- [٢٦] : عبدالرؤوف المناوي^٩ - دار المعرفة (بيروت / لبنان).

[٢٧] : أبو الفتح علي بن محمد البُستي - ضبطها وعلّق عليها :

عبدالفتاح أبو غدة - مكتب المطبوعات الإسلامية (حلب / الجمهورية العربية السورية) - الطبعة الثانية (١٤١٢هـ - ١٩٩٢).

[٢٨] : علي بن أبي بكر الهيثمي - دار الكتاب العربي

(بيروت / لبنان).

[٢٩] : علي بن سلطان محمد القاري - قرأه

وخرّج حديثه وعلّق عليه وصنّف فهارسه : صدقي محمد جميل العطار - دار الفكر (بيروت / لبنان).

[٣٠] : محمد بن عبد الله الحاكم - دراسة وتحقيق :

مُصطفى عبدالقادر عطا - دار الكتب العلمية (بيروت / لبنان) - الطبعة الأولى (١٤١١هـ - ١٩٩٠م).

[٣١] : أحمد بن حنبل الشَّيباني - حقّقه وخرّج أحاديثه

وعلّق عليه : مجموعة من المحقّقين ؛ بإشراف : شعيب الأرناؤوط - مؤسسة الرسالة (بيروت / لبنان) - الطبعة الأولى (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).

[٣٢] : سليمان بن أحمد الطبراني - تحقيق : الدكتور / محمود الطحّان

- مكتبة المعارف (الرياض / المملكة العربية السعودية) - الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).

[٣٣] : سليمان بن أحمد الطبراني - حقّقه وخرّج أحاديثه : حمدي

عبدالمجيد السلفي - دار إحياء التراث العربي (بيروت / لبنان) - الطبعة الثانية (١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م).

[٣٤] : الرَّاغِبُ الْأَصْفَهَانِيُّ - تحقيق: صفوان عدنان داوودي

- دار القلم (دمشق / الجمهورية العربية السورية)؛ الدَّارُ الشَّامِيَّةُ (بيروت / لبنان) - الطَّبعة الأولى (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).

[٣٥] : أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ الْقُرْطُبِيُّ -

حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ وَقَدَّمَ لَهُ: مُحْيِي الدِّينِ دَيْبُ مَسْتُو؛ يُوسُفُ عَلِيٌّ بَدْيَوِي؛
أَحْمَدُ مُحَمَّدُ السَّيِّدُ؛ مُحَمَّدُ إِبْرَاهِيمُ بَزَّال - دار ابن كثير؛ دار الكلم الطيب
(دمشق / الجمهورية العربية السورية) - الطَّبعة الأولى (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).

[٣٦] :

إِعْدَادُ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْمُخْتَصِّينَ بِإِشْرَافٍ: صَالِحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمِيدٍ؛ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَلُوحٍ - دار الوسيلة للنشر والتوزيع (جدة /
المملكة العربية السعودية) - الطَّبعة الأولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).

[٣٧] : عَبْدِ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ الزَّيْلَعِيُّ - تصحيح: مُحَمَّدٌ

عَوَّامَةٌ - دار القبلة للثقافة الإسلامية (جدة / المملكة العربية السعودية؛
مُؤَسَّسَةُ الرَّيَّانِ (بيروت / لبنان).

[٣٨] : بُرْهَانُ الدِّينِ أَبُو الْحَسَنِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُمَرَ

الْبَقَاعِيُّ - دار الكتاب الإسلامي (القاهرة / جمهورية مصر العربية) - الطَّبعة
الثَّانِيَّةُ (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).

[٣٩] : الْمُبَارَكُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَزْرِيُّ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْأَثِيرِ

- تحقيق: طاهر أحمد الزاوي؛ محمود مُحَمَّدُ الطَّنَاحِيُّ - دار الباز.

Charity as proof of having faith

Walid bin Mohammed bin Abdullah Al-Ali

accepted for publication 14/11/1433H

Abstract. The research proved that charity is a real proof on charity doer having true Islam, faith and benevolence.

Charity was so called because it is a real evidence of the belief of its doers and a true proof on sound faith whether it is apparent or hidden by doers.

This makes clear that faith accompanies giving charity and that expenditure and hypocrisy are opposites that they never appear on the same person. Because expenditure is a branch of faith but miserliness is a branch of profanes and disobedience. A believing person if he spend money on helping needy people he would possess the money and the miser is possessed by money.

Therefore, giving charity is a proof of having faith and other characteristics which come out such like good deeds, giving charity to the needy or saying true words, that make other people happy. This true faith of people helps them to be good hearted and inculcated into them

Love of expenditure and protected them from miserliness and love of money. So they were among the people who enter paradise.

Glory to Allah when he provides fortune to make people rich and enjoy having fortune he makes them inherit big fortunes. A faithful slave is having reason in spending his fortune and directs his wealth properly and in good ways.

The faithful who has good intention distributes his money which he gained his money from proper ways; this in itself is a proof of his deep faith in Allah, his angels, his book, his messengers and the last day. He is also a faithful slave who believes in fate whether it is sweet and good or bitter and bad.

(/) - () ()

" "

.

salrbei@gmail.com

/ /

.

:

" "

:

.

:

.

:

!

.

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى وآله وصحبه..
وبعد؛

فقد شغلت مسألة التكفير اهتمام العلماء والباحثين قديماً وحديثاً^(١)؛ فهي - من منحي تاريخي - من أوائل المسائل التي خالفت فيها بعض الفرق والطوائف المنهج الشرعي، وهي - من منحي علمي وواقعي - من أخطر مسائل الأسماء والأحكام^(٢).
وكان من الطبيعي أن تُدرس هذه الظاهرة في البيئات التي مثل التكفير أصلاً من أصولها العقدية كبيئة الخوارج، أو اتسق مع عوامل ظهورها كبيئة الشيعة الإمامية الاثني عشرية؛ لكن ما لفت نظري دائماً هو عدم وجود دراسات تبحث موضوع التكفير - بوصفه مفهوماً وتطبيقات وليس مآلاً لمرتكب الكبيرة - في بيئات وُجد فيها، مع كون ذلك يبدو - لأول وهلة - أمراً غريباً؛ لتناقضه مع طبيعة نشأتها وأسباب ظهورها.

ومن أبرز هذه البيئات البيئة الاعتزالية. فالمعتزلة فرقة كلامية نشأت بسبب الامتناع عن تكفير الفاسق، وأقامت أصولها على أسس عقلية من حرية المكلف في

()

:
:

:

() : / / / .

الاختيار والفعل ، وجعل مصلحته محورياً مركزياً بما يعود عليه بالنفع المشهود كما في تعريفها للتكليف والنفع المغيّب في مثل مفهومها للحكمة ، كما أن كثيراً من كتب الفرق المعاصرة ذات النزعة العقلية الغالية تشيع فكرة مؤداها أن المعتزلة نموذج للفرقة الإسلامية التي تعتمد منهج التفكير الحر ، وتقبل بالتعددية العقدية.. لا بل وأنها حوربت لدفاعها عن الإرادة الإنسانية!

غير أن ما يدعو إلى العجب - في مقابل هذه الأصول النظرية للمعتزلة ، وما يشيحه بعض الباحثين المعاصرين عنهم من أنهم مثال لحرية الاعتقاد - أن التكفير وجد عند هذه الفرقة نظرياً وإن بصورة محدودة ، كما وجد - بشكل واسع وبصور متعددة - على مستوى التطبيق والممارسة!

١ - خطر حكم التكفير وما يترتب عليه من آثار عاجلة وآجلة ، خاصة إذا لم ينضبط بالمعايير الشرعية الصحيحة.

٢ - تحرير موقف فرقة المعتزلة - بوصفها من أبرز الفرق الكلامية قديماً ، والمؤثرة في مناهج بعض التيارات المعاصرة - من حكم التكفير ، بالنظر إلى بنائها المنهجي الذي يوحي بأنه يطلق حرية التكفير ويمنع من الحكم على مخرجاته.

٣ - أن بعض الاتجاهات الفكرية المعاصرة التي تمثل امتداداً لمنهج المعتزلة ، بدأت تعيد إنتاج السلوك الذي اقترن بظاهرة التكفير الاعتزالية القديمة من قبيل مصادرة الرأي ، والتعميم ، والاستعداد ، بما يتطلب دراسة خلفية هذا المنهج الفكري.

٤ - جدّة الموضوع ؛ حيث لم أقف على دراسة متخصصة فيه ، فيما وسع من بحث.

مع أن المعتزلة امتنعوا عن إيقاع التكفير على الفاسق، ومع ما يظهرونه من احترام الحرية الإنسانية والدفاع عن اختيار المكلف، ومع أن كثيراً من المؤلفات المعاصرة - خاصة تلك التي كتبها متأثرون بمنهجهم العقلي - قدمتهم على أنهم المدافعون عن الإرادة الإنسانية، فقد مارسوا التكفير، مما يعني أن هناك مشكلة منهجية ومعرفية تبرز في تناقض التكفير مع هذه المعطيات، ويأمل البحث في حلّ الإشكال باختبار فرضيات الإمكان وعدم الإمكان في خلال منهج دراسي تحليلي موضوعي.

السؤال المركزي الذي يحاول هذا البحث الإجابة عنه، أو على الأقل تقديم مقاربة علمية منهجية يستطيع القارئ من خلالها أن يتولى الإجابة عليه، هو: كيف أمكن وجود التكفير في بيئة تدعي، وتُوصف من بعض الباحثين، بأنها طاردة له كاليئة الاعتزالية؟

وإلى هذا السؤال المركزي تعود أسئلة أخرى مثل:

- ١ - هل العلاقة بين أصول المعتزلة والتكفير علاقة إمكان أم عدم إمكان؟
- ٢ - ما مفهوم الكفر والفسق عند المعتزلة؟ وما أحوال وصف المكلف بهما؟
- ٣ - لماذا ضُغف الجانب النظيري في مسألة التكفير عند المعتزلة مقارنة بتطبيقاته؟

٤ - ما هي أقسام ومستويات التكفير النظيري والتطبيقي عند المعتزلة؟

:

- ١ - الكشف عن العلاقات الشكلية والعلاقات العضوية بين التكفير وأصول المعتزلة العقدية الخمسة، إمكاناً وعدمًا.

٢- تحرير مفاهيم الكفر والفسق عند المعتزلة، خاصة في ظل أحوال تاريخية وشيوع قناعات ذهنية بأن هذه الفرقة الكلامية ضد الكفر والتكفير.

٣- اختبار البيئة الاعتزالية من داخلها للوقوف على مكوّن الأسماء والأحكام فيها.

٤- دراسة أبرز مفاهيم وتطبيقات المعتزلة في التكفير داخل الفرقة وخارجها.

اقتضت طبيعة البحث الاعتماد على ثلاثة مناهج رئيسة هي:
 . أما المنهج الاستقرائي فمن أجل جمع مادة البحث المتمثلة في التكفير الاعتزالي، ومن ثم تحليل مدلولاتها المنهجية مقارنة بأصول المعتقد الخمسة، مع نقد وتقييم الملاحظات والنتائج بالمنهج النقدي الموضوعي وموازينه العلمية.

يشتمل هذا البحث على ، يتضمن كل مبحث منهما مطلبين،
ثم الخاتمة، والفهارس.

أما فبيّنت فيها الباحث على بحث هذا الموضوع وهو إغفال دراسة ظاهرة التكفير في البيئة الاعتزالية، وإن بدا ذلك أمراً غريباً لتناقضه مع سبب نشأتها ومنهجها العقدي وما قيل ويقال عنها، كما تشتمل المقدمة على أسباب اختيار البحث، ومشكلته، وأسئلته، وأهدافه، ومنهجه، وخطته المعتمدة.

وكان بعنوان: : وفيه
مطلبان:

المطلب الأول: أصول المعتزلة والتكفير: بحث في الإمكان وعدمه.

المطلب الثاني: أسباب ضعف الجانب النظري للتكفير عند المعتزلة.

. وفيه

بعنوان:

مطلبان :

المطلب الأول : التكفير البيني : تكفير المعتزلة بعضهم بعضاً.

المطلب الثاني : التكفير الغيري : تكفير المعتزلة لمخالفيهم.

: وتتضمن أبرز النتائج.

وبعد ؛ فإني أسأل الله - تعالى - أن يجعل هذا العمل خالصاً صواباً ، وأن ينفع به .

:

:

:

:

يتطلب تحقيق المناط في العلاقة بين أصول المعتزلة والتكفير ، ومن ثم إمكان القول به من عدمه بالنظر إلى طبيعة هذا المعتقد وحقيقته ، بيان المقصود بهذه الأصول عند أصحابها ، بعد توطئة عن نشأة هذه الفرقة الكلامية ، ثم تحرير المفاهيم الاعتزالية لحكم التكفير وما يرتبط به من الأسماء والأحكام .

:

:

:

ظهرت المعتزلة في الثلث الأول من القرن الثاني الهجري على جهة التقريب^(١) . فعلى الرغم من تعدد الروايات في سبب ، أو أسباب ، نشأتها^(٢) ، ومع حقيقة تضافر عدد من العوامل المختلفة التي أدت إلى ذلك^(٣) ، إلا أن اللحظة التاريخية التي وُجد

() :

() :

() :

() :

فيها مصطلح الاعتزال دالاً على اختيارات عقدية لم تكن معروفة من قبل عند المسلمين، تعود إلى الواقعة التي تضمنت إفصاح مؤسس هذه الفرقة واصل بن عطاء (ت ١٣١هـ) عن رأيه في حكم مرتكب الكبيرة؛ حيث شكّل هذا الرأي الجديد على الدرس العقدي، محور هويتهم والأصل الذي انفردوا به من بين سائر الفرق الإسلامية^(١).

وهذه الواقعة هي أنه (دخل رجل على الحسن البصري، فقال: يا إمام الدين! لقد ظهرت في زماننا جماعة يكفرون أصحاب الكبائر، فكيف تحكم لنا بذلك اعتقاداً؟ وقبل أن يُجيب، قال واصل بن عطاء: أنا لا أقول إن صاحب الكبيرة مؤمن مطلق ولا كافر مطلق، بل هو في منزلة بين المنزلتين، ثم قام واعتزل إلى أسطوانة من أسطوانات المسجد يقرر ما أجاب به على جماعة من أصحاب الحسن، فقال الحسن: اعتزلنا واصل، فسُمّي وأصحابه معتزلة^(٢).

مثّل هذا الرأي - والذي عُرف فيما بعد بأصل المنزلة بين المنزلتين، بما ترتب عليه من آثار وتداعيات - بداية الخوض في مضامين عقدية وكلامية أخرى أدّت إلى تكوّن خمسة أصول عامة تعبّر عن هوية هذه الفرقة الناشئة في البصرة^(٣).
وهذه الأصول الخمسة هي كالتالي، مرتبة بحسب أهميتها عندهم:

() : () .

() / - . : / : " "

..... :
..... :
()

- ١ - التوحيد.
 - ٢ - العدل.
 - ٣ - الوعد والوعيد.
 - ٤ - المنزلة بين المنزلتين.
 - ٥ - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- (هذا ما اجتمعت عليه المعتزلة ؛ فمن اعتقد الأصول كان معتزلياً ، وإن اعتقد الأكثر أو الأقل لم يستحق اسم الاعتزال)^(١).
- يقول القاضي عبد الجبار الهمداني (ت ٤١٥ هـ) : (فإن قيل أخبرني عن الجملة التي تلزمك معرفتها في أصول الدين ، قيل له : أصول الدين خمسة : التوحيد ، والعدل ، والوعد والوعيد ، والمنزلة بين المنزلتين ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وهذه الأصول عليها مدار الدين)^(٢).
- على أن هذه الأصول لم تنشأ دفعة واحدة ، وإنما توالى ظهورها والقول بها في البيئة الاعتزالية تبعاً للجدل الكلامي ، واستجابة لضرورات المذهب ، لا سيما فيما يتعلق بالمعايير والأطر التي استقر عليها في مصدر التلقي ومنهج الاستدلال^(٣).
- فيما عدا المعالم الكبرى المتمثلة في الأصول الخمسة ، عرفت المعتزلة ما عرفته سائر الفرق الكلامية من الاختلاف والنزاع البيني الذي ترتبت عليه جملة من الآثار الخطيرة ، خاصة في الموقف من المخالف وفي الحكم عليه كما سيأتي.

() / .

() .

() :

وكان ضرورياً في فرقة تصدر عن العقل المجرد وتعدّ أقيسته مرجعية مطلقة ووحيدة في الحكم على النص، أن يشهد مناخها خلافاً ونزاعاً كبيرين؛ حتى لقد أصبح لكل إمام من أئمتها منهج في البحث الكلامي، خاصة وأن الفلسفة اليونانية الوافدة تدهم بما لا مزيد عليه من النظر الفلسفي^(١)، بما انتهى بهم إلى التفرق إلى فرق كثيرة يذكر بعض أصحاب كتب الفرق والمقالات أنها بلغت ثماني عشرة فرقة، في حين أوصلها آخرون إلى عشرين، وهذا التفرق والاختلاف في عدده وحقيقته راجع إلى التداخل العقدي والكلامي في مقولاتها، وإن كان لكل فرقة - غالباً - اعتقاداتها الخاصة^(٢).

:

يُعرّف المعتزلة "الكفر" بأنه الأمر القبيح الذي يعظم عقابه يوم القيامة، وتتعلق بالمكلف الذي يلحقه هذا الاسم أحكام مخصوصة. يقول القاضي عبد الجبار: (اعلم أن الكفر في أصل اللغة إنما هو الستر والتغطية، ومنه سُمّي الليل كافراً لما ستر ضوء النهار عنه، ومنه سُمّي الزارع كافراً لستره البذر في الأرض، قال الله - تعالى - : ﴿لَيَغِيظَنَّ﴾^(١٤)، أي: الزارع... وأما في الشرع: فإنه جعل الكافر اسماً لمن يستحق

() :

() :

/ - :

- :

() :

العقاب العظيم، ويختص بأحكام مخصوصة نحو المنع من المناكحة والمواريثة والدفن في مقابر المسلمين... (١).

وأما الفسق فهو (عبارة عن الذنب الذي يبلغ عقابه مبلغاً يُبطل جميع ثواب طاعات العبد) (١)، وعلّقوا الكفر بالكبائر التي عرفوها بأنها (كل معصية وجب فيها حدٌ وعقوبة نحو القذف ونحو السرقة والزنا، أو صحّ عن الرسول أو بالإجماع أنه من الكبائر) (١).

لكن حقيقة الفسق لديهم موهمة ولا تكشف عن حكم واضح؛ لكونها ملفقة من عدة معاني متناقضة أرادوا بها أن يكون لمرتكب الكبيرة من المسلمين اسم بين اسمين، وحكم بين حكمين، ومنزلة بين منزلتين، بما يتضح من ثلاثة أوجه:

() . " " - -

- -

: .

/

:) . / .(

()

() : /

: ...

) /

: .(

/ :

- ١- الاسم: ووجهه أنهم يطلقون اسم الفسق على مرتكب الكبيرة كما هو الأمر عند أهل السنة والجماعة، ولا يسمونه كافراً كما تسميه الخوارج.
- ٢- الأثر: تعتقد المعتزلة معتقد الخوارج في أن الكبيرة الواحدة تحبط الأعمال كلها إن لم يُتَّب مرتكبها^(١)؛ لأن الإيمان - في اعتقادهم - كلٌّ لا يتجزأ^(٢).
- ٣- الحكم: تذهب المعتزلة إلى أن لمرتكب في الآخرة حكم الكافر بالخلود في النار إلا أنه أخفّ عذاباً منه^(٣).

وبكل حال فإن تعريف "الكفر" عند المعتزلة لا إشكال فيه نظرياً، لكن جلّ تطبيقاتهم له ارتبطت - غالباً - بتوحيد المعرفة دون توحيد العبادة الذي يجهلونه مع أنه أعظم الواجبات، كما أن تطبيقاته تلازمت بمفاهيمهم الخاصة للأصول الخمسة، بما جعله يقع على كل ما يخالف تلك المفاهيم وما يرتبونه عليها. فالقيح الذي يشيرون إليه ويوجبون باعتقاده الكفر قد يكون مما لا خلاف بين المسلمين في قبحه من قبيل نفي وجود الله - تعالى -، أو اعتقاد صفة الخلق في النجوم، أو نسبة ذلك إلى الطبيعة^(٤)،

() : / -

/

() : :

.

: .

/ - :

: :

() :

:

()

أو اعتقاد التشية أو التثليث، أو عبادة الأوثان، أو تكذيب الرسل وما جاؤوا به من الوحي...، لكنهم قد يصطلحون عليه وهم يقصدون به مفهوماً خاصاً عندهم، فيوقعون الكفر بذلك المفهوم على مخالفيهم، خاصة في الإثبات؛ فإن مطلق الإثبات يقتضي عند المعتزلة مطلق التشبيه الذي هو مناقض للتوحيد والتنزيه، كما يقتضي اعتقاد قدم العالم لاقتضائه تعدد القدماء، كما أن إثبات القدر بأن الله خالق الخلق وأفعالهم يستلزم - برأيهم - وصفه بالظلم لتضاد الخلق والإرادة عندهم^(١).

يقول أبو القاسم البستي (ت ٤٢٠ هـ): (اعلم أن شيوينا - رحمهم الله - ربما ذكروا أن جميع الكفر لا يخرج عن الجهل بالله، أو التشبيه، أو الخروج عن التوحيد، أو التجوير أو التظليم، أو التكذيب. فمن اعتقد قدم العالم ونفي الصانع، أو أضاف الصانع إلى نجم أو طبع أو غير ذلك وسلبه عن واحد مختار... إنما يكفر بالجهل بالله. ومن خرج من التوحيد إلى التشية أو التثليث كالثنوية والنصارى وعبداء الأوثان، فلخروجهم عن التوحيد كفروا. ومن وصف الله بالظلم والجور كفر؛ لكونه مظلماً لله. ومن كذب بالرسول، أو كذب بما أتى به الرسل فإنه يكفر؛ لأنه مكذب لله - تعالى -.. فكل كفر عن طريق القول والاعتقاد لا يخرج عن هذه الوجوه الخمسة: إما أن يكون جهلاً بالله وبصفاته، وإما أن يكون قولاً واعتقاداً لما يوجب الخروج عن التوحيد، وإما

:

/ . :

() :

/ -

أن يكون قولاً واعتقاداً لما يوجب التشبيه، وإما أن يكون ذلك من باب التظليم والتجوير... (١).

نخلص من هذا إلى أن العلاقة بين الأصول الخمسة وبين التكفير عند المعتزلة لا تقوم على مجرد الإمكان والوقوع فقط وإنما هي علاقة تلازم واقتضاء مطردين. فإثبات الصفات الإلهية، والقول بأن أفعال العباد مخلوقة لله - تعالى -، وإمكان العفو عن عصاة الموحدين ونفي خلودهم في النار، كلها من موجبات التكفير عندهم، بل إن كل اعتقاد أو قول أو لازم اعتقاد أو قول يخالف أصولهم في هذه المسائل وما يرتبونه عليها في النفي والإثبات هو موجب للقطع بالتكفير، فيقولون: (إن المخالف في هذه الأصول ربما كفر وربما فسق وربما كان مخطئاً. أما من خالف في التوحيد ونفى عن الله - تعالى - ما يجب إثباته وأثبت ما يجب نفيه عنه فإنه يكون كافراً. وأما من خالف في العدل وأضاف إلى الله - تعالى - القبائح كلها من الظلم والكذب وإظهار المعجزات على الكذابين وتعذيب أطفال المشركين بذنوب آبائهم، والإخلال بالواجب، فإنه يكفر أيضاً. وأما من خالف في الوعد والوعيد وقال: إنه - تعالى - ما وعد المطيعين بالثواب ولا توعد العاصين بالعقاب البتة فإنه يكون كافراً؛ لأنه رد ما هو معلوم ضرورة من دين النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -.. وكذا لو قال: إنه - تعالى - وعد وتوعد ولكن يجوز أن يخلف في وعيده، لأن الخلف في الوعيد كرم، فإنه يكون كافراً لاضافة القبيح إلى الله - تعالى -... وأما من خالف في المنزلة بين المنزلتين، فقال: إن حكم صاحب الكبيرة حكم عبدة الأوثان والمجوس وغيرهم فإنه يكون كافراً؛ لأننا نعلم خلافه من دين النبي والأمة ضرورة، فإن قال: حكمه حكم المؤمن في التعظيم والموالاتة في الله - تعالى -، فإنه يكون فاسقاً، لأنه خرق إجماعاً مصرحاً به على معنى أنه أنكر ما يعلم

ضرورة من دين الأمة. وأما من خالف في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أصلاً، وقال: إن الله - تعالى - لم يكلف الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أصلاً، فإنه يكون كافراً، لأنه رد ما هو معلوم ضرورة من دين النبي ودين الأمة () .

بقي أن نشير إلى أن ظاهرة التكفير عند المعتزلة - مقارنة بغيرهم من الفرق والطوائف الكلامية - قد توسعت لأمرين () :

١ - عدم معرفتهم بضوابط التكفير؛ نظراً لكونها ضوابط توقيفية لا مجال فيها للنظر العقلي، وهو ما يخالف منهجهم تماماً.

٢ - إفراطهم في استعمال القياس في هذا الباب.

:

:

مع ما أشار إليه البحث من تلازم أصول المعتزلة بتكفير المخالفين - وهو نتاج نظر في حقائق هذه الأصول مع ربطها بمفهوم الكفر عندهم كما تقدم -، إلا أن علاقتهم بالتكفير علاقة ممارسة أكثر من كونها علاقة تنظير؛ لأن التنظير لهذه المسألة - مع محدوديته - تأخر عن تاريخ النشأة قرناً من الزمان، ووراء ذلك - فيما يظهر - سببان:

:

:

لما كان حديث المعتزلة عن مسببات التكفير والأحوال التي يخرج بها المكلف من ملة الإسلام، ثم تطبيقات ذلك على المخالفين لأصولهم، يهدم السبب التاريخي والمنهجي الذي بنوا عليه مذهبهم من الاعتراض على التكفير باختراع أصل المنزلة بين الإيمان والكفر، وهو حكم ناشئ عن التفكير الذي يزعمونه نقيضاً للتكفير؛ فقد

عمدوا إلى الاشتغال بالتكفير التطبيقي من خلال الاعتماد على ذرائع أخرى للتكفير من أصولهم كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والسياسة الشرعية.

: :

إن الفترة التاريخية التي قُعدت فيها عامة أصول المعتزلة على يد القاضي عبد الجبار، وهي الفترة الواقعة ما بين أوائل القرن الرابع والربع الأول من القرن الخامس الهجريين، قد شهد فيها هذا المذهب انحساراً وتراجعاً كبيرين بسبب الضربة الموجعة التي وجهها إليه الخليفة المتوكل (ت ٢٤٧هـ)؛ بعد أن ظهر له فساد اعتقادهم واستقوائهم بالخلفاء قبله لاضطهاد مخالفهم وحملهم على القول باعتقادهم بالقوة^(١)؛ إضافة إلى الآثار السلبية الكثيرة الناتجة عن الاختلافات العقائدية والكلامية داخل الفرقة^(٢)، ومن ثم كانت دراسة مسألة التكفير في ظل هذه المعطيات المستجدة صعبة جداً؛ لأن من شأن ذلك أن يلغي وجود هذه الفرقة بالكلية من خلال تكفير بعضهم بعضاً، لا سيما أنها لم تسلم من هذا الأمر وهي في أوج قوتها وتأثيرها. تزامنُ تععيد أصول الاعتزال مع تراجع قوة المذهب في الواقع، وما نتج عنه من إحجام المعتزلة عن تناول قضية حساسة كقضية التكفير بالتنظير، لا يناقضه ما يظهر من انبعاث مذهبهم من جديد على يد البويهيين كما في توزيع مؤيد الدولة البويهي (ت ٣٧٣هـ) للصاحب بن عباد (ت ٣٨٥هـ)، وتولية الصاحب بن عباد منصب قاضي القضاة للقاضي عبد الجبار الهمداني؛ لأن تلك الرعاية والاهتمام لم يترتب عليهما استقلال حقيقي للمعتزلة، وإنما كانتا محسوبيتين بحسابات دقيقة للبويهيين، فهما أشبه بالاستغلال المذهبي؛ إذ لم يتيحوا للمعتزلة الحرية العقائدية المستقلة عن اعتقاد الاثنى

() : / .
() : - .

عشرية، خاصة في المسائل التي تنفرد بها، الأمر الذي جعل بعض الباحثين يجزم بأن (المعتزلة في ظل البويهيين كانوا شجرة وافدة لا تتغذى من مصادر معتزلية أصيلة، لكنها تستمد حياتها وغذاءها من مصادر غريبة عنها وتتصادم مع أصول مذهبها. ومن هنا فإن تاريخ المعتزلة في ظل البويهيين، لا يُعدّ تاريخاً أصيلاً للمعتزلة، لكنه تاريخ مذهبي للبويهيين، بما لا يس هذا التاريخ من إجراءات منبعثة عنه، كان من بينها إفساح المجال للمعتزلة) (١).

ولقد كان من آثار، أو تبعات، الرعاية البويهية للمعتزلة في التراث العقدي الاعتزالي موافقتهم في بعض عقائدهم وإن ناقضت ما استقرت عليه أصولهم، ومن ذلك - على سبيل المثال - أن القاضي عبد الجبار الهمداني - الذي جعله البويهيون رئيساً للقضاة - مالأهم في أمرين:

الأمر الأول: منهجي، وهو زعمه أن البويهيين أفادوا عقائدهم من عقائد آل البيت بالسند المتصل؛ ومن ثم فهي عقائد لا تتصف بالصواب فقط وإنما بالعصمة (٢)، رغم مخالفة هذا لما كان قرره عبد الجبار نفسه من قصر العصمة على الأنبياء دون الأئمة (٣).

والأمر الآخر: علمي وهو موافقته للبويهيين في اعتقادهم في مسألة الأولى بالإمامة التي تترتب على تعيين الفاضل، بذهابه إلى أحقية علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - بها، وتفضيله على أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما -، غافلاً عن أنه نقل هو

()

() : :

() : / :

نفسه عن متقدمي المعتزلة، خاصة شيوخه البصريين، الإجماع على تفضيل الشيخين علي من سواهما من الصحابة^(١)، وكان هذا الرأي للمعتزلة مشتهراً حتى عند الشيعة^(٢)، بل تصرح بعض كتب الفرق بمناصبه متقدمي المعتزلة البصريين العداء لعلي بن أبي طالب - رضي الله عنه - وأصحابه^(٣)، لكن رعاية البويهيين لهم اقتضت هذه الموافقة^(٤)!

والغاية من هذا السياق تأكيد أن العصر الذهبي الذي كان يمكن لأئمة المعتزلة التنظير فيه لمعتقدهم في التكفير وبيان القول في أحكام المخالفين، هو العصر الذي شهد علو نجمهم وتأثيرهم في بعض خلفاء الدولة العباسية بدءاً من إعلان الاعتزال مذهباً للدولة في عهد الخليفة المأمون (ت ٢١٨ هـ)، مروراً بالخليفة المعتصم (ت ٢٢٧ هـ)، إلى آخر خلافة الواثق (٢٣٢ هـ)، لكن التنظير فيه كان متعذراً للسببين اللذين ذكرناهما آنفاً، بما ألجأهم إلى الاشتغال بالتطبيقات العملية للتكفير كما سيأتي بإذن الله - تعالى -.

من وجه آخر يفسر قلة شواهد التنظير الاعتزالي لمسائل التكفير في تصرفات المكلفين، أن جمهورهم يتناول التكفير في باب الوعد والوعيد بوصفه استحقاقاً

() : / - :

() : / .

()

:

()

:

:

أُخْرَوِيًّا لَا عِلَاقَةَ لَهُ بِأَحْكَامِ الدُّنْيَا، بِمَا مُؤَدَّاهُ أَنْ مَنْ كَانَتْ ذُنُوبُهُ أَكْثَرَ مِنْ حَسَنَاتِهِ اسْتَحَقَّ الْكَفْرَ وَإِحْبَاطَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ وَالْخُلُودَ فِي النَّارِ، يَقُولُ الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ: (إِنْ الْمَكْلَفُ لَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَسْتَحِقَّ الثَّوَابَ أَوْ أَنْ يَسْتَحِقَّ الْعِقَابَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ قَدْرًا وَاحِدًا، أَوْ أَنْ يَسْتَحِقَّ مِنْ أَحَدِهِمَا أَكْثَرَ مِمَّا يَسْتَحِقُّ مِنَ الْآخَرِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَحِقَّ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَدْرًا وَاحِدًا...)^(١)، فَإِذَا اسْتَحَقَّ مِنْ أَحَدِهِمَا أَكْثَرَ مِنَ الْآخَرِ؛ فَإِنْ الْأَقْلَ لَا بَدَّ مِنْ أَنْ يَسْقُطَ بِالْأَكْثَرِ وَيَزُولَ، وَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ بِالْإِحْبَاطِ وَالتَّكْفِيرِ عَلَى مَا قَالَهُ الْمَشَايخُ)^(٢).

وَفِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بِكُلِّ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَاطِئَتُهُ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾^(٣)، يَقُولُ: (فَدَلَّ بِذَلِكَ عَلَى أَنْ مِنْ غَلَبَتْ كِبَائِرُهُ عَلَى طَاعَاتِهِ... [فَإِنَّهُ]^(٤) مِنْ أَهْلِ النَّارِ، مُخَلَّدًا فِيهَا)^(٥).

()

:

()

()

()

()

... :) :

: / (

/ :

لا شيء في تنظير المعتزلة للتكفير وحديثهم عنه أبعد من هذه الإشارات ، اللهم
إلا إن عددنا بعض الأقوال والآراء المنفردة عن بعض أئمتهم - فيما يشبه التنظير - شيئاً ،
بالنظر إلى أنها تتضمن التكفير مع بيان موجه والتعليل له .

ومن ذلك ذهب أبي موسى المزدار (ت ٢٢٠ هـ) إلى التكفير المعلن في مسائل
يتصل أهمها بالتوحيد والقدر ، كقوله بكفر من يعتقد قدم القرآن لاقتضاء ذلك - عنده
- إثبات قديمين ^(١) ، أو رؤية الله في الآخرة ؛ لأنه من التشبيه ، وهو عنده مطرد على من
قال بمطلق الإثبات ^(٢) ، أو القول بالقدر بمعنى إثبات خلق الله لأفعال العباد على
الحقيقة ، أو مجرد إثبات حقيقة الإرادة وتأثير القدرة فيها ؛ لأنه يقتضي تسفيهاً لله من
جهة ، ونسبة القبح إليه من جهة أخرى .

ولم يكتفِ المزدار بذلك بل ذهب إلى طرد الحكم ، فكفر الشاك في كفر مثبت
القدر ؛ لأنه شك في التنزيه ونفي القبح عن الله ، وكفر الشاك في الشاك إلى ما لا
نهاية ^(٣) ، في دور من اللوازم التكفيرية التي عُرف بها معتزلة بغداد على وجه
الخصوص ^(٤) .

() : . :

: .

/

: / / /

: / /

: ()

: ()

: ()

ومن نماذج التكفير المسبب عند المعتزلة: تكفير هشام الفوطي (٢٤٦ هـ) من يقول بأن الجنة والنار مخلوقتان الآن؛ لاقتضاء ذلك - برأيه - العبث بانعدام الفائدة من وجودهما وهما خاليتان ممن ينتفع ويتضرر بهما^(١).

وكفر أبو عبدالله الصميري (٣١٥ هـ) المجتمع، أو ما كان يعبر عنه قديماً بالدار، إذا أثبت أهلها الصفات، لكونه يقتضي التشبيه، وكذلك إذا أثبتوا لله خلق أفعال العباد، لأنه بمنزلة القول بالجبر عنده، يقول القاضي عبد الجبار عن أبي عمرو الصميري: (كان مذهبه في الدار... أنه إذا غلب الجبر والتشبيه، فهي دار كفر)^(٢).

لكن هذه الأقوال - وما في حكمها من أشباه ونظائر - تُفهم من منحيين منهجين مهمين:

: ويتعلق بالصيرورة التاريخية لمفاهيم المعتقد وأصوله العامة كشأن العقائد الناشئة، وهو أن تلك الأقوال أقرب ما تكون إلى الاجتهادات الخاصة من أن تشكل رؤية تُنسب إلى عموم المذهب؛ لأن الأطر النظرية المعبرة عن المعتقد بشكل عام يُشترط أن تكون ذات منهج شمولي، وتلك الأقوال لا تتوافر على هذا الشرط.

: ويتعلق بالخلفيات والأبعاد المضمرة في بنية هذا المعتقد بشكل خاص، بما مؤداه أن تلك الأقوال في التكفير تدل على كمنونه^(٣) عند المعتزلة فيما يمكن الاصطلاح عليه بالأفكار الأولى للمذهب في هذه مسألة الأسماء والأحكام؛ وهو

() : / - -

()

() : . :

: .

يدل على استعدادهم النفسي للتكفير لولا المعوقات التي لاحظها منظّروه، وإن لم يلتزمها بالضرورة أصحاب هذه الأحكام الحديثة^(١).

من المهم - أخيراً - الإشارة إلى أن بعض المصادر المتقدمة المعنية بمقولات الفرق نقلت عن المعتزلة بعض أسباب الحكم بالتكفير المعلن، ومن ذلك ما يأتي^(٢):

١- إثبات الصفات الإلهية؛ لأنه قول بتعدد القدماء؛ ويقرر أنه إذا كانت النصارى قد كفرت لقولها بقدماء ثلاثة، فكيف بمن يُثبت الصفات؟!

٢- إثبات خلق الله لأفعال العباد؛ لإلزامهم بأنه يقتضي نسبة القبيح إليه من الكفر وأفعال الشر، وهو ما يُنزّه عنه.

٣- إنكار أن يكون العبد خالقاً لفعله؛ لأنه يسدّ طريق إثبات الصانع بطريق قياس الغائب على الشاهد، أي أن نفي ذلك يستلزم إثبات إسناد الحوادث إلى غير محدثها، والطريق إلى احتياج العالم في حدوثه إلى محدث - عندهم - هو قياسه على حاجة أفعالنا في حدوثها إلينا.

وإذ ليس من مشاغل البحث تحليل الأبعاد الكلامية والعقدية لهذه الموجبات المنسوبة إلى المعتزلة مقارنة بموجبات التكفير عند الفرق الكلامية الأخرى، فإن من

()

! - -

() : - /

. /

مهماته التأكيد على أن حكايتها لا يعني وجودها في آثار المعتزلة بوضوح ؛ للأسباب التي تقدم تعليل ضعف الجانب النظري للتكفير عند هذه الفرقة بها.

:

سبق القول بأن المعتزلة مارسوا وطبقوا التكفير أكثر مما نظروا في حقيقته وشروطه وموانعه. وأعني بالممارسة والتطبيق: تكفير المعين المخالف الذي استوجب مكفراً عندهم، وإيقاع أحكام الكفر عليه.

من ناحية مبدئية، وُجد التكفير المطلق في التراث الاعتزالي وإن على نطاق محدود. ومن قال بالتكفير المطلق من المعتزلة راهبهم أبو صبيح المزدار؛ فإنه غالى في التكفير حتى كفر جميع من خالفه، حيث يذكر القاضي عبد الجبار حواراً دالاً جرى بين هذا المزدار وإبراهيم السندي^(١)، إذ (سأل إبراهيم السندي عن أهل الأرض جميعاً، فكفرهم، فأقبل عليه إبراهيم، وقال: الجنة التي عرضها السماوات والأرض لا يدخلها إلا أنت وثلاثة وافقوك؟! فخزي ولم يجر جواباً)^(٢).

ومنهم كذلك أبو عمران الرقاشي (من الطبقة السابعة من طبقات المعتزلة)؛ إذ حرّم المكاسب والأخذ من سلطان عصره ؛ لأن عامة الدار - المجتمع - دار كفر برأيه^(٣). لكن المنهج العام للتكفير الاعتزالي بقي مقيداً ومعللاً بالمخالفة في أصل أو أصول، وهو ما يعبر عن منهج جمهورهم.

()

()

/

() :

ونظراً لاختلاف تطبيقات هذا المنهج باختلاف المخالف الذي وقع في موجب من موجبات المكفر، بحيث إن كان معتزلياً كفروه، وإن كان غير معتزلي كفروه واستعدوا عليه السلطان؛ كان لا بد من تناول متعينات التكفير في تراثهم في مستويين: داخلي وخارجي، وهو ما سيضمهما المطلبان التاليان.

: :

والمقصود بالتكفير البيني: تكفير بعض المعتزلة مخالفينهم من الفرقة نفسها، ولهذا التكفير نسق تصاعدي يتجلى في القسمين التاليين:

: :

لا يصدق اسم الاعتزال عند جمهور المعتزلة إلا على من اعتقد الأصول الخمسة؛ يقول أبو الحسين الخياط (٢٩٠ هـ): (وليس يستحق أحد اسم الاعتزال حتى يجمع القول بالأصول الخمسة)^(١). وأما من خالف هذه الأصول، أو بعضها، فإنهم يكفرونه سواء كان معتزلياً أم غير معتزلي.

ومن صور ذلك تكفيرهم ضرار بن عمرو (٢٣٠ هـ) الذي كان شيخاً مقدماً من شيوخهم^(٢)؛ بحجة أنه يقول بالجبر^(٣)، وهو - عندهم - مطلق إثبات خلق الله لأفعال

()

" : : "

()

()

: .

عباده^(١)، بما يخالف مفهومهم للعدل الذي يقوم على نسبة الفعل إلى العبد خلقاً وإرادة وتعطيل الله عنها^(٢).

وقد صرح الحاكم الجشمي (٤٩٤ هـ) بأن تكفيرهم لضرار كان بسبب مخالفته لهم في العدل، وأنه أراد من وراء ذلك الرئاسة، حيث يقول: (وجملة القول أن المعتزلة هم الغالبون على الكلام، العالون على أهله، فالكلام منهم بدأ وفيهم فشا.....، وكلّ مَنْ أخذ من الكلام، أو ما يوجد من الكلام في أيدي الناس، فمنهم أخذ، ومن أئمتهم اقتبس، حتى مَنْ خالفهم أخذ منهم، فتمنى رئاسة لم يدركها فخالفهم، فطردتهم المعتزلة، فأصبحوا رؤساء في غيرهم، فأذئاب المعتزلة - ومن دونهم - رؤساء سائر الفرق كضرار بن عمرو؛ أخذ عنهم، ثم خالفهم، فكفّروه وطردوه)^(٣).

: / : ()
: / :
: / :
: / : ()
: : ()
: / :
: / : ()
: : ()
: / :
: / : ()

والنص - وله شواهد أخرى في تراثهم^(١) - يكشف عن مقدار ما كان عليه المنهج الاعتزالي من مصادرة آراء المخالفين لأقوال أئمتهم إلى درجة تكفيرهم بمحض أهوائهم، حتى وإن كان المخالف من شيوخمهم!

في هذا السياق لا يمكن إغفال كيف أن المعتزلة كفرّت ابن الراوندي (٢٩٨ هـ)، مع أن القاضي عبد الجبار عدّه في رجال الطبقة الثامنة من طبقاتهم^(٢)؛ بحجة أنه أظهر الزندقة^(٣).

ولا ريب أن علة الزندقة في تكفير ابن الراوندي وجيهة؛ لاشتهاره بذلك^(٤)، لكن من المتعذر الجزم بأنها السبب الحقيقي في تكفيرهم له؛ فلو كان الأمر كذلك لالتزموا طرد هذا الحكم على سائر المتلبسين بها من المعتزلة، وهم كثير^(٥).

والذي يظهر أن الذي دفعهم إلى تكفير ابن الراوندي كونه تعرض لأصولهم بالنقد؛ حيث كان بصيراً بالجدل والكلام^(٦)، متمرساً في المناظرة والنظر^(٧).

وهذا سبب كافٍ جداً في تكفيرهم له؛ فإذا كانوا يعدون مخالفتهم في مسألة منهجية كمسألة قياس الغائب على الشاهد (مما يزيل الولاية ويوجب العداوة، وإن

-
- () :
() :
() :
() : /
() : /
() :
() : /
() :
() : /
() :

قال بالمنزلة بين المنزلتين^(١)، وهو ما يعتقده ابن الراوندي للفرق بين المقيسين^(٢)، فكيف وقد خالفهم في أشهر عقائدهم التي توسلوا بها لامتحان الناس وحملهم على موافقة عقائدهم، وهي مسألة خلق القرآن بتصريحه بعدم خلق القرآن^(٣)؟! كما أنه نصر آراء الفرق المخالفة للمعتزلة في بعض المسائل كترجيحه معتقد الاثني عشرية في أن الإمامة لا تكون إلا بالنص والوصية^(٤)، ثم بلغت مناصبته لهم العداء مبلغها بتأليفه كتاباً في شذوذاتهم وغرائب مذهبهم، سمّاه: "فضائح المعتزلة"، منتهياً فيه إلى تكفيرهم^(٥).

ومما يؤيد هذا الاستنتاج أن المعتزلة وقفت في صف خصوم ابن الراوندي ضده مع أن من أولئك الخصوم من قال بما يوجب التكفير بمقاييسهم ولم يكفروهم، ومن ذلك انتصار القاضي عبد الجبار للجاحظ (٢٥٥ هـ) في خلافه مع ابن الراوندي في إمامة علي - رضي الله عنه -، مع أن رأييهما واحد من حيث المخالفة لرأي المعتزلة؛ فإذا كان ابن الراوندي خالفهم في ترجيحه عدم النص على علي؛ فقد خالفهم الجاحظ في أصل المسألة عندما شكك في استحقاق علي للإمامة^(٦)، وهذا كله فاضل عن أن له - الجاحظ - من الطوام في الاعتقاد ما يسلكه في سلك زندقة ابن الراوندي^(٧)!

() :

() -

() :

() :

() :

() :

() :

لذا لم يستطع ابن المرتضى (٤٣٦ هـ) أن يخفي استغرابه من تناقض الموقف الاعتزالي في النزاع بين الرجلين وعدم وضوح معياره، فيقول: (وما صنع ابن الراوندي من ذلك ما قد صنع الجاحظ مثله أو قريباً منه. ومن بين كتبه التي هي: العثمانية والمروانية والفتيا والعباسية والإمامية وكتاب الرافضة والزيدية، رأى من المتناقضات واختلاف القول، ما يدل على شك عظيم وإحاد شديد وقلة تفكر في الدين!) (١).

ولو التفت ابن المرتضى إلى موقف ابن الراوندي من أصول المعتزلة وتكفيره لهم، لأدرك أن القاضي عبد الجبار لم ينتصر للجاحظ وإنما كان ينتصر لمعتقده ومذهبه، لكن لم يكن له ولا للمعتزلة أن يُعلّلوا تكفيرهم لابن الراوندي بمخالفته لهم في أصولهم أو نقده لها؛ لأن من شأن ذلك أن يكشف عن تهافتها بحيث يؤثر فيها مثل ابن الراوندي، كما سيكون ذلك اعترافاً بأنه نكأ في مذهبهم نكاية مؤلة بما اضطروهم إلى تكفيره، هذا من وجه، ومن وجه آخر أن من شأن ذلك أن يكشف عن قابلية مذهبهم للإقصاء الأهوائي والغرضي تدرعاً بحكم شرعي توقيفي هو التكفير، بما يخالف المعلن في نشأة مذهبهم، كما سيبدو هذا الحكم - من وجه ثالث - منحاذاً وغير موضوعي، فاستغلوا زندقته ليعللوا به تكفيره.

:

:

إذا أمكن تعليل تكفير المعتزلة لمخالفهم في أصولهم أو في بعضها بكونه ناقضاً للدين عندهم، فبأي شيء يُعلّل تكفير بعضهم بعضاً في غير هذه الأصول؟!

وبقدر ما يعوزنا ضابط دقيق لما يعدّ الخلاف فيه سائغاً وما لا يمكن اعتباره كذلك في المعيار الاعترالي ؛ بقدر ما يتأكد أن انقسام المعتزلة إلى مدرستين كبيرتين هما مدرسة البصرة وبغداد، وإلى مدارس كثيرة داخلهما، أدى إلى أن أصبح لكل شيخ مؤيدون يرون أن أفكاره هي التي تعبّر عن المعتقد ولا تقبل الخلاف، ومن ثم يواجهون مخالفها بالتكفير والإقصاء.

ثم إذا كان هذا في مخالفة إمام واحد فكيف في مخالفة أئمة معتبرين عندهم؟! لقد ذهبت المعتزلة إلى أن مخالفة أئمتهم سبب لإسقاط الاعتبار عن المخالف، حتى وإن كان إماماً منهم كما حصل لأبي الحسين البصري (٤٣٦ هـ)؛ فإنهم نبذوه وقالوا بعدم بركة علمه بسبب رده على شيوخهم في بعض أدلتهم، مع إقرارهم بعلمه وسابقته في معتقدتهم! يقول الحاكم الجشمي: (أبو الحسين محمد بن علي البصري، درس على القاضي^(١)، ودرس ببغداد، وهو فريد عصره، جدلي حاذق، وله كتب كثيرة... وكان لأصحابنا عنه نفرة لشيئين؛ أحدهما: أنه دّس نفسه بشيء من الفلسفة وعلوم الأوائل. وثانيهما: ما ردّ به على المشائخ في بعض أدلتهم في كتبه، وذكر أن الاستدلال بذلك لا يصح. فبهذين الأمرين لم يُبارك في علمه)^(٢)!

وهنا نلاحظ كيف لم يسقط الجشمي الاعتبار عن أبي الحسين البصري بسبب الرد على أئمتهم فقط؛ لأن ذلك سيبدو غير وجيه ومناقضاً لدعوى المذهب في احترام العقل والدفاع عن حرية الرأي، فأضاف إليه النظر في الفلسفة وعلوم الأوائل، إلا أنه

()

()

- في الحقيقة - لم يزد حجته إلا ضعفاً وتهافتاً ؛ إذ كيف يبنذونه بسبب النظر في الفلسفة وهم أساطينها الذين تلقفوها عن اليونانية وأدخلوها في مباحث الاعتقاد؟!

ومهما يكن من أمر ، ففي تقديري أنه ليس هنالك سبب يفسر نزوع المعتزلة إلى إقصاء المخالف لمجرد اختياره اجتهاداً يخالف ما عليه شيوخمهم ، أوضح من غياب المنهج المستند إلى أسس علمية يمكن بها تمييز الخطأ من الصواب وضبط الخلاف في حيزها ليكون مشروعاً ؛ وإنما اتخذوا من العقل المجرد مصدراً وحيداً ومطلقاً للمعرفة والتلقي ومنهجاً لا مزاحم له في الاستدلال والفهم ؛ ولأن العقول متباينة مختلفة ، نتج عن منهجهم اختلافٌ تضادٍ وتناقض واسعين ظهرا في مشاهد المناظرات والردود التي لا تكاد تنقطع بينهم (١) .

وقد حاول بعض الباحثين أن يُشكك في وجود تكفير بين المعتزلة ، ذاهباً إلى تصويره بالخلاف الطبيعي ولوناً من ألوان التنوع في الاجتهاد الذي تغري به البيئة الاعتزالية بكونها تقبل الاختلاف والتعدد (٢) ، لكن محاولة ضعيفة جداً بحيث لا تقوى على النهوض مقابل ما تؤكد المصادر الاعتزالية نفسها من شيوع التكفير في هذه البيئة حتى لقد صار ظاهرة فيها ، وهو تكفير بيني لم يقتصر على من لا يملكون الاجتهاد ، وإنما طروده في حق أكابر شيوخمهم الذين كفروا مخالفتهم من قبل !

ولأن نماذج تكفير المعتزلة بعضهم بعضاً كثيرة ، أكتفي بالإشارة إلى تكفيرهم بعض أكابر شيوخمهم ممن يتزعمون فرقاً اعتزالية تنسب إليهم ، وذلك على النحو التالي :

- ١ - () :

() :

() :

يُعدّ أبو الهذيل العلاف واحداً من أبرز علماء المعتزلة الذين أسسوا المذهب وبينوا أصول المعتقد ودافعوا عنها؛ ولهذا وصفوه بـ (شيخ المعتزلة، ومقدّم الطائفة، ومقرّر الطريقة، والمناظر عليها) ^(١)، ولا يرون أحداً يتقدم عليه في المعرفة والمكانة ^(٢).

لكن رغم ذلك كفّروه لبعض آرائه كقوله بأن مقدورات الله - تعالى الله عن قوله - تفنى، وأن الجنة والنار تفنيان، وأن أهل الآخرة يضطرون لأفعالهم اضطراراً... وغيرها ^(٣).

بل ذهب أبو صبيح المزدار وأبو علي الجبائي إلى أن أبا الهذيل ينكر البعث ويقول بقول الدهرية، منتهيين إلى تكفيره، وألّفا كتباً كثيرة في فضائحه وكفره والتحذير منه ^(٤)، كما كفّره جعفر بن حرب (٢٣٦ هـ) وألّف فيه كتاباً سمّاه: "تويخ أبي الهذيل" ^(٥).

() :

-

تتفق المعتزلة على سبق إبراهيم بن سيّار النظم في الجدل وجمعه بين الكلام والفلسفة، ولهذا قال فيه الجاحظ: (الأوائل يقولون: إنه يكون في كل ألف سنة رجل لا نظير له؛ فإن كان صحيحاً فهو أبو إسحاق النظام) ^(٦)، وجزم القاضي عبد الجبار

()

: ()

: () - :

/

: ()

: ()

: ()

مع ذلك لم يسلم النظام من التكفير؛ فقد (قال بتكفيره أكثر شيوخ المعتزلة)^(١)؛ لآرائه في عدد من المسائل الكلامية؛ حيث كفره أبو الهذيل العلاف وجعفر بن حرب وأبو علي الجبائي وغيرهم لنفيه الجزء الذي لا يتجزأ^(٢)، كما كفره الجبائي

}

وسائر المعتزلة البصريين لإحالاته أن يكون الله - تعالى - قادراً على الشرور والمعاصي وما هو خلاف الأصلح للمكلف ؛ لكون القدرة على ذلك عنده من قبيل القبيح ، والقدرة على القبيح من القبيح ، وفاعل العدل لا يوصف بالقدرة على ضده وهو الظلم ^(١) ، وكفره الجبائي أيضاً لقوله بأن المتولدات ^(٢) من أفعال الله بموجب الحلقة ^(٣) .

:

/ / /

: .

/

. /

: /

: ()

- -

.

:

/

/

:

/

:

:

/

/

-

:

/

.

()

- -

.

:

:

.

/

:

:

/

-

.

-

.

/

:

.

-

-

:

/

:

/

- () :

لا يختلف المعتزلة على تقديم أبي علي الجبائي ؛ لاعتقادهم بأنه ذلّل لهم علم الكلام ، ولهذا (لم يتفق لأحد إذعان سائر طبقات المعتزلة له بالتقدم والرياسة - بعد أبي الهذيل - مثله ، بل ما اتفق له هو أشهر أمراً وأظهر أثراً)^(١) .

ومع ذلك كفره بعضهم ، بل كفره أقرب الناس إليه وهو ولده أبو هاشم ؛ فإنه (كان يكفر أباه ويتبرأ منه ، ولم يأخذ من ميراثه شيئاً ؛ لتكفيره إياه وتبرّيه منه !)^(٢) ، بعد أن خالفه في تسع وعشرين مسألة في أصول الدين^(٣) .

- () :

جعل القاضي عبد الجبار أبا هاشم الجبائي على رأس الطبقة التاسعة من طبقات المعتزلة مع تقدم غيره من أئمة المذهب عليه في السن ، وعلّل صنيعه هذا بسابقتها في المذهب ، فقال في ترجمته : (إنما قدّمناه - وإن تأخر في السنّ عن كثير ممن نذكره - لتقدمه في العلم ؛ فإن العلم كأنه انتهى إليه . قال أبو الحسن بن فرزويه (من الطبقة

() : / . / .
() : .
() : (- -) :
() : ! : .
() : .
() : .
() : .

التاسعة): (إنه بلغ من العلم ما لم يبلغه رؤساء العالم بالكلام)^(١) ، ومع ذلك كفرّوه^(٢) ؛ لقوله بالأحوال^(٣) وباستحقاق الذم لا على فعل^(٤) !

كما كفرّت المعتزلة بشر بن المعتمر (٢١٠ هـ) بسبب أرائه في جملة من المسائل ، منها ما أصاب فيها الحق^(٥) ، كذهابه - على سبيل المثال - إلى أن الله - تعالى - لم يزل مريداً ، وأنه قادر على لطفٍ لو فعله بالكافر لآمن طوعاً ، وأنه إذا علم حدوث شيء من أفعال العباد ولم يمنعه فقد أراد حدوثه.

وكذلك كفرّوا أبا صبيح المزدار ؛ لقوله بإمكان تولّد فعل واحد من فاعلين^(٦) . وإن من المؤكد أن هذه الحال من التكفير البيني عند المعتزلة تشير إلى أن ثمة أزمة حقيقية في المعتقد وعدم قدرة المفاهيم الخاصة للأصول الخمسة على ضبط النظر العقدي ليبقى في إطار المتفق عليه ليس في الأسماء فقط وإنما في المضامين أيضاً ؛ بل إنه

() : .
 () : -
 :
 () :) :
 ...

(.
 : .
 : :
 :
 () : .
 : ()
 : ()

لم يكتفِ النظر العقلي بالخروج "عن" المفاهيم وإنما خرج "عليها" وعارضها في كثير من الأحيان ؛ والسبب المؤثر في ذلك أنه قائم على الأساس المطلق ذاته الذي تستند إليه الأصول نفسها وهو العقل المجرد، ولكون العقل نسبياً متفاوتاً، بل وسيلاً أيضاً، فقد عملت "العقول الاعتزالية الأولى" على تكوين منظومات عقدية خاصة بها، يوجد بينها - بالضرورة العقلية، وبالوقائع التاريخية - من الاختلاف أكثر مما بينها من الائتلاف أو ما يقاربه!

وإذا كان بعض أكابر شيوخ معتزلة البصرة كأبي علي الجبائي يُفاخر بأنه ليس بينه وبين أحد أقرانه في المدرسة نفسها - وهو أبو الهذيل العلاف - خلاف ولا نزاع إلا في أربعين مسألة من أصول الدين "فقط" ^(١) ؛ فلنا أن نتصور حجم وعمق الخلافات بين مدرستي البصرة وبغداد، إلى درجة أن أبا رشيد النيسابوري المعتزلي (من الطبقة الثانية عشرة) خصها بمؤلف مفرد ^(٢) !

وهذه الخلافات لم تكن خلافات عادية بحيث تدخل في الترف الفكري الذي يتجسد في مدارس ونقاشات مع البعد عن مصادرة المخالف وتصنيفه، وإنما كانت خلافات حادة قادت إلى تكفير بعضهم بعضاً ؛ حيث كان (بين معتزلة بغداد ومعتزلة البصرة اختلاف كثير فاحش ؛ يكفر بعضهم بعضاً في بعض ذلك الاختلاف في أكثر من ألف مسألة، نعوذ بالله من الريب كله، ونسأله السلامة، ومن لزم السواد الأعظم وترك الشك نجا إن شاء الله ؛ ولا قوة إلا بالله) ^(٣) .

() :

() :

:

() :

:

والمراد به تكفير المعتزلة مخالفيتهم من غير المعتزلة. وفي هذا النوع من التكفير اعتمدت المعتزلة على الأصل الخامس من أصولهم وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الذي يعتبرونه واجباً () كفاً () .

وعلى أن المفهوم الشكلي للأمر - عند المعتزلة - هو قول القائل لمن هو أقل رتبة منه: "افعل"، ومفهوم النهي هو قول القائل لمن هو دونه: "لا تفعل"؛ فإن حقيقتيهما - أي حقيقة ما يقال فيه: افعل ولا تفعل - لا تدركان - عندهم - إلا بالعقل () .
وللأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الرؤية الاعتزالية تقسيم باعتبارين () :
: باعتبار الحكم، وهو قسمان () :

- ١ - الواجب، وذلك فيما يجب من الأحكام والتكاليف.
 - ٢ - المندوب، وهو في غير الواجبات.
- وأما المنكرات فالنهي عنها عندهم واجب؛ لاتفاق العقلاء على النهي عن القبيح.

: باعتبار القائم به، وهو قسمان () :

- ١ - ما لا يقوم به إلا الأئمة كإقامة الحدود، وحفظ بيضة الإسلام، وسدّ الثغور، وتنفيذ

()	:	.
()	:	/
()	:	.
()	:	.
()	:	.
()	:	.
()	:	.

الجيش، وتولية القضاة والأمراء.

٢- ما يقوم به كافة الناس كالنهي عن الفواحش كشرب الخمر، والسرقه، والزنا، وما

أشبه ذلك، (ولكن إذا كان هناك إمام مفترض الطاعة؛ فالرجوع إليه أولى) (١).

ويشترطون للأمر والنهي شروطاً، منها: أن يعلم الأمر والنهي الحكم، وأن يكون المنكر عليه متلبساً بالمنكر حال الإنكار، وألا يؤدي الإنكار إلى مفسدة أعظم، وأن يكون للأمر والنهي أثر، وألا يقع على الأمر والنهي ضرر (٢).

ووسيلة الأمر والنهي - عندهم - التدرج، فإذا تحققت الغاية بالسهل فإنه لا يُصار إلى الصعب. يقول القاضي عبد الجبار: (اعلم أن المقصود بالمعروف: إيقاع المعروف، وبالنهي عن المنكر: زوال المنكر؛ فإذا ارتفع الغرض بالأمر السهل لم يجر العدول عنه إلى الأمر الصعب) (٣).

ومع ما يظهر من أن غرض المعتزلة من أصل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، خاصة فيما يتعلق بالتعامل مع السلطة، رفع الظلم وتحقيق مبادئ العدل؛ فإن الحقائق التاريخية تؤكد أن غايتهم لم تكن سوى تحقيق التمكين لمذهبهم بحمل الناس عليه بالقوة عن طريق السيادة السياسية (٤).

() .

() - .

() .

() : - / :

وقد أشار أبو الحسن الأشعري (٣٢٤ هـ) - وهو الخبير بمقولاتهم - إلى هذا المعنى في نص في غاية الأهمية؛ حيث يقول: (قالت المعتزلة: إذا كنا جماعة، وكان الغالب عندنا أنا نكفي مخالفينا؛ عقدنا للإمام، ونهضنا فقتلنا السلطان وأزلناه، وأخذنا الناس بالانقياد لقولنا، فإن دخلوا في قولنا - الذي هو التوحيد - وفي قولنا في القدر، وإلا قتلناهم)^(١).

وإنه ليُصدّق هذا من الناحية التطبيقية والفعلية - إذا نحن تجاوزنا مرحلة تكفير المعتزلة غيرهم نظرياً بما مارسوه في حكم بني أمية فبلغوا فيه كل حدٍّ، حتى إن بعضهم كفرّ معاوية رضي الله عنه^(٢) - أن بدايات تكفيرهم لغيرهم بالهوى مع القيام بمقتضياته التطبيقية من الإقصاء وما أوجبوه من الخروج بالسيف عند الإمكان^(٣)، قد ارتبطت بنفوذهم السياسي في العصر العباسي عندما بدأوا (يلقون على الخلفاء شبابهم، وينسجون حولهم حبالهم)^(٤)؛ متوسلين بذلك لنشر معتقدهم، وهذا ما يفسر تعاملهم مع السلاطين مع أن طائفة من أكابر شيوخهم كانوا يحرمونه بل ويكفرون مَنْ تعامل مع السلطان، - أو وفق تعبيرهم حينذاك - : "مَنْ لابسَه"^(٥)!

وقد افتتحت المعتزلة هذا النهج - أعني التكفير الغيري مع التطبيق بالخروج على السلطة وقتالها - بالخروج مع يزيد بن الوليد بن عبد الملك (ت ١٢٦ هـ) الذي عدّله وزكوه لأنه وافقهم في القدر^(٦)، ودعا إليه^(٧)، بل قيل إنه وافقهم في الأصول

()	/	.
()	.	.
()	/	.
()	.	.
()	:	.
()	:	.
()	/	.

الخمسـة كلها^(١) ، ومن ثم نصرـوه على ابن عمه الخليفة المعقود له وهو الوليد بن يزيد عبدالمـلك (ت ١٢٦ هـ) بعد أن أطلقوا في حقـه الشنائع وكفـروه؛ لتكتمـل شروطهم التي مرت بنا في النص الذي تقدم عن الأشعري، للثورة على الحكام والخروج عليهم، وهي أن يكون الحاكم فاسقاً، وأن يوجد إمام مزكى تعقد له البيعة، وأن يغلب على الظن الغلبة وإزالة الحاكم^(٢).

ثم إنهم لم يكتفوا بالخروج على الوليد بن يزيد وخلعه، وإنما أغروا ابن عمه بقتله معللين ذلك بكفره، فطاوعهم وقتله، فعظموه وقدموه على سائر بني أمية^(٣). وهذه البداية رصدها بعض المعتزلة في نص مهم يعكس مفهومهم الخاص للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واستغلالهم له لملاحقة مخالفين في الاعتقاد، والخروج على الخلفاء الذين لا يقولون بقولهم بعد تكفيرهم، في مقابل نصره من يوافقهم من طالبي السلطة، حيث يقول أبو القاسم البلخي (من الطبقة الثامنة) تحت عنوان: "خروج أهل العدل": (خرجت الغيلانية)^(٤) مع يزيد بن الوليد بن عبدالمـلك في سنة ست وعشرين ومائة، وهو الذي يقال له الناقص^(٥)، على الوليد بن يزيد بن

() : / .
() : / .
() :
() : / .
() :
() : / .
() : / .
() : / .
() : / .

عبد الملك، وهو الخليفة الكافر^(١)... وذكر عيسى بن حاضر قال: قلتُ: لعمر بن عبيد (١٤٤ هـ): ما قولك في يزيد الناقص؟ قال: إنه الكامل: عمل العدل، وبذل نفسه وشرى، وقتل ابن عمه في طاعة الله، وكان نكالا لأهله، ونقص في أعطياتهم ما زادت الجبابرة، وأظهر البراءة من آبائه^(٢).

وقد كافأ يزيد بن الوليد الناقص المعتزلة على خروجهم معه؛ فد لما ولي دعا الناس إلى القدر وحملهم عليه، وقرّب أصحاب غيلان^(٣).

وبعد يزيد بن الوليد لم يجد المعتزلة خليفة يتبنى آراءهم، فكانوا بين مدّ وجزر مع الخلفاء الأمويين والعباسيين^(٤)، فلما ولي المأمون دعاه ثمامة بن أشرس (٢١٣ هـ) إلى الاعتزال وأغواه به^(٥)، وصار أحمد ابن أبي دؤاد (٢٤٠ هـ) عنده معظماً... يقبل شفاعاته، ويصغي إلى كلامه، وأخباره في هذا كثيرة؛ فدرس له القول بخلق القرآن وحسنه عنده وصيّرهُ يعتقدُه حقاً مبيناً^(٦)، ثم أكره على هذا القول الناس إكراهاً وامتنحهم عليه.

/ .

()

: .

() :

/ : - /

() : /

/ .

() : -

() :

() : / .

وما يهمننا من أحداث المحنة وأهوالها - هنا - ما تضمنته من تكفير المعتزلة لمخالفهم ؛ لأن التكفير مقدمة لقتل من يقع عليه ، فكفروا عامة العلماء المخالفين لهم () .

ومن ذلك أيضاً تكفيرهم الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١ هـ) - رحمه الله - لتسهيل غايتهم التالية وهي إغراء الخليفة المعتصم بقتله ، فإنهم (لم يزالوا يقولون له : يا أمير المؤمنين ! إنه ضال مضل كافر) () .

ولئلا يتردد المعتصم أو يتحقق في موجب التكفير ، أرجعوا ذلك إلى مقتضى السياسة الشرعية ، وفي ذلك يقول ابن أبي دؤاد : (إنك إن لم تضربه انكسر ناموس الخلافة) () ، وقال إسحاق بن إبراهيم (ت ٢٣٥ هـ) : (ليس من تدبير الخلافة أن تخلي سبيله ، ويغلب خليفتين) () .

ولما قبض على أحمد بن نصر الخزاعي (٢٣١ هـ) ، بعد أن أفشي سرّ ثورته على الواثق () ، لم يكن الخليفة محتاجاً في قتله إلى هذه التهمة فقط ؛ لأن المعتزلة أطلقوا حكماً مطرداً بكفر من لا يقول بخلق القرآن ؛ ولذا لم يناقشه في خروجه وإنما ناقشه في عقيدته في القرآن ، فلما امتنع عن القول بأنه مخلوق ، واجتمع إلى ذلك خروجه ؛ قال الواثق : (ما أراه إلا مؤدياً لكفره ، قائماً بما يعتقد منه ، فطلب

() : / .

() / .

() / .

() .

() / .

() : / .

الصمصامة^(١)، وقال: إذا قمتُ إليه فلا يقوم من أحد معي؛ فإنني أحتسب خطاي إلى هذا الكافر الذي يعبد رباً لا نعبد ولا نعرفه...^(٢)، ثم قتله.

وبهذا النحو مثل تطبيق مفهوم المعتزلة الخاص لأصلهم الخامس: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ذريعة لتصفية خصومهم في الاعتقاد، بما يكشف - فيما هو أبعد من ذلك من الناحية المنهجية - عن طبيعة هذا المعتقد القائمة على الضيق بالرأي الآخر إلى درجة القتل عند القدرة على ذلك، لا بل إن لبعض أئمتهم وشيوخهم آراء مطلقة وعامة في إباحة دماء المخالفين لهم في جميع الأحوال حتى لو كان بطريق الخديعة والغيلة، ومن ذلك - مثلاً - أن هشام بن عمرو (الفوطي - مع ضلالاته... يرى قتل مخالفه في السرّ غيلةً، وإن كانوا من أهل ملة الإسلام)^(٣)، وكان (عباد بن سليمان ٢٥٠ هـ) يرى قتل الغيلة في مخالفه إذا لم يخف شيئاً)^(٤)!

وإذا كانت إرادة التصفية الحسية بالقتل عند المعتزلة تبدأ بالتصفية المعنوية بالتكفير بالهوى؛ فمن المناسب أن نورد كلاماً لأبي حيان التوحيدي (ت ٤١٤ هـ) يشير فيه - مع ضعف ديانته وانتسابه إلى المعتزلة - إلى مسارعة المعتزلة إلى التكفير، فيقول: (وأرى المعتزلة في دهرنا يتسارعون إلى التكفير كتسارع الورد إلى المنهل)^(٥)،

() : . : ()

- -

() / . : .

()

() / .

() : : () / () :

/ () .

وما أدري ما يعثهم على ذلك إلا سوء الرّعة^(١) وقلة المراقبة، وأكثرهم قذفاً لخصمه بالتكفير أعلقهم بأسباب الفسق والهلك، والله - تعالى - لهم، ولكل من سلك سبيلهم^(٢).

بعد هذه المحاولة لتقريب مسألة التكفير عند المعتزلة منهجياً، أجمل أبرز النتائج فيما يأتي :

- ما يُقال من أن المعتزلة نشأت للاعتراض على تكفير مرتكب الكبيرة، ولسِمة منهجها القائم على تقديس العقل، ولما يشاع عنها من أنها فرقة تحترم الرأي المخالف ؛ جعل من مجرد الحديث عن وجود تكفير لديها أمراً غريباً، وقلل من بحث هذا الموضوع في الدراسات المتخصصة.

- في حين ارتبط الإشكال في مفهوم الكفر عند المعتزلة على تطبيقاته مع وضوح معناه الاصطلاحي ؛ كان مفهوم الفسق عندهم ملتبساً ؛ لأنه ملفق من مفاهيم عدة أرادوا بها تحقيق الأصل الذي اخترعوه وهو : "المنزلة بين المنزلتين".

- أدى اعتماد المعتزلة المطلق على العقل في مصدر التلقي ومنهج الاستدلال إلى تفرقهم، وإلى شيوع التكفير فيما بينهم.

- كان للمفاهيم الخاصة للأصول المعتزلة الخمسة عند المعتزلة، والحكم الصارم في كفر مخالفها، أثر واضح في جعل البيئة الاعتزالية بيئة خصبة للتكفير، وارتباطه بالذهب ارتباطاً لزومياً وشرطياً من الناحية النظرية على الأقل.

() : . : / () .

() / .

- يعود ارتباط التكفير الاعتزالي بالتطبيق مقابل ضموره من الناحية النظرية - مع وجود نماذج في ذلك - إلى أن الاشتغال النظري بالتكفير يناقض أصل نشأتهم، كما أن اكتمال الرؤية في المسألة وافقت تراجع المذهب واقعاً، فضلاً عن أن جانباً من اشتغالها النظري بالتكفير انصرف إلى ارتباطه بأحكام الآخرة.
- كانت الرعاية البويهية للمعتزلة في زمن ضعفهم سبباً في تأثر المعتزلة ببعض عقائد الإمامية الاثني عشرية، خاصة في مسألة الإمامة.
- وُجد التكفير المطلق عند المعتزلة، لكن المنهج العام توجه إلى التكفير المعلن، وهو قسمان: تكفير بيني داخل المدرسة، وتكفير غيري خارجها.
- التكفير البيني عند المعتزلة قسمان: تكفير على الأصول الخمسة، وتكفير على غيرها من المسائل والمقولات الكلامية.
- تباينت معايير التكفير عند المعتزلة، فقد يُوقعون الحكم لعله ما ولا يطرده مع توافر العلة ذاتها!
- يهدف المعتزلة في تطبيق رؤيتهم للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلى التمكن من السلطة، لنشر معتقدهم وملاحقة خصومهم؛ ولذا تسللوا إليها لواداً في أواخر العصر الأموي وأوائل العباسي، حتى استولوا عليها تماماً.
- أن الشعارات التي رفعها المعتزلة من احترام العقل والدفاع عن إرادة الإنسان، لا حقيقة لها في التطبيق؛ بل أكدت النماذج المدروسة أنهم أكثر الفرق كبتاً للعقول ومصادرة للحريات وقمعاً للمخالفين.
- أن هذه الحقائق مجتمعة تكشف أخطاء أولئك الذين يقدمون المعتزلة على أنها نموذج للفكر الحر الذي يتيح مجالاً للاختلاف ويقبل بالتنوع المذهبي، ويمكن طرد

هذه الحقيقة على الاتجاه العقلي المعاصر للتشابه المنهجي والتطبيقي بينه وبين هذه
الفرقة الكلامية.

[١]

.(.)

[٢]

.

()

[٣]

.(.)

[٤]

.

[٥]

.

[٦]

.

[٧]

.

[٨]

.

[٩]

.

}

[١٠]

[١١]

[١٢]

[١٣]

.(.)

[١٤]

[١٥]

[١٦]

[١٧]

[١٨]

[١٩]

[٢٠]

[٢١]

[۲۲]

[۲۳]

[۲۴]

[۲۵]

[۲۶]

[۲۷]

[۲۸]

[۲۹]

[۳۰]

[۳۱]

[۳۲]

[۳۳]

}

[۳۴]

.

[۳۵]

.

[۳۶]

.

[۳۷]

.

[۳۸]

.

[۳۹]

.

[۴۰]

. (.)

[۴۱]

.

:

[۴۲]

.

-

[۴۳]

.

[۴۴]

.

[୧୦]

.(.)

[୧୧]

.

[୧୨]

.

[୧୩]

.

[୧୪]

.

[୧୫]

.

[୧୬]

.

[୧୭]

.

:

[୧୮]

.

[୧୯]

.

[୨୦]

.

}

[56]

.

[57]

.

[58]

.

[59]

.

.(.)

[60]

:

[61]

.

[62]

.

[63]

.

[64]

.

[65]

.

[66]

.

[٦٧]

.

[٦٨]

.

[٦٩]

.

[٧٠]

.

[٧١]

.

[٧٢]

.

[٧٣]

.

[٧٤]

.

:

[٧٥]

.

[٧٦]

.(.)

[٧٧]

.

[٧٨]

.

[٧٩]

.(.)

}

[Λ•]

.

[Λ∧]

.(.)

[Λ∨]

.

[Λℳ]

.

[Λℒ]

.

[Λ⊙]

.

[Λℓ]

.

[Λ∇]

.

[ΛΛ]

.

[Λ⁹]

.

[⁹•]

[9 1]

[9 2]

[9 3]

[9 4]

[9 5]

[9 6]

[9 7]

[9 8]

[9 9]

[1 0 0]

[1 0 1]

.(.)

}

[\ • ٢]

.

[\ • ٣]

.

[\ • ٤]

.

[\ • ٥]

.(.)

[\ • ٦]

.(.)

:

[\ • ٧]

.

[\ • ٨]

.

[\ • ٩]

.

[\ \ •]

.

()

[\ \ \]

.

[\ \ ٢]

.

[۱۱۳]

.

[۱۱۴]

.(.)

[۱۱۵]

.(.)

[۱۱۶]

.

[۱۱۷]

.(.)

Mutazilta` s View on Atheism: Methodological Approach Summary of Thesis

Dr. suleman abdulaziz alrobei

*Assistant professor of religion and contemporary Doctrines
College of sharia and Islamic studies, Qassim university*

accepted for publication 14/11/1433H

Abstract. The Research is dealt with basic methodological Mutazilta` s View on Atheism for three important reasons, as the following:

Firstly: It is aliened appearance of Atheism to Mutazilta that sect which raised by opposite on Judgment of Atheism even to separate from general community in Judge of perpetrated great sin " Hukm Murtakib Al- Kabirah".

Secondly: A contrast of principle of Atheism with Mutazilta Dogmatically method, because it is depend on reason even to its sanctification degree, it's determined by it self commandment and responsibility, and its judge on judicial text, Quran and Sunnah, on two sides of affirmation and semantics.

Thirdly: A Common mental idea among of many scholars that Mutazilta is a model dogmatic sect which defended of free intellectual, gave a path of difference, and respected of intellectual options!

these considerations are determined to deal with thesis in the light of dogmatically sources of Mutazilta discourse which represented on their fifth principles, to examine its being possibility hypothesizes from its nihilist, and measuring range of its correctly considerations, and its similarity to background of dogma and its reality.

In this context a relationship of Mutazilta by Atheism was objected to as a practical relationship more than theatrical relationship for methodical and historical interpretations. Also as a demand of study many of evidences are introduced on various levels of Mutazilta Atheism whether inside of Mutazilta School by conflict in great fundamentals or by differences of branched topics of it. Whether out of Mutazilta school by others atheism in its two sides, absolutely type and finite type.

A research is discovered that fifth fundamentals of Mutazilta are not allowed capable climate to atheism alone but it makes atheism as a necessary of necessities of doctrine, because of these fundamentals are ruled by a particular and closed concepts system, which who denied it will be an unbeliever in Mutazilta. A judgment of Mutazilta is continued by analogous through infinite chains, particularly a Mutazilta knowledge of atheism and its legitimate rules are lacked.

(/) - () ()

.

** (HC01/09)*

/ /

.

:

()

.

.

.

.

.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد..

فإن الإنسان بفطرته يحب الجمال والزينة، ولذلك جاء في حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم - قَالَ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبَرٍ». قَالَ رَجُلٌ: إِنَّ الرَّجُلَ يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ ثَوْبُهُ حَسَنًا وَنَعْلُهُ حَسَنَةً. قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ الْكِبَرُ بَطَرُ الْحَقِّ وَغَمَطُ النَّاسِ»^(١).

فمن فطرة الإنسان حب التجميل، وأن يكون ثوبه ونعله ومظهره حسنا. ومن الأمور التي يحرص الإنسان - رجلا كان أو امرأة - على التجميل والتزين فيها: الشعر، وخصوصا شعر الرأس، ومع حرص الإنسان على ظهور شعره بمظهر يليق به، إلا أن هناك بعض المناطق في الجسم قد تشوه المنظر، وتذهب البهاء والحسن فيها، خصوصا إذا كان الشعر فيها كثيفا، ولذلك يعتمد البعض إلى إزالة هذا الشعر من هذه الأماكن في الجسم.

وهناك طرق كثيرة لإزالة الشعر التي عرفت قديما، أما في الزمن المعاصر فهناك طريقة جديدة لإزالة الشعر، وهي ما يعرف بالليزر ((LASER))، فما هو الليزر؟ وكيف يزال الشعر بواسطته؟ وهل يجوز إزالة شعر الجسم بالليزر؟

هذا هو موضوع البحث الذي أود طرحه، حيث سأبين معنى الليزر، وحكم إزالة الشعر بواسطته من كافة مناطق الجسم، وهذه هي مشكلة البحث، حيث يكثر السؤال عن الأحكام المتعلقة بإزالة الشعر من جسم الإنسان، خصوصا بالطرق الحديثة، والتي منها الليزر.

• منهجي في البحث :

١ - اقتصر في عرض المسائل الفقهية على أقوال المذاهب الفقهية الأربعة المعروفة: الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي.

٢ - أعرض المسألة الفقهية بذكر القول ودليله، ثم المناقشة إن وجدت، ثم الترجيح.

٣ - لم أفصل في الخلاف في المسائل الفرعية، وأكتفي بالإشارة إليها مع التوثيق في الحاشية.

٤ - أعزو الآيات إلى موضعها من المصحف فأذكر اسم السورة ورقم الآية.

٥ - أخرج الأحاديث النبوية بذكر الجزء والصفحة والكتاب والباب ورقم الحديث.

٦ - أكتفي في تخريج الآثار بعزوها إلى مظانها من كتب الحديث.

وقد اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى مقدمة، وخمسة مباحث، وخاتمة، على النحو التالي:

المقدمة: وفيها أهمية البحث وخطته.

المبحث الأول: تعريف الشعر والليزر. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف الشعر.

المطلب الثاني: تعريف الليزر.

المبحث الثاني: طرق إزالة الشعر.

المبحث الثالث: حكم إزالة شعر وجه المرأة بالليزر. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حكم إزالة شعر الحاجبين بالليزر.

المطلب الثاني: حكم إزالة شعر الوجه بالليزر.

المبحث الرابع: حكم إزالة شعر وجه الرجل بالليزر. وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : حكم إزالة شعر اللحية بالليزر.

المطلب الثاني : حكم إزالة شعر الشارب بالليزر.

المطلب الثالث : حكم إزالة شعر بقية الوجه بالليزر.

المبحث الخامس : حكم إزالة الشعر من بقية أجزاء الجسم. وفيه مطلبان :

المطلب الأول : حكم إزالة شعر الإبط والعانة بالليزر.

المطلب الثاني : حكم إزالة الشعر من بقية الجسم بالليزر.

الخاتمة : وفيها أهم نتائج البحث.

والله أسأل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يرزقنا جميعاً العلم
النافع والعمل الصالح إنه سميع مجيب. وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه
أجمعين.

:

:

الشعر لغة: نبتة الجسم مما ليس بصوف ولا وبر للإنسان وغيره، وفي "المعجم
الوسيط": الشعر زوائد خيطية على جلد الإنسان وغيره من الثدييات، ويقابله الريش
في الطيور، والخراشيف في الزواحف، والقشور في الأسماك، وجمعه أشعار وشعور.

ويقال: رجل أشعر وشعر وشعراني إذا كان كثير شعر الرأس والجسد^(٢).

وقال الجوهري: الشعر للإنسان وغيره، وجمعه شعور وأشعار، الواحدة
شعرة. ويقال: رأى فلان الشعرة، إذا رأى الشيب، حكاه يعقوب. ورجل أشعر: كثير
شعر الجسد^(٣).

() - () () : (/) ()

وقال الثعالبي : (الفصل السادس : (في تفصيل شعر الإنسان): العقيقة الشعر الذي يولد به الإنسان، الفروة شعر معظم الرأس، الناصية شعر مقدم الرأس، الدؤابة شعر مؤخر الرأس، الفرع شعر رأس المرأة، الغديرة شعر ذؤابتها، العفر شعر ساقها، الدب شعر وجهها عن الأصمعي وأنشد: (من الرجز): قشر النساء دب العروس، الوفرة ما بلغ شحمة الأذن من الشعر، اللمة ما ألم بالمنكب من الشعر، الطرة ما غشي الجبهة من الشعر، الجمّة والعفرة ما غطى الرأس من الشعر، الهدب شعر أجفان العينين، الشارب شعر الشفة العليا، العنقة شعر الشفة السفلى، المسربة شعر الصدر وفي الحديث أنه كان دقيق المسربة، الشعرة شعر العانة، الإسب شعر الاست، الزب شعر بدن الرجل، ويُقال بل هو كثرة الشعر في الأذنين...) (٤).

:

تعتبر تكنولوجيا الليزر من العلوم المتطورة التي تدخل في العديد من التطبيقات مثل استخدام الليزر في التطبيقات الطبية والاتصالات والأبحاث العلمية والهندسية والعسكرية. وأي مستخدم لليزر مهما اختلف تخصصه فهو بحاجة إلى فهم مبدأ عمل الليزر أي ما يعرف بفيزياء الليزر.

إن الليزر هو عبارة عن جهاز يحول الطاقة من مصادر مختلفة إلى صورة إشعاع كهرومغناطيسي. وهذا تعريف بسيط للبدء في الموضوع وتوضيح فكرة عمل الليزر، حيث إننا نحصل في النهاية على شعاع كهرومغناطيسي (ضوء) يمتلك العديد من الخواص التي تميزه عن أي مصدر ضوئي.

وقد جاءت تسمية كلمة ليزر من الأحرف الأولى لفكرة عمل الليزر أي أن :

() (/) () .

() (-) .

The word LASER is an acronym for Light Amplification by Stimulated Emission of Radiation.

وتعني تكبير الضوء بواسطة الانبعاث الاستحثاثي للإشعاع الكهرومغناطيسي. وهناك تعريف آخر لكلمة الليزر قد يكون أكثر وضوحاً من الأول مؤداه: أن الليزر هو الجسم المشع للضوء مع استخدام التغذية العكسية لتكبير الضوء المشع. إذن أشعة الليزر في الواقع هي أشعة ضوئية يتم تكبيرها وتركيزها بشدة لتصبح ذات قدرة ضوئية هائلة^(٥).

ويمكن القول بأن الليزر عبارة عن: ضوء كضوء المصباح الكهربائي الذي نستخدمه في منازلنا مع فروق معينة، ففوة ضوء الليزر تفوق قوة ضوء المصباح بملايين المرات، وبينما يتميز المصباح الكهربائي بكل أطيايف الضوء، تنحصر موجة الضوء في الليزر بطول معين، وأخيراً ينتشر ضوء المصباح في كل الاتجاهات بينما نرى انتشاره في حالة الليزر في اتجاه معين، بحيث يمكن تسليطه على نقطة معينة دون غيرها. ولتبسيط ما ذكرت من نقاط فيزيائية قد تكون غير مفهومة نقول: بأن بإمكانية الليزر الحديث تسليط قوة هائلة من الطاقة على نسيج معين، مولدا حرارة عالية قاتلة لهذا النسيج، مما يؤدي الى إتلافه، وفي الوقت نفسه لا يتم الإضرار بالأنسجة المجاورة، أي أن إصابة ضوء الليزر للنسيج المراد معالجته تكون انتقائية دون التأثير بالأنسجة المحيطة. وهذا هو السر في تقدم الليزر في السنين الماضية.

يمكن الآن مثلاً استخدام الليزر لإغلاق أوعية دموية جلدية متوسعة، كما يحدث في بعض الوحمات الدموية، مع الحفاظ في الوقت نفسه على تلون الجلد الطبيعي أو بصيالات الشعر المتواجدة فيه، وهي ميزة أدت لمعالجة مزيد من الأمراض

}

الجلدية بعدما تمكنت شركات تصنيع الليزر من الوصول بتكنولوجيا الليزر إلى مستوى غير مسبوق.

وقد تنبأ بوجود الليزر العالم البرت اينشتاين في ١٩١٧ حيث وضع الأساس النظري لعملية الانبعاث الاستحثاثي stimulated emission ، وتم تصميم أول جهاز ليزر في ١٩٦٠ بواسطة العالم T.H. Maiman باستخدام بلورة الياقوت ويعرف بليزر الياقوت ..Ruby laser

وأشعة الليزر هي أشعة غير متأينة^(٦) ، ولا تسبب سرطان الجلد ، بعكس ما يعتقد بعض المرضى. والليزر معروف منذ عام ١٩٦٠م ، أي منذ أكثر من ٤٥ سنة ، ولا يوجد أي حالة سرطان كان سببها الليزر^(٧).

:

:

هناك طرق كثيرة لإزالة الشعر من الجسم أوجزها بالنقاط التالية :

١ - إزالة الشعر بالحلاقة ، وهي الطريقة الأكثر استعمالا من الرجال والنساء في بعض مناطق الجسم ، كالوجه والإبط والعانة ، ومع هذا فإن هذه الطريقة قد تسبب في تهيج الجلد ، وظهور الحبوب بسبب نمو الشعر تحت الجلد خاصة في الرقبة ، كما أن الشعر ينمو بسرعة ويكون قاسيا حاد الملمس.

()

.http://ar.wikipedia.org .

() :

(-) -

(-) -

(-) - .

.

٢- إزالة الشعر بالنتف، عن طريق ما يسمى بالحلاوة أو الشيرة، أو غيرهما، ومن ميزات هذه الطريقة أن الجلد يكون أكثر نعومة بسبب إزالة الشعر من تحت سطح الجلد، لكن قد يترتب على ذلك ظهور الحبوب عند منابت الشعر، كما قد يسبب ذلك أيضا تهيجا للجلد.

٣- اقتلاع الشعر بالملقاط، وهي طريقة تستعمل لإزالة الشعر القليل من منطقة محدودة كالشفة العليا، ورغم أنها أقل آثارا إلا أنها مؤلمة ولا تناسب المناطق الواسعة في الجسم^(٨).

هذه أشهر الطرق المستخدمة في إزالة الشعر، وهناك طرق حديثة أجزها بالنقاط التالية :

١- التحليل الكهربائي : يقوم المبدأ الأساسي لهذه الطريقة على إدخال تيار كهربائي عبر قناة الشعرة لحرق الجذر، فلا تنمو الشعرة بعد ذلك، ويتم ذلك عن طريق توصيل إبرة بتيار كهربائي ثم غرسها في بصيلة الشعرة، فإذا وصل التيار إلى البصيلة أضعفها، ومع تكرار هذا الإجراء فإن البصيلة لا تصبح قادرة على النمو. وهذه الطريقة تسهم بشكل فعال في إزالة الشعر نهائيا لكن لها سلبيات كثيرة: فهي تحتاج إلى وقت طويل، ونجاحها متفاوت، وهي مكلفة من الناحية المالية، كما أنها مؤلمة وتؤدي الجلد، وغيرها من السلبيات.

٢- إزالة الشعر بالضوء: تقوم فكرة إزالة الشعر بالضوء على استعمال ضوء ذي طول موجي معين يتم امتصاصه بواسطة صبغة الميلانين الموجودة في جذور الشعر، فتتحول الطاقة الضوئية إلى طاقة حرارية تدمر جذور الشعر.

٣- إزالة الشعر بالليزر: وهذا هو المراد من بحثنا هذا، حيث يقوم شعاع الليزر بإرسال حزمة من الطاقة الى جزر الشعرة الملون حيث تقوم البصيلة بامتصاص هذه الأشعة مما يدمرها ويوقف نمو الشعرة^(٩).

وبما أن الليزر يعالج أكثر من بصيلة في نفس الوقت فقد أصبحت معالجة المساحات الواسعة من الجسم كالظهر، الأذرع، والأرجل مسألة سهلة مثلها مثل المنطقة فوق الشفة أو الوجه.

ومع أن إزالة الشعر بأشعة الليزر أصبحت شائعة ومقبولة طيباً فإن النتائج يمكن أن تختلف باختلاف الأشخاص اعتماداً على مستوى الهرمونات، ونوع وعدد بصيلات الشعر.

٥^(١٠).

• الكشف المبدي: يقوم الطبيب بشرح ما يمكن توقعه من العلاج بالليزر والخيارات المتاحة والإجراء نفسه والمحاذير المتعلقة به.

• بدء العلاج: يتم تنظيف المنطقة المراد معالجتها وحلقتها قبل البدء. وخلال المعالجة ستشعر بومضات ضوء على جلدك لدى عملية امتصاص البصلات لأشعة الليزر، وتدوم كل ومضة من الليزر لفترة لا تتجاوز جزءاً من الثانية، وتغطي مساحة حوالى نصف إنش مربع ويوجد في بعض أجهزة الليزر نظاماً للتبريد بحيث يخفض حرارة الجلد ويمنع تهيجه.* كم من الوقت تستغرق المعالجة؟

• :

يعتمد وقت المعالجة على مساحة وحجم المنطقة المراد معالجتها. ويمكن لمنطقة صغيرة مثل ما فوق الشفة العليا أن تستغرق حوالى دقائق بينما قد تستغرق منطقة الظهر أو الأرجل حوالى الساعة.

وبما أن الليزر يؤثر فقط على الشعر الذي في مرحلة النمو لذلك سيكون هناك حاجة لإجراء عدة جلسات.

•

تجري إزالة الشعر بالليزر داخل العيادات الجلدية وليس هناك لزوم للتنويم في المستشفى.

•

يمكنك توقع بعض الإحساس بالألم البسيط خلال المعالجة، يمكن وصفه عادة كإحساس بحرق بسيط أو لسعة خفيفة ويختلف من شخص لآخر.

•

قد يميل لون الجلد مباشرة بعد المعالجة إلى الاحمرار قليلاً، كما لو كان بعد حمام شمسي خفيف. سيقوم الطبيب بإعطائك كريماً لتهدئة الجلد، وفي أحيان نادرة يمكن أن يظهر بعض التقشر الخفيف في المناطق المعالجة ولكنه يزول خلال أيام قليلة، يجب تجنب تعريض المناطق المعالجة لأشعة الشمس، علماً أنه يمكنك مزاوله نشاطك كالمعتاد. يمكنك غسل هذه المناطق بالماء والصابون الخفيف مع مراعاة عدم استخدام مستحضرات مهيجة للجلد. سوف تلاحظ بعض الشعر الذي ينمو في المنطقة المعالجة خلال ١٠ أيام، وهو في الحقيقة نفس الشعر الذي تمت معالجته ولكنه يتساقط ويمكنك إزالته بالملقاط.

إذا كانت بشرتك تميل إلى السمرة فقد تلاحظ أنها قد يتغير لونها بعض الشيء بصورة مؤقتة، ومع أن معظم المرضى يشعرون بالرضى بعد إزالة الشعر بالليزر، فقد

تحتاج لعدة جلسات لإزالة الشعر بصورة دائمة ، وفي بعض الحالات لا يتم ذلك كلياً .
ولكن حتى في هذه الحالات فإن الشعر سيقبل كثيراً في المناطق المعالجة .

• :

إزالة الشعر بالليزر إجراء مأمون وفعال بصفة عامة ، ولكن هناك احتمال لبعض الآثار الجانبية التي تشمل تصبغ أو تفتيح الجلد في المناطق المعالجة . وهذه الآثار الجانبية تكون في غالب الأحيان وقتية ، ولتقليلها قدر الإمكان يرجى إتباع تعليمات الطبيب المعالج كاملة وبدقة قبل وبعد الإجراء^(١١) .

:

يذكر أهل الاختصاص ، وخصوصاً أطباء الأمراض الجلدية بأن هناك فرقاً بين إزالة الشعر بالليزر ، أو إزالته بالحلقة ، وتذكر الأكاديمية الأمريكية للأمراض الجلدية أن استخدام الليزر في إزالة الشعر يؤدي إلى اختزال نموه نهائياً ، فهو يقضي على أصل الشعر ، فإذا تمت إزالة الشعر عن طريق الليزر فلن يبقى للشعر أثر ، ولن ينبت مرة أخرى في هذا الموضع .

أما إذا تمت إزالة الشعر بالحلقة فإنه لا يقضي على أصل الشعر ، ولا يختزل نموه نهائياً ، بل يقطع ظاهر الشعرة من الجلد ، مما يتسبب في زيادة كميته وكثافته مستقبلاً^(١٢) .

:

:

لمعرفة حكم إزالة شعر الحاجبين بالليزر لابد أولاً أن نعرف حكم إزالة شعر الحاجبين، وهو ما يعرف بالتمص^(١٣)، والمسألة فيها قولان:

القول الأول: قول جمهور الفقهاء حيث يرون تحريم ذلك^(١٤)، واستدلوا بأدلة منها:

١- قوله تعالى: ﴿وَلَا تُغَيِّرُ بَشَرَكُمْ فَلْيُوَدَّكُمْ﴾^(١٥)، قال ابن العربي في هذه الآية: (المسألة السادسة: لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الواشمة والمستوشمة، والنامصة والمتنمصة، والواشرة والمستوشرة، والمتفلجات للحسن، المغيرات لخلق الله... والنامصة: هي ناتفة الشعر تتحسن به... وهذا كله تبديل للخلقة، وتغيير للهيئة وهو حرام)^(١٦).

٢- حديث ابن مسعود: لعن الله الواشحات والمستوشحات، والنامصات والمتنمصات^(١٧).

()

" " (/)

:

" " (- /)

" " (/)

()

(/)

: ()

. (/)

(/)

: ()

. (/)

()

(/)

()

(/)

()

. ()

هذا هو الحكم العام للنمص الذي هو إزالة شعر الحاجبين بالتنف، وهو التحريم، لكن التحريم مختص بما إذا كان لمجرد التجميل والتحسين، أما إذا كان من باب العلاج فهو جائز، ويدل لذلك حديث ابن مسعود السابق وفيه تعليل التحريم بقوله (والمفعلجات للحسن) والذي يشير إلى أنهن يفعلنه طلبا للحسن، أما إذا كانت الحاجة داعية إليه لعلاج مرض أو عيب فلا بأس بفعله، قال النووي: (وأما قوله المفعلجات للحسن فمعناه يفعلن ذلك طلبا للحسن، وفيه إشارة إلى أن الحرام هو المفعول لطلب الحسن، أما لو احتاجت إليه لعلاج أو عيب في السن ونحوه فلا بأس)^(٣٠).

ويدل لذلك رواية ابن عباس رضي الله عنهما قال: لُعنت الواصلة والمستوصلة والنامصة والمنتمصة والواشمة والمستوشمة من غير داء^(٣١)، فقوله (من غير داء) إشارة إلى جوازه إذا كان من باب العلاج، قال الشوكاني (قوله "الا من داء" ظاهره أن التحريم المذكور إنما هو فيما إذا كان القصد التحسين، لا لداء وعلّة فإنه ليس بمحرم)^(٣٢).

وبناء على ما سبق يمكن بيان حكم إزالة شعر الحاجبين بالليزر فأقول:

١- إن كان إزالة شعر الحاجبين بالليزر لمجرد التجميل والتحسين فهذا أمر محرم ملعون فاعله، لأنه داخل في الحكم العام للنمص، بل يمكن القول بأنه محرم من باب أولى، لأنه أشد من التنف الذي يكون في النمص، فهو يزيل الشعر تماما إلى فترة

()	(/) .	()
()	(/) .	()
()	(/) .	()
()	(/) .	()

طويلة، وقد لا يخرج الشعر بعده أبداً، فيبقى أثر هذه المعصية بشكل دائم حتى بعد التوبة إن قدرت للفاعل، وعلى هذا فلا يجوز إزالة شعر الحاجبين بالليزر من أجل التجميل والتحسين.

- ٢- أما إن كان إزالة شعر الحاجبين بالليزر من أجل العلاج، كإزالة تشوه، أو إرجاع العضو إلى طبيعته بسبب حادث ونحوه فيجوز عندئذ إزالة هذه الشعر عن طريق الليزر، وهو مقتضى حديث ابن عباس السابق (من غير داء)، حيث نص على أن العلة من النمص المحرم أن يكون للتحسين والتجميل لا لداء وعلة، حيث يجوز حينئذ.
- ٣- ويجب تقييد الجواز في الحالة الثانية بعدم وجود ضرر جراء عملية الليزر هذه، فإن ثبت وجود ضرر عند إزالة شعر الحاجبين بالليزر فلا يجوز عندئذ إزالته، لأن الضرر مرفوع ومدفوع، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: "لا ضرر ولا ضرار"^(٣٣)، وقعد الفقهاء قاعدة كلية في ذلك، وهي قاعدة (لا ضرر ولا ضرر)^(٣٤).
- :

لمعرفة حكم إزالة شعر وجه المرأة بالليزر لابد أولاً أن نعرف حكم إزالة شعر وجه المرأة عدا الحاجبين، فقد اختلف الفقهاء في ذلك، حيث اختلفوا هل النمص خاص بإزالة شعر الحاجبين؟ أم يتعداه إلى باقي الوجه؟ على قولين:

: لجمهور الفقهاء ومنهم المذاهب الأربعة، حيث يرون تحريم النمص مطلقاً^(٣٥)، وهذا التحريم شامل للوجه كله، فلا يجوز للمرأة أن تتنف

() (/) ()
 (/) (- /)
 () : ()
 (/) (/) : ()
 (/) (/)

حاجبيها ولا شيئاً من جبينها، ولا ما بين الحاجب والعين، ولا ما بين الحاجبين، فكل ذلك لا يجوز لشموله لحكم النمص، ما لم يحصل تشويه كوجود لحية أو شارب فلا تحريم حينئذ.

: يرى بعض فقهاء الحنفية وبعض فقهاء المالكية أن حكم النمص خاص بشعر الحاجبين فقط دون سائر الوجه^(٣٦). ولعلمهم استدلووا بالمعنى اللغوي للنمص عند بعض أهل اللغة.

:

يظهر لي أن قول الجمهور هو الأقرب للصواب، وهو الموافق لتفسير أكثر أهل اللغة للنمص، وأنه شامل للوجه كله^(٣٧)، وهو الأحوط للمرأة التقية التي ترجو رضا ربها عز وجل، أما التوسع في هذه المسألة فلا ينبغي لأنه يفضي إلى التساهل في هذا الحكم الشرعي، والأولى المنع من النمص مطلقاً في الوجه ويستثنى من ذلك ما فيه تشويه للخلقة أو تشبه بالرجال^(٣٨)، فهذا يجوز ولا يدخل في النمص المحرم، وعلى هذا فلا يجوز للمرأة أن تنتف حاجبيها حتى وإن كانا كثيفين، ولا ما بين شعر الحاجبين إلا أن يحصل التشويه فيجوز عندئذ إزالته، ولا شعر الجبين^(٣٩)، أما شعر اللحية والشارب

() : (/) (/)
 (/) :
 (/) . (/) . (/)
 () : (/) " " (/)
 (/) " " (- /) " "
 () :
 (/) . (/)
 (/)
 ()

فإن كان عادياً خفيفاً فلا يجوز إزالته لشمول النهي، وإن كان كثيفاً أو واضحاً يشوه الخلقة فيجوز عندئذ إزالته، ولا يدخل في النمص المحرم.

وبناء على ما سبق يمكن بيان حكم إزالة شعر الوجه - عدا الحاجبين - بالليزر فأقول:

- ١- لا يجوز للمرأة أن تزيل شعر وجهها بالليزر، لأن حكم النمص عام في الوجه كله، فيجب الامتناع من إزالة شعر الوجه بأي طريقة، ومنها الإزالة بالليزر.
- ٢- يجوز للمرأة أن تزيل من وجهها بالليزر ما يحصل به التشويه، كظهور شارب أو لحية في وجهها بشكل واضح، لأن هذا لا يدخل في النهي عن النمص، فهو ليس من باب التحسين والتجميل، بل من باب إزالة العيب، وهو جائز كما مر.
- ٣- ويجب تقييد الجواز في الحالة الثانية بعدم وجود ضرر جراء عملية الليزر هذه، فإن ثبت وجود ضرر عند إزالة شعر الوجه بالليزر فلا يجوز عندئذ إزالته، لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الضرر كما ذكرنا قريباً.

:

:

لمعرفة حكم إزالة شعر لحية الرجل بالليزر لا بد أولاً أن نعرف حكم إزالة شعر اللحية بالنسبة للرجل، والمسألة فيها قولان:

: ذهب عامة الفقهاء^(٤٠) إلى تحريم حلق اللحية بالنسبة للرجل بل قد نقل ابن حزم الاتفاق على تحريم حلق جميع اللحية حيث يقول: (واتفقوا أن حلق جميع اللحية مثلة لا تجوز)^(٤١)، واستدلوا بأدلة منها:

١ - قوله الله صلى الله عليه وسلم: (أنهكوا الشوارب وأعفوا اللحى)^(٤٢)، وقوله صلى الله عليه وسلم: (وفروا اللحى وأحفوا الشوارب)^(٤٣)، وقوله صلى الله عليه وسلم: (جزوا الشوارب وأرخوا اللحى)^(٤٤). ففي هذه الأحاديث أمر بتوفير اللحى، والقيام بحلقها مخالفة لهذا الأمر النبوي.

٢ - حديث ابن عمر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (خالفوا المشركين ووفروا اللحى وأحفوا الشوارب)^(٤٥). وفي حلق اللحية تشبه بغير المسلمين، وقد جاءت النصوص بالنهاي عن التشبه بغير المسلمين، فدل على تحريمه.

٣ - حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: "لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المشتبهين من الرجال بالنساء والمتشبهات من النساء بالرجال"^(٤٦)، وحلق اللحية فيه تشبه بالنساء، وهذا قد نص عليه بعض العلماء كالغزالي حيث يقول: (إن اللحية

(/)	(/)	(/)	()
		(/)	
		()	()
()		(/)	()
()		(/)	()
()		(/)	()
()		(/)	()
		(/)	()
		()	()

زينة الرجال... وبها يتميز الرجال عن النساء^(٤٧). وقال ابن القيم: (أما شعر اللحية ففيه منافع: منها الزينة، والوقار، والهيبة، ولهذا لا يرى على الصبيان والنساء من الهيبة والوقار ما يرى على ذوي اللحى، ومنها التمييز بين الرجال والنساء)^(٤٨).

وإذا كان حلق اللحية تشبها بالنساء فهو محرم، لأن تشبه الرجال بالنساء محرم لحديث ابن عباس السابق، والمعنى: لا يجوز للرجال التشبه بالنساء في اللباس والزينة التي تختص بالنساء ولا العكس^(٤٩).

٤ - حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه قال: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم كثير شعر اللحية"^(٥٠)، وفي رواية كان كث اللحية. وحديث أبي معمر قال: "قلت لحباب: أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر والعصر؟ قال: نعم. قلت من أين علمت هذا؟ قال: باضطراب لحيته"^(٥١). وحلق اللحية خلاف فعل النبي صلى الله عليه وسلم حيث كان ملتحيًا.

: ذهب بعض الشافعية إلى القول بكرهية حلق اللحية^(٥٢). ولعلمهم حملوا أحاديث الأمر بإعفاء اللحية على الاستحباب.

:

()	(/) .	()
()	() .	()
()	(/) .	()
()	(/)	()
()	(/)	()
()	(/) .	()
()	(/) .	()

بأنه مخالف للقاعدة الأصولية المتبعة ، حيث إن الأمر يفيد الوجوب في قول جمهور العلماء^(٥٣) .

:

الراجع في هذه المسألة أن حلق اللحية أمر محرم ، لظاهر النصوص السابقة القاضية بوجوب إعفائها وتحريم حلقها.
وبناء على ما سبق يتبين حكم إزالة شعر لحية الرجل بالليزر وهو التحريم ، فأقول :

١ - يحرم على الرجل أن يزيل لحيته بالليزر ، لأنه مأمور بإعفائها وعدم إزالتها ، وإزالتها بالليزر داخل في معنى الحلق ، إذ يأتي الحلق بمعنى الإزالة ، جاء في القاموس : (وحلق رأسه يحلقه حلقا وتحلقا : أزال شعره)^(٥٤) ، وذكر ابن فارس أن من معاني الحلق : (تنحية الشعر عن الرأس)^(٥٥) .

٢ - يمكن القول بأن إزالة شعر اللحية من الرجل بالليزر أولى حرمة من أي مزيل آخر ، لأن الإزالة بالليزر إزالة دائمة أو شبه دائمة ، بخلاف الإزالة بالوسائل الأخرى المؤقتة ، فإن الرجل يمكنه أن يعفي لحيته بعد أن يتوب .

٣ - يستثنى من ذلك ما لو كانت الإزالة لغرض طبي صحيح ، كأن تكون هناك بعض الشعيرات في اللحية تسبب ضررا في الوجه ، فيجوز إزالتها بالليزر وغيره لغرض العلاج ، وإزالة الضرر^(٥٦) .

() : (/) ()
 (/) (/)
 " " (/) ()
 " " (/) ()
 () : ()

: السنة في الشارب القص لا الحلق ولا الإحفاء، وهو مذهب المالكية والشافعية^(٦٣). واستدلوا بأدلة منها:

١ - حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "عشر من الفطرة وذكر منها قص الشارب"^(٦٤).

٢ - حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال: جئت النبي صلى الله عليه وسلم وكان شاربِي وفي، فقصه على سواك^(٦٥). والمعنى: وضع سواكاً عند الشفة تحت الشعر وأخذ الشعر بالمقص.

: الإحفاء أفضل. وهو مذهب الحنابلة^(٦٦). واستدلوا بأدلة منها:

١ - حديث "أحفوا الشوارب وأعفوا اللحى"^(٦٧)، والإحفاء هو المبالغة في القص.

٢ - أثر ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يخفي شاربِه حتى ينظر إلى بياض الجلد ويأخذ هذين، يعني بين الشارب واللحية^(٦٨).

:

والذي يظهر لي أن السنة هو القص، وهو قص الشعر الزائد على الشفتين، مع المبالغة في الأخذ، وهذا القص لا ينافي الإحفاء الوارد في النصوص، فقد دلت السنة على القص والإحفاء ولا تعارض بينهما، فإن القص يدل على أخذ البعض والإحفاء

()	(/)	(- /)
()	(/)	()
()	(/)	()
()	(/)	(/)
()	()	(/)
()	(/)	()

يدل على المبالغة في الأخذ، فالسنة المبالغة في القص من طرف الشارب والمبالغة في الأخذ من الشارب نفسه، أما حلق الشارب بالكلية فالظاهر أنه لا يجوز وقد عده مالك مثله حيث يقول: (إحفاء الشارب عندي مثلة) وكان يكره أن يؤخذ من أعلاه، ويقول: تفسير حديث النبي صلى الله عليه وسلم إحفاء الشارب إنما هو الإطار^(٦٩). وقال ابن عبد البر: (إنما في الباب أصلان: أحدهما أحفوا الشوارب وهو لفظ محتمل للتأويل، والثاني قص الشارب وهو مفسر، والمفسر يقضي على المجمل)^(٧٠)، وذكر النووي أن روايات أحفوا الشوارب، معناها: أحفوا ما طال على الشفتين^(٧١). وعلى هذا فلا يجوز حلق الشارب بالكلية، ولأن فيه مع إزالة اللحية تشبها بالنساء، وتشبها بالكفار.

وبناء على ما سبق يمكن بيان حكم إزالة شعر شارب الرجل بالليزر فأقول:

١ - لا يجوز للرجل إزالة شاربه بالليزر، لأن حلق الشارب لم تثبت به السنة، ولأنه في معنى المثلة، قال الكاساني في حلق الشارب: (ولأن الحلق يشينه ويصير بمعنى المثلة)^(٧٢).

٢ - يمكن القول بأن إزالة الشارب بالليزر لا تجوز من باب أولى، لأن الإزالة بالليزر أشد من الحلق، وأطول أمداً.

()	(/)	.
()	(/)	.
()	(/)	(/)
()	(/)	.

٣- يستثنى من ذلك ما لو كانت الإزالة لغرض طبي صحيح، كأن تكون هناك شعيرات في الشارب تسبب ضرراً في الوجه، فيجوز إزالتها بالليزر وغيره لغرض العلاج، وإزالة الضرر.

:

ذكرت في المطلبين السابقين حكم إزالة شعر اللحية وشعر الشارب من وجه الرجل بالليزر، وأذكر في هذا المطلب حكم إزالة بقية شعر الوجه بالليزر. يمكن أن نقسم هذا المطلب بالنسبة للرجل إلى مسألتين: الأولى: حكم إزالة الرجل شعر وجهه بالليزر. والثانية: حكم إزالة الرجل شعر حاجبيه بالليزر.

:

ظاهر عبارات الفقهاء اتفاقهم في الجملة على تحريم نتف الشعر من وجه الرجل^(٧٣)، حيث إنهم ذكروا في حكم النمص تحريم النتف من الوجه على الإطلاق دون تفريق بين رجل وامرأة. إلا أن بعض الحنابلة صرح بالكراهة، جاء وفي الغنية: (وأما أخذ الشعر من الوجه بالمنقاش فمكروه للرجال والنساء، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لعن المتمصات، وهو أخذ الشعر من الوجه بالمنقاش ذكره أبو عبيد)^(٧٤)، وقال السامري: (قال مهنا: سألت أحمد عن النتف فقال: أكرهه للرجال والنساء)^(٧٥).

()	(/)	()
(/)	(/)	.
(- /)	()	.
(/)	()	.

مما سبق يتبين اتفاق الفقهاء في الجملة على تحريم نتف الشعر من الوجه ، وأن هذا شامل للرجال والنساء لعموم حديث لعن النامصات والذي يشمل بعمومه الرجال ، إذ إن اللفظ المذكور يشمل بعمومه الإناث ولفظ المؤنث يشمل بعمومه أيضا الرجال ما لم يأت دليل يخصص الرجال أو النساء^(٧٦) . أما تخصيص المرأة بالذكر في الحديث فلأن المرأة هي التي تفعل النمص غالباً للتجمل .

وعلى هذا فلا يجوز للرجل أن يزيل شعر وجهه بالليزر ، لأن الإزالة بالليزر أشد من الإزالة بالنتف ، فحكم النمص شامل للإزالة مطلقا بالنتف أو بالليزر .

:

يختلف حكم قص أو حلق شعر الحاجبين عن حكم قص أو حلق شعر اللحية والشارب بالنسبة للرجل ، وقد تكلمنا قريبا عن حكم قص أو حلق شعر اللحية بالنسبة للرجل .

أما حكم حلق شعر الحاجبين فقد نص الفقهاء على كراهة ذلك بالنسبة للرجل ، وقد ذكر النووي بأنه مكروه^(٧٧) ، وكذا ذكره كثير من الحنابلة كالبهوتي^(٧٨) ، والمرداوي^(٧٩) ، وابن مفلح^(٨٠) . والظاهر أنهم يقصدون الكراهة التحريمية ، لأن هذا داخل في حكم النمص المحرم .

(/) (/) (/)

. (/)

. (/) ()

. (/) ()

. (/) ()

. (/) ()

وهذه النصوص من علماء الحنابلة تدل على كراهة حلق شعر الحاجبين ، أما قصه فمنهم من أجازهم ومنهم من كرهه^(٨١) ، وجاء عن بعض الأحناف جواز الأخذ من الحاجبين بشرط عدم التشبه بالمخنث كما نقل ذلك ابن عابدين^(٨٢) .

والذي يظهر لي عدم جواز الأخذ من الحاجبين مطلقا ، إلا إذا كان في بقائه تشويه للخلقة ، أو كان فيه طول زائد يضر بالعين ، فحينئذ يجوز الأخذ منه ، وإلا فلا يجوز ويكون داخلا في حكم النمص .

وعلى هذا فلا يجوز للرجل إزالة شعر حاجبيه بالليزر ، لأن هذا داخل في حكم النمص المحرم ، الشامل للرجال والنساء ، لكن يجوز ذلك من باب العلاج والتداوي ، كما يجوز في حال وجود التشويه للخلقة ، فيجوز لإعادة الشعر إلى خلقته الطبيعية .

:

:

حتى نعرف حكم إزالة شعر الإبط والعانة بالليزر أبين أولا حكم إزالة شعر الإبط والعانة .

اتفق العلماء على مشروعية تنف الإبط وحلق العانة^(٨٣) ، نقل الإجماع على أنه سنة ابن عبد البر^(٨٤) ، والنووي^(٨٥) ، وذكر ابن حجر أن القاضي أبو بكر بن العربي أغرب فقال بوجوبهما^(٨٦) .

()	(/) .	()
()	(/) .	()
()	(/)	(/)
(/)	(/ -) .	(/)
()	(/) .	()
()	(/ -) .	()

ودليل استحباب نتف الإبط وحلق العانة حديث أبي هريرة عَنِ النَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم - قَالَ « الْفِطْرَةُ خَمْسٌ - أَوْ خَمْسٌ مِنَ الْفِطْرَةِ - الْخِتَانُ وَالْإِسْتِحْدَادُ وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ وَنَتْفُ الْإِبْطِ وَقَصُّ الشَّارِبِ »^(٨٧). والاستحداد هو حلق العانة كما جاء مفسرا في حديث ابن عمر رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " مِنْ الْفِطْرَةِ حَلْقُ الْعَانَةِ وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ وَقَصُّ الشَّارِبِ " ^(٨٨).

وحديث عائشة قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - « عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ قَصُّ الشَّارِبِ وَإِعْفَاءُ اللَّحْيَةِ وَالسَّوَاكُ وَاسْتِنْشَاقُ الْمَاءِ وَقَصُّ الْأَظْفَارِ وَغَسْلُ الْبَرَاجِمِ وَنَتْفُ الْإِبْطِ وَحَلْقُ الْعَانَةِ وَاتِّقَاصُ الْمَاءِ ». قَالَ زَكَرِيَاءُ قَالَ مُصْعَبٌ وَنَسِيتُ الْعَاشِرَةَ إِلَّا أَنَّ تَكُونَ الْمُضْمَضَةَ. زَادَ قُتَيْبَةُ قَالَ وَكَيْفَ اتِّقَاصُ الْمَاءِ يَعْنِي الْإِسْتِنْجَاءَ^(٨٩).

ومعنى الفطرة الواردة في الحديث هو السنة، وهو تفسير أكثر العلماء كما يقول الخطابي^(٩٠)، ودليل ذلك حديث طلق بن حبيب قال: عشرة من السنة السواك وقص الشارب والمضمضة والاستنشاق وتوفير اللحية وقص الأظفار ونتف الإبط الختان

-
- () (/) . ()
- () (/) ()
- (/) . ()
- () (/) . ()
- () (/) . ()
- () (/) : (/) (/)
- . (/)

وخلق العانة وغسل الدبر^(٩١). فالحديث يبين أن هذه الأمور مستحبة، ولا ينافي هذا أن بعضها واجب بأدلة أخرى.

أما كيفية إزالة شعر الإبط والعانة فليس هناك أمر واجب في ذلك، قال ابن حجر: (يتأدى أصل السنة بالإزالة بكل مزيل)^(٩٢)، وقال ابن قدامة في شعر العانة: (وبأي شيء أزاله صاحبه فلا بأس، لأن المقصود إزالته)^(٩٣)، لكن السنة أن يكون التنف للإبط، والحلق للعانة، كما جاءت روايات الحديث، وهناك خلاف بين الفقهاء في كيفية الإزالة بالنسبة للرجل والمرأة ينظر في مظانه^(٩٤).

مما سبق يتبين أن تنف الإبط وحلق العانة حكمهما الاستحباب، لكن ينبغي ألا يزيد ترك التنف أو الحلق عن أربعين يوما، وهو مقتضى حديث أنس بن مالك قال: قَالَ أَنَسٌ وَقَّتْ لَنَا فِي قَصِّ الشَّارِبِ وَتَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ وَتَنْفِ الْإِبْطِ وَحَلْقِ الْعَانَةِ أَنْ لَا نَتْرُكَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً^(٩٥).

بعد هذا البيان يمكن أن أبين حكم إزالة شعر الإبط والعانة بالليزر فأقول :

١- يجوز إزالة شعر الإبط بالليزر، لأن أصل الإزالة مشروع وهو التنف، فيجوز بكل مزيل، لأن المقصود الإزالة، وهي حاصلة بالليزر. لكن يجب أن يقوم بهذه

$$\begin{array}{rcl}
 (\quad) & & (\quad /) \quad (\quad) \\
 & & .(\quad /) \\
 & & .(\quad /) \quad (\quad) \\
 & & .(\quad /) \quad (\quad) \\
 (\quad /) & & (\quad /) \quad (\quad) \\
 & & .(\quad /) \quad (\quad /) \\
 & & .(\quad) \quad (\quad /) \quad (\quad)
 \end{array}$$

العملية رجل لرجل، وامرأة لامرأة، لأن هذه عملية عادية لم تصل إلى حد الضرورة كي نقول بجواز فعلها من رجل إلى امرأة والعكس.

٢- يجوز إزالة شعر العانة بالليزر وغيره إذا كان من الزوجة لزوجها والعكس، لأنه يباح للزوج النظر إلى عورة زوجته والعكس كذلك. وقد نص كثير من الفقهاء على جواز قيام الزوجة بإزالة شعر عانة زوجها، كالنووي^(٩٦)، وابن قدامة^(٩٧).

٣- لا يجوز إزالة شعر العانة بالليزر من غير الزوجة والزوج لبعضهما البعض، لأن في ذلك كشفا للعورات، وهو أمر محرم، ولا ضرورة داعية لهذه العملية، فإن حلق العانة من أمور الزينة وكمال النظافة، وهناك وسائل كثيرة لإزالة شعر العانة، مثل الحلق بالموسى، أو التنف، أو استعمال النورة^(٩٨). أو ما يسمى بالحلاوة (الشيرة)، وغيرها من الوسائل.

٤- يمكن القول بجواز إزالة شعر العانة بالليزر من غير الزوج أو الزوج لبعضهما البعض بشروط:

أ) أن لا يتمكن من إزالة شعر العانة بنفسه بالمزيلات الطبيعية كالحلق أو التنف أو استعمال النورة.

ب) أن يجد ضررا بالغاً في استعمال الوسائل السابقة، والشرع جاء برفع الضرر ودفعه.

ج) ألا تكون له زوجة تتولى هذه الإزالة.

() (/) .

() (/) . (/)

() : .

(/) " "

}

د) أن يتولى الإزالة رجل لرجل ، وامرأة لامرأة.
هـ) ألا يتعدى كشف العورة عند الإزالة موضع الحاجة ، لأن الضرورة تقدر بقدرها

وهذا التفصيل أشار إليه جمع من العلماء كابن حجر^(٩٩) ، وابن مفلح^(١٠٠) ، والبهوتي^(١٠١) ، وغيرهم^(١٠٢) .

			()		(-) .
			()		(/) .
			()		(/) .
(/)	(/)	(/)	() :		(/) .

:

نص كثير من الفقهاء على جواز إزالة شعر اليدين والساقين والفخذين، وشعر البطن والظهر^(١٠٣)، بل نص بعض المالكية على وجوب إزالته بالنسبة للمرأة لأن في تركه مثله^(١٠٤).

ويمكن أن يقال بأن الشعور تنقسم إلى ثلاثة أقسام^(١٠٥):

القسم الأول: ما نصَّ الشرع على تحريم أخذه.

القسم الثاني: ما نصَّ الشرع على طلب أخذه.

القسم الثالث: ما سكت عنه.

فما نصَّ الشرع على تحريم أخذه فلا يُؤخذ كلحية الرجل، ونمص الحاجب للمرأة والرجل، وما نصَّ الشرع على طلب أخذه فليؤخذ، مثل: الإبط والعانة والشارب للرجل، وما سكت عنه فإنه عفو، لأنه لو كان مما لا يريد الله تعالى وجوده، لأمر بإزالته، ولو كان مما يريد الله بقاءه، لأمر بإبقائه، فلما سكت عنه كان هذا راجعاً إلى اختيار الإنسان، إن شاء أزاله وإن شاء أبقاه، ويدخل فيه شعر اليدين والساقين والفخذين، وشعر البطن والظهر.

وعلى هذا فيجوز إزالة شعر اليدين والساقين والفخذين، وشعر البطن والظهر، ويمكن الاستدلال لذلك بحديث أبي ثعلبة الخشني قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن الله عز وجل فرض فرائض فلا تضيعوها، وحرم حرّمات فلا

() : (/) (/) . (/)

() : (/) (/) (/)

(/) .

() : (/) .

تنتهكوها، وحد حدودا فلا تعتدوها وسكت عن أشياء من غير نسيان فلا تبحثوا عنها"^(١٠٦)، وفي رواية: عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال قال الله صلى الله عليه وسلم: "ما أحل الله في كتابه فهو حلال وما حرم فهو حرام وما سكت عنه فهو عافية فاقبلوا من الله العافية فإن الله لم يكن نسياً". ثم تلا هذه الآية { وما كان ربك نسياً }^(١٠٧).

وفي رواية ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان أهل الجاهلية يأكلون أشياء ويتركون أشياء تقذرا، فبعث الله تعالى نبيه صلى الله عليه وسلم، وأنزل كتابه، وأحل حلاله، وحرم حرامه، فما أحل فهو حلال، وما حرم فهو حرام، وما سكت عنه فهو عفو، وتلا { قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً على طاعم يطعمه }^(١٠٨). إلى آخر الآية^(١٠٩).

فإزالة شعر اليدين والساقين والفخذين، وشعر البطن والظهر، من الأمور التي سكت عنها الشارع الحكيم سبحانه، وما سكت عنه الشارع باق على أصل الإباحة، فيكون مباحاً معفو عنه، قال ابن رجب الحنبلي: (وأما المسكوت عنه فهو ما لم يذكر حكمه بتحليل، ولا إيجاب، ولا تحريم، فيكون معفو عنه، لا حرج على فاعله)^(١١٠).

(/)	(/)	()
		()
	(/)	()
		()
()	(/)	()
(/)		()
	(/)	()

وبعد هذا البيان يمكن القول بأنه يجوز إزالة شعر اليدين والساقين والفخذين،
وشعر البطن والظهر بالليزر لأمر:

١- أن هذا على أصل الإباحة، لأن إزالة هذه الشعور من الجسم، أمر سكت عنه الشارع الحكيم، فدل على إباحته، ولا فرق في ذلك بين إزالته بالوسائل القديمة كالحلق أو التفت أو النورة، وبين إزالته بالوسائل الحديثة كالليزر.

٢- أن إزالة هذه الشعور بواسطة الليزر قد تكون أنفع للجسم وأجمل لمظهره، إذ ينشأ عنها ضعف الشعر ودقته، وخفة لونه، وبطء نموه، وفي ذلك تقليل من استعمال الوسائل الأخرى التي تؤثر على الجلد، وتسبب تهيجه بسبب تكرار إزالة الشعر في وقت قصير^(١١١).

٣- يشترط - كما مر قريباً - أن يتولى هذه العملية رجل لرجل، وامرأة لامرأة، لأنه لا يجوز للرجل النظر إلى بدن المرأة، والعكس كذلك.

٤- يشترط لجواز إزالة هذه الشعور بالليزر من الرجل ألا يكون المقصود منه التشبه بالنساء، فإن قصد بذلك التشبه بالنساء فهو محرم، لحديث ابن عباسٍ عقال: لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ، وَالْمُتَشَبِّهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ^(١١٢)، واللعن دليل على التحريم، فالمعنى: لا يجوز للرجال التشبه بالنساء في اللباس والزينة التي تختص بالنساء، ولا العكس^(١١٣).

()	(-)	.
()	(/)	
()	()	.
()	(/)	.

٥ - يستثنى من هذا الجواز ما لو ترتب على الإزالة بالليزر ضرر على الجسد،
فحينئذ لا يجوز استعمال الليزر لإزالة هذا الشعر، لوجود الضرر، والضرر مرفوع
ومدفع شرعا.

٦ - قد أفتى بجواز إزالة هذه الشعور جمع من العلماء المعاصرين، فقد جاء في
فتوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالملكة العربية السعودية: (لا حرج
على المرأة في إزالة شعر الشارب والفخذين والساقين والذراعين، وليس هذا من
التمصص المنهي عنه)^(١١٤)، وقال الشيخ ابن باز: (أما إزالة شعر الأرجل والذراعين
بالنسبة للمرأة فلا حرج في ذلك، ولا نعلم به بأساً)^(١١٥).

وأفتى بذلك أيضا الشيخ ابن عثيمين، إلا أنه قيد الجواز بكون الشعر كثيفا
حيث يقول: (وأما ما لم يرد الشرع على إزالته فالأولي إبقاؤه على ما كان عليه ولا
يغير، ولكن لوكثر شعر اليدين أو الساقين بحيث يعد خارجا عن المألوف ومستقبحا
ومستكرها في أعرف الناس، فإنه لا حرج من تخفيفه، ولا بأس بذلك)^(١١٦).

في نهاية البحث توصلت إلى نتائج هي خلاصة البحث :

()	(/)	.
()	()	.
()	(/)	:
()	(-)	.
()	()	.

١ - هناك طرق كثيرة لإزالة الشعر التي عرفت قديما كالحلق والتف والمقاط وغيرها، وفي الزمن المعاصر هناك طرق جديدة لإزالة الشعر منها: التحليل الكهربائي، ومنها: إزالة الشعر بالضوء، ومنها ما يعرف بالليزر.

٢ - لا يجوز إزالة الشعر المحرم إزالته شرعا من الرجل والمرأة بالليزر لمجرد التجميل والتحسين، وهذا أمر محرم ملعون فاعله، لأنه داخل في الحكم العام للنمص.

٣ - إن كان إزالة الشعر المحرم إزالته بالليزر من أجل العلاج، كإزالة تشوه، أو إرجاع العضو إلى طبيعته بسبب حادث ونحوه فيجوز عندئذ إزالة هذه الشعر عن طريق الليزر. ويقيد هذا الجواز بعدم وجود ضرر جراء عملية الليزر هذه، فإن ثبت وجود ضرر عند إزالة شعر الحاجبين بالليزر فلا يجوز عندئذ إزالته.

٤ - يجوز إزالة شعر العانة بالليزر من غير الزوج أو الزوج لبعضهما البعض بشرط:

أ) أن لا يتمكن من إزالة شعر العانة بنفسه بالمزيلات الطبيعية كالحلق أو التف أو استعمال النورة.

ب) أن يجد ضررا بالغاً في استعمال الوسائل السابقة، والشرع جاء برفع الضرر ودفعه.

ج) ألا تكون له زوجة تتولى هذه الإزالة.

د) أن يتولى الإزالة رجل لرجل، وامرأة لامرأة.

هـ) ألا يتعدى كشف العورة عند الإزالة موضع الحاجة، لأن الضرورة تقدر بقدرها.

٥- يجوز إزالة شعر اليدين والساقين والفخذين ، وشعر البطن والظهر بالليزر بشروط. يستثنى من ذلك ما لو ترتب على الإزالة بالليزر ضرر على الجسد، فحينئذ لا يجوز استعمال الليزر لإزالة هذا الشعر، لوجود الضرر.

- [١] آداب الزفاف في السنة المطهرة المكتبة الإسلامية : محمد ناصر الدين الألباني (١٤٢٠هـ) - عمان - ط ٢ - ١٤١٤ هـ.
- [٢] الآداب الشرعية والمنح المرعية : ابن مفلح ، أبو عبدالله محمد بن مفلح المقدسي - (٧٦٣هـ) - مؤسسة قرطبة - مصر.
- [٣] أحكام تجميل النساء في الشريعة الإسلامية : د. ازدهار بنت محمود بن صابر المدني - دار الفضيلة - الرياض - ط ١ - ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
- [٤] أحكام الشعر في الفقه الإسلامي : فارس ، طه محمد فارس - دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث - دبي - ط ١ - ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
- [٥] أحكام النساء : ابن الجوزي ، عبد الرحمن بن علي (٥٩٧هـ) - تحقيق علي بن محمد بن يوسف المحمدي - وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - قطر.
- [٦] الإحكام في أصول الأحكام : علي بن محمد الآمدي (٦٣١هـ) : تعليق عبدالرزاق عفيفي - المكتب الإسلامي - بيروت - ط ٢ - ١٤٠٢ هـ.
- [٧] الاختيار لتعليل المختار : الموصلي ، عبد الله بن محمود بن مودود (٦٨٣هـ) - تحقيق زهير عثمان الجعيد - دار الأرقم - بيروت.
- [٨] إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل : محمد ناصر الدين الألباني (١٤٢٠هـ) - المكتب الإسلامي - بيروت - ط ٢ - ١٤٠٥ - ١٩٨٥.

[٩] الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والأثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار: ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري (٤٦٣هـ) - تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي - مؤسسة الرسالة - بيروت.

[١٠] الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان: ابن نجيم، زين العابدين بن إبراهيم بن نجيم (٩٧٠هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

[١١] الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (٩١١هـ) - شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م.

[١٢] أشعة اليزر واستخداماتها في الطب: الناغي، د. أحمد الناغي ود. رشاد فؤاد السيد - دار الفكر العربي - القاهرة - ط ١ - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

[١٣] اعرف وتعلم اليزر: صبري، محمد فتحي - مكتبة الأسرة - القاهرة.

[١٤] الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل: المرداوي، علاء الدين علي بن سليمان المرداوي (٨٨٥هـ) - تحقيق: محمد حامد الفقي - دار إحياء التراث العربي - بيروت - ط ٢ - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

[١٥] بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: الكاساني، علاء الدين أبي بكر بن مسعود (٥٨٧هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - ط ٢ - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

[١٦] تاريخ الإسلام: الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (٧٤٨هـ) - تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري - دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٢٣ - ٢٠٠٣.

- [١٧] الجامع لأحكام القرآن : القرطبي ، أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري (٦٧١هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- [١٨] الجامع المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه : البخاري ، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل (٢٥٦هـ) : -المطبعة السلفية - القاهرة - ط ١ - ١٤٠٠هـ.
- [١٩] الجراحة التجميلية : الفوزان ، د. صالح بن محمد الفوزان - دار التدمرية - الرياض - ط ١ - ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- [٢٠] حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : الدسوقي ، شمس الدين محمد بن عرفة (١٢٣٠هـ) - دار الفكر - بيروت.
- [٢١] حاشية قليوبي وعميرة على شرح المحلى : قليوبي ، أحمد بن أحمد بن سلامة (١٠٦٩هـ) - شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر - ط ٣ - ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م.
- [٢٢] الذخيرة : القرافي ، شهاب الدين أحمد بن إدريس (٦٨٤هـ) - تحقيق د. محمد حجي - دار الغرب الإسلامي - بيروت - ١٩٩٤م.
- [٢٣] رد المحتار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين) : ابن عابدين ، محمد أمين بن عمر (١٢٥٢هـ) - دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- [٢٤] روضة الناظر وجنة المناظر : ابن قدامة ، عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ) - مكتبة المعارف - الرياض - ط ٢ - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- [٢٥] سنن ابن ماجه : ابن ماجه ، أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني (٢٧٣هـ) - تحقيق - محمد فؤاد عبد الباقي - المكتبة العلمية - بيروت.

[٢٦] سنن أبي داود ومعه معالم السنن : للخطابي : أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥هـ) - تحقيق : عزت عبيد الدعاس وعادل السيد - دار الحديث - حمص - سورية.

[٢٧] سنن الترمذي : الترمذي : أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة (٢٧٩هـ) - تحقيق : أحمد شاكر - دار الكتب العلمية - بيروت.

[٢٨] سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية السندي : النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي (٣٠٣هـ) - تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة - دار البشائر الإسلامية - بيروت - ط ٣ - ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.

[٢٩] شرح صحيح مسلم : النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ) : - المطبعة المصرية.

[٣٠] شرح الكوكب المنير، المسمى بمختصر التحرير في أصول الفقه : ابن النجار، محمد بن أحمد الفتوح (٩٧٢هـ) - تحقيق : الدكتور محمد الزحيلي، والدكتور نزيه حماد - دار الفكر - دمشق - ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

[٣١] شرح معاني الآثار : الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة (٣٢١هـ) - تحقيق محمد زهري النجار - دار الكتب العلمية - بيروت - ط ٢ - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

[٣٢] شرح منتهى الإرادات : البهوتي، منصور بن يونس (١٠٥١هـ) - المكتبة السلفية - المدينة.

[٣٣] صحيح مسلم : مسلم، أبو الحسين مسلم بن حجاج القشيري النيسابوري (٢٦١هـ) - تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء الكتب العربية - القاهرة.

[٣٤] طبقات ابن سعد : ابن سعد ، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري (٢٣٠هـ) - تحقيق : إحسان عباس - دار صادر - بيروت - ط ١ - ١٩٦٨.

[٣٥] غاية البيان شرح زبد ابن رسلان : الرملي ، محمد بن أحمد الرملي الأنصاري (٨٤٤هـ) - دار المعرفة - بيروت.

[٣٦] الغنية لطالبي طريق الحق عز وجل : الجيلاني ، محيي الدين أبو محمد عبد القادر الجيلاني (٥٦١هـ) - تحقيق فرج توفيق الوليد - مكتبة الشرق الجديد - بغداد.

[٣٧] فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء : الدويش ، أحمد بن عبد الرزاق - الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء - الرياض - ط ٥ - ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

[٣٨] الفتاوى الهندية في مذاهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان : نظام وجماعة من علماء الهند - دار إحياء التراث العربي - بيروت - ط ٤.

[٣٩] فتح الباري شرح صحيح البخاري : ابن حجر ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) - ترقيم : محمد فؤاد عبد الباقي - دار المعرفة - بيروت.

[٤٠] الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني : النفراوي ، أحمد بن غنيم بن سالم بن مهنا (١٢٢٦هـ) - مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - ط ٣ - ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.

[٤١] القاموس المحيط : الفيروز آبادي ، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (٨١٧هـ) - دار إحياء التراث العربي - بيروت - ط ١ - ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

[٤٢] قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية : ابن جزى ، محمد بن أحمد بن جزى الغرناطي (٧٤١هـ) - دار العلم للملايين - بيروت - ١٩٧٤م.

- [٤٣] الكبائر وتبيين المحارم : الذهبي ، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان (٧٤٨هـ) - تحقيق محيي الدين مستو - مؤسسة علوم القرآن - دمشق - ط ١ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- [٤٤] كشف القناع عن متن الإقناع : البهوتي ، منصور بن يونس (١٠٥١هـ) - عالم الكتب - بيروت.
- [٤٥] لسان العرب : ابن منظور ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (٧١١هـ) - دار صادر - بيروت.
- [٤٦] الليزر وتطبيقاته : الرئيس ، د.مخلص عبد الحليم الرئيس - دار الفكر - دمشق - ط ١ - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- [٤٧] المجموع شرح المذهب : النووي ، أبو زكريا يحيى بن شرف (٦٧٦هـ) - دار الفكر - بيروت.
- [٤٨] مجموع فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن صالح العثيمين : السليمان ، فهد بن ناصر بن إبراهيم - دار الثريا - الرياض - ط ١ - ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- [٤٩] المستوعب : السامري ، محمد بن عبدالله السامري (٦١٦هـ) - تحقيق مساعد بن قاسم الفالح - مكتبة المعارف - الرياض - ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- [٥٠] المصباح المنير : الفيومي ، أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ (٧٧٠هـ) - مكتبة لبنان - بيروت.
- [٥١] معجم مقاييس اللغة : ابن فارس ، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (٣٩٥هـ) - تحقيق عبد السلام هارون - دار الكتب العلمية - إيران.
- [٥٢] مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج : الشرييني ، محمد الشرييني الخطيب (٩٧٧هـ) - شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.

[٥٣] المغني شرح مختصر الخرقى : ابن قدامة، عبد الله بن أحمد المقدسى (٦٢٠هـ)

- دار الفكر - بيروت - ط١ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

[٥٤] النهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير، مجد الدين أبي السعادات المبارك بن

محمد الجزري (٦٠٦هـ) - تحقيق طاهر الزاوي ومحمد الطناحي - المكتبة العلمية

- بيروت.

[٥٥] نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار : الشوكاني، محمد

بن علي (١٢٥٠هـ) - مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر - الطبعة

الأخيرة.

Rule of laser hair removal Doctrinal study compared

Dr. Adel Mubarak Almtirat

accepted for publication 5/9/1433H

Abstract. Search speaks about the way contemporary Methods of hair removal A method (Laser), Has shown in the search definition of poetry And the definition of the laser, And methods of hair removal, ancient and modern.

The ruling on removing the woman's face with a laser, He explained the ruling on removing hair from the eyebrows laser And the rule of facial hair removal laser.

Then stated the rule of men laser hair removal, He explained the ruling on removing hair of the beard with a laser, And the rule removes hair laser Then the rule of removing hair from the rest of the face laser.

Then stated the ruling on removing hair from the rest of the body with a laser, He explained the ruling on removing armpit hair and pubic hair laser And the rule of removing hair from the rest of the body laser.

Then seal the research concluded the search results, Is a summary of research

(/) - () ()

.

//

.

.

.

.

.

.

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد :

فإن خير الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد ﷺ ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة.

إنَّ أجلَّ الكتب بعد كتاب الله عز وجل وأتقنها كتاب الجامع الصحيح للإمام البخاري رحمه الله، فهو أول كتاب جمع السنة الصحيحة المجردة الثابتة عن رسول الله ﷺ، وبرع في ترتيب الأحاديث في كتابه وتفنَّن في تصنيفها بحسب الفوائد التي استنبطها منها، فكان إمام هذه الصنعة وفارسها الذي لا يجارى، وكل من أتى بعده وحذا حذوه، لم يصل إلى ما وصل إليه، بل إن العلماء والشراح تعجبوا من دقة استنباطه وإيراده للأحاديث في مواضع يبعد عن الذهن وجودها فيه، وألفت مصنفات مستقلة لشرح تراجمه وبيان مقاصده.

وهذه المنهجية التي سلكها في كتابه تطلبت منه تكرار الأحاديث في مواضع مختلفة بحسب الفوائد المستنبطة منه، وكذا تقطيعها واختصارها أحياناً، بل وإيرادها في مواضع معلقة وأخرى موصولة، ليتم كل ما في الحديث من فوائد ويربطه بما يتعلق به من أبواب مع الحفظ على منهجية الاختصار التي التزمها في كتابه والظاهرة في مسماه «الجامع الصحيح المختصر المسند من أمور رسول الله وسننه وأيامه».

وفي أثناء حضوري لمجالس السماع لهذا الكتاب العظيم أثار انتباهي كثرة تكرار الإمام البخاري لحديث الواهبة وخاصة في كتاب النكاح، مما دلَّ على كثرة فوائده،

وأنه مرتكز لكثير من مسائل النكاح ، فعزمت على أن أجمع طرق هذا الحديث وأنظر طريقة الإمام البخاري في إيرادها وأبحث مسأله من خلال تراجم الإمام البخاري لأبرز فقهه فيه وأسلط الضوء على أهمية هذا الحديث في باب النكاح.

:

تتمثل بواعث هذا البحث في الإجابة عن كثير من الأسئلة التي تدور حوله منها أن الإمام البخاري كرر هذا الحديث ست عشرة مرة في كتابه وخاصة في كتاب النكاح حيث كرره فيه في أحد عشر باباً ، فما سبب هذا التكرار؟ وما الطريقة التي اتبعها في تكراره لهذا الحديث؟ وما الفوائد التي استنبطها منه؟ ورد الحديث بألفاظ مختلفة منها لفظ ملكتها ، وأملكها ، وزوجتها ، وأنكحتها ؛ فهل كلها ثابتة ومترادفة ، وما موقف العلماء منها؟ وهل كل هذه الألفاظ ينعقد بها النكاح؟ ومن هي الواهبة المذكورة في الحديث؟

:

إن الهدف الرئيس والأساسي لهذا البحث هو :

بيان أهمية هذا الحديث وإبراز مميزات طريقة البخاري في التبويب من خلاله وإظهار براعته في التصنيف ، وهذا الهدف العام يندرج تحته أهداف فرعية وهي :

١ - معرفة أوجه التشابه والاختلاف بين طريقة البخاري في تبويب الحديث وطريقة غيره من أصحاب كتب السنة.

٢ - التعرف على طريقة البخاري في انتقاء الرواة وتكرار الأسانيد.

٣ - الكشف عن سبب اختلاف لفظ الإنكاح أو التزويج في الحديث والأثر

الفقهي المترتب عليه.

٤ - الوصول إلى فقه البخاري في هذا الحديث.

:

من خلال ما تقدم يتبين أن البحث سيقصر على الفوائد التي بؤب عليها البخاري الحديث والنظر في أقوال العلماء فيها ، كما أنني سأقتصر على بحث مسائله في كتب الحديث من كتب التخریج والشروح وكتب مختلف الحديث وكتب التراجم والعلل ؛ لأن الأصل في البحث إبراز أهمية الحديث في فقه النكاح من خلال طريقة البخاري في إخراج له ، وبيان صناعته الحديثية والفقهية في كتابه الصحيح.

:

- ١- تتبع طرق الحديث في كتب السنة المتاحة.
 - ٢- في تخریج الحديث اتبعت المنهجية الآتية :
- أولاً: تقديم رواية البخاري الأتم للمتن ثم ترتيب بقية الطرق بحسب المتابعات التامة ثم الناقصة.

ثانياً: عند تساوي المصادر في درجة المتابعة أقدم الأقدم وفاة.

ثالثاً: اعتمدت ذكر اسم الكتاب والباب في الكتب المبوبة ، للوقوف على دقة العلماء ، وتنوع استنباطاتهم التي أظهرتها تراجمهم ، وأبرزت أهم الاختلافات في ألفاظ الحديث وذلك كله في الحاشية حتى لا ينقطع تسلسل الطرق ، وفي تسلسل الكتاب والباب والوصف في الحاشية يتضح الفرق بين هذه الألفاظ.

رابعاً: ترقيم الروايات ترقيماً مسلسلاً ، فالرقم الأول يشير إلى الراوي والرقم الثاني يشير إلى من روي عنه هذا الحديث من تلاميذه.

خامساً: إيراد طرق الحديث كاملة لبيان كثرة رواياته وتشعبها.

٣- سلكت في بيان المسائل الفقهية واختلافات العلماء منهج الاختصار لأن الأصل في البحث بيان أهمية الحديث وإظهار الصنعة الحديثية والفقهية للإمام البخاري.

٤- ذكرت الفوائد التي بوب عليها الإمام البخاري مفصلة ، أما بقية الفوائد فذكرتها سرداً في الأبواب ذات الصلة.

:

ويتكون البحث من مقدمة ومبحثين وخاتمة.

: المسائل المتعلقة بإسناد الحديث.

: تخريج الحديث من كتب السنة المختلفة.

: مقارنة بين تبويب كل من الإمام البخاري وبقية أصحاب كتب

السنة.

: دراسة طرق الإمام البخاري للحديث.

: الفوائد الإسنادية لطرق الحديث.

: المسائل المتعلقة بمتن الحديث.

: التعريف بالواهة وسياق أقوال العلماء في تحديدها.

: ذكر اختلاف ألفاظ الحديث في التعبير عن معنى الإنكاح

والتزويج وأثره في فقه الحديث.

: تراجع الإمام البخاري للحديث وبيان فقهه فيه وسرد فوائده.

وتتضمن أبرز النتائج.

وبعد فهذا جهد المقل وعلى الله قصد السبيل ، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

:

سأطرق في هذا المبحث لتخريج الحديث من كتب السنة المختلفة بذكر تبويب هؤلاء الأئمة لهذا الحديث وذلك لمقارنتها مع تبويب الإمام البخاري له للوصول إلى أوجه التشابه والاختلاف ، والطرق التي اختارها البخاري لرواية الحديث في صحيحه والنظر في منهجه في هذا الاختيار ، ثم استخلاص الفوائد الإسنادية :

ورد الحديث من رواية عدد من الصحابة^(١) واعتمدت رواية سهل بن سعد ؛ لأنها أصح الروايات وهي الرواية التي اعتمدها الإمام البخاري في صحيحه وهي أصح الروايات ، واخترت طريق قتيبة بن سعيد عن يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم عن سهل بن سعد الساعدي وذلك لأنها أتم الروايات ثم بدأت بذكر المتابعات التامة ثم الناقصة لها.

:

قال البخاري رحمه الله : حدثنا قتيبة بن سعيد عن يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه : أن امرأة جاءت رسول الله ﷺ

()

()

(:)

()

(:)

()

()

()

()

()

()

.()

فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ جِئْتُ لِأَهْبَ لَكَ نَفْسِي فَنَظَرَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَعَّدَ النِّظَرَ إِلَيْهَا وَصَوَّبَهُ ، ثُمَّ طَأْطَأَ رَأْسَهُ ، فَلَمَّا رَأَتْ الْمَرْأَةَ أَنَّهُ لَمْ يَقْضَ فِيهَا شَيْئًا جَلَسَتْ فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ فَزَوِّجْنِيهَا ، فَقَالَ : « هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ » . فَقَالَ : لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : « أَذْهَبَ إِلَى أَهْلِكَ فَانْظُرْ هَلْ تَجِدُ شَيْئًا » . فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ : لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا وَجَدْتُ شَيْئًا ، قَالَ : « انْظُرْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ » . فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ : لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ وَلَكِنْ هَذَا إِزَارِي - قَالَ سَهْلٌ : مَا لَهُ رِذَاءٌ - فَلَهَا نَصْفُهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا تَصْنَعُ بِإِزَارِكَ إِنْ لَبِستَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ وَإِنْ لَبِستَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ شَيْءٌ » . فَجَلَسَ الرَّجُلُ حَتَّى طَالَ مَجْلِسُهُ ثُمَّ قَامَ فَرَأَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُؤَلِّيًا ، فَأَمَرَ بِهِ فُدْعِيَ ، فَلَمَّا جَاءَ قَالَ : « مَاذَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ » ؟ قَالَ : مَعِيَ سُورَةُ كَذَا ، وَسُورَةُ كَذَا ، وَسُورَةُ كَذَا ، - عَدَّهَا - قَالَ : « أَتَقْرَأُوهُنَّ عَنْ ظَهْرِ قَلْبِكَ » ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : « أَذْهَبَ فَقَدْ مَلَكَتْكُمَا بِمَا مَعَكُمْ مِنَ الْقُرْآنِ » ^(٢) .

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ ^(٣) (٣٤٨٧) ، وَالنَّسَائِيُّ فِي السَّنَنِ الصَّغْرَى ^(٤) (٣٣٤١) ، وَالْكَبْرَى ^(٥) (٥٤٧٩) ، عَنْ قَتِيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ بِهِ ، وَمِنْ طَرِيقِ النَّسَائِيِّ رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ (٥٩٩٣) ، وَرَوَاهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي الْمُسْتَدْرَجِ ^(٦) (٣٣١٨) عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّيْسَابُورِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ السَّرَاجِ عَنْهُ بِهِ .

() .

()

()

()

()

()

()

وتابع يحيى بن بكير قتيبة بن سعيد فرواه الطحاوي في مشكل الآثار^(٧) عن أحمد بن الجني عن يحيى عن يعقوب به.

وكذا تابعه سعيد بن منصور فأخرجه في السنن^(٨) (٦١٨) عن يعقوب به.

وتابع يعقوب بن عبد الرحمن اثني عشر راوياً وهم:

١ - مالك بن أنس.

رواه في الموطأ^(٩) ، (١٠٠٧) ورواه عنه أحد عشر من تلاميذه.

١ - ١ - محمد بن إدريس الشافعي :

رواه في مسنده^(١٠) (٥٠٥) ، (١١٣٩) ، (١٢٠٦).

ومن طريق الشافعي أخرجه البيهقي في السنن الكبرى^(١١) (١٤٣٥٨) ، عن يحيى

بن إبراهيم ، وفي معرفة السنن والآثار^(١٢) (٤٢٨٤) ، عن أبي زكريا وأبي بكر وأبي

سعيد كلهم عن أبي العباس عن الربيع عنه به.

١ - ٢ - عبد الرحمن بن مهدي :

رواه الإمام أحمد في مسنده (٢٣٢٣٨).

١ - ٣ - إسحاق بن عيسى :

رواه الإمام أحمد في مسنده (٢٣٢٣٨).

()

()

()

()

()

()

()

و الترمذي في جامعه^(١٣) (١١١٤)، عن الحسن بن علي الخلال عنه به.

١ - ٤ - عبد الله بن يوسف التنيسي :

رواه البخاري في صحيحه^(١٤) (٢٣١٠)، (٧٤١٧)، (٥١٣٥).

١ - ٥ - عبد الله بن مسلمة القعنبي :

رواه أبو داود في السنن^(١٥) (٢١١١)، ومن طريق أبي داود أخرجه البيهقي في

السنن الكبرى (١٣٨١٨)^(١٦)، عن أبي علي الروذباري، عن أبي بكر بن داسة عن أبي

داود به، و السبكي في معجم الشيوخ (ص : ٤٥٦).

ورواه أبو عوانة في المسند^(١٧) (٤١٦٠)، عن محمد بن حيويه عنه به.

١ - ٦ - عبد الله بن نافع :

رواه الترمذي في الجامع^(١٨) (١١١٤)، عن الحسن بن علي الخلال عنه به.

١ - ٧ - معن بن عيسى الأشجعي :

رواه النسائي في السنن الصغرى^(١٩) (٣٣٦١)، عن هارون بن عبد الله عنه به.

١ - ٨ - أحمد بن أبي بكر أبو مصعب :

()

()

()

()

()

()

()

رواه ابن حبان في صحيحه^(٢٠) (٤٠٩٣)، عن عمر بن سعيد بن سنان عنه به.
 والبغوي في شرح السنة (٢٣٠١)، ومعالن التنزيل^(٢١) (٣٣٦)، عن أبي الحسن
 الشيرازي عن زاهر بن أحمد عن أبي إسحاق الهاشمي عنه به.

١ - ٩ - عبد الله بن وهب :

رواه أبو عوانة في المسند^(٢٢) (٤١٦٠).
 والطحاوي في شرح معاني الآثار^(٢٣) (٤٢٩١)، وفي مشكل الآثار^(٢٤)
 (٢٤٧٤)، عن يونس ابن عبد الأعلى عنه به.

١ - ١٠ - موسى بن داود الضبي :

أخرجه البيهقي في السنن الكبرى^(٢٥) (١٤٣٥٨)، عن أبي عبد الله محمد بن
 يعقوب، عن الحسين بن الفضل البجلي، عنه به.

١ - ١١ - يحيى بن يحيى الليثي :

أخرجه ابن بشكوال في غوامض الأسماء المهمة^(٢٦)، بسنده عنه به (٦٦٨/٢).

٢ - سفيان بن عيينة :

()

:

()

()

()

()

()

:

()

ورواه عنه أحد عشر من تلاميذه.

٢ - ١ - عبد الله بن الزبير الحميدي :

رواه الحميدي في مسنده (٩٢٨) ومن طريقه الطبراني في المعجم الكبير (٥٩١٥)، عن بشر بن موسى عنه به، ومن طريق بشر رواه أبو نعيم في المستخرج^(٢٧)

(٣٣١٩)، عن محمد بن أحمد ابن الحسن عنه به.

٢ - ٢ - أحمد بن حنبل :

رواه في المسند، مسند الأنصار (٢٣١٨٤) مختصراً.

٢ - ٣ - علي بن عبد الله المديني :

رواه البخاري في الصحيح^(٢٨) (٥١٤٩).

٢ - ٤ - زهير بن حرب :

رواه مسلم في الصحيح^(٢٩) (٣٤٨٨).

٢ - ٥ - محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ :

رواه النسائي في السنن الصغرى^(٣٠) (٣٢٠٢)، وفي السنن الكبرى^(٣١) له

(١٠٠٣٥)، ومن طريق النسائي رواه الطحاوي في مشكل الآثار^(٣٢) (٢٤٧٦)، عن

أحمد بن شعيب عنه به، ورواه ابن الجارود في المنتقى^(٣٣) (٧١٦).

()

()

()

()

()

()

()

٢ - ٦ - محمد بن منصور :

رواه النسائي في الكبرى^(٣٤) (٥٥٠٠)، ومن طريقه الطحاوي في شرح مشكل الآثار^(٣٥) (٢٤٧٦) عن محمد بن عبد الله بن يزيد مقرئ عنه به.

٢ - ٧ - شعيب بن عمرو الدمشقي :

رواه أبو عوانة في المسند (٤١٦١).

٢ - ٨ - أسد بن موسى :

رواه الطحاوي في شرح معاني الآثار^(٣٦) (٤٢٩٢)، وفي مشكل الآثار^(٣٧) (٢٤٧٥) عن الربيع بن سليمان المرادي عنه به.

٢ - ٩ - عثمان بن عبد الوهاب الثقفي :

رواه أبو الشيخ في طبقات المحدثين^(٣٨) (٨٠٦)، عن محمد بن إبراهيم بن شبيب عن عثمان ابن عبد الوهاب عنه به.

٢ - ١٠ - سعدان بن نصر المخرمي :

()

()

()

()

()

()

()

رواه في الجزء الأول من حديث سعدان بن نصر ، ومن طريقه رواه البيهقي في السنن الصغرى (٢٦٦٧) ، عن أبي محمد عبد الله بن يوسف الأصبهاني عن أبي سعيد بن الأعرابي ، وأبي الحسين بن بشران عن أبي جعفر محمد بن عمرو بن البخترى عنه به ، وفي الكبرى^(٣٩) (١٣٣٠٥) بالإسناد السابق.

٢ - ١١ - محمد بن يحيى بن أبي عمر :

رواه البيهقي في السنن الكبرى^(٤٠) (١٣٨١٩) ، عن أبي عمرو الأديب عن أبي بكر الإسماعيلي عن أبي أحمد بن زياد عنه به.

٣ - معمر بن راشد البصري :

٣ - ١ - عبد الرزاق بن همام الصنعاني :

أخرجه في المصنف^(٤١) (١٢٢٧٤).

وعن عبد الرزاق أخرجه أحمد في مسنده (٢٣٢٢١) ، وابن زياد في الزيادات على كتاب المزني (٤٥٢) عن أبي القاسم عن أبي بكر عن محمد بن يحيى وأحمد بن منصور عنه به.

وأخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده (٧٥٢١) والطبراني في المعجم الكبير (٥٩٦١) ، (٥٩٢٧) عن إسحاق بن إبراهيم عنه به.

٤ - سفيان الثوري :

٤ - ١ - عبد الرزاق بن همام الصنعاني :

أخرجه في المصنف^(٤٢) (١٢٢٧٤).

()

()

()

ومن طريقه أخرجه الطبراني في المعجم الكبير رواية الكوفيين عن أبي حازم (٥٩٦١)، عن إسحاق بن إبراهيم الدبري عنه به.

٤ - ٢ - وكيع بن الجراح :

رواه البخاري في الصحيح^(٤٣)، (٥١٥٠) عن يحيى بن موسى بن عبد ربه عنه به.

٤ - ٣ - عبد الرحمن بن مهدي :

رواه ابن ماجه في السنن^(٤٤) (١٨٩٤) عن حفص بن عمرو عنه به.

٤ - ٤ - أسود بن عامر :

رواه الحاكم في معرفة علوم الحديث عنه به^(٤٥). ورواه الدارقطني في السنن^(٤٦)

(٣٥٧٠) عن الحسين بن علي والفضل بن سهل عنه به.

٥ - زائدة بن قدامة الثقفي الكوفي :

٥ - ١ - الحسين بن علي :

رواه ابن أبي شيبة في المسند عنه به (١٠٢) ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه

مسلم في الصحيح^(٤٧)، (٣٤٨٧)، والطبراني في المعجم الكبير (٥٩٨٠)، رواية

()

()

()

:

:

:

(/) .

()

()

()

الكوفيين ، عن الحسين بن إسحاق التستري عنه به وابن حزم في المحلى من طريق عبد الله بن يونس عن ابن أبي شيبة ، به ^(٤٨). ورواه أبو نعيم في المستخرج ^(٤٩) (٣٣١٩) عن أبي بكر الطلاخي عن عبيد بن غنام عنه به.

٦ - حماد بن زيد بن درهم الأزدي البصري :

٦ - ١ - عمرو بن عون :

رواه الدارمي في سننه ^(٥٠) (٢٢٠١) ، والبخاري في صحيحه ^(٥١) (٥٠٢٩) ..

٦ - ٢ - خلف بن هشام :

رواه مسلم في صحيحه ^(٥٢) (٣٤٨٨) عنه به.

٦ - ٣ - سليمان بن داود العتكي أبو الربيع الزهراني :

رواه الطبراني في المعجم الكبير (٥٩٣٤) ، رواية البصريين عن أبي حازم ، عن

الحسين ابن إسحاق التستري عنه به.

وأبو نعيم في المستخرج ^(٥٣) (٣٣١٩) عن أبي العباس الصرصري عن يوسف

القاضي عنه به.

٦ - ٤ - محمد بن الفضل عارم :

() (/) .

()

()

()

()

()

رواه الطبراني في المعجم الكبير (٥٩٣٤)، رواية البصريين، عن أبي حازم، عن علي بن عبد العزيز عنه به، والبيهقي في السنن الكبرى (١٢٣٧٢) عن أبي بكر أحمد بن سليمان الفقيه عن إسماعيل بن إسحاق عنه به.

٦- ٥ سليمان بن حرب:

رواه الطبراني في المعجم الكبير (٥٩٣٤)، عن جعفر بن محمد بن حرب العباداني عنه به.

٧- عبد العزيز بن أبي حازم:

٧- ١ قتيبة بن سعيد:

رواه البخاري في صحيحه^(٥٤) (٥٠٨٧)، ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق في مسائل الخلاف^(٥٥)، ح (١٩٨٦)، ورواه مسلم في صحيحه^(٥٦) (٣٤٨٧) عن قتيبة عنه به، والبيهقي في السنن الكبرى^(٥٧) (١٣٨١٨) عن أبي الفضل عنه به.

٧- ٢ عبد الله بن مسلمة:

رواه البخاري في صحيحه^(٥٨) (٥٨٧١).

٧- ٣ إبراهيم بن محمد الشافعي:

رواه الطبراني في المعجم الكبير (٥٩٠٧) عن محمد بن علي الصائغ عنه به.

٧- ٤ أبو إبراهيم الترمذاني وهو إسماعيل بن إبراهيم بن بسام

البغدادي:

()

()

()

()

()

رواه أبو نعيم في المستخرج^(٥٩) (٣٣١٨) عن عبد الله بن محمد ومحمد بن إبراهيم
عن أحمد ابن علي عنه به.

٨- عبد العزيز بن محمد الدراوردي :

رواه مسلم في صحيحه^(٦٠) (٣٤٨٧) عن إسحاق به إبراهيم عنه به.

٩- الفضيل بن سليمان النميري :

رواه البخاري في صحيحه^(٦١) (٥١٣٢)، عن أحمد بن المقdam عنه به،
والطبراني في المعجم الكبير، رواية البصريين عن أبي حازم (٥٩٥١)، عن الصلت بن
الحسين عن سعود بن إسحاق عنه به.

١٠- محمد بن مطرف أبو غسان المدني :

رواه البخاري في صحيحه^(٦٢) (٥١٢٠)، عن سعيد بن أبي مريم عنه به، ومن
طريق سعيد رواه الطبراني في المعجم الكبير (٥٧٨١) عن يحيى بن عثمان عنه به.

١١- مبشر بن مكر :

رواه الطبراني في المعجم الكبير (٥٩٣٨) عن أسلم بن سهل الواسطي عن محمد
بن أبان عنه به.

١٢- هشام بن سعد :

()

()

()

()

}

رواه الطحاوي في شرح معاني الآثار^(٦٣) (٤٢٩٣) عن محمد بن حميد عن عبد
الله بن صالح عن الليث عنه به ، ومن طريق عبد الله بن صالح رواه الطبراني في المعجم
الكبير (٥٧٥٠) عن بكر بن سهل عنه به.

:

بعد النظر في تخريج الأئمة لهذا الحديث وتراجمهم عليه ، ومقارنتها بتخريج البخاري وتراجمه عليه ظهرت هذه النتائج :

- ١- اتبع الرواة منهجية الرواية بالمعنى في التعبير عن قصة الحديث واستخدم العلماء منهجية اختصار الحديث ، في تكرارهم للحديث بحسب موقع استشهادهم
- ٢- ترجمة أبي داود للحديث (التزويج على العمل يعمل) قريبة في المعنى من ترجمة البخاري (خيركم من تعلم القرآن وعلمه) وإن كانت الثانية أكثر خفاء ودقة في المعنى ، كما أن الأولى أكثر عموماً ، والثانية فيها بيان فضل ذات العمل
- ٣- ترجمة الإمام النسائي (ذكر الكلام الذي ينعقد به النكاح) قريبة من ترجمة البخاري (إذا قال الخاطب للولي زوجني فلانة فقال : قد زوجتك) إلا أن ترجمة النسائي أكثر عموماً والبخاري نص على الصيغة واستخدم لفظ التزويج دون التملك مع أن كلاهما ورد في روايات الحديث ، لاختلاف ثبوته ، دون الأول.
- ٤- وافق الإمام البيهقي الإمام النسائي في الترجمة السابقة ، ووافق البخاري في ترجمة (نظر الرجل للمرأة يريد أن يتزوجها).
- ٥- وافق الإمام النسائي الإمام البخاري إيراده لهذا الحديث في كتاب فضائل القرآن ، باب القراءة عن ظهر قلب وهو مطابق لترجمة البخاري.
- ٦- أكثر الإمام البيهقي والنسائي من التبويب على هذا الحديث مقتفين أثر الإمام البخاري في ذلك كما يتضح من تطابق التراجم.
- ٧- أكثر تراجم الأبواب تكراراً لهذا الحديث باب الصداق وما يجوز فيه ، وباب جواز التزويج على سورة من القرآن ، وباب خاتم الحديد ، كلها في باب النكاح.

٨- لم يترجم أي من الأئمة هذا الحديث في باب الوكالة ولا التوحيد إلا الإمام البخاري، حيث أن الرابط بين هذه الكتب والحديث خفية ودقيقة، وبعيدة عن ظاهر الحديث.

٩- ألفاظ تراجم الإمام البخاري منها ما يتميز بالدقة والغموض، خلافاً للتراجم الظاهرة والمباشرة.

١٠- لم يذكر أي من الأئمة ولا البخاري هذا الحديث في كتاب الهبة ولعله لأن المقصود بالهبة في الحديث النكاح.

:

أخرج البخاري الحديث من طريق ثمانية من تلاميذ أبي حازم وهم:

١- مالك بن أنس ت (١٧٩هـ) ^(٦٤):

إمام دار الهجرة، رأس المتقنين، وكبير المشتبين ^(٦٥). وله عن أبي حازم عن سهل ستة عشر حديثاً ويروي البخاري رواية مالك عن شيخه، عبد الله بن يوسف التنيسي (ت ٢١٨٩هـ):

وعبد الله ثقة متقن ^(٦٦) قال الخليلي في الإرشاد: ثقة، متفق عليه، أكثر عنه البخاري في صحيحه ^(٦٧). قال ابن عدي في الكامل: صدوق لا بأس به، ومحمد بن

()

()

.()

()

()

()

()

إسماعيل على شدة استقصائه اعتمد عليه في مالك وغيره، ومنه سمع الموطأ، وله أحاديث، صالح وهو خير فاضل^(٦٨).

٢- سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري (ت ١٦١هـ)^(٦٩) :

ثقة، حافظ، فقيه، عابد، إمام حجة^(٧٠). ويروي البخاري رواية سفيان عن شيخه، وكيع بن الجراح (ت ١٩٧هـ) :

ثقة حافظ عابد^(٧١) أثبت الناس في سفيان وكان يسمى راوية سفيان^(٧٢). وقال ابن المديني: أوثق أصحاب سفيان الثوري ابن مهدي والقطان ووكيع. وقال عبد الرحمن بن الحكم: وكيع عن الثوري غاية الإسناد، ليس بعده شيء، قال الذهبي: أصح إسناد بالعراق وغيرها: أحمد بن حنبل عن وكيع عن سفيان، عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله عن النبي^(٧٣).

٣- حماد بن زيد (ت ١٧٩هـ) :

ثقة، ثبت، فقيه^(٧٤)، كان ضريباً يحفظ حديثه كله^(٧٥)، ويروي البخاري رواية حماد عن اثنين من تلاميذه :

- عمرو بن عون بن أوس الواسطي (ت ٢٢٥هـ)^(٧٦) :

(/) .	()
() .	()
() .	()
() .	()
(/) .	()
(/) .	()
() .	()
(/) .	()
(/) .	()
(/) .	()
(/) .	()

ثقة، ثبت^(٧٧)، قال عبدالرحمن: سألت أبي عنه فقال: ثقة حجة، وكان يحفظ حديثه، وقال أبو زرعة: قل من رأيت أثبت من عمرو بن عون^(٧٨).

- محمد بن الفضل أبو النعمان البصري (ت ٣ أو ٢٢٤هـ)^(٧٩):

لقبه عارم، ثقة ثبت، تغير في آخر عمره^(٨٠)، سمع منه البخاري سنة ثلاث عشرة قبل اختلاطه بمدة، واعتمده في عدة أحاديث^(٨١)، قال ابن أبي حاتم: أثبت أصحاب حماد بن زيد بعد عبد الرحمن بن مهدي، وقال عبد الرحمن سمعت أبي يقول: إذا حدثك عارم فاختم عليه^(٨٢).

٤- سفيان بن عيينة (ت ١٩٨هـ)^(٨٣):

فقيه إمام حجة^(٨٤)، واسع العلم كبير القدر، قال عبد الرحمن بن مهدي: كان ابن عيينة من أعلم الناس بحديث أهل الحجاز^(٨٥). ويروي البخاري رواية سفيان عن:

- علي بن عبد الله المديني (ت ٢٣٤هـ):

ثقة ثبت إمام، أعلم أهل عصره بالحديث وعلمه، حتى قال البخاري: ما استصغرت نفسي إلا عند علي بن المديني، وقال النسائي: كأن الله خلقه

() ()

() (/)

() :

() ()

() (/)

() (/)

() ()

() ()

() (/)

للحديث^(٨٦)، قال سفيان بن عيينة: حدثني علي بن المديني، ويلوموني في حب علي والله لقد كنت أتعلم منه أكثر مما يتعلم مني، وكان سفيان يسميه حية الوادي.

ومن طريق علي بن المديني يروي البخاري الحديث عن شيخه:

يحيى بن موسى بن عبد ربه البلخي السجستاني ولقبه خت (ت ٢٤٠هـ):

الحافظ، الحجة الإمام^(٨٧)، قال ابن حجر: وأصله من الكوفة ثقة. وثقه أبو زرعة والنسائي والدارقطني، وقال السراج: ثقة مأمون^(٨٨).

٥- يعقوب بن عبد الرحمن عبد الله بن عبد القاري (ت ١٨١هـ)^(٨٩):

قال ابن حجر: ثقة^(٩٠). قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعت يحيى بن معين يقول عن يعقوب: ثقة^(٩١). ويروي البخاري رواية يعقوب عن:

- قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف الثقفي (ت ٢٤٠هـ).

ثقة ثبت. قال ابن حبان في الثقات: من المتقنين في الحديث والمتبحرين في السنن^(٩٢).

٦- عبد العزيز بن أبي حازم (ت ١٨٤هـ):

-
- () ()
 () ()
 () (/)
 () ()
 () ()
 () (/)
 () (/) ()

قال الإمام أحمد: أرجو أنه لا بأس به^(٩٣). وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة: سمعت علياً قال: كان حاتم بن إسماعيل يطعن عليه في أحاديث حدث بها عن أبيه^(٩٤). وفي الجرح والتعديل سئل أحمد بن حنبل عنه فقال: لم يكن يعرف بطلب الحديث إلا كتب أبيه فإنهم يقولون إنه سمعها، ولم يكن بعد مالك بالمدينة أفقه منه، ويقال إن كتب سليمان بن بلال وقعت إليه ولم يسمعها^(٩٥)، وأما ما نسب إليه من تهم فقد نفاها عنه مصعب الزبيري كما نقل الذهبي عنه، قال: قيل لمصعب الزبيري ابن أبي حازم ضعيف في حديث أبيه، فقال: أوقد قالوها؟ أما هو، فسمع من سليمان بن بلال، فلما مات سليمان، أوصى إليه بكتبه، فكانت عنده، فبال عليها الفأر، فذهب بعضها، فكان يقرأ ما استبان له، ويدع ما لا يعرف منها، أما حديث أبيه، فكان يحفظه، وقال الذهبي: بل هو حجة في أبيه وغيره، وحديثه في الصحاح^(٩٦)، وقال ابن حجر: احتج به الجماعة^(٩٧).

وروى البخاري رواية عبد العزيز من طريق اثنين من تلاميذه وهما شيخا

البخاري:

- قتيبة بن سعيد^(٩٨)، وقد مرّت ترجمته.
- عبد الله بن مسلمة القعنبي (ت ٢٢١هـ)^(٩٩):

() ()

() ()

() (/)

() (/)

() (/)

() ()

() ()

قال ابن حبان في القعنبي : من المتقنين في الحديث من أهل المدينة^(١٠٠) . وكان يحيى بن معين لا يقدم عليه في مالك أحداً ، وقال أبو حاتم : بصري ثقة حجة . سئل عنه أبو زرعة فقال : ما كتبت عن أحد أجل في عيني منه^(١٠١) .

٧- محمد بن مطرف أبو غسان المدني (ت ١٦١هـ)^(١٠٢) :

قال علي بن المديني : شيخ وسط صالح^(١٠٣) ، وقال أبو حاتم : ثقة ، وعن عبد الرحمن سمعت أبي يقول : قال لي أحمد بن حنبل وذكر محمد بن مطرف فجعل يشني عليه ، وعن يحيى بن معين قال : أرجو أن يكون ثقة^(١٠٤) .

قال ابن حجر : من أقران مالك ، وثقه أحمد والجوزجاني ويعقوب بن شعبة وآخرون واحتج به الأئمة^(١٠٥) . ويروي البخاري حديثه عن شيخه .

- سعيد بن أبي مريم الجمحي :

الحافظ العلامة الفقيه ، محدث الديار المصرية^(١٠٦) ، وعن حسين بن الحسن الرازي سألت أحمد بن حنبل عمن أكتب بمصر ، فقال عن ابن أبي مريم ، وقال عبد الرحمن سئل أبي عنه فقال : ثقة^(١٠٧) .

٨- فضيل بن سليمان النميري (ت ١٨٣هـ)^(١٠٨) :

()	(/) .
()	(/) .
()	() .
()	() .
()	(/) .
()	(/) .
()	(/) .
()	(/) .
()	() .

قال أبو حاتم: ليس بالقوي يكتب حديثه، وسئل أبو زرعة عنه فقال: لين الحديث روى عنه علي ابن المديني، وكان من المتشددين^(١٠٩)، قال ابن معين: ليس بثقة^(١١٠)، قال الذهبي: صدوق وحديثه في الكتب الستة^(١١١)، وقال ابن حجر: صدوق له خطأ كثير^(١١٢)، وفي هدي الساري ذكر أنه ليس له في البخاري سوى أحاديث توبع عليها وقد روى له الجماعة^(١١٣). وروى البخاري رواية فضيل عن شيخه.

- أحمد بن المقدام أبو الأشعث العجلي (ت ٢٥٣هـ):

قال عبد الرحمن: سمعت أبي وأبا زرعة يقولان: كتبنا عنه، قال: وسئل أبي عنه فقال: صالح الحديث محله الصدق^(١١٤). قال أبو داود: كان يعلم المجان^(١١٥) المجنون فأنا لا أحدث عنه، قال ابن عدي: وهذا لا يؤثر فيه لأنه من أهل الصدق^(١١٦). قال صالح جزرة: ثقة، وقال ابن خزيمة كان كيساً صاحب حديث، وقال النسائي: ليس به بأس^(١١٧).

()	(/)	
()	(/)	(/)
()	(/)	
()	()	
()	(/)	
()	(/)	
()	:	
:		
()	(/)	
()	(/)	

وأما قصته مع المجان أنه كان مُجَّاناً بالبصرة يصرون صرر الدراهم، فيطرحونها على الطريق، ويجلسون ناحية، فإذا مرَّ من لحظها وأراد أن يأخذها صاحوا ضعها ليخجل الرجل، فعلم أبو الأشعث المارة بالبصرة وقال لهم: هيئوا صرر زجاج كصرر الدراهم، فإذا مررتم بصرهم فأردتم أخذها وصاحوا بكم فاطرحوا صرر الزجاج التي معكم وخذوا صرر الدراهم التي لهم ففعلوا ذلك^(١١٨).

قال ابن حجر: ووجه عدم تأثير كلام أبي داود فيه أنه لم يعلم المجان كما قال أبو داود، وإنما علم المارة الذين كان قصد المجان أن يخجلوهم، وكأنه كان يذهب مذهب من يؤدب بالمال، فلهذا جَوَّز للمارة أن يأخذوا الدراهم تأديباً للمجان حتى لا يعودوا لتخجيل الناس مع احتمال أن يكون بعد ذلك أعادوا لهم الدراهم، والله أعلم، وقد احتج به البخاري، والترمذي، والنسائي، وابن خزيمة في صحيحه، وغيرهم^(١١٩).

:

أولاً: الفوائد الإسنادية لعموم طرق الحديث:

١- اشتهر هذا الحديث من رواية أبي حازم عن سهل بن سعد فهو مشهور نسبي إلى أبي حازم ورواه ثلاثة عشر من تلاميذه، ومما يدل على شهرته أن الإمام الطبراني في المعجم قسم رواة هذا الحديث إلى رواية البصريين عن أبي حازم، ورواية الكوفيين، ورواية الحجازيين وغيره مما دل على انتشاره في البلدان.

٢- هذا الحديث من عوالي الشيخين فقد وقع لكل منهما رباعي الإسناد.

(/) .

() (/) .

() (/) .

٣- ورد هذا الحديث عن جمع من الأئمة الثقات الأثبات ، كالإمام مالك ، وسفيان الثوري ، وسفيان ابن عيينة ، وحماد بن زيد.

٤- جميع الطرق التي أوردتها الإمام البخاري للحديث رباعية الإسناد ، ما عدا طريق سفيان الثوري ، فهو خماسي عنده وهو وإن كان نازلاً إلا أنه مسلسل بالثقات الحفاظ.

٥- روى الإمام البخاري هذا الحديث عن تسعة من شيوخه ، مما يدل على سعة روايته ، وكثرة شيوخه وهؤلاء الشيوخ هم : عمرو بن عون - محمد بن الفضل - سعيد بن أبي مريم - قتيبة بن سعيد - عبد الله بن مسلمة القعنبي - عبد الله بن يوسف التنيسي - يحيى بن موسى بن عبد ربه - علي بن المديني - أحمد بن المقدام.

٦- هؤلاء الشيوخ كلهم ثقات أثبات ما عدا ما تكلم في أحمد بن المقدام من أبي داود ، إلا أن الإمام الذهبي والحافظ ابن حجر ردا على ذلك الكلام بما ينفيه.

٧- عند النظر في تلاميذ أبي حازم الذين رووا هذا الحديث نجد أن الإمام البخاري روى هذا الحديث من أقوى طرقه كطريق الإمام مالك بن أنس ، وسفيان بن عيينة ، وسفيان الثوري ، وحماد بن زيد ، ويعقوب بن عبد الرحمن القاري ، وأما ما تكلم في عبد العزيز بن أبي حازم فقد ردّه الذهبي في السير ، وأما ما تكلم في فضيل بن سليمان فقد بين ابن حجر أن البخاري أخرج له متابعة ، ولعله قصد تنويع الشيوخ والأسانيد لكثرة تكراره لهذا الحديث في الباب ، والكلام على رواية البخاري لفضيل يجري على القاعدة العامة التي وضعها العلماء في سبب رواية البخاري ومسلم عن الضعفاء.

٨- قال ابن الصلاح : غاب عائبون مسلماً بروايته في صحيحه عن جماعة من الضعفاء ، والجواب أن ذلك لأحد أسباب لا معاب عليه معها :

- ١- أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره ثقة عنده.
- ٢- أن يكون ذلك واقع في الشواهد والمتابعات.
- ٣- أن يكون من صنف الضعيف الذي احتج به ثم طرأ الضعف عليه بعد أخذه عنه ، باختلاط حدث عليه غير قادح فيما رواه من قبل في زمان سداه واستقامته.
- ٤- أن يعلو بالشخص الضعيف إسناده ، وهو عنده برواية الثقات نازل فيذكر العالي ولا يطول بإضافة النازل إليه مكثفياً بمعرفة أهل الشأن بذلك^(١٢٠).
- وقال ابن حجر في الراوي المتكلم فيه الذي يخرج له البخاري في المتابعات :-
- فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره مع حصول اسم الصدق لهم ، فإذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعناً ، فذلك الطعن مقابل لتعديل ذلك الإمام فلا يقبل إلا مبيّن السبب ثم قال : أسباب الجرح مختلفة فذكر منها : الغلط - وهو ما وصف به فضيل بن سليمان - فقال : فحيث يوصف بكونه كثير الغلط ، - أي الراوي المتكلم فيه - ينظر فيما أخرج له إن وجد مروياً عنده أو عند غيره من رواية هذا الموصوف بالغلط ، علم أن المعتمد أصل الحديث لا خصوص هذا الطريق^(١٢١).
- ولعل هذه المبررات تنطبق على فضيل بن سليمان حيث لم يرو له إلا متابعة ، وقد ثبت أصل الحديث عنده من الطرق الأخرى ، ولعله روى عنه ليعلو في إسناده وينوّع فيه ولا يكثر من تكرار الأسانيد بعينها للحديث.
- ٩- عند التأمل في أسانيد البخاري للحديث نجد أنها سلسلة بالثقات الأثبات فمثلاً :

() (-) .

() (/ -) .

- ١- عبد الله بن يوسف التنيسي اعتمد عليه البخاري في مالك وهو ثقة متقن.
 - ٢- وكيع بن الجراح أثبت الناس في سفیان الثوري وهو ثقة حافظ.
 - ٣- محمد بن الفضل أثبت أصحاب حماد بن زيد بعد عبد الرحمن بن مهدي.
 - ٤- عمرو بن عون يروي عن حماد بن زيد، قال أبو زرعة: ما رأيت أثبت منه.
 - ٥- علي بن المديني يروي عن سفیان بن عيينة، وهو إمام العلل ومكانته ظاهرة.
 - ٦- قتيبة بن سعيد يروي عن يعقوب بن عبد الرحمن وهو ثقة ثبت.
- وهذه الأمثلة تؤيد ما ذكره الإمام الحازمي، من شرط الإمام البخاري في أنه لا يأخذ إلا عن تلاميذ الطبقة الأولى من الرواة^(١٢٢).
- وذلك في الرواة الكثيرين وأما غير الكثيرين فاعتمد الشيخان كما ذكر ابن حجر في تخريج أحاديثهم على الثقة والعدالة وقلة الخطأ^(١٢٣).

:

:

:

الهبّة في اللغة: العطية الخالية عن الأعواض والأغراض، وأوهب لك الشيء أمكنك أن تأخذه وتناله، ورجل وهّاب ووهّابة، كثير الهبة، والانتهاج: قبول الهبة، والاستيهاب: سؤال الهبة وتواهب القوم وهب بعضهم بعضاً، وكل ما وهب لك من ولد وغيره فهو موهوب^(١٢٤).

() ()

(/) ()

(/) () ()

(/) (/)

الهبّة في الشرع : تملك العين بلا عوض في الحال^(١٢٥).

: :

ورد ذكر الواهبة في قوله تعالى : ﴿وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأحزاب : ٥٠] فتعددت أقوال المفسرين فيمن تكون الواهبة؟

وهل هي التي ذكرت في حديث الواهبة؟ أم أن الواهبات تعددن؟

قال ابن عبد البر: هذا الحديث حديث الواهبة - يدخل في التفسير المسند في قوله عز وجل : وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي^(١٢٦).

ذكر العلماء عدة أقوال في تحديد اسم الواهبة :

: عن عائشة رضي الله عنها قالت : التي وهبت نفسها للنبي خولة

بنت حكيم^(١٢٧).

وعن عروة : أن خولة كانت من اللاتي وهبن أنفسهن لرسول الله ﷺ^(١٢٨)

وكانت من المهاجرات الأول فأرجأها فتزوجها عثمان بن مظعون^(١٢٩). وخولة بنت حكيم السلمية كانت تكنى أم شريك.

() ()

() (/)

() : :

(/)

() ()

() ()

()

واختلف في نسبها فقليل : أم شريك بن أبي العكر الأزدي وهي غزية بنت دودان بن عامر بن لؤي ويقال : اسمها غزيلة^(١٣٦) ، أي أم شريك العامرية ، وقيل : غزية بنت جابر الدوسية من الأزد ، أي : أم شريك الدوسية ، قال ابن عبد البر: لا يصح من ذلك شيء لكثرة الاضطراب فيه والله أعلم^(١٣٧).

وأخرج ابن سعد من طريق موسى بن إبراهيم التميمي عن أبيه قال: كانت أم شريك امرأة من بني عامر بن لؤي وأنها وهبت نفسها لرسول الله فلم يقبلها فلم تتزوج حتى ماتت^(١٣٨).

: أخرج ابن سعد عن ابن أبي عون: أن ليلى بنت الحطيم وهبت نفسها للنبي ﷺ، ووهبت نساء أنفسهن فلم نسمع أن النبي ﷺ قبل منهن أحداً^(١٣٩).

وليلي بنت الحطيم بن عدي بن عمرو الأنصارية الأوسية، أورد ابن حجر قصة هبتها نفسها للنبي ثم طلبها إقبالها منه، ثم قال: ذكر ذلك ابن سعد عن ابن عباس بسند فيه الكلبي وأورد له رواية أخرى عن الواقدي^(١٤٠). فيظهر أنه لا تثبت فيه رواية صحيحة.

: عن قتادة قال: يزعمون أنها نزلت في ميمونة بنت الحارث هي التي وهبت نفسها للنبي ﷺ خالة ابن عباس حين خطبها النبي فجاءها الخاطب

.(/) ()

.(/) ()

(/) ()

$$\cdot \left(\frac{1}{2} \right) \quad \left(\frac{1}{2} \right) \quad \left(\frac{1}{2} \right)$$

.(/) ()

$$\left(\frac{1}{\sqrt{2}} \right) \quad \left(\frac{1}{\sqrt{2}} \right)$$

.(/)

وهي على بعير فقالت : البعير وما عليه لرسول الله ^(١٤٢) وعن محمد بن كعب وعمر بن الحكم وعبد الله بن عبيدة قال : تزوج رسول الله ﷺ ثلاث عشرة امرأة : ست من قريش خديجة وعائشة وحفصة وأم حبيبة وسودة ، وأم سلمة ، وثلاث من بني عامر بن صعصعة وامرأتان من بني هلال ، ميمونة بنت الحارث وهي التي وهبت نفسها للنبي ، وزينب أم المساكين ^(١٤٣) وهي التي اختارت الدنيا ، وامرأة من بني الجون وهي التي استعازت منه ، وزينب بنت جحش ، والسبيتين صفية بنت حيي ، وجويرية بنت الحارث ^(١٤٤) . وذكر الطبري أن الواهبة هي ميمونة بنت الحارث ^(١٤٥) . قال ابن عساكر ونزل فيها : وامرأة مؤمنة الآية ^(١٤٦) .

ونقل ابن الأثير قول قتادة وابن شهاب أن ميمونة هي التي وهبت نفسها في قوله تعالى : ﴿ وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ﴾ ^(١٤٧) ، وذكر قبله الروايات التي تبين أن النبي تزوجها فقال : والصحيح ما تقدم من أنه تزوجها ولم تهب نفسها له ^(١٤٨) . وأخرج الحاكم في المستدرک من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة قال : تزوج رسول الله ميمونة بنت الحارث وهي أخت أم الفضل امرأة العباس حين اعتمر

() (/) .

()

(/) .

() (/) .

() (/) .

() (/) .

() (/) .

() (/) .

بمكة ووهبت نفسها للنبي، وفيها نزل: وامرأة مؤمنة... ثم صدرت معه إلى المدينة^(١٤٩).

: عن الشعبي قال: هي زينب بنت خزيمة الأنصارية الهلالية أم المساكين^(١٥٠).

وكانت تحت عبد الله بن جحش فاستشهد بأحد فتزوجها النبي ﷺ، ثم لم تلبث عنده إلا شهرين أو ثلاثة وماتت^(١٥١). قال ابن حجر: ليس بثابت^(١٥٢).

: ذكر ابن حجر أنه ورد من طريق محمد بن المثنى أن من الواهبات فاطمة بنت شريح^(١٥٣).

: أن قتيلة بنت قيس أخت الأشعث كانت ممن وهبت نفسها للنبي^(١٥٤) ويقال قيلة بنت قيس بن معد يكرب، وقيل: قتلة، تزوجها رسول الله سنة عشر ثم اشتكى وقبض ولم تكن قدمت عليه ولا رآها ولا دخل بها، وقيل قبل وفاته بشهر^(١٥٥)، وقيل أنها ارتدت، وقيل إن النبي أوصى أن تُخَيَّرَ فإن شاءت ضرب عليها

()

()

()

.(/)

.(/)

.(/)

.(/)

: (/)

.(/)

(/) . □

(/)

.(/)

الحجاب وتحرم على المؤمنين وإن شاءت فلتتكح من شاءت فاخترت النكاح فتزوجها عكرمة بحضرموت ، وقال ابن حجر : والاختلاف فيها كثير جداً^(١٥٦).

:

أما ابن عاشور فيرى أنهم أربع : (زينب بنت خزيمة - ميمونة بنت الحارث - أم شريك بنت جابر - خولة بنت حكيم) قال : أما الأوليان فتزوجهما النبي ﷺ وهما من أمهات المؤمنين ، وأما الأخريان لم يتزوجهما^(١٥٧).

وما يؤكد على أنهم أكثر من واحدة حديث عائشة رضي الله عنها في الصحيح قالت : كنت أغار على اللاتي وهبن أنفسهن لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأقول : أتهب المرأة نفسها؟ فلما أنزل الله تعالى : ﴿ تَرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤَيِّ إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ وَمَنْ ابْغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ ﴾ [الأحزاب : ٥١] قلت : ما أرى إلا ربك يسارع في هواك^(١٥٨).

قال ابن حجر : هذا ظاهر في أن الواهبة أكثر من واحدة ، وكذلك من القرائن على أن الواهبة أكثر من واحدة تعدد الحوادث ، فحديث سهل أنه زوجها من الأنصاري ، وحديث أنس : أن امرأة أتت النبي فقالت له : إن لي ابنة فذكرت من جمالها - فأثرتك بها ، فقال : قد قبلتها فلم تنزل تذكر حتى قالت : لم تصدق قط ، فقال : لا حاجة لي في ابنتك^(١٥٩). قال ابن حجر : وهذه امرأة أخرى بلا شك^(١٦٠) ، وفي الإصابة قال : قيل إنهن تعددن وهو الأقرب^(١٦١).

() (/) .

() (/) .

() .. () .

() (/) .

فهذه عدة قرائن على أن الواهبات أكثر من واحدة.

١ - قول عائشة رضي الله عنها: «كنت أغار على اللاتي وهبن أنفسهن لرسول الله ﷺ».

٢ - تعدد القصة عن عائشة وعن سهل والمرأة التي عرضت ابنتها.

٣ - ما ورد عن التابعين في إيراد عدد من النساء ممن وهبن أنفسهن لرسول الله ﷺ.

قال ابن كثير: والغرض من هذا أن اللاتي وهبن أنفسهن من النبي ﷺ كثير^(١٦٢).

قال ابن حجر في التلخيص: اختلف في الواهبة ف قيل: خولة بنت حكيم، وقيل أم شريك، وقيل: زينب بنت خزيمة أم المساكين، وقيل: ميمونة بنت الحارث^(١٦٣).

إلا أن ما ورد من أن من الواهبات ميمونة بنت الحارث وزينب بنت خزيمة من أمهات المؤمنين يتعارض مع ما ورد عن ابن عباس قال: لم يكن عند رسول الله ﷺ امرأة وهبت نفسها له^(١٦٤).

والمراد أنه لم يدخل بواحدة ممن وهبت نفسها له وإن كان مباحاً له لأنه راجع لإرادته.

قال العيني: قال شيخنا زين الدين: لا يصح شيء من هذه الأقوال الثلاثة - في خولة وأم شريك وميمونة - أما خولة فإنها لم تتزوج، وكذلك أم شريك لم

() (/) .

() (/) .

() (/) .

() (/) .

() (/) : (/) .

تتزوج ، وأما ميمونة فكانت إحدى زوجاته ، فلا يصح أن تكون هذه لأن هذه قد زوجها غيره ، يقصد بذلك الواهبة في حديث سهل^(١٦٥).

قال ابن الأثير: وقد اختلف في التي وهبت نفسها للنبي ﷺ اختلافاً كثيراً^(١٦٦).

إلا أنهم اتفقوا على تعدد الواهبات ، وتعدد حادثة الهبة للنبي مع عدد من النساء ، وتتابع المفسرون في نقل هذه الروايات وكذلك أصحاب كتب التراجم والعمدة فيها على أسانديها.

والذي يظهر من طرق هذه الروايات أن عامتها ترجع إلى ابن سعد في الطبقات ، ومرجعه فيها محمد بن عمر الواقدي وهو متهم بالوضع فلا يثبت شيء منها إلا ما ورد من رواية عروة عند البخاري في خولة بنت حكيم ولعلها هي أم شريك التي وردت في الروايات الأخرى ؛ لأنها كانت تكنى به والله أعلم.

:

وردت عدة اختلافات في ألفاظ الحديث أشرت إليها في تخريج الحديث ، إلا أن أكثر الألفاظ اختلافاً هي الألفاظ التي استخدمت في التعبير عن معنى الإنكاح أو التزويج في قول النبي ﷺ للأنصاري زوجته بما معك من القرآن ، حيث ورد فيه عدة ألفاظ وكان لهذه الألفاظ أثر في فقه الحديث باعتبار من أثبتها ومن نفاها.

وهذه الألفاظ هي :

١ - زوجتكها :

() (/) .

() (/)

() -) .

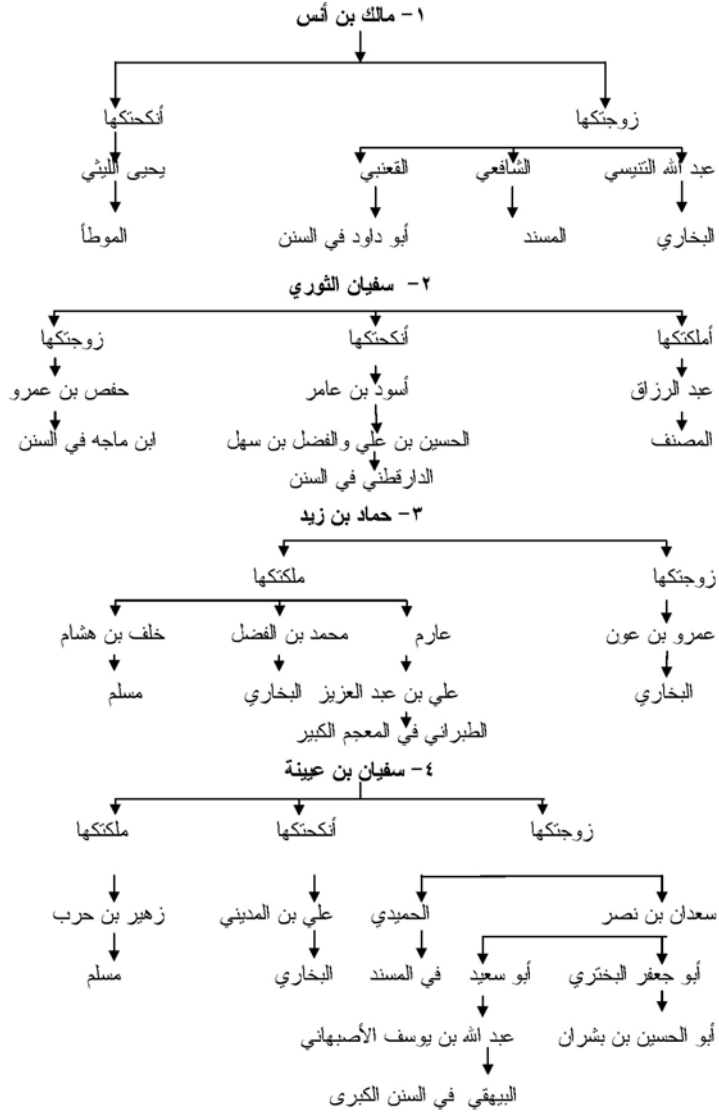
ورد عن عشرة من تلاميذ أبي حازم وهم: الإمام مالك، سفيان بن عيينة، حماد بن زيد، سفيان الثوري، زائدة بن قدامة، هشام بن سعد، الفضل بن موسى، مبشر بن مكر، فضيل بن سليمان، يعقوب بن عبد الرحمن، معمر.
٢- أنكحتكها:

ورد عن ستة وهم: سفيان بن عيينة - محمد بن مطرف أبو غسان - سفيان الثوري - زائدة بن قدامة - مالك بن أنس - عبد العزيز الدراوردي.
٣- ملكتكها:

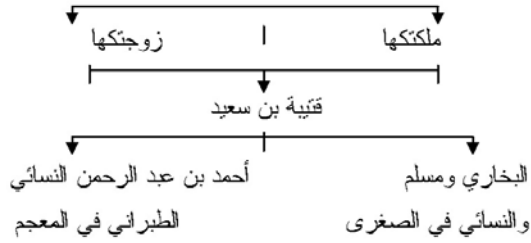
وردت عن سبعة وهم: عبد العزيز بن أبي حازم - يعقوب بن عبد الرحمن - حماد بن زيد - سفيان الثوري - معمر بن راشد (ورد عنه أملكتكها) - محمد بن مطرف (ورد عنه أملكناكها) - زائدة بن قدامة.
٤- أمكناكها:

وردت من رواية محمد بن مطرف أبي غسان وقال ابن حجر: الأقرب أنها تصحيف من ملكناكها^(١٦٧).

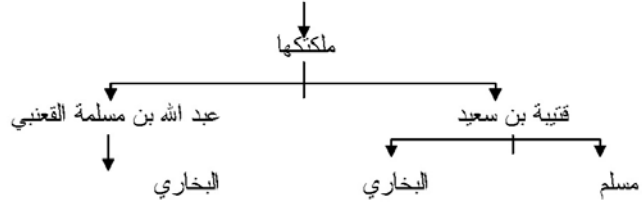
}



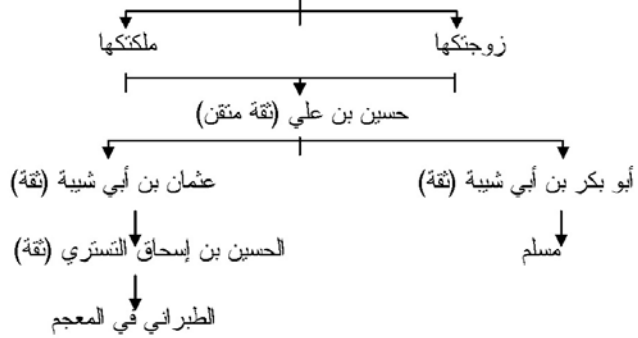
٥- يعقوب بن عبد الرحمن



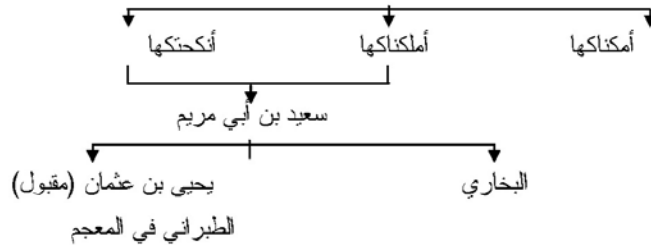
٦- عبد العزيز بن أبي حازم



٧- زائدة بن قدامة



٨- محمد بن مطرف (أبو غسان)



وأما من ورد عنه لفظ واحد فقط :

- ١- معمر بن راشد (ملكتهها).
- ٢- فضيل بن سليمان (زوجتهها).
- ٣- عبد العزيز بن محمد الدراوردي (ملكتهها).
- ٤- الفضل بن موسى (زوجتهها).
- ٥- عبد العزيز بن أبي حازم (ملكتهها).

عند التأمل في هذه الروايات نجد أن رواية زوجتهها رواها جمع من الحفاظ كمالك بن أنس ، وسفيان الثوري ، وحمام بن زيد ، وسفيان بن عيينة ، وزائدة بن قدامة ، ولكن كلاً منهم اختلف عليه فورد عنه لفظ آخر إما : أنكحتكها أو ملكتهها بل إنَّ منهم من اختلف عليه في الألفاظ الثلاثة ، ومن هؤلاء زائدة بن قدامة ، ويعقوب بن عبد الرحمن ، ومحمد بن مطرف اختلف على تلاميذهم مما يؤكد على أنها رواية بالمعنى وأن اختلاف الألفاظ ليس بوهم من الرواة ، ولكن اختلفوا في التعبير عن لفظ التزويج فعبر كل منهم بلفظ والمعنى واحد ، والذي يظهر من صنيع البخاري في إيراد جميع هذه الألفاظ أنه يراها صحيحة وثابتة في التعبير عن عقد النكاح وإن قيل بأن رواية زوجتهها رواها الأحفظ ، إلا أن ملكتهها أيضاً وردت عن الثقات كسفيان بن عيينة وسفيان الثوري وحمام بن زيد وزائدة ، وعند النظر في رواية حماد (ملكتهها) نجد أنها عن أثبت تلاميذه محمد بن الفضل وهو ثقة ثبت ، وكذا رواية عمرو بن عوف عنه وهو أيضاً ثقة ثبت ، ورواية قتيبة بن سعيد (ملكتهها) رواها عن اثنين من شيوخه عبد العزيز بن أبي حازم ويعقوب بن عبد الرحمن مما يؤكد ثبوت هذه اللفظة وقتيبة ثقة ثبت ، والراوي عن معمر عبد الرزاق وهو من أثبت الناس فيه ، وهذا كله يؤكد

على أن هذا اللفظ ثابت وأن التعبير به كان بالمعنى وقد سلك العلماء في توجيه هذه الروايات مسلكين مختلفين :

: :

١ - الإمام النووي حيث قال :

«ويحتمل صحة اللفظ ويكون جرى لفظ التزويج أولاً فملكها : ثم قال : اذهب فقد ملكتها بالتزويج السابق والله أعلم»^(١٦٨).

وهو ما ذهب إليه البيهقي في السنن الصغير حيث قال : ويحتمل أن العقد وقع بلفظ التزويج ، ثم عند قيامه قال له : قد ملكتها فقد روى ملكتها بكاف واحدة^(١٦٩) .
وتعقب ابن دقيق العيد قول النووي فقال : وقال بعض المتأخرين : صحة اللفظين ، ويكون أرجى لفظ التزويج أولاً ، فملكها ، ثم قال له ، اذهب فقد ملكتها بالتزويج السابق ، قلت : هذا أولاً بعيد ، فإن سياق الحديث يقتضي تعيين موضع اللفظة التي اختلف فيها ، وأنها التي انعقد بها النكاح ، وما ذكره يقتضي وقوع أمر آخر انعقد به النكاح ، واختلاف موضع كل واحد من اللفظين وهو بعيد جداً ، وأيضاً فلخصمه أن يعكس الأمر ويقول : كان انعقاد النكاح بلفظ التملك ، وقوله عليه السلام : «زوجتكها» إخبار عما مضى بمعناه ، فإن ذلك التملك هو تملك نكاح ، قال : وإنما الصواب في مثل هذا : أن ينظر إلى الترجيح ، والله أعلم^(١٧٠) .

() () :

.(/)

() .(/)

() .()

٢- الإمام البغوي :

قال : لا حجة فيه - أي الحديث - لمن أجاز بلفظ التمليك ؛ لأن العقد كان واحداً ، فلم يكن إلا بلفظ واحد ، واختلف الرواية فيه : فالظاهر أنه كان بلفظ التزويج على وفاق قول الخاطب : زوجنيها ، إذ هو الغالب في أمر العقود ، أنه كلما يختلف فيه لفظ المتعاقدين ، ومن نقل غير لفظ التزويج ، لم يكن قصده مراعاة لفظ العقد ، وإنما قصده بيان أن العقد جرى على تعليم القرآن ، بدليل أن بعضهم روى بلفظ الإمكان ، واتفقوا على أن العقد بهذا اللفظ لا يجوز^(١٧١).

:

وممن اتجه إلى هذا المسلك من العلماء :

١- أبو بكر عبد الله بن زياد :

قال : قوله : أملكتهها ، وهم من معمر ، وقد وافقه على ذلك عبد العزيز بن أبي حازم ، وقال مالك والثوري وابن عيينة : زوجتكمها ، وهو الصواب^(١٧٢) .
والصواب أن هذا اللفظ ورد عن جمع من الرواة واختلف فيه على الثوري وابن عيينة وحماد من الحفاظ .

٢- ابن الجوزي :

قال : والجواب أن هذا الحديث قد رواه مالك ، والثوري ، وابن عيينة ، وحماد بن زيد ، وزائدة ، وهيب ، والدراوردي ، وفضيل بن سليمان ، فكلهم قالوا : زوجتكمها ، ورواه أبو غسان فقال : أنكحتكمها ، وإنما روى ملكتهها ثلاثة أنفس هنَّ

() (/) .

() () .

معمر وكان كثير الغلط ، وعبد العزيز بن أبي حازم ، ويعقوب الأسكندراني ، وليسا بحافظين ، والأخذ برواية الحفاظ الفقهاء مع كثرتهم أولى^(١٧٣).

وتعقبه الذهبي في التنقيح فقال : هذا ضرب من التعسف^(١٧٤).

وهو كما قال الذهبي حيث إن معمر ثقة ثبت فاضل كما ذكر ابن حجر إلا في روايته عن ثابت وهشام بن عروة والأعمش وما حدث بالبصرة^(١٧٥) ، والراوي عنه في هذا الحديث عبد الرزاق بن همام الصنعاني^(١٧٦) قال الإمام أحمد : إذا اختلف أصحاب معمر فالحديث لعبد الرزاق ، وقال يعقوب بن شيبة : عبد الرزاق مثبت في معمر ، جيد الاتقان^(١٧٧) ، ويعقوب الأسكندراني ، ثقة^(١٧٨) . وعبد العزيز بن أبي حازم أعلم بحديث أبيه ، قال ابن معين : ثقة^(١٧٩) . كما أن الرواة لهذا اللفظ سوى ما ذكر من الثقات والحفاظ ، وكذا ابن حجر في الفتح قال : وقد غلط في رواية أبي غسان فإنها لفظ : «أمكناكها» في جميع نسخ البخاري ، نعم وقعت بلفظ : «زوجتكها» عند الإسماعيلي من طريق حسين بن محمد عن أبي غسان ، وأخرجه أبو نعيم في المستخرج بلفظ : «أنكحتكها» فهذه ثلاثة ألفاظ عن أبي غسان ، ورواية أنكحتكها في البخاري ، لابن عيينة ، وما ذكره من الطعن في الثلاثة مردود ولا سيما عبد العزيز فإن روايته تترجح بكون الحديث عن أبيه وآل المرء أعرف بحديثه من غيرهم.

-
- () (/) .
- () (/) .
- () () .
- () :
- () (/) .
- () () .
- () () .

ثم بين ابن حجر أن حماداً له رواية أخرى بلفظ التملك في النكاح، فتحرر عنده أن رواية التملك وقعت عند حماد والثوري وعبد العزيز بن أبي حازم ويعقوب بن عبد الرحمن ومعمّر^(١٨٠) وليس كما ذكر ابن الجوزي. إلا أنه بعد تحرير الطرق تبين أنها أيضاً عند ابن عيينة وزائدة ومحمد بن مطرف كما أن رواية «أنكحتكها» تكررت عند جمع منهم.

٣- ابن حجر:

على الرغم من أنه تعقب ابن الجوزي في ترجيحه إلا أنه يرى أن الذين رووا بلفظ التزويج أكثر عدداً فهو يرجح بكثرة العدد، لا بالحفظ، وأشار إلى الحفظ حيث قال: نعم الذي تحرر مما قدمته أن الذين رووا بلفظ التزويج أكثر عدداً ممن رواه بغير لفظ التزويج، ولا سيما وفيهم من الحفاظ مثل مالك، ورواية سفيان بن عيينة «أنكحتكها» مساوية لروايتهم، ومثلها رواية زائدة، فرواية التزويج أو الإنكاح أرجح على تقدير أن تساوي الروايات يقف الاستدلال بها لكل من الفريقين^(١٨١).

أي أنه جعل لفظ أنكحتكها وزوجتكها بمعنى واحد وملكتكها مقابلة لهما فرجح الأول على الثاني بكثرة العدد.

إلا أنه في النكت وضع هذا الحديث مثال للحديث المضطرب تحت نوع الاختلاف في المتن وقسم هذا الاختلاف إلى أقسام عدة فقال:

من الأحاديث التي رواها بعض الرواة بالمعنى الذي وقع له وحصل من ذلك الغلط لبعض الفقهاء بسببه.

() (/) .

() (/) .

ومن ذلك حديث الواهبة فمداره على أبي حازم عن سهل بن سعد واختلف الرواة عن أبي حازم - ثم ذكر الاختلاف - وقال وأكثر هذه الروايات في الصحيحين فمن البعيد أن يكون سهل شهد هذه القصة من أولها إلى آخرها مراراً عديدة، فسمى في كل مرة لفظاً غير الذي سمعه في الأخرى، فالمقطوع به أن النبي لم يقل هذه الألفاظ كلها في مرة واحدة تلك الساعة، فلم يبق إلا أن يقال: إن النبي قال لفظاً منها، وعبر عنه بقية الرواة بالمعنى والله أعلم. ثم إن الاختلاف في الإسناد إذا كان بين ثقات متساويين وتعدّر الترجيح فهو في الحقيقة لا يضر في قبول الحديث والحكم بصحته، لأنه عن ثقة في الجملة^(١٨٢).

فهنا الحافظ ابن حجر لم يرجح أي من هذه الألفاظ وذلك لتساوي هذه الروايات في القوة لذلك وضعه في مبحث الحديث المضطرب، ولكنه أشار إلى أن اختلاف الروايات يرجع للرواية بالمعنى.

٤ - ابن دقيق العيد:

قال: فيستدل بهذه الرواية من يرى انعقاد النكاح بلفظ التملك إلا أن هذه لفظة واحدة في حديث واحد اختلف فيها، والظاهر القوي: أن الواقع أحد الألفاظ، لا كلها، فالصواب في مثل هذا الترجيح بأحد وجوهه، ونقل عن الدارقطني أن الصواب رواية من روى زوجتكها وأنه قال: وهم أكثر وأحفظ^(١٨٣).

٥ - البيهقي:

رجّح الإمام البيهقي في السنن رواية التزويج واعتبر رواية «أملكتهها» شاذة لمخالفتها لرواية الجماعة، قال: والجماعة أولى بالحفظ من الواحد والله أعلم.

() (/ -) .

() () .

واستدل على ترجيح رواية التزويج أيضاً، بما روى عن جابر عن النبي ﷺ في قصة حجة الوداع أنه قال: «فاتقوا الله في النساء أخذتموهن بأمانة الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله» قال: قال أصحابنا، هي كلمة النكاح والتزويج الذين ورد بها القرآن^(١٨٤).

وهذا الترجيح له يناقض ما ذكره في السنن الصغير من محاولة الجمع بين الروايات كما مر سابقاً، كما أن رواية التملك وردت من جمع من الرواة وليس واحداً ومنهم حفاظ كبار كحماد بن زيد، وسفيان الثوري وغيرهما.

٦- القرطبي:

الإمام القرطبي اتجه إلى الترجيح إلا أنه على خلاف من ذكرنا من العلماء الذين رجحوا رواية التزويج وحكموا على رواية التملك بالشذوذ أو الوهم.

فالقرطبي يرجح صحة رواية التملك، قال: وأصل مذهب الشافعي أنه لا يجوز بغير لفظ النكاح والتزويج - أي النكاح - ويرد عليه قوله في هذا الحديث، في رواية من روى «ملكته» وهي صحيحة^(١٨٥).

٧- السندي:

والسندي في شرحه لهذا الحديث في باب الكلام الذي ينعقد به النكاح، حيث ذكر فيه النسائي رواية سفيان «أنكحتكها بما معك من القرآن»، قال: جاء في هذا اللفظ روايات لكن لما كان هذا اللفظ أنسب بالمقام أشار المصنف بإيراده في هذه الترجمة إلى أنه الأصل، وباقي الألفاظ روايات بالمعنى والله أعلم^(١٨٦).

(/) . ()
 (/) . ()
 (/) . ()

وبالنظر في أقوال العلماء يتبين أن منهم من رجح رواية التزويج لأنها رواية الأكثر عدداً أو لأنها رواية الأحفظ ومنهم من حاول الجمع بين الروايات بإيراد احتمال تلفظ النبي ﷺ باللفظين، إلا أنه بجمع طرق الحديث يتضح أن الروايات متقاربة في القوة والعدد، كما أن من الرواة من وردت عنهم الروايات الثلاث أنكحتكها وزوجتكها وملكتكها، وما دام مخرج الحديث واحداً والواقعة واحدة، فهي كما ذكر ابن حجر لفظة واحدة عبر بها النبي ﷺ عن عقد النكاح وبقية الألفاظ بالمعنى كما أن إخراج البخاري ومسلم لهذه الألفاظ في الصحيح دليل إقرارهم بصحتها في إثبات عقد النكاح، ولكن البخاري لم يضع باباً في جواز النكاح بلفظ التملك لورود ذلك الخلاف وتقارب الروايات في القوة فاكتفى بالإشارة إلى هذا المعنى دون الترجيح.

بل حتى جواز النكاح بلفظ الهبة، والذي يبدو ظاهراً علاقته بحديث سهل إلا أنه لما بؤب باب: هل للمرأة أن تهب نفسها لأحد؟ وضع فيه حديث عائشة: «أما تستحي المرأة أن تهب نفسها لأحد» ولم يذكر حديث سهل، وإن لم نستطع تحديد اللفظ الذي استخدمه النبي في التعبير عن عقد النكاح إلا أن أصل الحديث صحيح وثابت عن النبي ﷺ ويبقى أثر هذه الألفاظ في فقه الحديث وما يترتب عليها من أحكام وقد اختلف العلماء في مسألة جواز عقد النكاح بلفظ التملك استناداً لورودها في هذا الحديث، على عدة أقوال:

- ١- ذهب الحنفية والمالكية ومجاهد والثوري وأبو ثور وأبو عبيد إلى انعقاد النكاح بلفظ التملك وبكل لفظ وضع لتمليك العين في الحال:
- ١- لقوله ﷺ: «ملكتكها بما معك من القرآن» حيث ورد في النكاح.

٢- لأن التملك سبب لملك الاستمتاع فأطلق على النكاح، والسببية من طرق المجاز^(١٨٧).

٢- : الشافعية وجمهور الحنابلة: يرون عدم انعقاد النكاح بلفظ التملك:

١- لما رواه مسلم في صحيحه من طريق جابر بن عبد الله: «اتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله»^(١٨٨) قالوا: وكلمة الله هي التزويج أو الإنكاح فإنه لم يذكر في القرآن سواهما فوجب الوقوف عندهما تعبدًا واحتياطًا^(١٨٩).

٢- لأن النكاح ينزع إلى العبادات لورود النذب فيه، والأذكار في العبادات تتلقى من الشرع، والشرع إنما ورد بلفظي التزويج والإنكاح^(١٩٠).

ومن هذا الخلاف في انعقاد النكاح بلفظ التملك، نجد أن القائلين بالجواز عمدتهم فيه على رواية التملك في حديث سهل، مما يظهر أثر اختلاف ألفاظ متون الأحاديث على الفقه المستنبط منها.

:

اشتمل هذا الحديث على العديد من الفوائد والأحكام وخاصة في النكاح، وفرع عليه العلماء مسائل جمّة، ولكنني سأكتفي بالفوائد التي أبرزها الإمام البخاري

() (/ -) (/) .

()

() □

(/) (/) .

(/) (/) (/) .

في تراجمه للوقوف على شيء من فقهه في هذا الحديث وطريقته في تكرار الأحاديث في الكتاب بشكل عام.

كرر الإمام البخاري هذا الحديث في كتاب النكاح في أحد عشر باباً، وما ذلك إلا لأن موضوع الحديث يدور حول النكاح، لذا بدأت بذكر مواضع الحديث في ذلك الكتاب، وسأذكر هذه المواضع بحسب علاقتها ببعضها البعض ليتضح فقه البخاري في الحديث، ثم أذكر الكتب الأخرى التي ذكر فيها الحديث وهي: كتاب فضائل القرآن وكرره في بابين، كتاب الوكالة، كتاب اللباس، كتاب التوحيد فيصبح مجموع تكرار البخاري للحديث ست عشر مرة.

١ - كتاب النكاح.

١ - الباب الأول: باب تزويج المعسر الذي معه القرآن والإسلام. وذكره فيه معلقاً قال: فيه سهل بن سعد عن النبي ﷺ^(١٩١).

إشارة إلى تزويج النبي المرأة للأنصاري على ما معه من القرآن مع كونه معسراً لا مال له. ثم ذكر في الباب طرف من حديث ابن مسعود (كنا نغزو وليس لنا نساء، فقلنا يا رسول الله نستخصي، فنهانا عن ذلك) وحديث سهل يدل على حكمة الترجمة بالتنصيص، أما حديث ابن مسعود ودليله على الترجمة بالاستدلال، حيث أنه لما نهاهم عن الاختصاص مع احتياجهم للنساء وهم لا شيء لهم كما تبين من تنمة الحديث، كان لا بد أن يكون كل واحد منهم معه شيء من القرآن فتعين التزويج بما معهم من القرآن^(١٩٢)، فالحكمة من ذكر حديث سعد تحت هذه الترجمة ظاهرة^(١٩٣).

() (/) () .

()

() :

وسبب عدم ذكر البخاري لحديث سهل تاماً مع أنه أقوى في الدلالة على ترجمة الباب، أنه كرره في عدة أبواب قبل وبعد^(١٩٤) فاكتمى هنا بالإشارة إليه، واستدل به يدل على أنه يرى أن النبي زوج الرجل لأجل ما معه من القرآن، وأما علاقة هذه الترجمة بترجمة الباب الذي قبله وهي (باب من هاجر أو عمل خيراً لتزويج امرأة فله ما نوى)، أن هذه الترجمة فيها إشارة لقصة أم سليم في زواجها من أبي طلحة وأنها جعلت إسلامه مهراً لها دون الصداق المالي، والإشارة إليه في الترجمة في قوله أو عمل خيراً، وكذلك في حديث سهل أن النبي زوج أنصارياً على أن يعلمها القرآن وهو عمل دون الصداق المالي، وكذلك في علاقة الحديث بالباب الذي بعده (باب قول الرجل لأخيه: انظر أي زوجتي شئت حتى أنزل لك عنها) أن فيه جواز نظر الرجل للمرأة عند إرادة تزويجها وكذلك في حديث سهل أن النبي صعد النظر إلى الواهة وصوبه فاستنبت منه العلماء جواز النظر للمخطوبة.

٢- الباب الثاني: باب تزويج المعسر^(١٩٥).

وذكر فيه قول الله تعالى: ﴿إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ﴾ [النور: ٣٢]، والمقصود أن الفقر لا يمنع من التزويج؛ لأن السعة قد تأتي بعد ذلك، ثم ذكر حديث سهل، والفرق بين هذه الترجمة وترجمة الباب الأول الذي ذكر فيه الحديث أن الأولى وهي تزويج المعسر الذي معه القرآن أخص من الثانية، لأن من المسلمين من ليس معه من القرآن^(١٩٦)، وعلاقة الترجمة بترجمة الباب الذي قبلها (باب من جعل عتق الأمة

() .

() () .

() () .

() (/) .

صداقها)، أنه لم يكن صداق مالي كما أن في حديث سهل كان الصداق بتعليم القرآن وذلك لضيق يد الأنصاري، والباب الذي بعده باب الأكفاء في الدين أن الأصل الكفاءة في الدين وإن تعدد غيرها من الكفاءات.

وهذه الأبواب كلها توضح أن البخاري يرى جواز الصداق غير المالي في النكاح عند تعذره تيسيراً على المعسرين وأنه استنبط من نصوص حادثة الأنصاري في نكاحه على تعليم القرآن عموم جوازه لغيره في أي عمل مباح.

٣- الباب الثالث (معلقاً): باب قول الله تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَتِهِنَّ مَخْلَّةً﴾ [النساء: ٤] وكثرة المهر، وأدنى ما يجوز من الصداق، وقوله تعالى: ﴿وَأَتَيْتُمُ حَدَنَهُنَّ فَنَطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾ [النساء: ٢٠]، وقوله جل ذكره: ﴿وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [البقرة: ٢٣٧]، وقال سهل: قال النبي ﷺ: «ولو خاتماً من حديد» فذكر فيه حديث سهل معلقاً.

وذكر فيه حديث عبد الرحمن في زواجه على وزن نواة من ذهب، وهذه الأدلة تدل على كثرة المهر وقلته وإيراد الإمام البخاري للأدلة على كثرة المهر وعلى قلته دليل على أنه يرى عدم تحديد المهر لا أقله ولا أكثره^(١٩٧)، ثم ذكر بعده باب التزويج على القرآن وبغير صداق مالي في بيان جواز جعل تعليمه القرآن مهراً دون المال.

٤- الباب الرابع: باب التزويج على القرآن وبغير صداق^(١٩٨).

() . ()

() () .

وقد شرح الحافظ الترجمة بقوله : « أن المقصود تزويج على تعليم القرآن ، وبغير صداق مالي ، وذلك لأن النبي جعل صداق المرأة تعليم الأنصاري لها القرآن »^(١٩٩).

واختلف العلماء في هذه المسألة على عدة أقوال :

القول الأول : جواز جعل تعليم القرآن مهراً .

ومن قال بذلك الإمام أحمد في أحد قوليه والإمام الشافعي^(٢٠٠) . وأدلتهم :

بناءً على أن الباء في قوله : « بما معك من القرآن » للتعويض ، وهذا هو الظاهر كما ذكر الحافظ ابن حجر^(٢٠١) .

وفي هذه الترجمة بيان أن البخاري يرى أن تزويج النبي للرجل كان على تعليمه المرأة القرآن وأن ذلك كان صداقها .

قال عبد الحق آبادي : « فيه دليل على جواز جعله تعليم القرآن صداقاً ؛ لأن الباء تقتضي المقابلة في العقود ولأنه لو لم يكن مهراً لم يكن لسؤاله إياه بقوله : « هل معك من القرآن شيء ؟ » معنى »^(٢٠٢) .

القول الثاني : عدم جواز كون تعليم القرآن مهراً .

أصحاب القول هم أبو حنيفة وأصحابه ومالك وأحمد في القول الثاني له .

وأما تأويلهم لحديث سهل فقالوا فيه :

() (/) . ()
 () (/) (/) (/) ()
 : « » « »

() (/) .
 () () .

١- أن الباء في قوله: «بما معك من القرآن» بمعنى اللام على معنى تكريمه لكونه بدل القرآن على معنى الهبة له، لأنه لما اختص بالهبة جاز له إنكاحها لمن شاء بغير صداق.

٢- أن النبي سكت عن المهر فيكون ثابتاً لها في ذمته إذا أيسر واستدلوا بحديث ابن عباس: «إذا رزقك الله فعوضها»^(٢٠٣).

٣- منهم من قال إن النبي أصدق عنه، كما كفر عن الذي وقع على امرأته في رمضان^(٢٠٤).

وردَّ القرطبي على أصحاب هذا القول بأن السياق يشهد بأن الأمر بالتعليم كان لأجل النكاح، وأن التأويل أن النكاح كان تكريماً للرجل مخالف لصريح الحديث^(٢٠٥). وفي هذا الحديث من الفقه مما يتعلق بترجمة الباب: إجازة أخذ الأجرة على تعليم القرآن، وقد اختلف العلماء في ذلك، فكرهه قوم منهم: أبو حنيفة وأصحابه، وأجازوه آخرون: منهم مالك، والشافعي، وأبو ثور، وأحمد والحجة في ذلك حديث الباب^(٢٠٦).

وأما علاقة هذا الباب بما بعده وهو باب المهر بالعروض وخاتم من حديد حيث ذكر فيه حديث سهل مختصراً، فبذلك كرر الحديث في ثلاثة أبواب متوالية الأولى^(٢٠٧) معلقاً مختصراً على موضع الشاهد، والثاني موصولاً مطولاً بذكر الرواية كاملة وهي

() ()

() (/) .

() (/) .

() (/) .

() :

أتم رواية للحديث^(٢٠٨) ثم في الموضوع الثالث في الباب الذي بعده^(٢٠٩) موصولاً مختصراً مقتصراً على عين العبارة التي ذكرها في الموضوع الأول، ولعله فعل ذلك رغبة في التنويع إلا أنه في الموضوع الأول تحدث فيه عن حد الصداق، والثاني عن جواز كون الصداق تعليم القرآن دون الصداق المالي، والموضوع الثالث جمع بين المعنيين في بيان جواز المهر بغير المال وأنه لا حد لأقله.

٥ - الباب الخامس: باب المهر بالعروض^(٢١٠) وخاتم من حديد^(٢١١).

ذكر فيه الحديث مختصراً مشيراً إلى موضع الترجمة فقط في قوله: «التمس ولو خاتماً من حديد» ولم يذكر البخاري تحت عنوان الباب أثراً أو أدلة تؤيد عنوان الباب كما فعل فيما سبق من الأبواب، ولعل ذلك لأن المعنى الذي يشير إليه قد جاء في التراجم السابقة، وفي هذا الباب استنبط البخاري جواز عموم العروض لما ورد في الأحاديث من التزويج بخاتم الحديد والثوب^(٢١٢) وغيره، وعلاقته بما سبق من أبواب في أن الرجل إن كان معسراً ولم يجد صداقاً مالياً يتزوج به أصدق بالعروض فإن لم يجد فيما معه من القرآن، وهذا الترتيب كما نص عليه الحديث.

قال ابن حجر: والترجمة مأخوذة من حديث الباب للخاتم بالتنصيص والعروض بالإلحاق، وهو من الخاص بعد العام^(٢١٣).

()

()

()

(/)

.()

() ()

() « () »

() (/)

وفي مسألة جواز النكاح بخاتم الحديد وما هو في قيمته أقوال للعلماء.

١- قال الشافعي: والنكاح لا يجوز إلا بماله قيمة من الإجازات والأثمان، قال:

وخاتم الحديد لا يساوي قريباً من درهم لكن له ثمن يبتاع به^(٢١٤).

فالشافعية والحنابلة ذهبوا إلى أن أقل المهر غير مقدّر بل كل ما جاز أن يكون ثمناً أو مبيعاً أو أجرة جاز أن يكون صداقاً قلّ أو أكثر ما لم ينته في القلة إلى حد لا يتموّل^(٢١٥).

وحديث سهل دليل لهم في المسألة.

قال الذهبي: الحجة «التمس ولو خاتماً من حديد»^(٢١٦).

٢- ذهب الحنفية والمالكية وسعيد بن جبير والنخعي وابن شبرمة إلى أن المهر

مقدر الأقل^(٢١٧)، فقال الحنفية أقله عشرة دراهم^(٢١٨)، وقال المالكية أقله ربع دينار أو قيمته^(٢١٩).

وتأول المالكية هذا الحديث بعدة تأويلات:

()	.	()	
()	(/)	(- /)	.
()		» :	
	« :	« :	»
	«	«	«
	«	«	»
()	(/)	.	(/)
()	(/)	.	(/)
()	(/)	.	()

١ - أن قوله : «ولو خاتماً من حديد» خرج مخرج المبالغة في طلب التيسير عليه ولم يرد عين الخاتم ولا قيمته حقيقة.

قال ابن حجر: وهذا مردود لأنه يعني أن كل ما كان في قيمة الخاتم يصلح أن يكون مهرًا.

٢ - احتمال أنه طلب منه ما يعجل نقده قبل الدخول ، لا أن ذلك جميع الصداق.

قال ابن حجر: وهذا يلزم منه الرد عليهم حيث استحبوا تقديم ربع دينار أو قيمته قبل الدخول لا أقل^(٢٢٠).

قال ابن عبد البر: أجمع العلماء على أن لا توقيت ولا تحديد في أكثر الصداق، وذكر الله تعالى الصداق في كتابه ولم يحد في أكثره ولا في أقله حداً، ولو كان الحد مما يحتاج في ذلك إليه لبنينه رسول الله ﷺ إذ هو المبين عن الله مراده وقد قال : «التمس ولو خاتماً من حديد» والحدود لا تصح إلا بكتاب الله ، أو سنة ثابتة لا معارض لها ، أو إجماع يجب التسليم به^(٢٢١).

قال ابن القيم : «ومن ادعى اختصاصه بالنبي ﷺ ، فدعوى لا يقوم عليها دليل والأصل يردها وقد زوج سيد أهل المدينة من التابعين سعيد بن المسيب ابنته على درهمين ، وتزوج عبد الرحمن بن عوف على خمسة دراهم ، ولا سبيل إلى إثبات المقادير إلا من جهة صاحب الشرع^(٢٢٢)».

() (/) .

() (/) .

() (/) .

٦- الباب السادس: باب عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح^(٢٢٣).

لم يذكر تحت عنوان الباب أية آثار، وذكر في أصل الباب حديث أنس في المرأة التي عرضت نفسها على النبي ﷺ، وإنكار ابنة أنس لفعلها فقال أنس: هي خير

منك، رغبت في النبي فعرضت عليه نفسها، ثم ذكر بعده حديث سهل بن سعد.

قال ابن المنير: من لطائف البخاري أنه لما علم الخصوصية في قصة الواهبة، استنبط من الحديث مالا خصوصية فيه، وهو جواز عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح رغبة في صلاحه^(٢٢٤).

بل إن في حديث أنس بيان أن ذلك زائد في فضلها، لقول أنس: هي خير منك^(٢٢٥).

ويقصد بالخصوصية للنبي في النكاح بالهبة دون مهر، واختلفوا في انعقاد النكاح بلفظ الهبة:

١- قال الشافعي لا ينعقد النكاح بلفظ الهبة، واختلف المالكية على قولان في المسألة الأول بالجواز والثاني كالشافعية.

٢- قال أبو حنيفة ينعقد النكاح بلفظ الهبة إذا أشهد عليه ولها المهر إن سمى مهرًا وإلا مهر المثل.

قال ابن عبد البر: «لما أجمعوا أنه لا تنعقد هبة بلفظ النكاح، وجب أن لا ينعقد نكاح بلفظ الهبة»^(٢٢٦).

() ()

() (/)

() ()

() (/)

وقد روى البخاري بمعنى حديث أنس في باب هل للمرأة أن تهب نفسها لأحد؟
حديث عائشة في النساء اللاتي وهبن أنفسهن للنبي ، وقول عائشة أما تستحي المرأة أن
تهب نفسها للرجل^(٢٢٧)؟

والغريب أن البخاري لم يورد في هذا الباب حديث سهل مع أن إجابة السؤال
فيه ، ولعل السبب يرجع إلى اختلاف ألفاظ الحديث في لفظ التزويج والإنكاح
والتمليك في قوله: زوجتكها ، وملكتكها ، وأنكحتكها ، فلوجود هذا الخلاف لم يشر
البخاري للحديث الذي هو نص في المسألة ، وذكر حديث عائشة الذي فيه إشارة إلى
ذلك المعنى.

ولذلك أورد باب الهبة بصيغة السؤال ولم يجزم فيه لورود الاختلاف في هذا
اللفظ دون العرض ، وفي الباب الذي بعده باب عرض الإنسان ابنته أو أخته على أهل
الخير ، والعلاقة بين ترجمة كلا البابين واضحة في جواز عرض المرأة نفسها أو عرض
وليها لها على أهل الخير والصالح لما في ذلك من المصلحة.

قال ابن الملقن: «وفيه أن الرجل الذي تعرض المرأة نفسها عليه لا ينكحها ، إلا
إذا وجد في نفسه رغبة فيها»^(٢٢٨).

وقال النووي: «وفيه أنه يستحب لمن طلبت منه حاجة لا يمكنه قضاؤها أن
يسكت سكوتاً يفهم السائل منه ذلك ولا يخجله بالمنع إلا إذا لم يحصل الفهم إلا
بصريح المنع فيصرح»^(٢٢٩).

() () .

(/) .

() .

()

()

ومن فوائد الحديث المتعلقة بالباب أن الهبة في النكاح خاصة بالنبي ﷺ، لقول الرجل زوجنيها، ولم يقل هبها، ولقولها هي: «وهبت نفسي لك»^(٢٣٠) وسكوت النبي ﷺ عن ذلك دليل جوازه له خاصة، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأحزاب: ٥٠]، قال الشافعي: وكان مما خص الله نبيه به قوله تعالى: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦]، وقوله: ﴿وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا﴾ [الأحزاب: ٥٣] وأما سوى ما وصفنا من أن للنبي من عدد النساء أكثر مما للناس، ومن الهبة في النكاح بغير مهر وغيره، فلا يعلم حاله يخالف حال الناس^(٢٣١).

وفي التلخيص ذكر ابن حجر أن من خصائص النبي في النكاح انعقاد نكاحه بلفظ الهبة^(٢٣٢).

ومما ذكر في خصائص النبي ﷺ، اختصاصه من شاء بما شاء من الأحكام، كتزويجه رجلاً على سورة من القرآن، وتزويجه أم سليم أبا طلحة على إسلامه^(٢٣٣) وقد تقدم ذكر الخلاف في جواز ذلك من عدمه والقائل بالجواز لا يعد ذلك من خصائصه.

٧- الباب السابع: باب النظر إلى المرأة قبل التزويج^(٢٣٤).

.(/) ()

.(/) (/) ()

.(/) ()

.(/) ()

$$\cdot () ()$$

وفي مسأله النظر إلى المخطوبة، ذهب الفقهاء إلى أن من أراد نكاح امرأة فله أن ينظر إليها، قال ابن قدامة: «لا نعلم بين أهل العلم خلافاً فيه»^(٢٣٨).

ولكنهم اختلفوا في حكم هذا النظر ، وما ينظر إليه منها :

١- القول الأول: الحنفية والمالكية والشافعية وبعض الحنابلة أنه مندوب، إلا أنه لا ينظر إلا للوجه والكفين^(٢٣٩).

قال النووي: فيه جواز النظر لمن أراد أن يتزوج امرأة وتأمله إياها^(٢٤٠). قال ابن حجر: وفي الصيغة ما يدل على المبالغة، وذلك في قوله: «صعد النظر إليها وصوبه».

$$\begin{array}{rcl}
 .(\quad) & & (\quad) \\
 .(\quad / \quad) & & (\quad / \quad) (\quad) \\
 .(\quad / \quad) & & (\quad) \\
 & & .(\quad / \quad) (\quad) \\
 .(\quad / \quad) & & (\quad / \quad) (\quad) \\
 .(\quad) & & (\quad)
 \end{array}$$

٢- القول الثاني: الحنابلة في المذهب عندهم أنه مباح وأما في ما ينظر إليه ففيه عدة أقوال الأول كالجُمهور، والثاني ينظر إلى ما يظهر منها، والثالث: أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها من يد أو جسم ونحو ذلك^(٢٤١).

ومن العلماء من فسّر نظر النبي إلى الواهبة: بالخصوصية له لمحل العصمة، أو أنه كان قبل الحجاب، أو أنها كانت متلففة وهو توجيه ابن العربي، قال ابن حجر: وسياق الحديث يبعد ما قال^(٢٤٢).

وعلاقة الحديث بما قبله وهو باب قول الله عز وجل: وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنُتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ [البقرة: ٢٣٥] ظاهرة حيث أنه في الكلام على الخطبة ومن لوازم الخطبة النظر إلى المرأة قبل النكاح.

٨- الباب الثامن: باب السلطان ولي.

لقول النبي ﷺ: «زوجتكها بما معك من القرآن»^(٢٤٣)، فاقصر على ذكر الجزء من الحديث الدال على الترجمة.

وذكر ابن حجر أن التصريح بأن السلطان ولي ورد في أحاديث أخرى ولكنها ليست على شرط البخاري منها ما أخرجه أبو داود والترمذي من حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً: «أما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل... والسلطان ولي من لا ولي له»^(٢٤٤).

() (/ -) .

() (/) :

(/) .

() () .

() .

وفي ولاية السلطان لعقد النكاح عدة أقوال :

القول الأول : ما ذهب إليه البخاري ووافقه عليه ابن حجر بأن الإمام يزوج من ليس لها ولي خاص لمن يراه كفوًا ، إن رضيت به .

القول الثاني : أنه ليس في الحديث أنه استأذنها ولا أنها وكلته ، وإنما ذلك خاص بالنبي لقوله تعالى : ﴿الَّتِي أُولَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب : ٦] ^(٢٤٥) .
القول الثالث : أن قولها : « وهبت نفسي لك » كالإذن منها في تزويجها لمن أراد ^(٢٤٦) .

وقد نصَّ الشافعي على أنه ليس للحاكم أن يزوج امرأة حتى يشهد عدلان أنه ليس لها ولي خاص ، ولا أنها في عصمة رجل ولا في عدته .
وأما من استدل بهذا الحديث على جواز تزويج الحاكم للمرأة دون الثبت من ذلك فاستدلّ لهم فيه نظر ، لاحتمال أن يكون النبي قد اطلع على حالها أو أخبر به ^(٢٤٧) .

وقد نقل ابن بطال الإجماع على أن السلطان يزوج المرأة إذا أرادت النكاح ودعت إلى كفء وامتنع الولي أن يزوجه ^(٢٤٨) .

٩- الباب التاسع : (معلقاً وموصولاً) : إذا كان الولي هو الخاطب ^(٢٤٩) : ذكر البخاري عنوان الباب مستخدماً أسلوب الشرط فذكر فعله وحذف جوابه فلم يجزم بالحكم فيه وذكر تحته بعض الآثار الدالة على جواز أن يكون الولي هو الخاطب بإثبات

() (/) .
() (/) .
() (/) .
() (/) .
() () .

وقوع هذا الأمر عن الصحابة كعبد الرحمن بن عوف ومن التابعين كعطاء، وذكر أيضاً ما دل على أن الولي لما أراد أن ينكح المرأة أتى بولي أبعد ليعقد له النكاح وهو المغيرة بن شعبة وما كان المغيرة ليفعل ذلك لولا أنه رأى عدم جواز خلافه، واستدل بحديث سهل على عنوان الباب مرتين مرة بذكره في الترجمة، ومرة أخرى بذكره في أحاديث الباب ثم ذكر في الباب أيضاً حديث عائشة رضي الله عنها في تفسير قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ﴾ [النساء: ١٢٧]^(٢٥٠)، وهذان الحديثان حديث عائشة وحديث سهل كلاهما في الدلالة على جواز أن يكون الولي هو الخاطب، فكأن في تكراره لحديث سهل في الترجمة وأصل الباب وذكره لأحاديث الجواز في الباب إشارة إلى ميله لهذا الرأي وإن لم يصرح أو يجزم به لورود الآثار الدالة على خلافه.

قال ابن المنير: ذكر في الترجمة ما يدل على الجواز والمنع ليكل الأمر في ذلك إلى نظر المجتهد، ولكن ابن حجر يرى أن البخاري يميل إلى الجواز لأن الآثار الدالة على أن الولي زوجه غيره ليس فيها منع تزويجه نفسه، قال: وإن كان الأولى عنده أن لا يتولى أحد طرفي العقد^(٢٥١)، ثم إن ابن حجر ذكر أن الاستدلال بهذا الحديث انفصل لأنه من

()

:

:

:

(/) .

(/) .

()

خصائصه ﷺ^(٢٥٢)، إلا أن صنيع البخاري باستدلاله به دلّ أنه يراه على عمومه في جواز ذلك للنبي ﷺ وغيره.

وللأئمة في ذلك أقوال :

١ - القول الأول: لأبي حنيفة ومالك والحنابلة في رواية والأوزاعي والحسن وابن سيرين وربيعة والثوري أنه يزوّج الولي نفسه^(٢٥٣).

القول الثاني: للإمام الشافعي والحنابلة في الرواية الثانية أنه يزوجهما السلطان أو ولي آخر مثله، أو أقصر منه وحجتهم أن الولاية شرط في العقد، فلا يكون النكاح منكحاً كما لا يبيع من نفسه^(٢٥٤).

١٠ - الباب العاشر (معلقاً): باب تزويج اليتيمة^(٢٥٥).

لقول الله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا﴾ [النساء: ٣]، وإذا قال للولي: زوجني فلانة فمكث ساعة أو قال: ما معك، فقال: معي كذا وكذا، أو لبثا ثم قال: زوجتكها، فهو جائز، فيه سهل عن النبي ﷺ. أي: صورة النكاح التي تمت في الحديث.

ثم ذكر فيه حديث عائشة السابق في تفسير الآية بأنها في الأولياء على اليتيمة ذات الجمال يرغب وليها في نكاحها والانتقاص من صداقها، فنهي عن ذلك.

قال ابن حجر: ومراده منه أن التفريق بين الإيجاب والقبول إذا كان في المجلس لا يضر ولو تخلل بينهما كلام آخر^(٢٥٦)، لكن الحافظ اعترض على هذا الاستنباط بأن فيه

()

()

(/)

()

(/)

(- /)

()

(/)

نظراً؛ لأنها واقعة عين يطرقها احتمال أن يكون قبل عقب الإيجاب، أي أنها لا تصلح لإطلاق حكم عام في المسألة.

وهذه من التراجم التي جزم البخاري في حكمها عنده فصرح بحكم الجواز مستنداً بحديث سهل.

ولعل وجه المشابهة بين حديث عائشة في تفسيرها للآية، وحديث سهل، أن في حديث عائشة الولي هو الذي يرغب في نكاح اليتيمة، وفي حديث سهل أن النبي ﷺ عرضت عليه المرأة نكاحها فأوكلته أمرها وهو بمعنى الباب السابق إذا كان الولي هو الخاطب ولكنه أنزلها على صورة أخص وكان النبي ﷺ وليها في إنكاحها للأنصاري، وأما الحالة التي ذكرها البخاري كما في واقعة سهل فهي إحدى الحالات التي قد تعرض لولي اليتيمة إذا ما أنكحها غيره.

وهذا يعني أن في الآية وحديث سهل بيان جواز أن يتولى الولي عقد نكاحه وأنه إن قيل إن حديث سهل خاصٌ بالنبي فالآية تدل على عمومته في الأولياء.

١١ - الباب الحادي عشر:

باب إذا قال الخاطب للولي: زوجني فلانة، فقال: قد زوجتك بكذا وكذا جاز النكاح، وإن لم يقل للزوج أَرْضَيْتَ أو قَبِلْتَ^(٢٥٧).
قال ابن حجر: هذه الترجمة معقودة لمسألة:

()

:

(/) .

() () .

هل يقوم الالتماس مقام القبول ، فيصير كما لو تقدم القبول على الإيجاب ،
 كأن يقول : تزوجت فلانة على كذا فيقول الولي : زوجتكها بذلك ، أو لابد من إعادة
 القبول؟

فاستنبط المصنف من قصة الواهبة أنه لم ينقل بعد قول النبي ﷺ : «زوجتكها
 بما معك من القرآن» أن الرجل قال : قد قبلت ، وهو بمعنى الترجمة في الباب الذي
 قبله ، إلا أنه في ذلك الباب ذكره تبعاً بعد مسألة تزويج اليتيمة وأشار لحديث سهل
 تعليقاً ، وفي هذا الباب نصّ عليه في الترجمة وذكر طرفاً من حديث سهل الدال عليه
 ولعله للتأكيد على ما استنبطه من حكم الجواز في هذه المسألة.

وهذه الترجمة أيضاً جزم فيها البخاري بالحكم بالجواز في المسألة ، وهي وإن
 كانت شبيهة بالمسألة السابقة والشاهد عليها ذاته في الحديث ، إلا أنه استنبط في الأولى
 جواز التفريق بين الإيجاب والقبول ، وفي المسألة الثانية ، جواز النكاح إن كان هناك
 التماس من الخاطب وأنه يقوم مقام القبول.

وأما آراء العلماء حول انعقاد النكاح بهذه الصورة فهي كالتالي :

- ١ - الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة في قول ينعقد النكاح.
- ٢ - أما عند الحنابلة في المذهب فلا ينعقد هذا النكاح ؛ لأن الأصل عندهم أن
 يتقدم الإيجاب على القبول ، فإذا تقدم القبول لا ينعقد النكاح^(٢٥٨).

.

٢ - كتاب فضائل القرآن.

- ١ - الباب الأول : باب خيركم من تعلّم القرآن وعلمه^(٢٥٩). ذكره فيه حديث
 سهل مختصراً.

قال ابن بطّال : وجه إدخاله في هذا الباب ، أنه زوجه المرأة لحرمة القرآن^(٢٦٠) ،
وتعقبه ابن المنير بأن السياق يدل على أنه زوجها له على أن يعلمها ، من سبيل التزويج
على المنافع التي يجوز عقد الإجارة عليها ، وهو الذي فهمه البخاري ، فأدخله في باب
تعليم القرآن^(٢٦١) .

وقال غيره : وجه دخوله أن فضل القرآن ظهر على صاحبه في العاجل بأن قام
له مقام المال الذي يتوصل به إلى بلوغ الغرض ، وأما نفعه في الآجل فظاهر لا خفاء
فيه^(٢٦٢) .

ولعل هذا القول أوجه وأقرب للترجمة وسياق الحديث ، فالنبي ﷺ زوجه
بسبب ما معه من القرآن الذي جعله أفضل من غيره ، وأن تعليمه إياه لزوجته يقوم
مقام المهر الذي لم يتحصل له .

كذلك أنه ترجم للباب بنص حديث النبي الدال على خيرية صاحب القرآن
الذي يعلمه للناس ، كما استدل بحديث سهل من فعل النبي ﷺ على هذه الخيرية ،
وهي قرينة من مسألة الزواج على القرآن وبغير صداق فاستخرج كلا الفائدةين من
المعنى ذاته من الحديث .

الباب الثاني : باب القراءة عن ظهر القلب^(٢٦٣) .

() () .

() (/) .

() () .

() (/) .

() () .

ذكر فيه حديث سهل مطولاً وعلاقة الترجمة بالحديث ظاهرة لقوله فيه :
«أتقرؤهن عن ظهر قلبك» فدلَّ على مشروعية القراءة عن ظهر قلب واستحبابها ،
ودلَّ كذلك على فضلها لأنها أمكن في التوصل إلى التعلم.

وأورد ابن كثير على البخاري أن هذا الحديث لا يدل على أن القراءة عن ظهر
قلب أفضل من القراءة في المصحف ، لأنها قضية عين وربما علم النبي أن الرجل لا
يحسن الكتابة وإنما سياق الحديث يدل على أنه أراد استثبات حفظه للتأكد من قدرته
على تعليم زوجته فرد عليه الحافظ بأن البخاري لم يذكر أصلاً مسألة الأفضلية وإنما
ذكر فضل هذا النوع من القراءة واستحبابه^(٢٦٤).

وهنا تظهر فائدة تكرار الروايات بذكر الزيادات ، حيث أن هذه الزيادة
(أتقرؤهن عن ظهر قلبك) لم تذكر في جميع روايات الحديث ، وكذلك تظهر منهجية
البخاري رحمه الله في أنه لا يكرر إلا بفائدة إما في المتن أو الإسناد ، والفائدة في هذا
الموضع في هذه الزيادة التي استنبط منها فضل القراءة عن ظهر قلب. وهي من
الاستنباطات الخفية التي لا تظهر إلا لعالم ناقد كالإمام البخاري.

٣- كتاب الوكالة ، باب وكالة المرأة الإمام في النكاح^(٢٦٥).

ذكر فيه طرفاً من حديث سهل الدال على الترجمة ، قال ابن حجر : وكأن
المصنف أخذ ذلك من قولها : «قد وهبت لك نفسي» ، ففوضت أمرها إليه ، وقال
الذي خطبها «زوجنيها» فلم تنكر واستمرت على الرضا^(٢٦٦). فزوجها النبي ممن رآه

() (/) .

() () .

() (/) .

كفوًّا لها، وهو قريب من الترجمة التي ذكرها في كتاب النكاح، باب السلطان ولي، واستدل عليه بقول النبي ﷺ: «زوجناكها بما معك من القرآن»، أي: أن النبي ﷺ قام مقام الولي في تزويج المرأة، وهذا الباب ذكر فيه وكالة المرأة الإمام في النكاح، وهو بمعنى أن يقوم مقام وليها في تزويجها، وذكر له الاستدلال ذاته بقولها «وهبت نفسي لك»، فقال: «زوجناكها بما معك من القرآن».

أي: أن المرأة لما وهبت نفسها للنبي ﷺ وكلته أمرها وكان ولياً لها في أمر زواجها.

وقد تعقب الداودي القول بالوكالة، فقال: إنه ليس في الحديث أنه استأذنها ولا أنها وكلته، وإنما ذلك خاص بالنبي لقوله تعالى: ﴿الَّتِي أُولَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾^(٢٦٧) الآية [الأحزاب: ٦].

ولكن يرد عليه بما قاله ابن بطال: بأن قولها: «وهبت نفسي لك» كالإذن منها في تزويجها لمن أراد^(٢٦٨).

٤ - كتاب اللباس: باب خاتم الحديد^(٢٦٩).

أورد البخاري حديث سهل في كتاب اللباس للاستدلال به على جواز لبس خاتم الحديد.

- قال ابن الملقن: الحديث يدل على جواز لبس خاتم الحديد وفيه خلاف في كراهيته والأصل المنع^(٢٧٠).

() (/) .

() (/) .

() () .

}

قال ابن حجر: ولا حجة فيه لأنه لا يلزم من جواز اتخاذ جواز اللبس^(٢٧١)،
وأن إشارة النبي ﷺ إليه بأن يأتي ولو بخاتم من حديد ليبين له أن المطلوب حتى لو في
قيمته البسيطة وليس فيه دليل على جواز لبسه^(٢٧٢).

وذكر ابن حجر أن هناك عدة أحاديث صريحة في أن خاتم النبي كان من حديد
ملوي عليه فضة^(٢٧٣)، إلا أنها ليست على شرطه لذا لم يوردها في الباب، واستعاض
بحديث سهل البعيد الدلالة على جواز لبس خاتم الحديد.

- قال ابن بطال: وخاتم الحديد كان يلبس في أول الإسلام ثم أمرهم الشارع
بطرحه^(٢٧٤).

٥- كتاب التوحيد^(٢٧٥): باب: (قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً) [الأنعام: ١٩].

فسمى الله تعالى نفسه شيئاً، وسمى النبي ﷺ القرآن شيئاً، وهو صفة من
صفات الله، وقال: (كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ) [القصص: ٨٨].

()	(/)	.
()	(/)	.
()	(/)	.
()	()	()
()	(/)	:

«

()

() ()

وذكره فيه طرفاً من حديث سهل في قول النبي للرجل : «أمعك من القرآن شيء» قال : نعم ، سورة كذا وسورة كذا ، قال ابن حجر : وتوجيهه أن بعض القرآن قرآن ، وقد سماه الله شيئاً^(٢٧٦) .

والمراد أن الله تعالى سمي نفسه شيئاً إثباتاً لوجوده ونفياً للعدم عنه ، كما أنه وصف كلامه به (وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ) [الأنعام : ٩١] ، (أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ) [الأنعام : ٩٣] ، فكما في حديث سهل في قوله : «أمعك من القرآن شيء» . فكلامه صفة من صفات ذاته وكل صفة تسمى شيئاً بمعنى أنها موجودة .

يريد بهذا أنه يطلق على الله تعالى أنه شيء ، وكذلك صفاته ، وليس معنى ذلك أن الشيء من أسماء الله الحسنى ، ولكن يخبر عنه تعالى بأنه شيء ، وكذا يخبر عن صفاته بأنها شيء ، لأن كل موجود يصح أن يقال : إنه شيء^(٢٧٧) .

وأما في قوله تعالى : ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ قال الحافظ : الاستدلال بهذه الآية للمطلوب ينبني على أن الاستثناء متصل ، فإنه يقتضي اندراج المستثنى من المستثنى منه وهو الراجح ، على أن لفظ شيء يطلق على الله تعالى وهو الراجح أيضاً^(٢٧٨) .

واستدل البخاري بهذه الآية في باب : (كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ) على إثبات صفة الوجه لله عز وجل وهنا في إثبات أنه يطلق على الله شيء .

() (/) .

() (/) .

() (/) .

وأما حديث سهل ففيه قول النبي ﷺ: «أمعك شيء من القرآن» وهو صفة من صفات الله والصفة لها حكم الموصوف، فيصح إطلاق ذلك على الله تعالى^(٢٧٩).
قال ابن بطال: فدلَّ على كلامه بما دلَّ على نفسه ليعلم أن كلامه صفة من صفات ذاته^(٢٨٠).

وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، دلَّ على أن كل شيء إنما هو بخلق الله ولا يلزم من تسمية الله تعالى نفسه شيئاً وتسمية صفة من صفاته شيئاً أنها مخلوقة^(٢٨١).

وفي هذه الترجمة أبعد البخاري جداً عن المعنى الأصلي الذي سيق من أجله الحديث، ونظر إلى تركيب الألفاظ والجمل فاستخرج منها هذه الفائدة الخفية، فما سبق من تراجم كتاب النكاح، وفضائل القرآن، والوكالة، واللباس إنما هو استنباط إما من نص الحديث أو معناه، أما هذا الاستنباط فمن تراكيب ألفاظ الحديث، مما يدل على بعد نظره ودقة استدلاله.

وعند النظر في كتاب التوحيد من صحيح البخاري نجد أن جميع المسائل التي ترجم لها هي رد على الطوائف المبتدعة الذين نفوا الصفات أو حرفوا معانيها أو شبهوا حقيقة مرادها بصفات المخلوقين، فكان منهجه واضح جلي في الرد عليهم بنصوص الكتاب والسنة، ثم يؤيد صحة ما فهمه من المعنى بأثار الصحابة والتابعين إن وجدت^(٢٨٢).

-
- | | | |
|-----|-------|---|
| () | (/) | . |
| () | (/) | . |
| () | () | . |
| () | () | . |

بعد أن منَّ الله علي بختام هذا البحث ظهرت لي عدة نتائج وهي :

- ١- أن حديث الواهبة مرتكز مهم في العديد من أحكام النكاح وخاصة في عدم تحديد أقل المهر وأنه يجوز انعقاده بالعمل يعمل توسعة على المعسر ، وتيسيراً لانعقاد النكاح واعتبار الكفاءة الدينية وأنها كافية في حال انعدام غيرها من الكفاءات.
- ٢- كذلك من القضايا المهمة التي سلَّط هذا الحديث الضوء عليها مسألة جواز عرض المرأة نفسها أو وليها على الرجل الصالح ، وأنه ليس أمراً معيباً أو شائناً ، وهذا سبيل من سبل علاج مشكلة العنوسة بأن تعرض المرأة نفسها على من هو كفء بشرط اعتبار الكفاءة الدينية.
- ٣- هذا الحديث بوَّب عليه العلماء تراجم عديدة ، لكنَّ المتفحص لهذه التراجم يجد أن أكثرها تنوعاً هي تراجم الإمام البخاري ، وتبعه في ذلك الإمام النسائي ثم الإمام البيهقي من بعده.
- ٤- اتخذت تراجم الإمام البخاري للحديث أشكالاً عدة فمنها الصريحة الواضحة ومنها الخفية الغامضة ، ومنها ما فيها التصريح بالحكم ومنها بحذف جواب الشرط ، بحسب ما يرى الإمام البخاري من فقه هذه المسائل ، ومن أمثلة ذلك :
 - أ- ما كان بالاستنباط من المعنى العام للحديث ومثاله في كتاب النكاح الباب الأول باب تزويج المعسر الذي معه القرآن ، والثاني باب تزويج المعسر ، والثالث باب قوله تعالى : (وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً) ، وكذلك كتاب فضائل القرآن ، باب القراءة عن ظهر قلب ، وكتاب الوكالة باب وكالة المرأة الإمام في النكاح.
 - ب- ما كان بالقياس على ما في الحديث ، ومثاله في الباب السادس باب عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح ، قاس البخاري جواز عرض المرأة نفسها على

الرجل الصالح، بفعل الواهبة مع النبي ﷺ في الحديث، كما أنه في الباب الخامس (باب المهر بالعروض وخاتم من حديد) قاس عموم العروض على خاتم الحديد المنصوص عليه في الحديث.

ج- تعميم الحكم الوارد في الحديث، ومثاله في الباب السابع «جواز النظر إلى المرأة قبل التزويج» حيث أخذ من فعل النبي ﷺ «أنه صعد النظر إليها وصوبه» عموم الجواز لكل خاطب.

د- من التراجم ما جزم فيه البخاري وصرح بالحكم عنده فيه، ومثاله في الباب السابع، والعاشر، والحادي عشر، حيث صرح في هذه الأبواب الثلاثة بالجواز في النظر إلى المرأة قبل التزويج، وجواز التفريق بين الإيجاب والقبول في المجلس الواحد، وجواز قيام الالتماس مقام القبول.

هـ- استخدام أسلوب الشرط وحذف جوابه أحياناً وذكره أحياناً أخرى، ومثال حذف الجواب في كتاب النكاح «إذا كان الولي هو الخاطب» مما دلّ على عدم جزمه بالحكم لورود الخلاف فيه، أما مثال ذكر الجواب في باب «إذا قال الخاطب للولي زوجني فلانة، فقال: قد زوجتك بكذا وكذا جاز النكاح».

ح- استخدام الجملة التقريرية في إثبات الحكم، ومثاله في كتاب النكاح باب «السلطان ولي».

ط- الترجمة بنص الحديث، ومثاله في كتاب فضائل القرآن، باب: «خيركم من تعلم القرآن وعلمه».

ي- الترجمة بآية من كتاب الله لها ارتباط بأحاديث الباب، ومثاله: في كتاب التوحيد، باب: (قل أي شيء أكبر شهادة).

ك- وضع ترجمة للباب وإيراد الأدلة المبيحة والمانعة ، ثم ذكر الدليل الخاص في باب آخر بترجمة خفية في ارتباطها بالحديث ، ومثاله باب إذا كان الولي هو الخاطب ذكر عدة أدلة منها الجواز ومنها المنع ، ثم في باب تزويج اليتيمة ذكر الآية التي فيها النص على جواز ذلك.

ل- لم يقتصر البخاري في استنباطه الفقهي من الحديث من النظر في نص الحديث ومعانيه بل تعداه إلى استخراج الفوائد من تراكيب ألفاظه وجمله كما في باب (قل أي شيء أكبر شهادة) لما استدل بقول النبي ﷺ : (أمعك شيء من القرآن) في إثبات أن الكلام صفة من صفاته تعالى فكان نظره ثاقباً ، يلحظ ما لم يلحظه غيره في ألفاظ الحديث ويربط ما بين هذه الألفاظ والدلالات البعيدة عن الذهن ، فلم أر أحداً ممن أخرج هذا الحديث ، وضعه في مثل هذا الباب مما يدل على تفرد في هذا الميدان.

٥- برز فقه الإمام البخاري في تراجمه لهذا الحديث ، وخاصة من جهة تعميمه للأحكام بالأدلة المؤيدة ، بما يخدم المجتمع المسلم ويسد احتياجاته.

٦- اتخذ البخاري في التعامل مع الروايات المختلفة في ألفاظ انعقاد النكاح إيرادها جميعاً في صحيحه ولم ينص في تراجمه على أي منها ، إشارة إلى الخلاف الوارد فيها وأنها صحيحة وجائزة ، فما كثر الاختلاف فيه ولم يجزم فيه برأي لا يتعرض له صراحة ولكن يشير إليه ويذكر ما اتفقوا عليه من فقه الحديث.

٧- يظهر في الحديث أثر الرواية بالمعنى على الفقه المستنبط من الحديث وما يبنى عليه من أحكام ، بحسب ما يرى الفقهاء والمحدثون من صحة هذا اللفظ المستخدم في التعبير عن ذلك المعنى ، ولعل هذه الجزئية تحتاج لعناية واهتمام من الباحثين في بيان صورها وآثارها.

٨- كما أن الإمام البخاري استخدم أسلوب التنويع في تراجمه، كذلك استخدمه في أسانيده، فروى الحديث عن عدد كبير من تلاميذ أبي حازم، واتضحت ملامح من منهجه في الرواية حيث روى الحديث من رواية تلاميذهم الكبار الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، ولكثرة تكراره للحديث في الأبواب المختلفة، لجأ إلى ما انتقاه من روايات بعض من تكلم فيهم كالفضيل بن سليمان وغيره لقرائن عنده أثبتت صحة روايته التي رواها له ومن هذه القرائن موافقته للثقات الكبار ومتابعته لهم في رواية هذا الحديث.

٩- هذا الحديث يشير في المعنى العام له، إلى ضرورة عدم المغالاة في المهور والتيسير على الشباب في الزواج وعدم إرهابهم بالتكاليف الباهظة، كما يرشد إلى أهمية النظر في خلق هذا الخاطب ودينه وتقييمه بحسب ما معه من الصلاح والقرآن أولاً ثم النظر إلى المال وغيره، وهذه الضوابط الاجتماعية تعمل على تماسك المجتمع وتقوية روابطه.

١٠- تكرار الإمام البخاري للروايات ظهرت فيه فوائد متنية أيضاً حيث جاءت الزيادات في متن الحديث في بعض الروايات بأحكام جديدة كزيادة (أنقرؤهن من ظهر قلبك) التي أوردها البخاري في كتاب فضائل القرآن.

[١] الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، ترتيب علاء الدين علي بن بلبان، ضبطه كمال الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م.

[٢] إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، تقي الدين ابن دقيق العيد، تحقيق أحمد شاكر، مكتبة السنة، د. ت.

- [٣] الأربعة في مناقب أمهات المؤمنين رحمة الله عليهن أجمعين ، أبو منصور عبد الرحمن بن محمد بن هبة الله بن عساكر ، تحقيق محمد مطيع ، دار الفكر ، دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ .
- [٤] الاستذكار الجامع لمذهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار ، يوسف بن عبد الله بن عبد البر النحوي ، توثيق د. عبد المعطي قلعجي . دار الوعي ، حلب ، ط ١ ، ١٩٩٣ م .
- [٥] الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، يوسف بن عبد البر ، تحقيق علي معوض وآخرون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .
- [٦] أسد الغابة في معرفة الصحابة ، لابن الأثير ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- [٧] الإصابة في تمييز الصحابة ، أحمد بن حجر العسقلاني ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٣٢٨ هـ .
- [٨] الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب ، ابن ماكولا ، اعتنى به نايف عباس ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، د.ت .
- [٩] الأم ، محمد بن إرديس الشافعي . دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، د.ت .
- [١٠] بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، علاء الدين الكساني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- [١١] تاج العروس عن جواهر القاموس ، السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي ، تحقيق عبد العليم الطحاوي ، راجعه محمد بهجة ، عبد الستار فراج ، مطبعة حكومة الكويت ، ط ٢ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٩٧ م .

[١٢] تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق الدكتور بشار عواد، دار الغرب الإسلامي الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

[١٣] تحفة الأحوزي شرح جامع الترمذي، محمد بن عبد الرحمن المباركوفوري، اعتنى به رائد بن صبري، بيت الأفكار الدولية، الأردن، ط ٥، ٢٠٠٣م.

[١٤] التحقيق في مسائل الخلاف، الحافظ أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، تحقيق د. عبد المعطي قلعجي دار الوعي العربي، حلب، ط ١، ١٩٩٨م.

[١٥] تذكرة الحفاظ، أبو عبد الله شمس الدين الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

[١٦] التعريف والإعلام فيما أبهم من الأسماء والأعلام في القرآن الكريم، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، تحقيق عبد مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

[١٧] تفسير البغوي معالم التنزيل، أبو محمد الحسيني بن مسعود البغوي، حققه محمد عبد الله النمر وآخرون، دار طيبة الرياض، ١٤١١هـز

[١٨] تفسير التحرير والتنوير، محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، د.ت.

[١٩] تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل، علاء الدين علي بن محمد ابن إبراهيم البغدادي الشهير بالخازن، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

[٢٠] تفسير الطبري المسمى جامع البيان في تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٢ - ١٩٩٢م.

- [٢١] تفسير القرآن العظيم مسنداً عن رسول الله والصحابة والتابعين، عبد الرحمن ابن محمد بن إرديس الرازي ابن أبي حاتم، تحقيق أسعد الطيّب، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، طذ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- [٢٢] تفسير القرآن العظيم، عماد الدين إسماعيل بن كثير، خرّج أحاديثه محمود بن الجميل وآخرين، مكتبة الصفا القاهرة، ط ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- [٢٣] التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، د. وهبة الزحيلي، دار الفكر المعاصر، دمشق، ط ٢، ١٤١٨هـ.
- [٢٤] تقريب التهذيب، شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تقديم محمد شقرة، اعتنى به حسان عبد المنان، بيت الأفكار الدولية، عمان، الأردن، د.ت.
- [٢٥] التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق عادل عبد الموجود علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- [٢٦] التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد البر، تحقيق أسامة إبراهيم، حاتم أبو زيد، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، ط ١، ١٩٩٩م.
- [٢٧] التنقيح لكتاب التحقيق لأحاديث التعليق في المسائل الفقهية المختلف فيها بين المذاهب بأدلتها الشراعية، شمس الدين الذهبي، شرح وتحقيق وصفوان جامع، مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة، ط ١، ٢٠٠١م.
- [٢٨] تهذيب الأسماء واللغات، أبو زكريا محي الدين بن شرف النووي، دار الكتب العلمية، بيروت.

- [٢٩] التوشيح لشرح الجامع الصحيح ، سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري ، تحقيق دار الفلاح ، إشراف خالد الرباط وجمعة فتحي ، تقديم أحمد معبد ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، قطر ، ط ١ ، ١٤٢٩هـ ، ٢٠٠٨م .
- [٣٠] الثقات ، محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم البستي ، مؤسسة الكتب الثقافية ، مطبعة دائرة المعارف ، ط ١ ، ١٤٠٢هـ ، ١٩٨٢م .
- [٣١] ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث ، شروط الأئمة الخمسة ، أبو بكر محمد ابن سوس الحازمي ، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب ، ط ١ ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .
- [٣٢] الجرح والتعديل ، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم ، محمد بن إدريس ابن المنذر التميمي الحنفي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ .
- [٣٣] الجزء الأول من حديث سعدان بن نصر سعدان بن نصر بن منصور المخرمي البزار (مخطوط) ، المكتبة الظاهرية .
- [٣٤] جواهر الإكليل شرح العلامة خليل في مذهب الإمام مالك ، صالح عبد السميع الأجي ، دار الفكر ، د.ت .
- [٣٥] الدر المنثور في التفسير بالمأثور ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق عبد الله التركي بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات د. عبد السند حسن ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .
- [٣٦] روح البيان ، إسماعيل حقي بن مصطفى الاستنبولي الحنفي الخلوئي ، دار إحياء التراث العربي ، د.ت .

- [٣٧] روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود الألوسي، إدارة الطباعة المنيرية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
- [٣٨] روضة الطالبين وعمدة المفتين، شرف الدين النووي، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار عالم الكتب، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- [٣٩] زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن قيم الجوزية، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٤١٨، ١٩٩٧م.
- [٤٠] الزيادات على كتاب المزني، عبد الله بن محمد النيسابوري، تحقيق خالد بن هايف دار أضواء السلف، دار الكوثر، الكويت، الرياض، ط ١، ٢٠٠٥م.
- [٤١] سؤالات أبو داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، تحقيق د. زياد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط ٢، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- [٤٢] سؤالات عثمان بن محمد بن أبي شيبة للإمام علي بن المديني، حققه أبو عمر محمد بن علي الأزهرى، الفاروق الحديثية للطباعة والنشر، ط ١، ٢٠٠٦م.
- [٤٣] سنن الدارقطني، علي بن عمر الدراقطني، تعليق وتخريج مجدي بن منصور الشوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- [٤٤] السنن الصغرى، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م - ١٤١٢هـ. ط ١.
- [٤٥] السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٢م.
- [٤٦] السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق عبد الغفار البنداري وسيد كسروي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩١م.

- [٤٧] سنن سعيد بن منصور، سعيد بن منصور بن شعبة، أبو عمان، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٥م.
- [٤٨] سير أعلام النبلاء، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن عثمان الذهبي، تحقيق محمد نعيم العرقوسي، إشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٧، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- [٤٩] شرح السنة، الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق علي معوض وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- [٥٠] الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك، أبو البركات أحمد ابن محمد الدريس خرج أحاديثه د. مصطفى كمال، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
- [٥١] شرح سنن النسائي، زهر الربي على المجتبى لجلال الدين عبد الرحمن بن بكر السيوطي، حاشية السدي لأبي الحسن محمد بن عبد الهادي السعدي، تحقيق. رائد بن أبي قلفة، بيت الأفكار الدولية، ط١، الأردن، عمان، ٢٠٠٧م.
- [٥٢] شرح صحيح البخاري، ابن بطلال أبو الحسن علي بن خلف، ضبط نصه ياسر ابن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ٢٠٠٠م.
- [٥٣] شرح صحيح البخاري، محمد بن صالح العثيمين، وبحاشية تعليقات العلامة ابن باز وفوائد حديثة للعلامة الألباني، مكتبة الطبري، القاهرة، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- [٥٤] شرح علل الترمذي، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق نور الدين عتر، دار الملاح للطباعة والنشر، د.ت.

- [٥٥] شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري، عبد الله الغنيمان، دار العاصمة، الرياض، ط ٣، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- [٥٦] شرح مسند الشافعي، عبد الكريم بن محمد الرافعي، تحقيق، أبو بكر وائل، إصدارات وزارة الأوقاف في دولة قطر. ط ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- [٥٧] شرح مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤.
- [٥٨] شرح معاني الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، تحقيق محمد زهري البحار، محمد جاد الحق، مراجعة يوسف الرعشيل، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- [٥٩] صحيح ابن حبان، أبو حاتم ابن حبان، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت. ط، د.ت ٢.
- [٦٠] صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، أبو عمرو بن الصلاح، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- [٦١] الطبقات الكبير، محمد بن سعد بن منيع الزهري، تحقيق د. علي عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- [٦٢] طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، عبد الله بن محمد بن حيان المعروف بأبي الشيخ، تحقيق عبد الغفار البنداري، وسيد كسروي، مكتبة البخاري، الكويت، ط ١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- [٦٣] عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين محمود العينين، إشراف صدي العطار، دار الفكر ط ١، ١٩٩٨م.

[٦٤] غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة، أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال، تحقيق عز الدين علي السيد، ومحمد كمال الدين، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

[٦٥] فتح الباري بشرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تعليق عبد الرحمن البراك، اعتنى به أبو قتيبة محمد الفاريابي، دار طيبة، الرياض، ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

[٦٦] فتح باب العناية بشرح النقاية، علي بن سلطان الهروي، تقديم الشرح خليل المنيس، اعتنى به محمد نزار، هيثم نزار، دار الأرقم، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

[٦٧] القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

[٦٨] الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تقديم محمد عوامة، أحمد الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، د.ت.

[٦٩] الكامل في ضعفاء الرجال، عبد الله بن عدي الجرجاني، دار الفكر، بيروت، ط ٣، منقحة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

[٧٠] كتاب التوحيد من صحيح البخاري المسمى البيان السديد، محمد إبراهيم الزغبى، مؤسسة الريان، بيروت، ط ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

[٧١] الباب في علوم الكتاب، أبو حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي، تحقيق عادل عبد الموجود، علي معوض، شارك في التحقيق د. محمد سعد حسن، د. محمد الدسوقي، د.ت.

- [٧٢] لسان العرب للإمام العلامة ابن منظور، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- [٧٣] المتواري على تراجم البخاري، ناصر الدين أحمد بن المنير، تحقيق صلاح مقبول. مكتبة المعلا. الكويت. ط ١ ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- [٧٤] المحلى بالآثار، ابن حزم الظاهري، تحقيق عبد الغفار البنداري، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- [٧٥] مختصر خلافيات البيهقي، أحمد بن فرح الإشيلي، تحقيق، د. إبراهيم الخضير، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٩٩٧م.
- [٧٦] المستدرک على الصحيحين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٠م.
- [٧٧] المستفاد من مبهمات المتن والإسناد، أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي، تحقيق: د. عبد الرحمن عبد الحميد، دار الوفاء المنصورة، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- [٧٨] مسند ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق عادل العزازي، أحمد بن المزيدي، دار الوطن، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- [٧٩] مسند أبي عوانة، أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الاسفرائيني، تحقيق أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
- [٨٠] مسند أبي يعلى الموصلي، أحمد بن علي بن المثنى، تحقيق حسن سليم أسد، دار الثقافة العربية دمشق، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

- [٨١] مسند الإمام أحمد بن حنبل، بيت الأفكار الدولية، الرياض، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- [٨٢] مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- [٨٣] مسند الدارمي المعروف بسنن الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- [٨٤] مسند الشافعي، محمد بن إدريس الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- [٨٥] المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، تقديم، د. كمال عبد العظيم، تحقيق محمد حسن دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- [٨٦] المسند، أبو بكر عبد الله بن الزبير الحميدي، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، دار الفكر، ط ١، من سلسلة منشورات المجلس العلمي.
- [٨٧] المصنف لابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي، حققه محمد عوامة، شركة دار القبلة، جدة، ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- [٨٨] المصنف، عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- [٨٩] معالم التنزيل تفسير البغوي، الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق خالد العك، دار المعرفة، بيروت.
- [٩٠] المعجم الكبير، سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق حمدي السلفي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط ٢، ١٩٨٦م.

- [٩١] معرفة السنن والآثار عن الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق سيد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- [٩٢] المغني، موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة، تحقيق د. عبد الله التركي، وعبد الفتاح الحلو، دار عالم الكتب، الرياض، ط٣، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- [٩٣] المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم، أبو العباس أحمد بن عمر القرطبي، تحقيق محي الدين مستو وآخرين، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- [٩٤] مناسبات تراجم البخاري، بدر الدين بن جماعة، تحقيق محمد إسحاق السلفي، الدار السلفية/بومباي، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- [٩٥] المنة الكبرى شرح وتخريج السنن الصغرى للحافظ البيهقي، محمد ضياء الرحمن الأعظمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- [٩٦] المنتقى، أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود، وضع مسعد السعدني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- [٩٧] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، شرح النووي على مسلم، محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، بيت الأفكار الدولية، عمان، ط٥، ٢٠٠٣م.
- [٩٨] موسوعة الحديث الشريف الكتب الستة، إشراف د. صالح بن إبراهيم آل الشيخ، دار السلام، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- [٩٩] الموطأ، مالك بن أنس برواية يحيى بن يحيى، تقديم محمد المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٧٧م.

[١٠٠] ميزان الاعتدال في نقد الرجال، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق علي البجاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

[١٠١] النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني، تحقيق ربيع بن هادي، دار الراجية للنشر والتوزيع، ط٣، الرياض، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

[١٠٢] نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج في الفقه على مذهب الإمام الشافعي، شمس الدين محمد بن أبي العباس الرملي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

[١٠٣] النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير، اعتنى به رائد صبري، بيت الأفكار الدولية، الأردن عمان.

[١٠٤] هدي الساري مقدمة فتح الباري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تعليق الشيخ عبد الرحمن البراك، تحقيق أبو قتيبة نظر الفارياي، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

[١٠٥] يحيى بن معين وكتابه التاريخ، دراسة وترتيب وتحقيق أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

Talk-giving itself Novel and familiar way Bukhari ejected him

Dr. Iman Ali al-Ghani

accepted for publication 5/7/1432H

Abstract. This research is about one of hadiths of sahih al-bukhari which is known as the hadith of women who gave herself to the prophet muhammed.

This hadith has many rules related to the fiqh of marriage, such as not limiting the least amount of money served to the women who wants to marry, also the person can get married with work he does instead of money if he is poor, also that in choosing the husband the women should mainly consider his religion and morals rather than anything else. This gives the meaning that this hadith ofers important social values for muslim society

Al-Imam Albukhari Presented these rules of the hadith clearly through repeating the hadith in kitab al-nikah eleven times, and the rest of the advantages he coneluded from the hadith he mentioned them in diffenent sections in of his book Al-Sahih

The headings of the sections were different acording to his conclusion from the hadith, some of these headings were general, some were clear, some were only pointing to the rule he concluded

These headings expressed Al-bukhari jurisprudesce choices. Moreover, he mentioned the different narrations of the hadith which mentioned different words to express the meaning of marriage, to show that each narrator used different word to express this meaning .

More over the way Al-bukharry dealt with this hadith in his book al-sahih also clarifies his authentic talent, as he diversifies the chain of authoroties and select the narrators of the hadith. Howerer, if the narrator memory is weak, he would strength his narration with arother narrator. Studying Al-bukhari way of narrating this hadith is apractical pattern that confirms this Imam ingenuity in hadith and figh.

(/) - () ()

.

//

.

—

—

.

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد : فلا يخفى على أحد من المهتمين بعلم الحديث الشريف أهمية مناهج المحدثين العامة منها والخاصة ، والتي تعد بمثابة السراج الذين ينير الطريق لطلاب العلم كي يتمكنوا من الوقوف على ما يصلح من الأحاديث للاحتجاج مما يصلح منها للاعتبار ، أو ما لا يصلح لشيء من هذا وإنما أخرجه المصنف للضدية لبيان علته بالتنصيص أو بما يفهمه أهل الصنعة .

:

- سأدرس إن شاء الله الرواة الذين تكلم فيهم أبو داود من خلال معرفته هو بهم ، لذا لن أدرس من نقل أبو داود قولاً لغيره وسكت عنه .
- سأدرس كل من قال فيه أبو داود قولاً يؤثر في قبول روايته وإن لم يطعن في الراوي كمن وصفهم بالتدليس .
- لم أدرس الرواة الذين وصفهم أبو داود بالبدعة فقط دون ذكره قولاً يدل على قبول روايتهم أو ردها لكثرتهم ، وأسأل الله أن أدرسهم في بحث آخر .
- إذا بين أبو داود ضعف الراوي في حديث وسكت عنه في أخرى فلن أدرسه لأن الذي يغلب على الظن والحالة هذه أنه اكتفى بذلك عن التكرار .

: يأتي هذا البحث للمساهمة في الكشف عن

مناهج المحدثين الخاصة ؛ فهو يعالج ظاهرة عند نقاد أهل الحديث الذين تكلموا في الرجال وصنفوا في المتون ، فنجد الناقد تكلم في الراوي بكلام يمنع من قبول خبره ثم هو يخرج له في مصنفه ، ويزداد الإشكال حينما لا يبين الناقد ذلك ، مما يفتح باباً للجاهل أو حاقد أن يعيب على أساطين العلم بشتى الأوصاف .

- واختياري لأبي داود رحمه الله ذلكم أن أبا داود صرح في رسالته لأهل مكة بمعالم منهجه والتي أثارت أسئلة يأتي هذا البحث محاولة للإجابة عن بعضها ومن أبرز هذه المعالم قوله: " وليس في كتاب السنن الذي صنفته عن رجل متروك الحديث شيء ، وإذا كان فيه حديث منكر بينت أنه منكر وليس على نحوه في الباب غيره ، ... وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته ومنه مالا يصح سنده ، ... وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح وبعضها أصح من بعض وهذا لو وضعه غيري لقلت أنا فيه أكثر..."^(١)

- فكيف إذا وجد في السنن راو وصفه أبو داود بالكذب وأخرج له حديثاً من غير أن ينص على كذبه ؟

- وماذا يقال إذا وجدت أحاديث منكره جرح أبو داود روايتها خارج السنن؟

- وكيف يفسر سكوته عما فيه وهن شديد ؟

- وهل يلزم من عبارته أن كل ما سكت عنه فهو صالح سواء قلنا صالح

للاحتجاج أو الاستشهاد ؟

: :

- ذكر اسم الراوي ونسبه ولقبه .

- ذكرت عبارة أبي داود في ذلك الراوي^(٢)

() -

()

- أوردت تلخيصاً لأقوال النقاد في الراوي ثم ذيلتها بقول ابن حجر في التقريب، وذلك لبيان مكانة كلام أبي داود مقارنة بغيره، وقد اعتمدت في الخطوات الثلاث على كتاب تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر.
- أذكر الأحاديث التي أخرجها أبو داود للراوي الذي تكلم فيه باختصار محاولاً توضيح كيفية إخراجه هذه الأحاديث، ولم أتوسع في ذلك خشية الطول من جهة، ولما تقتضيه طبيعة الدراسة من جهة أخرى.
- أشرت إلى الرواة الذين تفرد أبو داود بتخريج حديثهم.

:

- المبحث الأول: من قال فيهم أبو داود: (ضعيف)
- المبحث الثاني: من قال فيهم أبو داود: (تغير)
- المبحث الثالث: من قال فيهم أبو داود: (ليس بذاك أو ليس حديثه بذاك)
- المبحث الرابع: من قال فيهم أبو داود: (ليس بشيء)
- المبحث الخامس: من قال فيهم أبو داود: (يدلس أو ربما دلس)
- المبحث السادس: من قال فيهم أبو داود: (لا يكتب حديثه، أو لا يحتج به، أو لا يعتمد عليه)

المبحث السابع: من قال فيهم أبو داود: (في حديثه خطأ أو له مناكير أو نحوها

)

- المبحث الثامن: من ضعفه في شيخ معين.
- المبحث التاسع: من قال فيهم أبو داود: (لا أحدث عن فلان أو معناها)
- المبحث العاشر: من قال فيهم أبو داود: (ليس بالمتروك)
- المبحث الحادي عشر: من قال فيهم أبو داود: (كذاب)

الخاصة : وسجلت فيها أهم النتائج.

هذا والله أسأل التوفيق والسداد

.() :

. :

قال أبو داود : ضعيف .

اختلفت أقوال النقاد فيه : ضعفه ابن معين و النسائي و الجوزجاني وهذا موافق
لقول أبي داود فيه ، بينما حسن القول فيه أبو حاتم والدارقطني وغيرهم^(٣) . وقال ابن
حجر : صدوق يهمل

قلت : والقول بضعفه ليس على إطلاقه ، فقد أخرج له البخاري فيكون ممن
يحتمل والله أعلم .

وقال العلائي : روايته عن أبيه في الصحيح وعن جده ، فردّ العراقي : روايته
عن جده ليست في الصحيح ولا في شيء من الكتب الستة وهي بعيدة من الاتصال.^(٤)
أخرج له أبو داود حديثين من روايته عن أبيه وهو بذلك يشبه صنيع البخاري
حيث روى لإبراهيم عن أبيه : : حديث أبي إسحاق السبيعي حَدَّثَنِي أَبُو عُبَيْدَةَ
عَنْ أَبِيهِ - ابن مسعود - مَرَرْتُ فَإِذَا أَبُو جَهْلٍ صَرِيحٌ قَدْ ضُرِبَتْ رِجْلُهُ فَقُلْتُ : يَا
عَدُوَّ اللَّهِ يَا أَبَا جَهْلٍ قَدْ أَخْزَى اللَّهُ الْآخِرَ ..^(٥) أخرجه وحده في باب في الرخصة في
السلاح يُقاتل به في المعركة.

() : (/)
() ()
/ ()

وهو حديث صحيح له متابعات أخرى^(٦) ولعل أبا داود عمداً إلى هذه الرواية لأن فيها تصريح أبي إسحاق السبيعي بالسماع .

: حديث البراء، قال: دَخَلْتُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ أَوَّلَ مَا قَدِمَ الْمَدِينَةَ فَإِذَا عَائِشَةُ ابْنَتُهُ مُضْطَجِعَةٌ قَدْ أَصَابَتْهَا حُمَّى... أخرجه ثاني حديثين في بَابٍ فِي قُبْلَةِ الْخَدِّ^(٧)

وهو جزء من حديث أخرجه البخاري مطولاً^(٨) من طريق إبراهيم بن يوسف، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ يُحَدِّثُ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى قَبُولِ هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ إِبْرَاهِيمَ وَيُرِدُّ إِطْلَاقَ الْقَوْلِ بضعفه والله أعلم .

: (انفرد).

أبو داود بتخريج حديثه).

قال أبو داود: ضعيف .

لم تخرج كلمة أبي داود عما قاله غيره وإن كانت عبارت غيره أخف، قال أبو حاتم: شيخ يكتب حديثه ليس بالمشهور، وقال أبو زرعة: شيخ، وقال الدارقطني: يعتبر به، وقال ابن عدي: يحدث عن الثقات بالمناكير، وقال: قليل الحديث وبعض حديثه على قلته لا يتابع عليه، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربما أخطأ.^(٩) وقال ابن حجر: لين الحديث.

() : - (/)

... :

(/)

: ()

(/)

(/) ()

ولم يخرج له إلا حديثا واحدا مقرونا بغيره في باب فِي تَطْوِيلِ الْجُمَّةِ، وهو حديث وائِلِ بْنِ حُجْرٍ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلِي شَعْرٌ طَوِيلٌ ..^(١٠) .

:

قال أبو داود: ضعيف.

أقوال النقاد فيه: قال أحمد: شيخ ثقة صدوق، وعن ابن معين: حديثه ليس بالقوي ولكن يكتب، وعنه: صالح، وقال في أخرى: ضعيف، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال أبو حاتم: صالح الحديث وأنكر على البخاري ذكره في الضعفاء وقال: يحول، وقال ابن المديني: لا أعرف حاله^(١١) وقال ابن حجر: صدوق له أوهام.

ف نجد أن قول أبي داود منسجم مع قول سائر النقاد وإن كانت عبارته أشد إلا قول شيخه الإمام أحمد فقد وثقه، ولعل توثيقه عائد للديانة دون الضبط، والله أعلم. أخرج له أبو داود ثلاثة: : حديث أَحْمَرُ بْنُ جَزْءٍ صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا سَجَدَ جَافَى عَضُدَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ حَتَّى نَأْوِيَ لَهُ^(١٢) أخرجه شاهدا في باب صِفَةِ السُّجُودِ . : حديث مَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ قَالَ: كَانَتْ لِي أُخْتُ تُحْطَبُ إِلَيَّ فَاتَانِي ابْنُ عَمٍّ لِي فَأَنْكَحْتُهَا إِيَّاهُ ثُمَّ طَلَّقَهَا طَلَاقًا لَهُ رَجْعَةٌ ...^(١٣) أخرجه وحده في باب فِي الْعَضْلِ، وهو عند البخاري^(١٤) من طريق عباد متابعة مما يدل على ضبط عباد لهذا الحديث .

/ ()

(/) ()

/ ()

/ ()

} : ()

{ (/) }

الثالث: حديث الحسن أبي هريرة أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم -
 قَالَ: "لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يَبْقَى أَحَدٌ إِلَّا أَكَلَ الرَّبَا فَإِنْ لَمْ يَأْكُلْهُ أَصَابَهُ مِنْ
 بُخَارِهِ" ^(١٥) أخرجه متابعة ولم يتفرد به ، ومشكلة الحديث أن الحسن لم يسمع من أبي
 هريرة عند الجمهور ^(١٦) .

:

.

قال أبو داود: ضعيف.

أقوال النقاد فيه: قال ابن أبي حاتم عن أبيه: هو أحب إلي من يحيى بن بكير،
 ويذكر أنه سمع الكثير من الموطأ من مالك وسمع الباقي قراءة قال: وسئل أبي عنه
 فقال: صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات وقال الدارقطني: حجة، وقال الخليلي:
 ثقة متفق عليه ^(١٧) وقال ابن حجر: ثقة.

قلت: فيكون أبو داود قد تفرد بتضعيف عبد العزيز، ولم يخرج له إلا حديثا
 واحدا هو حديث الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ عَنْ عَمَارِ بْنِ يَاسِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صلى
 الله عليه وسلم - قَالَ "ثَلَاثَةٌ لَا تَقْرُبُهُمُ الْمَلَائِكَةُ: حَيْفَةُ الْكَافِرِ، وَالْمُتَضَمِّخُ
 بِالْخُلُقِ، وَالْجُنُبُ إِلَّا أَنْ يَتَوَضَّأَ" ^(١٨) أخرجه خامس سبعة أحاديث في باب في
 الْخُلُقِ لِلرُّجَالِ. قال ابن رجب: "والحسن لم يسمع من عمار" ^(١٩) .

:

.

/	()
/	()
(/)	: ()
/	()
(/)	()

قال الآجري عن أبي داود: ضعيف، قلت له: إن الدوري يحكي عن ابن معين أنه ثقة. فقال: هو ضعيف؛ حدث بحديث: "من أتى الجمعة من الرجال والنساء فليغتسل".

أقوال النقاد فيه: قال أحمد: لا أرى به بأساً، وقال ابن معين: ثقة، وقال الدارقطني: كوفي ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات^(٢٠) وقال ابن حجر: صدوق ربما وهم.

قلت: فيكون أبو داود قد تفرد بتضعيف عثمان، وضعفه لأجل حديث رواه، ولم يخرج له إلا حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ما أصر من استغفر وإن عاد في اليوم سبعين مرة"^(٢١) صدر به (باب في الاستغفار).

وهو حديث ضعيف أخرجه البزار وقال: "ولكن لما كان هذا الحديث لا نعرف إلا من هذا الوجه لم نجد بداً من كتابته وتبيين علته"^(٢٢). ولعل أبا داود تساهل فيه لأنه في فضائل الأعمال ولأن معناه صحيح من وجوه أخرى والله أعلم.

: : (انفرد أبو داود).
بتخريج حديثه

قال أبو داود: ضعيف. وفي رواية: ثقة. وفي الثالثة: كان أشد الناس في السنة، وكان أحياناً عاقلاً وأحياناً مجنوناً.

أقوال النقد فيه : قال يحيى بن معين : ضعيف . وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث يأتي بالطامات ، وقال الفلاس : كان مختلطاً لا يروى عنه ، قد سمعت منه وجلست إليه متروك الحديث ، وكان صدوقاً لا يحفظ ، وقال ابن عدى : بعض أحاديثه مستقيمة وبعضها لا يتابع عليها ^(٢٣) وقال ابن حجر : ضعيف ، وأنكر في التقريب أن يكون أبو داود روى له ، ثم ذكر في التهذيب أنه خرج له حديثاً واحداً مقروناً .

فيكون توثيق أبي داود لجانب العدالة (كان أشد الناس فى السنة) وجرحه للضبط (وكان أحياناً عاقلاً وأحياناً مجنوناً) كما تفسرها عبارة الفلاس ، والله أعلم .
 روى له أبو داود حديثاً واحداً عَنْ الْحَسَنِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ عَنْ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ : " لَا جَلْبَ وَلَا جَنْبَ " ^(٢٤) متابعة لحמיד الطويل في باب فِي الْجَلْبِ عَلَى الْخَيْلِ فِي السَّبَاقِ وفيه زيادة لفظ " في الرهان " .

:

قال أبو داود : ضعيف .

أقوال النقد فيه : قال ابن معين : ثقة ، وقال أبو زرعة : لا بأس به ، وقال يعقوب بن شيبه : وهو أحد فقهاء المدينة وكان يفتي فيهم ، وقال الزبير بن بكار : كان فقيهاً كان فقيه أهل المدينة بعد مالك وعرض عليه الرشيد القضاء فامتنع . ^(٢٥) وقال ابن حجر : ثقة .

(/) : ()
 / ()
 (/) : ()

قلت : فيكون أبو داود قد تفرد بتضعيف المغيرة ، ولم يتبين لي وجه تضعيفه ولعله لسياقة حديث زكاة العسل الآتي كما قال ابن خزيمة ، والله أعلم . وأخرج له ثلاثة أحاديث من روايته عن أبيه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده .

: عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ جَاءَ هِلَالٌ أَحَدُ بَنِي مُتْعَانَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْشُورَ نَحْلٍ لَهُ" (٢٦) ، أخرجته متابعة في باب زكاة العسل . وهذا الحديث أخرجه ابن خزيمة وقال : " باب ذكر صدقة العسل إن صح الخبر ؛ فإن في القلب من هذا الإسناد" (٢٧) .

: عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " لَا تَذَرِ إِلَّا فِيمَا يُبْتَغَى بِهِ وَجْهُ اللَّهِ ، وَلَا يَمِينُ فِي قَطِيعَةِ رَحِمٍ" (٢٨) أخرجه متابعة في باب اليمين في قطيعة الرحم .

: عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى فِي السَّيْلِ الْمَهْزُورِ (٢٩) أَنْ يُمَسَّكَ حَتَّى يَبْلُغَ الْكَعْبَيْنِ ثُمَّ يُرْسَلُ الْأَعْلَى عَلَى الْأَسْفَلِ (٣٠) ، أخرجه سابع ثمانية أحاديث شاهدا في باب في القضاء .

/ ()

(/) ()

/ ()

(/) :

/ ()

:

قال أبو داود: ضعيف

أقوال النقاد فيه: ذكره يحيى القطان فضعفه جدا، وقال أحمد: مضطرب الحديث روى أحاديث مناكير، وقال البخاري وأبو حاتم: في حديثه وهم كثير وهو في الأصل صدوق، وقال النسائي: ضعيف كثير الغلط، وقال في موضع آخر: أحاديثه مقلوبة، وقال ابن معين: ضعيف مضطرب الحديث، وقال مرة: ثقة، وقال العقيلي: ليس بالقوي يعرف فيه الضعف، وقال ابن عدي: احتمله الناس^(٣١) وقال ابن حجر: صدوق سيء الحفظ.

نجد عبارة أبي داود متفق مع غيره، وأخرج له حديثا واحدا عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَعْلَبَةَ أَوْ ثَعْلَبَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي صُعَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "صَاعٌ مِنْ بُرٍّ أَوْ قَمْحٍ عَلَى كُلِّ اثْنَيْنِ.." ^(٣٢) صدر به باب مَنْ رَوَى نَصْفَ صَاعٍ مِنْ قَمْحٍ، وأخرج له متابعة ثلاثة أحاديث رواها في مقدار صدقة الفطر.

:

:

قال أبو داود: ضعيف، وعنه: ضعفه .

قال أحمد بن حنبل: كذاب يضع الحديث، وقال ابن معين: ليس بثقة، وقال عمرو بن علي والنسائي والدارقطني: متروك الحديث، وقال الجوزجاني: غير مقنع، وقال في موضع آخر: شيخ واهي، وقال أبو زرعة: في حديثه ضعف^(٣٣). وقال ابن حجر: رمي بالوضع .

() : (/ -)
 () /
 () : (/)

نجد اتفاق النقاد على تضعيفه على تفاوت في شدة العبارة، أشدها عبارة الإمام أحمد وأخفها عبارة أبي داود وأبي زرعة.

أخرج له حديثا واحدا عن يونس بن عبد الله بن سلام قال: رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَضَعَ تَمْرَةً عَلَى كِسْرَةٍ فَقَالَ: " هَذِهِ إِدَامُ هَذِهِ " (٣٤) أخرجه وحده في باب الرَّجُلِ يَحْلِفُ أَنْ لَا يَتَأَدَّمَ، وأخرج له متابعة لكنها ضعيفة (٣٥).

: أخرج أبو داود في هذا المبحث لتسعة رواة ممن قال فيهم: () أربعة عشر حديثا: أخرج لسته رواة حديثا واحدا، و لراو حديثين، و لراويين ثلاثة أحاديث، وأما كيفية إخراج هذه الأحاديث فكانت على النحو الآتي: حديثان لم يخرج في الباب غيرهما، وسبعة في باب المتابعات منها حديثان قرن راوييهما بغيرهما، وخمسة في باب الشواهد.

: () : .
: وهو من شيوخه

قال أبو داود: تغير قبل موته بخمسة أشهر، فسمعت منه في تلك الأيام ورميت به (٣٦) .

أقوال النقاد فيه: قال نعيم بن حماد: إذا رأيت الخراساني يتكلم في إسحاق فاتهمه في دينه، وقال أحمد: لم يعبر الجسر إلى خراسان مثله، وقال: لا أعرف له

() /
() : (/)
() - (/)
() (/)

بالعراق نظيرا، وعنه: إسحاق عندنا إمام من أئمة المسلمين، وقال النسائي: إسحاق أحد الأئمة، وقال ابن خزيمة: والله لو كان في التابعين لأقروا له بحفظه وعلمه وفقهه، وقال أبو حاتم: ذكرت لأبي زرعة إسحاق وحفظه للأسانيد والمتون فقال أبو زرعة: ما رأيي أحفظ من إسحاق، قال أبو حاتم: والعجب من إتقانه وسلامته من الغلط مع ما رزق من الحفظ...^(٣٧).

وللذهبي رحمه الله تعليقان على هذا النقل عن أبي داود، الأول: في الميزان حيث قال: "وذكر لشيخنا أبي الحجاج^(٣٨) حديث فقال: قيل: إسحاق اختلط في آخر عمره. قلت: الحديث... كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان في سفر فزالت الشمس صلى الظهر والعصر، ثم ارتحل... ولا ريب أن إسحاق كان يحدث الناس من حفظه، فلعله اشتبه عليه، والله أعلم."^(٣٩)

والثاني في السير^(٤٠) حيث قال: "فَهَذِهِ حِكَايَةٌ مُنْكَرَةٌ وَفِي الْجُمْلَةِ، فُكِّلُ أَحَدٍ يَتَعَلَّلُ قَبْلَ مَوْتِهِ غَالِبًا وَيَمْرَضُ، فَيَبْقَى أَيَّامَ مَرَضِهِ مُتَغَيِّرَ الْقُوَّةِ الْحَافِظَةِ، وَيَمُوتُ إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ عَلَى تَغْيِيرِهِ، ثُمَّ قَبْلَ مَوْتِهِ يَسِيرُ يَخْتَلِطُ ذَهْنُهُ، وَيَتَلَاشَى عِلْمُهُ، فَإِذَا قَضَى، زَالَ بِالمَوْتِ حِفْظُهُ.

فَكَانَ مَاذَا؟ أَفَمِثْلُ هَذَا يُلَيِّنُ عَالِمٌ قَطُّ؟! كَلَّا وَاللَّهِ، وَلَا سِيَّمَا مِثْلَ هَذَا الْجَبَلِ فِي حِفْظِهِ وَإِتْقَانِهِ... وَمَعَ حَالِ إِسْحَاقَ وَبَرَاعَتِهِ فِي الْحِفْظِ، يُمَكِّنُ أَنَّهُ - لِكُونِهِ كَانَ لَا يُحَدِّثُ إِلَّا مِنْ حِفْظِهِ - جَرَى عَلَيْهِ الْوَهْمُ فِي حَدِيثَيْنِ مِنْ سَبْعِينَ أَلْفَ حَدِيثٍ، فَلَوْ

() : (/)

: ()

(/) ()

(/) ()

أَخْطَأَ مِنْهَا فِي ثَلَاثِينَ حَدِيثًا، لَمَّا حَطَّ ذَلِكَ رُتْبَتُهُ عَنِ الْاِحْتِجَاجِ بِهِ أَبَدًا، بَلْ كَوْنُ إِسْحَاقَ تَتَبَعَ حَدِيثَهُ، فَلَمْ يُوجَدْ خَطَأٌ قَطُّ سِوَى حَدِيثَيْنِ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَحْفَظُ أَهْلُ زَمَانِهِ .

قلت : وإنكار الذهبي رحمه الله لهذه الحكاية لا من جهة ثبوتها ، وإنما هو من جهة أن يضعف الجهد بحالة لا ينفك الإنسان عنها غالباً عند موته ، لكن الذي ينبغي أن يراعى هنا أن تليين أبي داود مقيد بخمسة أشهر قبل موت إسحاق ، وهو السبب الذي يفسر لنا قلة رواية أبي داود عنه ، والله أعلم .

: روى له أبو داود خمسة أحاديث ، ليس فيها أحد الحديثين اللذين نسب الخطأ فيهما لإسحاق: : حديث بلالٍ أنه قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا تَسْبِقْنِي " بِأَمِينٍ " ^(٤١) أخرجه سادس سبعة أحاديث في باب التَّأْمِينِ وَرَاءَ الْإِمَامِ ، ويلحظ من تصرف أبي داود أنه لم يعتمد على هذا الحديث لإثبات مضمون الباب وإنما أورده شاهداً .

وهذه الرواية خطأ كما قال أبو حاتم ^(٤٢) " هذا خطأ ، رواه الثقات عن عاصم ، عن أبي عثمان ، أن بلالاً قال للنبي صلى الله عليه وسلم ، مُرْسِلاً " .
والخطأ فيه من وكيع كما قال البيهقي ^(٤٣) " وَرَوَاهُ وَكَيْعٌ عَنْ سُفْيَانَ فَقَالَ عَنْ بِلَالٍ أَنَّهُ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ . وَرِوَايَةُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَصَحُّ " ، وقال البزار ^(٤٤) : " وَهَذَا

(/)	()
(/) :	(/)
(/)	()
(/)	()

الْحَدِيثُ قَدْ رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ وَلَمْ يُسْنِدْهُ، وَرَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ وَأُسْنَدُهُ، وَلَا نَعْلَمُ رَوَى أَبُو عُمَرَ، عَنْ يَلَالٍ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ".

: حديث جَابِرٍ يَرْفَعُهُ إِلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ كَانَ لِرِوَاؤِهِ يَوْمَ دَخَلَ مَكَّةَ أَبْيَضَ ^(٤٥) أَخْرَجَهُ ثَانِي ثَلَاثَةَ أَحَدِيثٍ فِي بَابٍ فِي الرَّايَاتِ وَالْأَلْوِيَةِ.

قلت: مدار هذا الحديث على يحيى بن آدم، ولم يتفرد إسحاق بالرواية عنه، لكن يحيى خالف أصحاب شريك فيه كما بين البخاري فيما نقله عنه الترمذي حيث قال: "هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث يحيى بن آدم عن شريك، قال: وسألت محمدا عن هذا الحديث فلم يعرفه إلا من حديث يحيى بن آدم عن شريك، وقال: حدثنا غير واحد عن شريك عن عمار عن أبي الزبير عن جابر أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - دخل مكة وعليه عمامة سوداء، قال محمد: والحديث هو هذا" ^(٤٦)

: حديث جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ "ذُكَاةُ الْجَنِينِ ذُكَاةُ أُمِّهِ" أَخْرَجَهُ ثَانِي حَدِيثَيْنِ فِي بَابٍ مَا جَاءَ فِي ذُكَاةِ الْجَنِينِ شَاهِدًا لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ. ^(٤٧)

قلت: فيه القداح ليس بالقوي ^(٤٨) لكن مجموع طرق الحديث ينتهض بها الحجة كما بين ابن حجر ^(٤٩) حيث قال: "والحق أن فيها ما تنتهض به للحجة، وهي مجموع

()	/	()
()	:	(/)
()		
(/)	:	
()	:	()
()	(/)	

طرق حديث أبي سعيد، وطرق حديث جابر" ويلحظ أن أبا داود لم يروه مباشرة عن إسحاق بل بواسطة حيث قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ فَارِسٍ، حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ رَاهَوِيَةَ...

: حديث أسماء بنت يزيد، قالت: كَانَتْ يَدُ كُمْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الرُّسْغِ. ^(٥٠) أخرجه ثالث ثلاثة أحاديث في باب مَا جَاءَ فِي الْقَمِيصِ، صدر الباب بالحديثين الصحيحين أن أحب اللباس إلى رسول الله القميص، ثم ختم الباب بهذا الحديث.

ولم يتفرد به إسحاق - مع أن تفرد الجهابذة مثله مقبول - بل تابعه عبد الله بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَجَّاجِ الصَّوَّافُ الْبَصْرِيُّ ختن معاذ بن هشام صدوق ^(٥١) كما عند الترمذي، وهذا الحديث غريب كما بين الدارقطني ^(٥٢) حيث قال: "غريب من حديث بديل بن ميسرة، عن شهر بن حوشب، عن أسماء، تفرد به هشام الدستوائي عنه، ولم يروه عنه غير ابنه معاذ بن هشام". قلت: فلعل أبو داود أخرجه لأنه لم يجد بهذا الوصف غيره.

: أخرجه أبو داود ثاني حديثين في باب فِيْمَنْ عَمِلَ عَمَلُ قَوْمٍ لُوطٍ الأول: عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - "مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَعْمَلُ عَمَلُ قَوْمٍ لُوطٍ فَاقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ". قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَاهُ سُلَيْمَانُ بْنُ يَلَالٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو مِثْلَهُ،

(/) ()
 (/) : ()
 (/)
 (- /) ()
 (/)

وَرَوَاهُ عَبْدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَفَعَهُ، وَرَوَاهُ ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ
عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَفَعَهُ.

الثاني قال: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ رَاهَوِيَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا
ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي ابْنُ خُثَيْمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ وَمُجَاهِدًا يُحَدِّثَانِ، عَنْ
ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْبَكْرِ يُوجَدُ عَلَى اللُّوْطِيَّةِ، قَالَ: يُرْجَمُ.
قَالَ أَبُو دَاوُدَ: حَدِيثُ عَاصِمٍ يُضَعَّفُ حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو^(٥٣).

قلت: وأراد أبو داود بهذا أن يعمل المرفوع بالموقوف والله أعلم.

(تفرد أبو داود بتخريج حديثه وهو من

:

شيوخه).

قال أبو داود: ثقة، إلا أنه تغير في آخر أمره؛ لقن أحاديث ليس لها أصل،
لقن عن ابن المبارك، عن معمر، عن الزهري، عن أنس، حديثا منكرا.

أقوال النقد فيه: قال أبو حاتم: صدوق، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال
الحاكم: حدث عن ابن المبارك عن مالك بن أنس أحاديث لا يتابع عليها^(٥٤). وقال ابن
حجر: صدوق تغير في آخر عمره فتلقن. فيلحظ دقة وصف أبي داود لشيخه.

أخرج له أبو داود حديثا واحدا من روايته عن ابن عيينة متابعة مقرونا في باب
الْحَلْقِ وَالْتَقْصِيرِ وهو حديث أنس بن مالك، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَمَى
جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَنْزِلِهِ بِمَنْىَ فَدَعَا بِذَبْحٍ، ...^(٥٥).

() (/) -

(/) (/)

- (/) ()

(/) ()

(/) ()

:

قال أبو داود: كان قد تغير تغيراً شديداً.

أقوال النقاد فيه: وثقه ابن معين وغيره وقال أحمد بن حنبل: ما يضعفه عند أهل الحديث إلا النظر في الرأي أما السماع فقد سمع، وقال: ذهب له كتب فكان يحدث من كتاب غلامه - يعني فكأنه دخل عليه حديث في حديث - ، وقال أبو حاتم: لم أر من الأئمة إلا ثلاثة أحمد بن حنبل، وسليمان بن داود الهاشمي، والأنصاري، وقال زكريا الساجي: كان عالماً ولم يكن من فرسان الحديث قلت - القائل ابن حجر - : أنكر عليه يحيى القطان وغيره ^(٥٦) ، وقال ابن رجب: " وليس هو بذاك المتقن جداً في حفظه ، وقد غمزه ابن معين وغيره " ^(٥٧) . وقال ابن حجر: ثقة. قال الذهبي: " ما ينبغي أن يتكلم في مثل الأنصاري لأجل حديث تفرد به ، فإنه صاحب حديث " ^(٥٨) .

قلت: وليس هناك تضاد بين قول أبي داود وقول من وثقه ، فإن أبا داود ذكر أمراً طراً على الأنصاري بين سببه الإمام أحمد . وقد :

: حديث عائشة أَنَّهَا قَالَتْ كَانَ نَبِيُّ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - يَسْتَأْذِنُ السَّوْكَ لَأَغْسِلَهُ فَأَبْدَأُ بِهِ ... أَخْرَجَهُ وَحْدَهُ فِي بَابِ غَسْلِ السَّوْكَ ^(٥٩) . ولم أقف

() (/)

(/) - (- /)

() (- /)

() (/)

() /

له على متابعات ولم يذكره أحد في الأحاديث التي انتقدت عليه، قال ابن الملقن :
رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ .^(٦٠)

: حَدِيثُ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - صَلَّى
بِهِمْ فَسَجَدَ فَسَجَدَتَيْنِ ثُمَّ تَشَهَّدَ ثُمَّ سَلَّمَ ، أَخْرَجَهُ وَحْدَهُ فِي بَابِ سَجْدَتِي السَّهْوِ
فِيهِمَا تَشَهُّدٌ وَتَسْلِيمٌ .^(٦١)

وهذا الحديث مما اخطأ فيه الأنصاري على الأغلب كما ذكر ابن رجب حيث
قال : " خرجه أبو داود والترمذي وقال : حديث حسن غريب وابن حبان في صحيحه
والحاكم وقال : صحيح على شرطهما . وضعفه آخرون ، وقالوا : ذكر التشهد فيه غير
محفوظ ، منهم : محمد بن يحيى الذهلي ، والبيهقي ، ونسبوا الوهم إلى أشعث ، وأشعث
هو : ابن عبد الملك الحمراني ، ثقة . وعندي ؛ أن نسبة الوهم إلى الأنصاري فيه
أقرب ، وليس هو بذلك المتقن جداً في حفظه ، وقد غمزه ابن معين وغيره .. فهذه رواية
يحيى القطان - مع جلالته وحفظه وإتقانه - ، عن أشعث ، إنما فيها ذكر السلام
فقط ... " ^(٦٢) .

: أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ يَا أَبَا نُجَيْدٍ إِنَّكُمْ لَتُحَدِّثُونَنَا بِأَحَادِيثَ
مَا نَجِدُ لَهَا أَصْلًا فِي الْقُرْآنِ ... أَخْرَجَهُ رَابِعُ أَرْبَعَةِ أَحَادِيثَ فِي بَابِ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ
^(٦٣) وهو مما تفرد به أبو داود وضعفه الألباني ^(٦٤) .

(/)	()
/	()
(- /)	()
/	()
(- /) ()	()

: عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ فِي الْمُعَلِّظَةِ أَرْبَعُونَ جَذَعَةً خَلْفَةً
وَكُلَّاثُونَ حِقَّةً وَكُلَّاثُونَ بَنَاتٍ لُبُونٍ، وَفِي الْخَطِّ ثَلَاثُونَ حِقَّةً وَكُلَّاثُونَ بَنَاتٍ... ^(٦٥) أخرجه
الحديث الأخير بعد أربعة عشر حديثاً في باب فِي دِيَةِ الْخَطِّ شِبْهِ الْعَمْدِ، ولم أقف له
على متابعات وحسنه الشيخ الألباني لشواهده .

: حديث أَبِي بَكْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ ذَاتَ يَوْمٍ " مَنْ رَأَى مِنْكُمْ رُؤْيَا ... " ^(٦٦) أخرجه في باب فِي الْخُلَفَاءِ .

وأخرجه الترمذي ^(٦٧) من طريق الأنصاري وقال : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .
: حديث أَبِي بَكْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -
لِلْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ " إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ وَإِنِّي أَرْجُو أَنْ يُصْلِحَ اللَّهُ بِهِ بَيْنَ فِتْنَتَيْنِ مِنْ أُمَّتِي " ^(٦٨).
أخرجه متابعة أول ستة أحاديث في باب مَا يَدُلُّ عَلَى تَرْكِ الْكَلَامِ فِي الْفِتْنَةِ .

وأخرجه البخاري ^(٦٩) من طريق الأنصاري - وهو من شيوخه - وقال :
" قَالَ لِي عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : إِنَّمَا ثَبَتَ لَنَا سَمَاعُ الْحَسَنِ مِنْ أَبِي بَكْرَةَ بِهَذَا الْحَدِيثِ " .

: أخرج أبو داود في هذا المبحث لثلاثة رواة ممن قال فيهم : () اثني
عشر حديثاً : أخرج لراو حديثاً واحداً ، وللثاني خمسة ، وللثالث ستة أحاديث ، وأما

() /

() /

() :

(/)

() /

() :

(/)

كيفية إخراج هذه الأحاديث فكانت على النحو الآتي : حديثين لم يخرج في الباب غيرها ، و حديثين في باب المتابعات ، وثمانية في باب الشواهد.

() :

.

قال أبو داود : ليس حديثه بذلك .

اختلفت أقوال النقاد فيه : قال أحمد : ثقة ، وقال النسائي : ليس به بأس وقال ابن سعد : شيخ قليل الحديث ، وقال ابن معين : ليس به بأس ، وعنه : حديثه ليس بذلك وهو صالح ، وقال ابن عدي : هو ممن يكتب حديثه ، وقال الحاكم : ليس بحافظ ولا ضابط ، وقال ابن حبان : كان قليل الحديث كثير الوهم فيما يرويه ، لا يحتج بخبره إذا لم يتابعه عليه غيره ، وأعادته في الثقات^(٧٠). وقال ابن حجر : صدوق يهم.

نجد قول أبي داود موافقا لإحدى عبارتي ابن معين ولمعنى عبارات ابن عدي

وابن حبان والحاكم وهو قول مفسر يحمد العدالة ويلين الضبط .

أخرج له أبو داود حديثا واحدا في باب رِضَا الْمُصَدِّقِ هو حديث عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَابِرٍ بْنِ عَتِيكَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - قَالَ : " سَيِّئَاتِكُمْ رَكِبٌ مُبْعَضُونَ فَإِذَا جَاءُوكُمْ فَرَحَّبُوا بِهِمْ وَخَلُّوا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَتَّبِعُونَ ... " ^(٧١)

وهذا الحديث أخرجه البزار وقال : لا نعلمه مرفوعا إلا بهذا الإسناد ، وخارجة وأبو الغصن مدنيان ، ولم يكن أبو الغصن حافضا^(٧٢) ، وقال البيهقي : وهذا حديث مختلف في إسناده على أبي الغصن^(٧٣).

(/) :

/ ()

(/) ()

:

قال أبو داود: حدث عنه شعبة وليس بذاك، ولكن ابنه عبد الرحيم لا يكتب حديثه، وقال مرة: ما سمعت إلا خيرا.

أقوال النقاد فيه: قال ابن معين: صالح، وقال مرة: لا شيء، وعنه: زيد العمى وأبو المتوكل يكتب حديثهما وهما ضعيفان، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال أبو زرعة: ليس بقوي واهي الحديث ضعيف، وقال الجوزجاني: متماسك، وقال النسائي: ضعيف، وقال الدارقطني والبزار: صالح، وزاد البزار: روى عنه الناس، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه ضعيف على أن شعبة قد روى عنه ولعل شعبة لم يرو عن أضعف منه، وهو من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم، وقال ابن حبان: يروي عن أنس أشياء موضوعة لا أصول لها حتى يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها، وكان يحيى - أي ابن معين - يمرض القول فيه، وهو عندي لا يجوز الاحتجاج بخبره ولا أكتبه إلا للاعتبار، وذكر ابن أبي حاتم في المراسيل عن أبيه أن رواية زيد العمي عن أنس مرسل^(٧٤). وقال ابن حجر: ضعيف.

نجد عبارة أبي داود منسجمة مع سائر عبارات النقاد، وأما قوله: ما سمعت إلا خيرا فهو عدالته وعليه يحمل قول من قال: صالح والله أعلم.

أخرج له حديثين: : حديث أنس بن مالك قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَا يَرُدُّ الدُّعَاءُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ"^(٧٥)، أخرجه وحده في باب مَا جَاءَ فِي الدُّعَاءِ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ، وكذلك فعل الترمذي وقال عقبه: حديث أنس

() (/)

() (/)

() /

حديث حسن صحيح ، وقد رواه أبو إسحق الهمداني ، عن بريد بن أبي مريم ، عن أنس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل هذا ، فيكون تصحيح الترمذي للمتابعة كما أن روايته عن أنس هنا متصلة ، والله أعلم^(٧٦) .

: حديث ابن عمر قال : رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَأُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الدَّيْلِ شَبْرًا ...^(٧٧) ، أخرجه شاهدا ثالث ثلاثة أحاديث في باب في قدر الدَّيْلِ .

. :

قال أبو داود : ولي قضاء البصرة خمس مرات وليس بذاك ، وعنده أحاديث فيها نكارة وقالوا تغير .

أقوال النقاد فيه : قال علي بن المديني : قلت ليحيى به سعيد عباد بن منصور كان قد تغير ؟ قال : لا أدري إلا أنا حين رأيناه نحن كان لا يحفظ ، ولم أر يحيى يرضاه ، وعن ابن معين : ليس بشيء وكان يرمى بالقدر ، وقال أبو زرعة : لين ، وقال أبو حاتم : كان ضعيف الحديث يكتب حديثه ونرى أنه أخذ هذه الأحاديث عن إبراهيم بن أبي يحيى عن داود بن الحصين عن عكرمة ، وقال النسائي : ليس بحجة ، وعنه : ليس بالقوي ، وقال ابن عدي : في جملة من يكتب حديثه ، وعن أحمد : كانت أحاديثه منكرة وكان قدريا وكان يدلّس ، وقال البزار : روى عن عكرمة أحاديث ولم يسمع منه ، وقال الجوزجاني : كان يرمى برأيهم وكان سيء الحفظ وتغير

أخيراً، وعن يحيى بن سعيد: عباد ثقة لا ينبغي أن يترك حديثه لرأي أخطأ فيه يعني القدر^(٧٨). وقال ابن حجر: صدوق رمي بالقدر وكان يدلس وتغير بأخرة.

نجد كلمة النقاد متفقة على تضعيفه إلا ما كان من يحيى بن سعيد في رواية عنه، وقد أخرج له أبو داود أربعة أحاديث: : حديث ابن عباسٍ رأى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَّأُ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ كُلَّهُ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، قَالَ: وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأُذُنَيْهِ مَسْحَةً وَاحِدَةً^(٧٩) أخرجه الحديث قبل الأخير من ثمانية وعشرين حديثاً في باب صِفَةِ وَضُوءِ النَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم . وهو من روايته عن عكرمة وقد علمنا أنها مدلسة، وهذا من أحاديثه المنكرة^(٨٠).

: حديث أن قَبِيصَةَ الْهَلَالِيِّ حَدَّثَهُ أَنَّ الشَّمْسَ كُسِفَتْ ... قَالَ: حَتَّى بَدَتْ النُّجُومُ^(٨١)، أخرجه ثامن ثمانية أحاديث متابعة في باب مَنْ قَالَ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ، وسنده ضعيف من غير جهة عباد كذلك^(٨٢).

: حديث ابن عباسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَكَّةَ تِسْعَةَ عَشَرَ يَوْمًا يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ^(٨٣). في باب مَتَى يُتِمُّ الْمُسَافِرُ تَعْلِيْقًا متابعة، والحديث صحيح، لكنه هنا من روايته عن عكرمة وهي مدلسة كما مر.

()	:	(/ -)
()		/
()		(/)
()		/
()		(/) - -
()		/

: حديث ابن عباس قال: جاء هلال بن أمية وذكر حيث اللعان^(٨٤)
أخرج الحديث الحادي عشر لأربعة عشر حديثا في باب في اللعان. ويقال فيه ما قيل في
سابقه .

ملحوظة: وعلق له حديثا خامسا هو حديث عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة
عن ابن عباس قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " مَنْ وَجَدْتُمُوهُ
يَعْمَلُ عَمَلٌ قَوْمِ لُوطٍ فَاقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ " ^(٨٥)
:

قال أبو داود: ليس بذلك ^(٨٦) وقال أيضا: حج سبعا وخمسين حجة .
أقوال النقد فيه: قال الإمام أحمد: يروي عن ثابت عن أنس أحاديث مناكير،
وعنه: شيخ ثقة ما به بأس، وقال ابن معين: صالح، قال البخاري: ربما يضطرب في
حديثه، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به ليس بالمتين، وقال ابن عدي: وهو
عندي لا بأس به ممن يكتب حديثه، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الدارقطني:
ضعيف. وقال ابن عمار الموصلي: ضعيف، وقال العجلي: بصري ثقة، وقال
الساجي: فيه ضعف ليس بشيء ولا يقوى في الحديث، وقال يعقوب بن سفيان:
ثقة، وقال أبو زرعة: لا بأس به ^(٨٧). وقال ابن حجر: صدوق كثير الخطأ.

يلحظ أن عبارة أبي داود تتفق مع عبارة أبي حاتم في وصف عمارة، ولم يخرج
له إلا حديثا واحدا في باب الشواهد هو: حديث أنس بن مالك أن ملك ذى يزن

() /
() /
() (/)
() : () (/)

أَهْدَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حُلَّةً أَخَذَهَا بِثَلَاثَةِ وَثَلَاثِينَ بَعِيرًا... ثالث أربعة أحاديث في بَاب فِي لُبْسِ الصُّوفِ وَالشَّعْرِ^(٨٨) ، ومدار هذا الحديث على عمارة . قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن ثابت إلا عمارة بن زاذان^(٨٩) وقد ذكره ابن عدي^(٩٠) والذهبي^(٩١) في ترجمة عمارة .

:

قال أبو داود: ليس هو بذلك حدث عنه مالك مجديين، روى عن عكرمة عن ابن عباس من أتى بهيمة فاقتلوه، وقد روى عاصم عن أبي زرعة عن ابن عباس ليس على من أتى بهيمة حد.

أقوال النقاد فيه: قال أحمد: ليس به بأس، وقال أبو زرعة: ثقة، وقال أبو حاتم: لا بأس به، وقال ابن معين: في حديثه ضعف ليس بالقوي، وعنه: ضعيف، وقال البخاري: روى عن عكرمة في قصة البهيمية فلا أدري سمع أم لا، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن عدي: لا بأس به لأن مالكا يروي عنه ولا يروي مالك إلا عن صدوق ثقة، وقال ابن حبان: ربما أخطأ يعتبر حديثه من رواية الثقات عنه، وقال العجلي: ثقة ينكر عليه حديث البهيمية^(٩٢) .

نلاحظ أن عبارة أبي داود مفسرة وهي مقارنة لإحدى عبارتي ابن معين، فيكون الإشكال حيث روى عن عكرمة . وقد روى له أبو داود ثلاثة عشر حديثا: :
حديث عِكْرَمَةَ: أَنَّ أَتَاسًا مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ جَاءُوا فَقَالُوا: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ أَتَرَى الْغُسْلَ يَوْمَ

/	()
(/)	()
(- /)	()
(/)	()
(/) :	()

الْجُمُعَةِ وَاجِبًا قَالَ: لَا... ^(٩٣) أَخْرَجَهُ شَاهِدًا فِي بَابٍ فِي الرُّخْصَةِ فِي تَرْكِ الْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ لَكِنِ الثَّابِتُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ خِلَافُهُ ^(٩٤).

: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَتْ قِرَاءَةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى قَدْرِ مَا يَسْمَعُهُ مَنْ فِي الْحُجْرَةِ وَهُوَ فِي الْبَيْتِ ^(٩٥)، صَدَرَ بِهِ بَابٌ فِي رَفْعِ الصَّوْتِ بِالْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ فِي سَبْعَةِ أَحَادِيثٍ أَخْرَجَهَا.

: حَدِيثُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْعَجْزِ وَالْكَسَلِ.." ^(٩٦) أَخْرَجَهُ فِي بَابٍ فِي الْإِسْتِعَاذَةِ، وَهُوَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو ^(٩٧) وَلَيْسَ هُوَ مِنْ رِوَايَتِهِ عَنْ عِكْرَمَةَ.

: حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "صَيْدُ الْبَرِّ لَكُمْ حَلَالٌ مَا لَمْ تَصِيدُوهُ أَوْ يُصَدَّ لَكُمْ" ^(٩٨)، صَدَرَ بِهِ بَابٌ مَا جَاءَ فِي أَكْلِ الصَّيْدِ لِلْمَحْرَمِ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثُ مَفْسَرٍ وَالمَطْلَبُ لَا نَعْرِفُ لَهُ سَمَاعًا عَنْ جَابِرٍ.. قَالَ الشَّافِعِيُّ: هَذَا أَحْسَنُ حَدِيثٍ رَوِيَ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَقْيَسُ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا ^(٩٩)

/	()
(/)	()
/	()
/	()
/ :	()
/	()
(/)	()

: حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْأَضْحَى بِالْمُصَلَّى ..^(١٠٠) أَخْرَجَهُ وَحْدَهُ بَابُ فِي الشَّاةِ يُضْحَى بِهَا عَنْ جَمَاعَةٍ .

قال الترمذي: هذا حديث غريب من هذا الوجه والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم^(١٠١)

: حَدِيثُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَدِمْنَا خَيْرَ فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ تَعَالَى الْحِصْنَ
ذَكَرَ لَهُ جَمَالُ صَفِيَّةَ بِنْتِ حُبَيْبٍ وَقَدْ قُتِلَ زَوْجُهَا ... ^(١٠٢) أَخْرَجَهُ فِي بَابِ مَا جَاءَ فِي سَهْمِ
الصَّفِيِّ ، وَهُوَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو ^(١٠٣) وَلَيْسَ هُوَ مِنْ رِوَايَتِهِ عَنْ عِكْرَمَةَ .

: حديث أبي هريرة مرفوعاً: "إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنْ تَعْذِيبِ هَذَا نَفْسِهِ وَأَمْرُهُ أَنْ يَرْكَبَ" ^(١٠٤)، علقه شاهداً في باب مَنْ رَأَى عَلَيْهِ كَفَّارَةً إِذَا كَانَ (نذره) فِي مَعْصِيَةٍ .
: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَجُلًا لَزِمَ غَرِيماً لَهُ بِعَشْرَةِ دَنَانِيرَ فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا أَفَارِقُكَ حَتَّى تَقْضِيَنِي ... ^(١٠٥) أخرجهم وحده في باب فِي اسْتِخْرَاجِ الْمَعَادِنِ، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي ^(١٠٦) .

: حديث أبي هريرة أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "مَنْ وَلِيَ الْقَضَاءَ فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ سِكِّينٍ" (١٠٧)، صدر به باب في طلب القضاء وأخرج له متابعة، وهذا الحديث أعله الدارقطني بالموقوف (١٠٨).

	<hr/>	
	/	()
/		()
	/	()
/	:	()
	/	()
	/	()
	/	()

: حديث ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " مَنْ أَتَى بِهِمَةً فَأَقْتُلُوهُ ... " ^(١٠٩) أخرجه في باب فيمن أتى بهيمة وضعفه، وقد أخرجه الترمذي وقال: " هَذَا حَدِيثٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَدْ رَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي رَزِينٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَتَى بِهِمَةً فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ. حَدَّثَنَا بِذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَهَذَا أَصَحُّ مِنَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ. " ^(١١٠).

: عَائِشَةُ رَحِمَهَا اللَّهُ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: " إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَيُدْرِكُ بِحُسْنِ خُلُقِهِ دَرَجَةَ الصَّائِمِ الْقَائِمِ " ^(١١١)، صدر به باب في حُسْنِ الْخُلُقِ فِي أَرْبَعَةِ أَحَادِيثٍ أَخْرَجَهَا فِي الْبَابِ .

: حديث عِكْرِمَةَ أَنَّ نَفَرًا مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ قَالُوا: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ كَيْفَ تَرَى فِي هَذِهِ الْآيَةِ الَّتِي أُمِرْنَا فِيهَا بِمَا أُمِرْنَا، وَلَا يَعْمَلُ بِهَا أَحَدٌ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ...)؟ ^(١١٢) أخرجه في باب الاستئذان في العورات الثلاث وضعفه.

() /

() (/)

() /

() :

() /

() /

: حديث ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَعْمَلْ عَمَلٌ قَوْمٍ لُوطٍ فَأَقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ " أخرجه صدر باب فيمن عمل عمل قوم لوط ... ^(١١٣) ، والحديث ضعيف ^(١١٤) .

:

قال أبو داود: لم يكن بذاك ؛ قد رأيته ودخلت حمص غير مرة وهو حي وسألت عمرو بن عثمان عنه فذمه .

أقوال النقد فيه : قال أبو حاتم : لم يسمع من أبيه شيئا حملوه على أن يحدث فحدث ، وقال ابن حجر : وقد أخرج أبو داود عن محمد بن عوف عنه عن أبيه عدة أحاديث لكن يروونها لأن محمد بن عوف رآها في أصل إسماعيل ^(١١٥) ، وقال ابن حجر : غابوا عليه أنه حدث عن أبيه بغير سماع ^(١١٦) فيلحظ أنه ليس ثمة كثير قول من النقد في محمد هذا.

روى له أبو داود ستة أحاديث : خمسة من طريق شيخه محمد بن عوف قال قرأت في أصل إسماعيل بن عياش وحدثني ابنه ، والسادس من طريق سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْبَهْرَانِيِّ قال قرأت في أصل إسماعيل بن عياش وحدثني ابنه فالاعتماد في هذه الأحاديث ليس على محمد بن إسماعيل بل على أصل إسماعيل : : حديثان ثَوْبَانَ حَدَّثَهُمْ أَنَّهُمْ اسْتَفْتَوْا النَّبِيَّ - صلى الله عليه وسلم - عَنْ الْغَسَلِ مِنَ الْجَنَابَةِ

(/)	()	
	(/)	()
(/)	:	()
				()

فَقَالَ: "أَمَّا الرَّجُلُ فَلْيَنْشُرْ رَأْسَهُ فَلْيَغْسِلْهُ... أَخْرَجَهُ خَامِسَ خَمْسَةِ أَحَادِيثٍ فِي بَابٍ فِي الْمَرْأَةِ هَلْ تَنْقُضُ شَعْرَهَا عِنْدَ الْغُسْلِ" (١١٧) .

صححه الشيخ الألباني وقال: "وإنما اعتمدنا في تصحيحه على قول محمد بن عوف: "قرأت في أصل إسماعيل بن عياش وهذه وجادة صحيحة من ثقة في أصل ثقة؛ وهي حجة على المعتمد" (١١٨)

: حديث حُرَيْثِ بْنِ الْأَبَحِّ السَّلِيلِيِّ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ بَنِي أَسَدٍ قَالَتْ: كُنْتُ يَوْمًا عِنْدَ زَيْنَبَ امْرَأَةِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَنَحْنُ نَصْبُغُ ثِيَابًا لَهَا ... أَخْرَجَهُ سَادِسُ سِتَةِ أَحَادِيثٍ فِي بَابِ فِي الْحُمْرَةِ (١١٩)، وفي سنده ضعف (١٢٠) وضعفه جهالة حريث (١٢١) .

: حديث شُرَيْحِ بْنِ عُبَيْدِ الحَضْرَمِيِّ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : "إِنَّ اللَّهَ أَجَارَكُمْ مِنْ ثَلَاثٍ خِلَالٍ... فِي بَابِ ذِكْرِ الْفِتَنِ وَدَلَالَتِهَا.

وقد اختلف في سماع شريح من أبي مالك ، والراجح أنه مرسل كما قال ابن حجر (١٢٢) .

: حديث عَمْرُو بْنِ الْعَاصِ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ: "لَقَدْ رَأَيْتُ أَوْ أُمِرْتُ أَنْ أَتَجَوَّزَ فِي الْقَوْلِ فَإِنَّ الْجَوَازَ هُوَ خَيْرٌ"

()	/
()	(/)
()	/
()	(/)
()	(/)
()	(/)
()	(/)

(١٢٣) أخرجه رابع أربعة في باب مَا جَاءَ فِي الْمُتَشَدِّقِ فِي الْكَلَامِ، وحسنه الشيخ الألباني، ويقال فيه ما قيل في الحديث الأول .

: حديث شُرَيْحٍ عَنْ أَبِي مَالِكٍ قَالَ: قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ حَدِّثْنَا بِكَلِمَةٍ نَقُولُهَا إِذَا أَصْبَحْنَا وَأَمْسَيْنَا وَاضْطَجَعْنَا فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: "اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ..." (١٢٤) في باب مَا يَقُولُ إِذَا أَصْبَحَ، يقال فيه ما قيل في الحديث الرابع .

: حديث شُرَيْحٍ عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - : " إِذَا وَلَجَ الرَّجُلُ فِي بَيْتِهِ فَلْيَقُلْ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَ الْمَوْلِجِ..." (١٢٥) في باب مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ، يقال فيه ما قيل في سابقه .

قال أبو داود: "ليس به بأس، ليس بذاك القوي" .

أقوال النقاد فيه: قال ابن معين: ليس به بأس، وعنه: ضعيف، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال الدارقطني: ليس بالقوي يعتبر به، وقال ابن حبان: أكثر من المناكير، وقال يعقوب بن شيبة: ثقة، وقال العجلي: ثقة، وقال الجوزجاني: حدثنا عفان ثنا موسى وأثنى عليه عفان ثناء حسنا، وقال: ما رأيت مثله قط، وقال عفان: كان يعد من الأبدال (١٢٦) .

قال ابن حجر: صدوق عابد له أوهام.

/	()
/	()
/	()
(/)	: ()

يلحظ موافقة عبارة أبي داود لعبارات كبار النقاد في وصفهم العمي، فليس به بأس في عدالته فهو من الأبدال وليس بذلك القوي في ضبطه والله أعلم .

روى له أبو داود ثلاثة أحاديث : حديث أنس بن مالك قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - : " لَأَنْ أَفْعُدَ مَعَ قَوْمٍ يَذْكُرُونَ اللَّهَ تَعَالَى مِنْ صَلَاةِ الْغَدَاةِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُعْتِقَ أَرْبَعَةً مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ .. " (١٢٧) أخرجه ثالث أربعة أحاديث باب فِي الْقَصَصِ .

قال البزار (١٢٨) : وهذه الأحاديث لا نعلم رواها، عن قتادة عن أنس إلا موسى بن خلف، وحسنه العراقي (١٢٩) والألباني (١٣٠) . قلت : لعل التحسين للمتن لشواهده .

: حديث أبي هريرة، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - قَالَ : " مَنْ أَعْتَقَ شِقْصًا لَهُ - أَوْ شَقِصًا لَهُ - فِي مَمْلُوكٍ .. " (١٣١) . أخرجه متابعة في باب مَنْ ذَكَرَ السَّعَايَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وهو عند البخاري في الصحيح من غير طريق العمي (١٣٢) .

: حديث شهر بن حوشب قال : سَأَلْتُ أُمَّ سَلَمَةَ كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - - صلى الله عليه وسلم - يَقْرَأُ هَذِهِ الْآيَةَ (أَنَّهُ عَمَلٌ

() /

() (/)

() (/)

() (/)

() /

() /

() :

() . (انفرد أبو داود بتخريج حديثه وهو من شيوخه).

قال أبو داود: ليس بشيء .

أقوال النقد فيه: قال أبو حاتم: صدوق، وقال محمد بن عوف: محمد بن إبراهيم كان يسوي الأحاديث وأما أبوه فشيخ غير متهم لم يكن يفعل من هذا شيئاً، وقال ابن عدي: وإبراهيم حديثه مستقيم ولم يرم إلا بهذا الحديث، ويشبه أن يكون من عمل ابنه كما ذكر محمد بن عوف، وذكره ابن حبان في الثقات^(١٣٦). قال ابن حجر: مستقيم الحديث إلا في حديث واحد يقال إن ابنه محمداً أدخله عليه.

يلحظ أن أبا داود قد انفرد بتضعيف إبراهيم وكأنه لأجل ابنه والله أعلم. أخرج له حديثين: : حديث أبي الأزهري المغيرة بن فروة قال قام معاوية في الناس ... قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - يَقُولُ: " صُومُوا الشَّهْرَ وَسِرَّهُ " (١٣٧) أخرجه شاهدها حديث عمران بن حصين الصحيح^(١٣٨) في باب في التَّقْدُم، وأما حديث معاوية فقد جود إسناده العيني فقال: " وروى أبو داود بإسناد جيد من حديث معاوية " (١٣٩)

: حديث عُثْبَةَ بْنِ عَبْدِ السَّلْمِيِّ قَالَ: " اسْتَكْسَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - فكَسَانِي خَيْشَتَيْنِ، فَلَقَدْ رَأَيْتُنِي وَأَنَا أَكْسَى أَصْحَابِي " (١٤٠) أخرجه

() : (/ -)
 () (/)
 () (/)
 () (/)
 () (/)

شاهدا في باب في لُبْسِ الصُّوفِ وَالشَّعْرِ، ولم ينفرد به إبراهيم بل تابعه الهيثم بن خارجة، وَالْحَكَمُ بْنُ مُوسَى، وَدَاوُدُ بْنُ رَشِيدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ... (١٤١)

وهذا يؤيد أن العلة في مروياته من ابنه كما قال ابن عوف وابن عدي والله أعلم.

:

قال أبو داود: ليس حديثه بشيء .

أقوال النقاد فيه : قال أحمد: منكر الحديث، وقال النسائي ضعيف، وقال أيضا: ليس بالقوي، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابعه عليه أحد، وقال ابن معين: بصري ثقة، وعنه: ضعيف، وقال أبو زرعة: ثقة. وقال أبو حاتم: حسن الحديث ليس بمنكر الحديث يكتب حديثه، وقال ابن حبان: صدوق (١٤٢). قال ابن حجر: صدوق يخطيء .

اتفقت غالبية أقوال النقاد على تضعيفه، وأخرج له أبو داود حديثا واحدا متابعة هو حديث الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "إِنَّ الْخَمْرَ مِنَ الْعَصِيرِ..." (١٤٣) أخرجه في باب الْخَمْرِ مِمَّا هُوَ ؟.

:

.

قال أبو داود: ليس بشيء، وعنه: لا يحتج بحديثه .

(/) ()

(/) : ()

/ ()

أقوال النقاد فيه : قال ابن معين : ليس بالقوي ولا يحتج بحديثه ، عنه : ضعيف وهم يكتبون حديثه ويشتهونه ، وقال أبو حاتم : ليس بقوي ، وقال النسائي : ضعيف ، وقال مرة : ليس بالقوي ، وقال ابن عدي : لفليح أحاديث صالحة : يروي عن الشيوخ من أهل المدينة أحاديث مستقيمة وغرائب وقد اعتمده البخاري في صحيحه وروى عنه الكثير وهو عندي لا بأس به ، وقال الدارقطني : يختلفون فيه وليس به بأس ، وقال علي بن المديني : كان فليح وأخوه عبد الحميد ضعيفين ، وقال الحاكم : اتفاق الشيخين عليه يقوي أمره ^(١٤٤) . وقال ابن حجر : صدوق كثير الخطأ .

نلاحظ توافق قول أبي داود مع قول ابن معين ، ولعل الصواب الاحتجاج بما رواه عن أهل المدينة كما استقرأ ابن عدي .

وقد أخرج له أبو داود تسعة أحاديث :

: حديث أبي حميد الساعدي في عشرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم أبو قتادة قال أبو حميد أنا أعلمكم بصلوة رسول الله ... ^(١٤٥) ، أخرجه متابعة في باب افتتاح الصلاة .

: حديث معاوية بن الحكم السلمي قال لما قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم علمت أموراً من أمور الإسلام... ^(١٤٦) أخرجه متابعة في باب تسميت العاطس في الصلاة .

(/) : ()
/ ()
/ ()

}

: حديث أنس بن مالك، رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي الجمعة حين تميل الشمس^(١٤٧)، صدر به باب في وقت الجمعة، وهو عند البخاري من طريق فليح^(١٤٨) وهو مما توبع فيه فليح .

: حديث سهل بن سعد أن رجلاً أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: يا رسول الله أرايت رجلاً رأى مع امرأته...^(١٤٩)، أخرجه متابعة في باب في اللعان ولم يتفرد به وهو عند البخاري من طريق فليح^(١٥٠) وهو كذلك مما توبع فيه فليح.

: أن عائشة أمرت أن يمر بجنازة سعد بن أبي وقاص في المسجد فتصلي عليه فأنكر الناس ذلك عليها...^(١٥١) باب الصلاة على الجنازة في المسجد صدر به، وأخرج له متابعة وشاهدا وهو عند مسلم من غير طريق فليح^(١٥٢)

: حديث جابر بن عبد الله أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: "أيما رجل أعمر عمرى^(١٥٣) له ولعقبه فإنها للذي أعطىها لا ترجع إلى الذي أعطاهما.." ^(١٥٤) .

	/	()
/	/	()
	/	()
}		()
	/ {	
	/	()
(/)		()
	:	()
	/	()

صدر به باب مَنْ قَالَ فِيهِ وَلَعَقِيهِ وَأَخْرَجَ لَهُ مَتَابَعَاتٌ وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ غَيْرِ طَرِيقٍ فَلْيَحْ (١٥٥).

: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " مَنْ تَعَلَّمَ عِلْمًا مِمَّا يُبْتَغَى بِهِ وَجْهُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَتَعَلَّمُهُ إِلَّا لِيُصِيبَ بِهِ عَرَضًا ... " (١٥٦) أَخْرَجَهُ وَحْدَهُ فِي بَابِ مَنْ تَعَلَّمَ عِلْمًا مِمَّا يُبْتَغَى بِهِ وَجْهُ، وَرَجَحَ أَبُو زُرْعَةَ وَقْفَهُ (١٥٧).
: حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " إِنْ كَانَ عِنْدَكَ مَاءٌ بَاتَ هَذِهِ اللَّيْلَةَ فِي شَنٍّْ وَإِلَّا كَرَعْنَا ... " (١٥٨) أَخْرَجَهُ وَحْدَهُ فِي بَابِ فِي الْكَرْعِ، وَهُوَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ مِنْ طَرِيقٍ فَلْيَحْ (١٥٩).

: حَدِيثُ أُمِّ الْمُنْذِرِ بِنْتِ قَيْسِ الْأَنْصَارِيَّةِ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَعَهُ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَعَلِيٌّ نَاقِيٌّ وَلَنَا دَوَالِي مُعَلَّقَةٌ ... (١٦٠) أَخْرَجَهُ وَحْدَهُ فِي بَابِ فِي الْحَمِيَّةِ، وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ فُلَيْحٍ، وَيُرْوَى عَنْ فُلَيْحٍ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ، وَأَبُو دَاوُدَ، قَالَا: حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ يَعْقُوبَ، عَنْ أُمِّ الْمُنْذِرِ الْأَنْصَارِيَّةِ، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ يُونُسَ بْنِ مُحَمَّدٍ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ:

(/)	()	
	/		()	
(/)	:	()
	/		()	
/			()	
	/		()	

«أَنْفَعُ لَكَ» وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: وَحَدَّثَنِيهِ أَيُّوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ^(١٦١).

:

.

قال أبو داود: ليس بشيء.

أقوال النقاد فيه: قال ابن معين: كان أعمى واختلط عليه حديثه وكان كوفيا فانتقل إلى اليمامة وهو ضعيف، وقال الفلاس: صدوق كثير الوهم متروك الحديث، قال أبو حاتم وأبو زرعة: من كتب عنه باليمامة وبمكة فهو صدوق إلا أن في أحاديثه تخاليط وأما أصوله فهي صحاح، وقال البخاري: ليس بالقوي يتكلمون فيه، وقال النسائي: ضعيف، وقال ابن عدي: روى عنه من الكبار أيوب وابن عون، وسرد جماعة، وقال: ولولا أنه في ذلك المحل لم يرو عنه هؤلاء وقد خالف في أحاديث ومع ما تكلم فيه من تكلم يكتب حديثه، وقال أحمد بن حنبل: لا يحدث عنه إلا شرمه، وقال الدارقطني: هو وأخوه يتقاربان في الضعف قيل له يتركان فقال لا بل يعتبر بهما^(١٦٢). قال ابن حجر: صدوق ذهب كتبه فساء حفظه وخلط كثيرا وعمي فصار يلقي ورجحه أبو حاتم على ابن لهيعة.

يلحظ أن عبارة أبي داود مجملة فسر سببها عبارات النقاد، ولم يخرج له إلا حديث قيس بن طلح عن أبيه قال: قَدِمْنَا عَلَى نَبِيِّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَجَاءَ رَجُلٌ كَأَنَّهُ بَدَوِيٌّ، فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ مَا تَرَى فِي مَسِّ الرَّجُلِ ذِكْرَهُ بَعْدَ مَا يَتَوَضَّأُ،

() : () /)
(: (/)

فَقَالَ: " هَلْ هُوَ إِلَّا مُضَعَّةٌ مِنْهُ أَوْ قَالَ بَضْعَةٌ مِنْهُ " (١٦٣) أخرج وحده في بَابِ الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ (مس الذكر)، وأخرجه الترمذي وقال: وهذا الحديث أحسن شيء روى في هذا الباب (١٦٤).

: أخرج أبو داود في هذا المبحث لأربعة رواة ممن قال فيهم: (ثلاثة عشر حديثاً: أخرج لراويين حديثاً واحداً، وللثالث حديثين، وللرابع تسعة أحاديث، وأما كيفية إخراج هذه الأحاديث فكانت على النحو الآتي: أربعة لم يخرج في الباب غيرها، وستة في باب المتابعات، وثلاثة في باب الشواهد.) :

قال أبو داود: زكريا ثقة إلا أنه يدلّس. اختلفت أقوال النقاد فيه: قال القطان: ليس به بأس وليس عندي مثل إسماعيل بن أبي خالد، وقال أحمد بن حنبل: إذا اختلف زكريا وإسرائيل فإن زكريا أحب إلي في أبي إسحاق، ثم قال: ما أقربهما وحديثهما عن أبي إسحاق لين سمعا منه بآخره، وقال: ثقة حلّو الحديث ما أقرب به من إسماعيل بن أبي خالد، وقال العجلي: كان ثقة إلا أن سماعه من أبي إسحاق بآخره، ويقال: إن شريكا أقدم سماعاً منه، وقال النسائي: ثقة، وقال أبو بكر البزار: ثقة، وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث.

وقال ابن معين: صالح، وقال أبو زرعة: صويلح يدلّس كثيراً عن الشعبي، وقال أبو حاتم: لين الحديث كان يدلّس وإسرائيل أحب إلي منه، ويقال: إن المسائل

التي كان يرويها عن الشعبي لم يسمعها منه إنما أخذها عن أبي حريز، قال يحيى بن زكريا: لو شئت سميت لك من بين أبي وبين الشعبي^(١٦٥). قال ابن ح جر: ثقة وكان يدلّس وسماعه من أبي إسحاق بأخرة. وذكره في الطبقة الثانية من المدلسين وهم: من احتمل الائمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لاماته وقلة تدليسه في جنب ما روى.^(١٦٦)

نجد أبا حاتم وأبا زرعة وافقا أبا داود في وصف زكريا بالتدليس وخالفاه في درجة التوثيق .

روى له أبو داود أربعة عشر حديثاً: : حديث عائشة قالت: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَذْكُرُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ^(١٦٧) فِي بَابِ فِي الرَّجُلِ يَذْكُرُ اللَّهَ تَعَالَى عَلَى غَيْرِ طَهْرٍ.

وهو عند مسلم^(١٦٨) من طريق زكريا إلا أن روايتهما لم يصرح فيها زكريا بالسماع، وجاء تصريحه بالسماع عند الإمام أحمد في مسنده^(١٦٩).

: حديث عائشة قالت: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ ... فِي بَابِ السُّؤَالِ مِنَ الْفِطْرَةِ^(١٧٠) وهو عند مسلم^(١٧١) كذلك من طريق

(/)	:	()
.	:	()
/	:	()
/)	:	()
		(
	(/)	()
/	:	()
(/)	:	()

زكريا إلا أن روايتهما لم يصرح فيها زكريا بالسمع وجاء تصريحه بالسمع عند ابن خزيمة في صحيحه. ^(١٧٢)

: حديث عائشة أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَغْتَسِلُ مِنْ أَرْبَعٍ : مِنْ الْجَنَابَةِ ، وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَمِنْ الْحِجَامَةِ ، وَمِنْ غُسْلِ الْمَيِّتِ ^(١٧٣) فِي بَاب فِي الْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ. وقد صرح زكريا هنا بالتحديث لكن الحديث مختلف فيه ^(١٧٤) ، وضعفه أبو داود في باب في الغسل من غسل الميت قَالَ : " وَحَدِيثُ مُصْعَبٍ ضَعِيفٌ ، فِيهِ خِصَالٌ لَيْسَ الْعَمَلُ عَلَيْهِ " ^(١٧٥) .

: حديث الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ : أَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى النَّاسِ بِوَجْهِهِ فَقَالَ : " أَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ ثَلَاثًا ... " ^(١٧٦) فِي بَابِ تَسْوِيقِ الصُّفُوفِ ، وَلَمْ يَصْرَحْ زَكْرِيَا فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ بِالسَّمْعِ وَجَاءَ تَصْرِيحُهُ عِنْدَ ابْنِ خَزِيمَةَ فِي صَحِيحِهِ ^(١٧٧) وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ .

: حديث عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ " قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " يَا أَهْلَ الْقُرْآنِ أَوْتِرُوا فَإِنَّ اللَّهَ وَتَرِيحُ الْوَتْرِ ... " ^(١٧٨) فِي بَابِ اسْتِحْبَابِ

(/)	()
/	()
(/)	: ()
/	()
/	()
(/)	()
/	()

الوثر. لم يصرح فيه زكريا بالسماع لكن أبا داود أخرج له متابعا، وله شواهد في الصحيحين من حديث أبي هريرة ^(١٧٩).

: حديث جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَا حِلْفَ فِي الْإِسْلَامِ..." ^(١٨٠) في باب في الحلف.

وهو عند مسلم ^(١٨١) من طريق زكريا إلا أن روايتهما لم يصرح فيها زكريا بالسماع وجاء تصريحه بالسماع عند الطبري في تهذيب الآثار ^(١٨٢).

: حديث الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "إِنَّ الْحَلَالَ بَيْنٌ وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيْنٌ..." ^(١٨٣) في باب في اجتناب الشبهات. وهو من رواية زكريا عن الشعبي بالعننة إلا أن أبا داود أخرج له متابعة، وجاء تصريح زكريا بسماعه هذا الحديث من الشعبي في مسند أحمد ^(١٨٤).

: حديث جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: يَعْتَهُ -يَعْنِي: بَعِيرُهُ- مِنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاشْتَرَطْتُ حُمْلَانَهُ إِلَى أَهْلِي.. ^(١٨٥) في باب في شرط في بيع، وقد

() :

() /

() - - :

(/)

() () ()

() /

() (/)

() /

صرح فيه زكريا هنا بسماعه من الشعبي ، وهو عند البخاري من طريق زكريا مصرحا بالسماع من الشعبي^(١٨٦) .

: حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لَبَنُ الدَّرِّ يُحَلَبُ يَنْفَقَتُهُ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا.." قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهُوَ عِنْدَنَا صَحِيحٌ^(١٨٧) في باب في الرهن. ولم يصرح زكريا هنا بالسماع من الشعبي وأخرجه البخاري مثل أبي داود أي من غير تصريح^(١٨٨) وجاء التصريح في مسند أحمد^(١٨٩) .

: حديث أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ .. فَقَالَ الْأَشْعَرِيُّ: هَذَا أَمْرٌ لَمْ يَكُنْ بَعْدَ الَّذِي كَانَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْلَفَهُمَا بَعْدَ الْعَصْرِ بِاللَّهِ مَا خَانَا وَلَا كَذَبَا...^(١٩٠) في باب شهادة أهل الذمة وفي الوصية في السفر. وهو من روايته عن الشعبي بالغنعة ، وجاء التصريح بالسماع في سنن سعيد بن منصور^(١٩١) .

: حديث خَارِجَةَ بِنِ الصَّلْتِ التَّمِيمِيَّةِ ، عَنْ عَمِّهِ أَنَّهُ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَسْلَمَ ، ثُمَّ أَقْبَلَ رَاجِعًا مِنْ عِنْدِهِ فَمَرَّ عَلَى قَوْمٍ عِنْدَهُمْ

()	:	(/)
(
()	/	
()	:	(/)
()	(/)	
()	/	
()	(/) ()	

رَجُلٌ مَجْنُونٌ مُوثَّقٌ بِالْحَدِيدِ... (١٩٢) فِي بَابِ كَيْفِ الرُّقَى ، وَهُوَ مِنْ رَوَايَتِهِ عَنِ الشَّعْبِيِّ مَصْرُحًا بِالسَّمَاعِ وَأَخْرَجَ لَهُ مَتَابَعَاتٌ .

: حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَيْهِ مِرْطٌ مُرَحَّلٌ مِنْ شَعَرٍ أَسْوَدَ ... (١٩٣) فِي بَابِ فِي لُبْسِ الصُّوفِ وَالشَّعْرِ. وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ (١٩٤) كَذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ زَكْرِيَا إِلَّا أَنْ رَوَايَتَيْهِمَا لَمْ يَصْرَحْ فِيهَا زَكْرِيَا بِالسَّمَاعِ وَجَاءَ التَّصْرِيحُ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ (١٩٥) .

: حَدِيثُ ابْنِ أَبِي زَائِدَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ عَامِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "الْوَائِدَةُ وَالْمَوْءُودَةُ فِي النَّارِ" قَالَ يَحْيَى بْنُ زَكْرِيَا: قَالَ أَبِي: فَحَدَّثَنِي أَبُو إِسْحَاقَ أَنَّ عَامِرًا حَدَّثَهُ بِذَلِكَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (١٩٦) أَخْرَجَهُ شَاهِدًا فِي بَابِ فِي ذَرَارِي الْمَشْرِكِينَ . وَرَوَاهُ الْبَزَارُ بِمِثْلِ رَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ وَقَالَ: هَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ أَحَدًا جَوَّدَهُ إِلَّا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ أَبِيهِ (١٩٧). قُلْتُ: يَشِيرُ بِذَلِكَ إِلَى ضَعْفِهِ مُسْنَدًا لِأَنَّ سَمَاعَ زَكْرِيَا مِنْ أَبِي إِسْحَاقَ بِأَخْرَافٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

/	()
/	()
/) :	()
	(
(/)	()
/	()
(/)	()

: حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها إن جبريل يقرأ عليك السلام فقالت وعليه السلام ورحمة الله ... ^(١٩٨) في باب في الرجل يقول فلان يقرئك السلام وهو من روايته عن الأعمش بالعنعنة وجاء التصريح بسماعه عند البخاري في الأدب المفرد ^(١٩٩). وللحديث متابعة عند البخاري ^(٢٠٠).

:
قال أبو داود: إذا قال حدثنا فهو ثبت وكان يدللس، وقال مرة: كان شديد التدليس.

أقوال النقاد فيه: قال عفان: كان مبارك معتبرا كان من النساك وكان وكان، وقال: كان يحيى بن سعيد وعبد الرحمن لا يحدثان عنه، قال: وسمعت يحيى بن سعيد يحسن الثناء عليه، وقال أبو حاتم: كان عفان يطريه، وقال أحمد: كان مبارك بن فضالة يرفع حديثا كثيرا ويقول في غير حديث عن الحسن، قال، ثنا عمران، وقال: حدثنا ابن مغفل، وأصحاب الحسن لا يقولون ذلك - يعني: أنه يصرح بسماع الحسن من هؤلاء وأصحاب الحسن يذكرونه عندهم بالعنعنة - ، وقال ابن معين: ضعيف الحديث وهو مثل الربيع بن صبيح في الضعف، وعن ابن معين: ثقة، وقال مرة: ضعيف، وقال النسائي: ضعيف، وقال ابن المديني: سمعت يحيى بن سعيد، يقول: كنا كتبنا عن مبارك في ذلك الزمان، قال يحيى: ولم أقبل منه شيئا إلا شيئا

() / ()
() ()
() : (/)

يقول فيه حدثنا، وعن ابن المديني: هو صالح وسط، وقال العجلي: لا بأس به، وقال أبو زرعة: يدلّس كثيرا فإذا قال حدثنا فهو ثقة^(٢٠١).

وقال ابن حجر: صدوق يدلّس ويسوي. وذكره في الطبقة الثالثة من المدلسين وهم: من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع ومنهم من رد حديثهم مطلقا ومنهم من قبلهم^(٢٠٢).

نجد أبا داود وافق غير واحد في وصف مبارك بالتدليس خاصة أبا زرعة، وروى لمبارك ثلاثة أحاديث عن ثابت البناني عن عن الأولين وصرح بالسماع في الثالث.

: حديث يَشْرِ بْنِ آدَمَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَكْرٍ السَّهْمِيُّ، حَدَّثَنَا مُبَارَكُ بْنُ فَضَالَةَ، عَنْ ثَابِتِ الْبَنَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "هَلْ مِنْكُمْ أَحَدٌ أَطْعَمَ الْيَوْمَ مِسْكِينًا.." ^(٢٠٣) أخرجه وحده في باب الْمَسْأَلَةِ فِي الْمَسَاجِدِ، وأخرجه البزار وقال: "وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُهُ يُرْوَى، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَإِنَّمَا يَرْوِيهِ غَيْرُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَكْرٍ، عَنْ مُبَارَكٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى مُرْسَلًا وَلَمْ نَسْمَعْهُ مُتَّصِلًا إِلَّا مِنْ يَشْرِ بْنِ آدَمَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَكْرٍ" ^(٢٠٤)، وفي هذا الإسناد بشر بن آدم، وهو صدوق فيه لين، وكلام البزار يوحي بأنه سبب العلة، فكان أبا داود أخرج رواية مبارك المرسلة ليبين علة من وصلها وهو بشر. والله أعلم.

() : (/)

: ()

/ ()

(/) ()

: حديث أنس قال: مَا رَأَيْتُ رَجُلًا اتَّقَمَ أَذُنَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَنْحِي رَأْسَهُ حَتَّى يَكُونَ الرَّجُلُ هُوَ الَّذِي يُنْحِي رَأْسَهُ ... (٢٠٥) أخرجه سابع سبعة أحاديث في باب في حُسْنِ الْعِشْرَةِ.

: حديث أنس بن مالك أَنَّ رَجُلًا كَانَ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَمَرَّ بِهِ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَأَحِبُّ هَذَا ... (٢٠٦) أخرجه شاهدا في باب إِخْبَارِ الرَّجُلِ الرَّجُلَ بِمَحَبَّتِهِ إِيَّاهُ، وقد أعله أبو حاتم بالإرسال (٢٠٧) .

:

قال أبو داود: لم يكن به بأس إلا أنه كان يدلّس، وعنه: ليس بذلك .

أقوال النقاد فيه: قال يزيد بن هارون: كان صدوقا ولكن يدلّس، وكذا قال أبو زرعة، وابن نمير وزاد: أفسد حديثه بالتدليس كان يحدث بما لم يسمع، وقال أبو نعيم: لم يكن بأبي جناب بأس إلا أنه كان يدلّس، وكذا قال أحمد وابن معين، وعن أحمد: أحاديثه مناكير، وعن ابن معين وعثمان الدارمي: ضعيف، وقال العجلي كوفي ضعيف الحديث يكتب حديثه وفيه ضعف، وقال عمرو بن علي: متروك الحديث، وقال الجوزجاني: يضعف حديثه، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال في موضع آخر: ليس بالثقة يدلّس، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حبان: كان يدلّس عن الثقات ما سمع من الضعفاء فألزقت به تلك المناكير التي يرويها عن المشاهير فحمل عليه أحمد حملا شديدا (٢٠٨).

() /

() /

() : (/)

() : (/ -)

قال ابن حجر: ضعفه لكثرة تدليسه. وذكره في الطبقة الخامسة وهي: من ضعف بأمر آخر سوى التدليس فحديثهم مردود ولو صرحوا بالسماع إلا أن يوثق من كان ضعفه يسيرا. (٢٠٩)

نجد أبا داود وافق غير واحد في وصف يحيى بالتدليس مع كونه ضعف بأمر آخر غير التدليس، وهو الذي جعل ابن حجر يورده في المرتبة الخامسة من مراتب المدلسين، وقد أخرج له حديثين دلس فيهما: : حديث ابن عباس قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَنْ سَمِعَ الْمُنَادِيَ فَلَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ اتِّبَاعِهِ عُدْرٌ" قَالُوا: وَمَا الْعُدْرُ؟ قَالَ: "خَوْفٌ أَوْ مَرَضٌ لَمْ تُقْبَلْ مِنْهُ الصَّلَاةُ الَّتِي صَلَّى" (٢١٠) أخرجه شاهدا في باب في التشديد في ترك الجماعة.

قال ابن الملقن: "وفي إسناده أبو جناب يحيى بن أبي حية الكلبي، ضعفه النسائي والدارقطني، وقال ابن معين: صدوق يدلّس" (٢١١).

: حديث يزيد بن البراء، عن أبيه، أن النبي صلى الله عليه وسلم: نُؤْوِلَ يَوْمَ الْعِيدِ قَوْسًا فَخُطِبَ عَلَيْهِ (٢١٢)، أخرجه في باب يخطب على قوس. قال العيني: "وليس هذا الحديث بثابت في بعض النسخ" (٢١٣).

: أخرج أبو داود في هذا المبحث لثلاثة رواة من قال فيهم: ()

(): أخرج لراو أربعة عشر حديثا صرح بالسماع في حديثين مع مراعاة أن

()	:	()
()	/	()
()	(/)	()
()	/	()
()	(/)	()

الشيخين شاركا في ثمانية ثبت تصريحه بالسماع عند غيرهم ، وللثاني حديثين رواهما بالعننة ، ولالثالث ثلاثة صرح بالسماع في اثنين .

:) :

(

.(انفرد أبو

:

داود بتخريج حديثه)

قال أبو داود : لا يكتب حديثه

أقوال النقد فيه : قال الفلاس : متروك الحديث ، وهو رجل صالح يكنى أبا إسماعيل ، وكان يحبى وعبد الرحمن لا يحدثان عنه ، وقال البخاري : كان شعبة سئ الرأي فيه ، وقال أحمد بن حنبل : متروك الحديث ترك الناس حديثه منذ دهر ، وقال مرة : منكر الحديث ، وقال ابن معين : ليس حديثه بشيء ، وقال مرة : ضعيف ، وقال مرة : متروك الحديث ، وكذا قال النسائي والدارقطني وأبو حاتم وزاد وكان رجلا صالحا ولكنه بلي بسوء الحفظ ^(٢١٤) .

وقال ابن حجر : متروك .

نلاحظ توافق معنى عبارة أبي داود مع عبارات غيره من النقاد ولم يخرج له إلا حديث أبي الدرداء قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " خَمْسٌ مَنْ جَاءَ بِهِنَّ مَعَ إِيْمَانٍ دَخَلَ الْجَنَّةَ ... " ^(٢١٥) أخرجه مقرونا بقتادة ، شاهدا في باب فِي الْمُحَافَظَةِ عَلَى وَقْتِ الصَّلَاةِ سَادِسَ سَبْعَةِ أَحَادِيثَ .

() : (/ -)
() /

:

قال أبو داود: عاصم لا يكتب حديثه، وعنه: لا يحتج بحديثه.

أقوال النقاد فيه: قال ابن عيينة: كان الأشياخ يتقون حديث عاصم، وقال أحمد: ليس بذلك، وقال ابن معين: ضعيف، وقال أبو حاتم: منكر الحديث، مضطرب الحديث، ليس له حديث يعتمد عليه وما أقربه من ابن عقيل، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: لا نعلم مالكا روى عن إنسان ضعيف مشهور بالضعف إلا عاصم بن عبدالله فإنه روى عنه حديثا، وقال الدار قطني: مديني يترك وهو مغفل، وقال ابن عدي: قد روى عنه ثقات الناس واحتملوه وهو مع ضعفه يكتب حديثه...^(٢١٦) قال ابن حجر: ضعيف.

وهذا يظهر أن أبا داود وافق قول جمهور النقاد في عاصم، ومع ذلك فقد أخرج له ستة أحاديث: : حديث عامر بن ربيعة قال: عَطَسَ شَابٌّ مِنَ الْأَنْصَارِ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا....^(٢١٧) أخرجه شاهدا لبعض المتن في باب ما يستفتح به الصلاة من الدعاء.

: حديث عمر رضي الله عنه، قال: اسْتَأْذَنْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْعُمْرَةِ فَأَذِنَ لِي وَقَالَ: " لَا تَنْسَنَا يَا أُخَيَّ مِنْ دُعَائِكَ ..."^(٢١٨) أخرجه في باب الدعاء

الحديث قبل الأخير من واحد وعشرين حديثاً أخرجها في الباب .و أخرجه الترمذي وقال : هذا حديث حسن صحيح ^(٢١٩) ، وهو مما تفرد به عاصم .

قال البزار : وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُهُ يُرَوَّى بِهَذَا اللَّفْظِ إِلَّا عَنْ عُمَرَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، وَرَوَاهُ شُعْبَةُ ، وَالثَّوْرِيُّ ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ^(٢٢٠) .

: حديث عامر بن ربيعة قال : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَأْذِنُ وَهُوَ صَائِمٌ ^(٢٢١) ، أخرجه واحد في باب السَّوَالِ لِلصَّائِمِ . وضعفه ابن خزيمة بقوله : " و أنا بريء من عهدة عاصم ، سمعت محمد بن يحيى يقول : عاصم بن عبيد الله ليس عليه قياس " ^(٢٢٢) ، ولعل أبا داود لم يجد في الباب غيره .

: حديث عائشة قالت : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقْبَلُ عُثْمَانَ بْنَ مَظْعُونٍ وَهُوَ مَيِّتٌ ... ^(٢٢٣) أخرجه واحد في باب فِي تَقْبِيلِ الْمَيِّتِ ، وقد صححه الترمذي ^(٢٢٤) .

: حديث عبيد مولى أبي رهم عن أبي هريرة ، قال : لَقِيتُهُ امْرَأَةً وَجَدَ مِنْهَا رِيحَ الطَّيِّبِ يَنْفَحُ ... ^(٢٢٥) أخرجه ثاني ثلاثة أحاديث في باب مَا جَاءَ فِي الْمَرْأَةِ تَتَطَيَّبُ لِلْخُرُوجِ ، وقد ضعفه ابن حبان في المجروحين ^(٢٢٦) .

(/) ()

:

(/) ()

/ ()

(/) ()

/ ()

: (/) ()

/ ()

: حديث أبي رافع قال: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَدَنَ فِي أُذُنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ حِينَ وَلَدَتْهُ فَاطِمَةُ بِالصَّلَاةِ^(٢٢٧)، صدر به باب فِي الصَّبِيِّ يُوَلَّدُ فَيُؤَدَّنُ فِي أُذُنِهِ فِي ثَلَاثَةِ أَحَادِيثَ ذَكَرَهَا . وقد صححه الترمذي^(٢٢٨) وضعفه غيره^(٢٢٩) .

:

قال أبو داود: ليس بالذي يعتمد عليه .

أقوال النقد فيه: قال أحمد: ضعيف الحديث، ثم قال: بلغني أن عطية كان يأتي الكلبي ويسأله عن التفسير، وكان يكنيه بأبي سعيد فيقول: قال أبو سعيد، وكان هشيم يضعف حديث عطية، وقال ابن معين: صالح، وقال أبو زرعة: لين، وقال أبو حاتم: ضعيف يكتب حديثه، وقال النسائي: ضعيف، وقال ابن عدي: قد روى عن جماعة من الثقات، ولعطية عن أبي سعيد أحاديث عدة، وعن غير أبي سعيد، وهو مع ضعفه يكتب حديثه، وكان يعد مع شيعة أهل الكوفة، وقال ابن سعد: وكان ثقة إن شاء الله، وله أحاديث صالحة، ومن الناس من لا يحتج به^(٢٣٠). قال ابن حجر: صدوق يخطئ كثيرا وكان شيعيا مدلسا. نلاحظ أن النقد على تضعيفه إلا ابن سعد .

أخرج له أبو داود تسعة أحاديث: : حديث ابن عمر أَنَّ مَسْجِدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَتْ سَوَارِيهِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ

(/) ()

/ ()

: ()

/

(/) : ()

(- /) : ()

جُدُوعِ النَّخْلِ: أَعْلَاهُ مُظْلَلٌ بِجَرِيدِ النَّخْلِ...^(٢٣١) أخرجه متابعة في باب في بناء المساجد .

: حديث أبي سعيد قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِعَنِيٍّ إِلَّا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ...^(٢٣٢) أخرجه متابعة في باب من يجوز له أخذ الصدقة وهو غني .

: حديث أبي سعيد الخدري قال: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النَّائِحَةَ وَالْمُسْتَمِعَةَ^(٢٣٣) . أخرجه شاهدا في باب في النوح ، لكب الحديث معلول قال أبو حاتم: هذا حديث منكر ، ومحمد بن الحسن بن عطية ، وأبو ه ، وجدّه ضَعْفَاءُ الحديث^(٢٣٤) .

: حديث أبي سعيد الخدري قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَلَا يَصْرِفُهُ إِلَى غَيْرِهِ...^(٢٣٥) أخرجه وحده باب السلف لا يُحوّل. وهو معلول قال أبو حاتم: "إِنَّمَا هُوَ سَعْدُ الطَّائِي، عَنْ عَطِيَّة، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: قَوْلُهُ"^(٢٣٦) .

: حديث عطية بن سعد العوفي قال: قَرَأْتُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ، فَقَالَ: مِنْ ضَعْفٍ...^(٢٣٧) أخرجه في كتاب الحُرُوفِ

/ ()

/ ()

/ ()

(/) ()

/ ()

(/) ()

/ ()

وَالْقِرَاءَاتِ . قَالَ الطحاوي : " وَهَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْلَمُ رُويَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا الْبَابِ غَيْرُهُ " (٢٣٨) وقد أبطله أحمد بن صالح فقال : " هذا الحديث ليس له عندي أصل ولا هو بصحيح في نفسي ، من هذا الحديث شيء " (٢٣٩)

: حديث أبي سعيد الخدري أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " إِنَّ الرَّجُلَ مِنْ أَهْلِ عَلِيٍّ لَيُشْرَفُ عَلَى أَهْلِ الْجَنَّةِ فَتُضِيءُ الْجَنَّةُ لَوَجْهِهِ ... " (٢٤٠) أخرجه في كِتَابِ الْحُرُوفِ وَالْقِرَاءَاتِ ، وأخرجه الترمذي من طريق عطية ، وقال : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ رُويَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ عَطِيَّةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ (٢٤١) .

: حديث أبي سعيد الخدري قَالَ : حَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثًا ذَكَرَ فِيهِ جِبْرِيلُ وَمِيكَالُ فَقَالَ جِبْرِائِلُ وَمِيكَائِلُ (٢٤٢) ، أخرجه في كِتَابِ الْحُرُوفِ وَالْقِرَاءَاتِ ، ولم أقف على كلام في هذا الحديث .

: حديث أبي سعيد الخدري قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " أَفْضَلُ الْجِهَادِ كَلِمَةُ عَدْلٍ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ أَوْ أَمِيرٍ جَائِرٍ " (٢٤٣) ، أخرجه عاشر ثلاثة عشر حديثًا في باب الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ ، وقد رواه الترمذي من طريق عطية ،

()	- (/)	()
()	()	()
()	/	()
()	/	()
()	/	()
()	/	()

وقال: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ^(٢٤٤).
ولعل تحسينه لشواهده .

(انفرد أبو

:

داود بتخريج حديثه)

قال أبو داود: أعرابي تريد أن تحتج به أي شئ عنده ؟.

أقوال النقاد فيه : قال ابن القطان : لا يعرف حاله ، وقال ابن حزم : هو والملق بـ
مجهولان^(٢٤٥) . وقال ابن حجر : مجهول .

روى له أبو داود حديث مَلْقَامُ بْنُ التَّلْبِ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : صَحِبْتُ النَّبِيَّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ أَسْمَعْ لِحَشْرَةِ الْأَرْضِ تَحْرِيماً^(٢٤٦) . أخرجه وحده في باب فِي أَكْلِ
حَشَرَاتِ الْأَرْضِ .

:

.

قال أبو داود: ليس هو عندي بحجة ولا يقطع به في حديث إذا اختلف .

أقوال النقاد فيه : قال أحمد : كان يحيى بن سعيد يضعف حديثه عن عطاء ،
وقال : مطر في عطاء ضعيف ، وكذلك قال ابن معين ، وعنه : صالح ، وقال أبو زرعة :
صالح روايته عن أنس مرسل لم يسمع منه ، وقال النسائي : ليس بالقوي ، وقال ابن
سعد : كان فيه ضعف في الحديث ، وقال العجلي : بصري صدوق ، وقال مرة : لا

:

()

(/)

(/)

: ()

/

()

بأس به ، قيل له : تابعي؟ قال لا ، وقال أبو بكر البزار : ليس به بأس رأى أنسا وحدث عنه بغير حديث ، ولا نعلم سمع منه شيئا ولا نعلم أحدا ترك حديثه ، وقال الساجي : صدوق يهيم ، ولما ذكره ابن حبان قال : ربما أخطأ^(٢٤٧) . قال ابن حجر : صدوق كثير الخطأ وحديثه عن عطاء ضعيف . نلاحظ تضعيف النقاد له وإن كانت عبارة أبي داود هي الأشد ، ومع ذلك فقد أخرج له ثمانية أحاديث :

: حديث ابن عباسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَسْجُدْ فِي شَيْءٍ مِنَ الْمُفْصَلِ مُنْذُ تَحَوَّلَ إِلَى الْمَدِينَةِ^(٢٤٨) ، صدر به باب مَنْ لَمْ يَرَ السُّجُودَ فِي الْمُفْصَلِ ثم ذكر له شاهدا ، وهو باب ضعيف^(٢٤٩) .

: حديث عُثْمَانَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ ، وَلَا يُنْكَحُ ، وَلَا يَخْطُبُ " ^(٢٥٠) . أخرجه متابعة في باب الْمُحْرِمِ يَتَزَوَّجُ ، وهو عند مسلم^(٢٥١) من طريق مطر مقرونا بغيره .

: حديث عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " لَا طَلَّاقَ إِلَّا فِيمَا تَمْلِكُ ... " ^(٢٥٢) صدر به باب فِي الطَّلَاقِ قَبْلَ النِّكَاحِ وأخرج له متابعات ، وأخرجه الترمذي وقال : حديث حسن صحيح وهو أحسن شيء روي في هذا الباب ^(٢٥٣)

(/)	:	()
/		()
(/)		()
/		()
(/)		()
/		()
(/)		()
/		()
(/) - + -		()

: حديث عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: لَا تُلَبَّسُوا عَلَيْنَا سُنَّةَ نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عِدَّةُ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ^(٢٥٤)، أخرجـه وحده في باب في عِدَّةِ أُمِّ الْوَلَدِ، والحديث: "أعله الدَّارِقُطْنِي: قَبِيصَةً لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَمْرٍو، وَقَالَ أَحْمَدُ مِثْلَهُ وَزَادَ: هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ وَالصَّوَابُ وَقْفُهُ"^(٢٥٥)

: حديث أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ مَرْفُوعًا فِي كَرَاهِيَةِ الصَّوْتِ عِنْدَ الْقِتَالِ^(٢٥٦)، أعله بما يفهمه أهل الصنعة فصدر باب فِيمَا يُؤْمَرُ بِهِ مِنَ الصَّمْتِ عِنْدَ اللَّقَاءِ بِالْمَوْقُوفِ، ثم جاء برواية مطر المخالفة وهو القائل: ولا يقطع به في حديث إذا اختلف^(٢٥٧).

: حديث ابْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "مَنْ حَالَتْ شَفَاعَتُهُ دُونَ حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ فَقَدْ ضَادَّ اللَّهَ..."^(٢٥٨) أخرجـه متابعـة في باب فِيمَنْ يُعِينُ عَلَى خُصُومَةٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْلَمَ أَمْرَهَا، وقد أعله أبو حاتم بالموقوف فقال: "هَذَا خَطَأٌ، الصَّحِيحُ: عَنِ ابْنِ عُمَرَ مَوْقُوفًا"^(٢٥٩)

: حديث جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَا أُعْفِي مَنْ قَتَلَ بَعْدَ أَخْذِهِ الدِّيَّةَ"^(٢٦٠) أخرجـه وحده في باب مَنْ قَتَلَ بَعْدَ أَخْذِ الدِّيَّةِ وهو ضعيف^(٢٦١).

/	()
(/)	()
/	()
(/) - -	()
/	()
(/)	()
/	()

: حديث ابن عباس: أَنَّ أُخْتَ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ نَذَرَتْ أَنْ تُحْجَّ مَاشِيَةً،
وَأَنَّهَا لَا تُطِيقُ ذَلِكَ... أَخْرَجَهُ مُتَابِعَةٌ فِي بَابِ مَنْ رَأَى عَلَيْهِ كَفَّارَةً إِذَا كَانَ فِي
مَعْصِيَةٍ^(٢٦٢)، وهو حديث صحيح .

: أخرج أبو داود في هذا المبحث خمسة رواة ممن قال فيهم: ()
(خمسة وعشرين حديثاً: أخرج لراويين حديثاً
واحداً، و لراويين سبعة، وللخامس تسعة، وأما كيفية إخراج هذه الأحاديث فكانت
على النحو الآتي: عشرة لم يخرج في الباب غيرها، وستة في باب المتابعات: واحد
قرن راويه بغيره، وواحد لبيان ضعفه .
: : ()
:

قال أبو داود: له أحاديث منكير .
قال أحمد: ما أعرفه، وقال أبو زرعة: ضعيف، وقال أبو حاتم: منكر
الحديث ذاهب، وقال البخاري: فيه نظر، وقال النسائي: لا يعجبني حديثه، وقال
ابن عدى: عامة ما يرويه لا يتابعه عليه الثقات، وهو غير ثقة، وقال ابن حبان: روى
أشياء موضوعة عن الثقات كأنه المتعمد لها، وقال البزار: ليس بقوى، وعنه: صالح
الحديث، وعن ابن معين ثقة^(٢٦٣). قال ابن حجر: ضعيف. نلاحظ اتفاق النقاد على
ضعفه إلا ما كان من ابن معين، وتعد عبارة أبي داود أخف من عبارات غيره من النقاد .

لم يخرج له إلا حديثاً واحداً شاهداً في باب إِذَا قَامَ الرَّجُلُ مِنْ مَجْلِسٍ ثُمَّ رَجَعَ ،
عن أبي الدرداء ، كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا جَلَسَ وَجَلَسْنَا حَوْلَهُ فَقَامَ
فَأَرَادَ الرُّجُوعَ نَزَعَ نَعْلَيْهِ^(٢٦٤)

:

قال أبو داود: في حديثه خطأ . وقال في موضع آخر: لا بأس به .

أقوال النقاد فيه : قال عبد الصمد بن عبد العزيز المقرئ : دخل الرازيون على
الثوري فسألوه الحديث ، فقال : أليس عندكم ذلك الأزرق : يعني عمرو بن أبي
قيس ، وقال عثمان بن أبي شيبة : لا بأس به كان يهتم في الحديث قليلا ، وقال أبو بكر
البرار : مستقيم الحديث ، وذكره ابن حبان في الثقات^(٢٦٥) .

قال ابن حجر : صدوق له أوهام . يلحظ توافق عبارتي أبي داود وابن أبي شيبة
وهي مفسرة .

روى له أبو داود أربعة أحاديث : : حديث حَمْنَةُ بِنْتُ جَحْشٍ أَنَّهَا كَانَتْ
مُسْتَحَاضَةً ، وَكَانَ زَوْجُهَا يُجَامِعُهَا ، أَخْرَجَهُ فِي بَابِ الْمُسْتَحَاضَةِ يَغْشَاهَا زَوْجُهَا مُتَابِعَةً
^(٢٦٦) . وهذا الحديث حسن إسناده النووي^(٢٦٧) ، وقال المزي : " ودل حديث عكرمة
^(٢٦٨) ، وحديث الزُّهْرِيِّ أن حمنة هي المستحاضة وأن كنيته أم حبيبة ، فإن صح قول
الواقدي أن المستحاضة هي أم حبيبة : حبيبة بنت جحش أخت حمنة بنت جحش ،

/	()
(/)	: ()
/	()
. (/)	: ()
.	: ()

فمن الجائز أن كل واحدة منهما كانت مستحاضة، ولا وجه لرد هذه الروايات الصحيحة لقول الواقدي وحده، مع ما في ذلك من الاحتمال، والله أعلم^(٢٦٩).

: حديث ابنِ عُمَرَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - عَنِ الْجَلَالَةِ فِي الْإِبِلِ أَنْ يُرَكَبَ عَلَيْهَا، أَخْرَجَهُ مُتَابِعًا فِي بَابِ فِي رُكُوبِ الْجَلَالَةِ^(٢٧٠)،
وَفِي بَابِ النَّهْيِ عَنْ أَكْلِ الْجَلَالَةِ وَالْبَانِهَا^(٢٧١).

: حديث أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَنَظَرَ إِلَى ابْنِهِ الْحَسَنِ فَقَالَ: إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ كَمَا سَمَّاهُ النَّبِيُّ - صلى الله عليه وسلم -
...الخ، أَخْرَجَهُ شَاهِدًا فِي كِتَابِ الْمَهْدِيِّ أَخْرَاجِي عَشْرَ حَدِيثًا خَرَّجَهَا^(٢٧٢).

قلت: وسنده منقطع فقد قَالَ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثْتُ عَنْ هَارُونَ بْنِ الْمُغِيرَةِ^(٢٧٣)،
وهناك انقطاع من حيث سماع أبي إسحاق من علي رضي الله عنه فقد رآه ولم يسمع منه^(٢٧٤).

: حديث الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ قَالَ: كُنْتُ فِي الْبَطْحَاءِ فِي عَصَابَةٍ فِيهِمْ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - فَمَرَّتْ بِهِمْ سَحَابَةٌ فَنَظَرَ إِلَيْهَا فَقَالَ: "مَا تُسَمُّونَ هَذِهِ". قَالُوا السَّحَابَ. قَالَ: "وَالْمُزْنَ"...الخ. أَخْرَجَهُ فِي بَابِ فِي الْجَهْمِيَّةِ^(٢٧٥). وهو حديث ضعيف بين أوجه ضعفه الشيخ الألباني في السلسلة^(٢٧٦).

(/)	()
/	()
/	()
/	()
(/)	()
:	()
(/)	()
/	()

:

قال أبو داود: سمعت ابن معين، يقول: قيس ليس بشيء، وسمعت أحمد يقول: ولي قيس فلم يحمده، قال أبو داود: وما أخرجت له إلا ثلاثة أحاديث؛ حدث بأحاديث عن منصور هي عن عبيدة، وأحاديث عن مغيرة هي عن فراس.

أقوال النقاد فيه: أثنى عليه شعبة، وسفيان، ومعاذ بن معاذ، قال عفان: فما جاء يحيى بن سعيد فيه بحجة، وعن ابن عينة: ما رأيت بالكوفة أجود حديثاً منه، وقيل لأبي نعيم: في نفسك من قيس شيء؟ قال: لا، وقال أحمد: روى أحاديث منكراً، وكان وكيع يضعفه، وعن ابن معين: ضعيف لا يكتب حديثه؛ كان يحدث بالحديث عن عبيدة وهو عنده عن منصور، وعنه: ضعيف الحديث لا يساوي شيئاً، وأما علي بن المديني: فضعه جداً، وقال أبو داود الطيالسي: إنما أتى قيس من قبل ابنه؛ كان ابنه يأخذ حديث الناس فيدخلها في فرج كتاب قيس ولا يعرف الشيخ ذلك، وقال أبو حاتم: عهدي به ولا ينشط الناس في الرواية عنه، وأما الآن فأراه أحلى، ومحله الصدق، وليس بقوي يكتب حديثه، ولا يحتج به، وهو أحب إلي من محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال: متروك الحديث، وقال ابن عدي: وعامة رواياته مستقيمة والقول فيه ما قال شعبة وأنه لا بأس به، وقال ابن حبان: تتبعت حديثه فرأيت صادقاً إلا أنه لما كبر ساء حفظه فيدخل عليه ابنه فيحدث منه ثقة به، فوقع المناكير في روايته فاستحق المجانبية^(٢٧٧). قال ابن حجر: صدوق تغير لما كبر وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به.

نلاحظ توافق عبارة أبي داود مع شيخه الإمام أحمد ، وقد أخرج له أربعة أحاديث:

: حَدِيثُ أَبِي جُحَيْفَةَ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَكَّةَ وَهُوَ فِي قُبَّةِ حَمْرَاءَ مِنْ أَدَمٍ فَخَرَجَ يَلَالُ فَأَذَّنَ .. ^(٢٧٨) أَخْرَجَهُ مُتَابِعَةٌ فِي بَابِ فِي الْمُؤَدِّنِ يَسْتَدِيرُ فِي أَذَانِهِ.

: حَدِيثُ سُؤَيْدِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " زِنْ وَأَرْجِحْ " ^(٢٧٩) . أَخْرَجَهُ تَعْلِيقًا مُتَابِعَةٌ فِي بَابِ فِي الرَّجْحَانِ فِي الْوَزْنِ وَالْوَزْنِ بِالْأَجْرِ. وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ وَقَالَ: حَدِيثُ سُؤَيْدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ^(٢٨٠) .

: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " أَدُّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ ائْتَمَنَكَ وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ " ^(٢٨١) .

أَخْرَجَهُ مُتَابِعَةٌ مَقْرُونًا رَابِعَ أَرْبَعَةٍ فِي بَابِ فِي الرَّجُلِ يَأْخُذُ حَقَّهُ مِنْ تَحْتِ يَدِهِ، وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ ^(٢٨٢) ، وَأَعْلَاهُ أَبُو حَاتِمٍ وَقَالَ: حَدِيثٌ مُنْكَرٌ ^(٢٨٣) .

: حَدِيثُ سَلْمَانَ قَالَ: قَرَأْتُ فِي التَّوْرَةِ أَنَّ بَرَكََةَ الطَّعَامِ الْوُضُوءُ قَبْلَهُ ... ^(٢٨٤) أَخْرَجَهُ وَحْدَهُ فِي بَابِ فِي غَسْلِ الْيَدِ قَبْلَ الطَّعَامِ وَضَعْفَهُ .

()	/	()
()	/	()
()	(/)	()
()	/	()
()	(/)	()
()	(/)	()

: : :

قال أبو داود: أبو سعيد الحداد محاضر لا يحسن أن يصدق فكيف يحسن أن يكذب؟؛ كنا نوقفه على الخطأ في كتابه فإذا بلغ ذلك الموضع أخطأ .

قال أحمد: سمعت منه أحاديث، لم يكن من أصحاب الحديث؛ كان مغفلاً جداً، وقال أبو زرعة: صدوق صدوق، وقال أبو حاتم: ليس بالمتين يكتب حديثه، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن عدي: روى عن الأعمش أحاديث صالحة مستقيمة ولم أر حديثه حديثاً منكراً فأذكره إذا روى عنه ثقة، وقال ابن سعد: كان ثقة صدوقاً ممتنعاً عن التحديث ثم حدث بعد، وقال ابن قانع: ثقة، وقال مسلمة بن قاسم: ثقة مشهور وكان على رأي أهل الكوفة في النبذ^(٢٨٥). قال ابن حجر: صدوق له أوهام. ويلحظ هنا كيف اتفقت عبارة أبي داود مع شيخه .

لم يرو له إلا حديث عائشة أنهم قالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ قَوْمًا حَدِيثُو عَهْدٍ بِالْجَاهِلِيَّةِ: يَأْتُونَ بِلُحْمَانٍ لَا نَدْرِي أَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا أَمْ لَمْ يَذْكُرُوا؟ ...^(٢٨٦) ، أخرجه في باب مَا جَاءَ فِي أَكْلِ اللَّحْمِ لَا يُدْرَى أَذْكُرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ أَمْ لَا مَقْرُونًا متابعة، والحديث عند البخاري من غير طريق محاضر .

/	()
":	(/) :
/	"
/	()

:

قال أبو داود: كان يخطئ

أقوال النقاد فيه: قال أحمد: لا بأس به إلا أنه كان لا يكاد يقول في شيء من حديثه حدثنا، وقال ابن معين: كان يقول ثلاثة يتقى حديثهم: محمد بن طلحة، وأيوب بن عتبة، وفليح ابن سليمان، وعنه: صالح، وأيضا: ضعيف، وقال أبو زرعة: صالح، وقال النسائي: ليس بالقوي، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان يخطئ، وقال ابن سعد: كانت له أحاديث منكرة ..^(٢٨٧).

قال ابن حجر: صدوق له أوهام وأنكروا سماعه من أبيه لصغره.

نلاحظ اتفاق عبارة أبي داود وعبارة ابن حبان ومعنى عبارة ابن سعد، ولم يخرج له إلا حديث ابن عباس قال: مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلٌ قَدْ خَضَبَ بِالْحِنَاءِ، فَقَالَ: "مَا أَحْسَنَ هَذَا"^(٢٨٨) أخرجه وحده في باب مَا جَاءَ فِي خِصَابِ الصُّفْرَةِ، وهو حديث منكر: العلة فيه شيخ الياضي كما بين ابن عدي^(٢٨٩).

: أخرج أبو داود في هذا المبحث خمسة رواة ممن قال فيهم: (

(أحد عشر حديثا: أخرج لثلاثة رواة حديثا واحدا، و لراويين حديثين، وأما كيفية إخراج هذه الأحاديث فكانت على النحو الآتي: حديثان لم يخرج في الباب غيرهما، وخمسة في باب المتابعات منها حديثان قرن راوييهما بغيرهما، واثنان في باب الشواهد، وواحد تعليقا.

() (- /)

() /

(/) ()

قال أبو داود: أحاديثه عن شيوخه مستقيمة، وأحاديثه عن عكرمة مناكير.
 أقوال النقاد فيه: قال ابن عيينة: كنا نتقي حديث داود، وقال أبو زرعة: لين،
 وقال أبو حاتم: ليس بالقوي ولولا أن مالكا روى عنه لترك حديثه، وقال النسائي:
 ليس به بأس، وقال ابن عدي: صالح الحديث إذا روى عنه ثقة، وذكره ابن حبان في
 الثقات، وقال: كان يذهب مذهب الشراة^(٢٩٠)، وكل من ترك حديثه على الإطلاق
 وهم؛ لأنه لم يكن بداعية، وقال ابن المديني: مرسل الشعبي أحب إلي من داود عن
 عكرمة عن ابن عباس^(٢٩١). وقال ابن حجر: ثقة إلا في عكرمة ورمي برأي الخوارج.
 نلاحظ توافق عبارة أبي داود وابن المديني.

روى له أبو داود تسعة أحاديث، منها أربعة من روايته عن عكرمة هي:
 : حديث عيَّاش الزُّرْقِيّ في صفة صلاة الخوف، علقه شاهدا من روايته عن
 عكرمة^(٢٩٢)، وصحح هذا الحديث الإمام أحمد وأبو حاتم كما ذكر ابن رجب^(٢٩٣).
 : حديث ابن عباس قال: رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ
 عَلَى أَبِي الْعَاصِ بِالنِّكَاحِ الْأَوَّلِ...^(٢٩٤) أخرجه وحده في باب إلى متى تُرَدُّ عَلَيْهِ امْرَأَتُهُ

() :

(/) : ()
 (/) ()
 (/) : ()
 (/) ()

إِذَا أَسْلَمَ بَعْدَهَا مِنْ رِوَايَتِهِ عَنْ عِكْرَمَةَ . وَأَعْلَاهُ التِّرْمِذِيُّ ^(٢٩٥) بِدَاوُدَ فَقَالَ : هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ بِإِسْنَادِهِ بِأَس ، وَلَكِنْ لَا نَعْرِفُ وَجْهَ هَذَا الْحَدِيثِ ، وَلَعَلَّهُ قَدْ جَاءَ هَذَا مِنْ قَبْلِ دَاوُدَ بْنِ حَصِينٍ مِنْ قَبْلِ حَفْظِهِ .

: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ((فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ ...)) الْآيَةُ قَالَ : كَانَ بَنُو النَّضِيرِ إِذَا قَتَلُوا مِنْ بَنِي قُرَيْظَةَ أَذَوْا نِصْفَ الدِّيَّةِ ... ^(٢٩٦) أَخْرَجَهُ فِي بَابِ الْحُكْمِ بَيْنَ أَهْلِ الذِّمَّةِ مُتَابِعَةً لِبَعْضِ الْمَتْنِ ، وَنَقَلَ الشَّافِعِيُّ مَا يَفِيدُ تَضْعِيفَهُ بِقَوْلِهِ : " لَمْ أَعْلَمْ مُخَالِفًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالسِّيَرِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لَمَّا نَزَلَ الْمَدِينَةَ وَادَعَ يَهُودَ كَافَّةً عَلَى غَيْرِ جِزْيَةٍ ؛ وَأَنَّ قَوْلَ اللَّهِ (عَزَّ وَجَلَّ) : { فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ } ؛ إِنَّمَا نَزَلَتْ فِي الْيَهُودِ الْمُوَادَعِينَ : الَّذِينَ لَمْ يُعْطُوا جِزْيَةً ، وَلَمْ يُقِرُّوا بِأَنْ تَجْرِيَ عَلَيْهِمْ ... " ^(٢٩٧)

: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَعْمَلُ عَمَلَ قَوْمٍ لُوطٍ فَاقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ " أَخْرَجَهُ تَعْلِيقًا مُتَابِعَةً فِي بَابِ فِيمَنْ عَمِلَ عَمَلَ قَوْمٍ لُوطٍ ... ^(٢٩٨) ، وَالْحَدِيثُ ضَعِيفٌ ^(٢٩٩) .

فَيُظْهِرُ جَلِيلًا أَنَّ رِوَايَاتِهِ عَنْ عِكْرَمَةَ مُنَاكِيرٌ كَمَا قَالَ أَبُو دَاوُدَ ، وَأَنَّ أَبَا دَاوُدَ لَمْ يَعْتَمِدَ عَلَيْهِ ، وَإِنَّمَا أَخْرَجَ لَهُ فِي الْمَتَابِعَاتِ وَالشُّوَاهِدِ ، أَوْ حَيْثُ لَمْ يَجِدْ فِي الْبَابِ غَيْرَهُ مَعَ الْإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ رِوَايَتَهُ عَنْ غَيْرِ عِكْرَمَةَ مُسْتَقِيمَةٌ .

(/)	()
(/)	()
(/)	()
(/)	()
(/)	()

:

قال أبو داود: أحاديثه مستقيمة إلا ما كان عن أبي الهيثم عن أبي سعيد.
 أقوال النقاد فيه: قال أحمد: حديثه منكر، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال
 في موضع آخر: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: في حديثه ضعيف، وقال الدارقطني:
 ضعيف، وقال في موضع: آخر متروك، وقال ابن عدي: عامة الأحاديث التي أملتيتها
 عن دراج مما لا يتابع عليه، وتفرد ابن معين فقال: ثقة^(٣٠٠). قال ابن حجر: صدوق في
 حديثه عن أبي الهيثم ضعف.

أخرج له حديثين في باب الشواهد : أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ قَالَ: " إِذَا سَجَدَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَفْتَرِشْ يَدَيْهِ افْتِرَاشَ الْكَلْبِ وَلْيَضُمَّ فَخْذَيْهِ " ^(٣٠١)
 أخرجه في باب صفة السجود.

: عَنْ أَبِي الْهَيْثَمِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَجُلًا هَاجَرَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْيَمَنِ فَقَالَ: " هَلْ لَكَ أَحَدٌ بِالْيَمَنِ " قَالَ: أَبَوَايَ ... ^(٣٠٢)
 أخرجه ثالث ثلاثة باب فِي الرَّجُلِ يَغْزُو وَأَبَوَاهُ كَارِهَانِ.

: أخرج أبو داود في هذا المبحث لراويين ممن

: أخرج للأول أربعة وللثاني حديثين، وأما كيفية إخراج هذه الأحاديث
 فكانت على النحو الآتي: حديثا لم يخرج في الباب غيره، واثنين في باب المتابعات،
 واثنين في باب الشواهد، وواحدا تعليقا.

(/)	:	()
/		()
/		()

() :

قال أبو داود: أنا لا أحدث عنه لأنه كان لا يفوته حديث جيد^(٣٠٣).

أقوال النقاد فيه: قال أحمد بن الحسين بن إسحاق الصوفي: كان أحد الدواهي، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال النسائي: ثقة^(٣٠٤). قال ابن حجر: صدوق.

وقد علق الذهبي على عبارة أبي داود قائلا: "مَا يَهَذَا الْخَيَالِ يُعْمَزُ الْحَافِظُ، ثُمَّ هَذَا أَبُو دَاوُدَ قَائِلُ هَذَا قَدْ رَوَى عَنْهُ فِي (سُنَنِهِ)"^(٣٠٥).

قُلْتُ: ولعل أبا داود قد عمل بقول أبي يوسف وغيره: (من طلب غرائب الحديث كُذِبَ)^(٣٠٦).

قال في رسالته^(٣٠٧) "ولو احتج رجل بحديث غريب وجدت من يطعن فيه ولا يحتاج بالحديث الذي قد احتج به إذا كان الحديث غريبا شاذا".

أخرج له أبو داود حديثا واحدا في باب فِي أَكْلِ لَحْمِ الْحُبَارَى^(٣٠٨) لم يجد في الباب غيره حديث بُرَيْهَ بْنِ عُمَرَ بْنِ سَفِينَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: أَكَلْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - لَحْمَ حُبَارَى^(٣٠٩).

() : (/)

(/) ()

(/) ()

(/) - () :

() ()

() :

... /

وهو من الأحاديث الغرائب التي كان يتتبعها الفضل ، قال الذهبي : "عمر بن سفينة ، عن أبيه ، في لحم الحباري ، وعنه ابنه بريه لا يعرف ، قال البخاري : إسناد مجهول" (٣١٠)

: أخرج أبو داود في هذا المبحث لراويين ممن قال فيهم :
(حديثين ، وأما كيفية إخراج هذه الحديثين : فأحدهما لم يخرج في الباب غيره ، والآخر في باب المتابعات .

: () :

(انفرد أبو داود بتخريج حديثه)

قال أبو داود : ليس بالمتروك

قال أحمد : ليس بالقوي في الحديث ، وقال مرة : صالح الحديث ليس به بأس ، وقال ابن معين : ضعيف ، وعنه : ليس بشيء ، وقال أبو زرعة : ليس بقوي ، وقال النسائي : ضعيف ، وقال أيضا : ليس بثقة ، وقال ابن عدي : ليس كثير الرواية ورواياته قليلة ، ولم أجد له متنا منكرا وهو ممن يكتب حديثه ، وقال العجلي : لا بأس به ، وفي موضع آخر : كوفي يكتب حديثه ، وقال ابن سعد : كان ثقة إن شاء الله ، وقال الحاكم : ثقة^(٣١١) . وقال ابن حجر : ضعيف .

قلت : وتفسر عبارة ابن عدي عبارة أبي داود وليس هو شديد الضعف فهو ممن

ينجبر .

(/)	()
(/)	()
(/)	: ()

روى له أبو داود ثلاثة أحاديث في باب الشواهد : : أَنْ جَرِيرًا بَالَ ثُمَّ
تَوَضَّأَ فَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ ، وَقَالَ : مَا يَمْنَعُنِي أَنْ أَمْسَحَ وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْسَحُ ... ^(٣١٢) أخرجه شاهدا لحديث المغيرة في باب المَسْحِ عَلَى
الْخُفَّيْنِ.

: حديث الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَسَحَ
عَلَى الْخُفَّيْنِ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أُنْسِيتَ؟ قَالَ : " بَلْ أَنْتَ نَسِيتَ بِهَذَا أَمْرَنِي رَبِّي
عَزَّ وَجَلَّ " .. ^(٣١٣) وأصل هذه الأحاديث عند البخاري. ^(٣١٤)

: حديث رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ أَنَّهُ زَرَعَ أَرْضًا ، فَمَرَّ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ وَهُوَ يَسْقِيهَا فَسَأَلَهُ لِمَنْ الزَّرْعُ ؟ .. ^(٣١٥) ، أخرجه تاسع تسعة أحاديث شاهدا باب
في التشديد في ذلك (المزراعة) .

() :

.

قال أبو داود : كان أحد الكذابين.

أقوال النقاد فيه : قال أحمد منكر الحديث ليس بشيء ، وقال عبدالله بن
أحمد : ضرب أبي على حديث كثير بن عبدالله في المسند ولم يحدثنا عنه ، وقال أبو
خيثمة : قال لي أحمد : لا تحدث عنه شيئا وقال ابن معين : لجده صحبة وهو ضعيف
الحديث ، وقال مرة : ليس بشيء ، وقال الشافعي : ذاك أحد الكذابين أو أحد أركان

	/	()
	/	()
/	:	()
/	/	()

الكذب ، وقال أبو زرعة : واهي الحديث ليس بقوي ، وقال أبو حاتم : ليس بالمتين ، وقال النسائي والدارقطني : متروك الحديث ، وقال النسائي في موضع : آخر ليس بثقة . وقال الترمذي : قلت لمحمد في حديث : كثير بن عبدالله ، عن أبيه ، عن جده ، في الساعة التي ترجى في يوم الجمعة كيف هو ؟ قال : هو حديث حسن ، إلا أن أحمد كان يحمل على كثير يضعفه ، وقد روى يحيى بن سعيد الأنصاري عنه ^(٣١٦) . وقال ابن حجر : ضعيف أفرط من نسبه إلى الكذب .

قلت : لا خلاف بين النقاد على تضعيفه ، لكن وصفه بالكذب من الإفراط كما قال ابن حجر والله أعلم .

أخرج له أبو داود حديثاً واحداً شاهداً هو حديثه عن أبيه ، عن جدّه ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَقْطَعَ ^(٣١٧) يَلَالَ بْنَ الْحَارِثِ الْمُزْنِيَّ مَعَادِنَ الْقَبَلِيَّةِ ^(٣١٨) جَلْسِيَّهَا وَغَوْرِيَّهَا ^(٣١٩) ... في باب في إِقْطَاعِ الْأَرْضَيْنِ ^(٣٢٠)

قال الشافعي : " ليس هذا مما يثبت أهل الحديث ، ولو ثبتوه لم يكن فيه رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا إقطاعه ، فأما الزكاة في المعادن دون الخمس فليست مروية عن النبي صلى الله عليه وسلم " ^(٣٢١) .

ويمكن أن يكون هذا الحديث من زيادات النساخ فقد صرح أبو داود بكذب كثير والله أعلم .

(/)	:	()
	:	()
(/)		()
(/)	:	()
	/	()
(/)		()

في ختام هذا البحث هذه البحث توصلت إلى ما يلي :

- تكلم أبو داود في أربعين راويا ممن انطبق عليهم شرط الدراسة عندي خمسة منهم من شيوخه .

- ثلاثة من هؤلاء الرواة وثقهم لكنه وصفهم بالتدليس ، أخرج للأول أربعة عشر حديثا صرح بالسماع في حديثين مع مراعاة أن الشيخين شاركاه في ثمانية ثبت تصريحه بالسماع عند غيرهم ، وللثاني حديثين رواهما بالعنعنة ، وللثالث ثلاثة صرح بالسماع في اثنين .

- أما باقي الرواة فأسجل نتائجهم على النحو الآتي :

- أخرج لسبعة وثلاثين راويا مائة وخمسة عشرة أحاديث أي ما نسبته أقل من ٢٪ من عدد أحاديث السنن البالغة خمسة آلاف ومائتين وستة وسبعين حديثا حسب طبعة دار الكتاب العربي .

- سبعة عشر راويا لم يخرج لهم إلا حديثا واحدا ونسبتهم إلى مجموع الرواة ٤٥,٩٪ ، وستة رواة لم يخرج لهم إلا حديثين ونسبتهم إلى مجموع الرواة ١٦,٢١٪ ، وأربعة رواة لم يخرج لهم إلا ثلاثة أحاديث ونسبتهم إلى مجموع الرواة ١٠,٨١٪ ، وأحد عشر راويا أخرج لهم أكثر من ثلاثة أحاديث ونسبتهم إلى مجموع الرواة ٢٩,٧٢٪ .

- انفرد أبو داود بتضعيف أربعة رواة .

- وانفرد بالتخرج لسته رواة لم يخرج لهم أصحاب الكتب الستة

- وأما كيفية إخراج هذه الأحاديث فهي : خمسة وعشرين حديثا لم يخرج في الباب غيرها ونسبتها إلى مجموع الأحاديث ٢١,٧٪ ، تسعة وثلاثين حديثا في باب

المتابعات منها سبعة قرن رواتها بغيرهم ونسبتها إلى مجموع الأحاديث ٣٣,٩ ٪ ، وأربعة وأربعين حديثاً في باب الشواهد ونسبتها إلى مجموع الأحاديث ٣٨,٧ ٪ ، وأربعة أحاديث أخرجها تعليقا أي ما نسبته ٣,٤٧ ٪ وثلاثة بين ضعفا ونسبة كل منها إلى مجموع الأحاديث ٢,٦ ٪ .

• وصفت سبعة أحاديث بكونها أحسن شيء في الباب أي ما نسبته إلى مجموع الأحاديث ٦,٠ ٪ .

• ومن جهة أخرى فإن هذه الأحاديث من حيث الموضوع على قسمين : الأحاديث الواردة في مجال الأحكام وعددها سبعة وسبعون ما نسبته إلى مجموع الأحاديث ٦٦,٩٥ ٪ . ، والأحاديث الواردة في الفضائل والسير والقراءات ونحوها وعددها ثمانية وثلاثون ما نسبته إلى مجموع الأحاديث ٣٣,٠٥ ٪ .

• وأما الحكم على هذه الأحاديث فحكم بعض المحدثين من المتقدين والمتأخرين على ثلاثة وستين حديثاً بالقبول متناً أو سنداً ومتناً ما نسبته إلى مجموع الأحاديث ٥٤,٧٨ ٪ ، وهذا يدل على انتقائه ، وإخراجه لبعضهم على غير الوصف الذي ضعفوا فيه ، وضعفوا اثنين وأربعين ما نسبته إلى مجموع الأحاديث ٤٥,٢٢ ٪ ، منها ثلاثة وعشرين لم يجد في الباب غيرها .

• عبارات أبي داود في الجرح معتدلة ، ومفسرة أحيانا .
• لا يلزم من سكوت أبي داود الحكم بصحة الحديث للاحتجاج أو الاستشهاد وإن كان هذا هو الغالب .

• يضطر أبو داود لإخراج الحديث الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره ، ولعله جريا على قاعدة الإمام أحمد : ضعيف الحديث أحب إليه من رأي الرجال .

هذا وما كان في هذا البحث من صواب فبفضل الله ومنته ، وما كان سوى ذلك فأسأل الله أن أوقف عليه لسد الخلل وإصلاح الغلط ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

[١] الألباني: محمد ناصر الدين (ت ١٤٢٠هـ)، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ، مكتبة المعارف البلد: الرياض - المملكة العربية السعودية ، ط ١، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م .

[٢] _____ ، صحيح أبي داود ، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع ، الكويت ، ط : ١ ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .

[٣] _____ ، ضعيف أبي داود - الأم ، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع - الكويت ، ط : ١ - ١٤٢٣ هـ

[٤] البخاري: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي (ت ٢٥٦هـ)، الجامع الصحيح المسند المختصر من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه ، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا ، دار ابن كثير، اليمامة - بيروت ط ٣، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

[٥] البزار: أحمد بن عمرو أبو بكر (ت ٢٩٢ هـ) ، مسند البزار (المطبوع باسم البحر الزخار) ، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله وآخرون ، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة ط : ١ ، (بدأت ١٩٨٨ م ، وانتهت ٢٠٠٩ م)

[٦] البيهقي، أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨ هـ) ، السنن الكبرى ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ، مكة المكرمة - السعودية ، مكتبة دار الباز ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .

- [٧] _____ ، *معرفة السنن والآثار*، تحقيق: عبد المعطي أمين قلججي
جامعة الدراسات الإسلامية + دار الوعي + دار قتيبة كراتشي بباكستان +
حلب + دمشق ط: ١، ١٤١٢ هـ، ١٩٩١ م.
- [٨] الترمذي: محمد بن عيسى أبو عيسى (ت ٢٧٩ هـ)، *الجامع*، تحقيق: أحمد
محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- [٩] ابن حجر، أحمد بن علي ت ٨٥٢ هـ، *التلخيص الحبير في أحاديث الرافعي
الكبير*، تحقيق السيد عبد الله هاشم، المدينة المنورة - السعودية، ١٣٨٤ هـ -
١٩٦٤ م.
- [١٠] _____ ، *تقريب التهذيب*، تحقيق محمد عوامة، سوريا، دار
الرشيد، ط ١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- [١١] _____ ، *تهذيب التهذيب*، بيروت - لبنان، دار الفكر، ط ١،
١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- [١٢] _____ ، *فتح الباري شرح صحيح البخاري*، دار المعرفة -
بيروت، ١٣٧٩ هـ.
- [١٣] ابن حنبل، أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني (ت ٢٤١ هـ)، *مسند الإمام
أحمد بن حنبل*، مؤسسة قرطبة - القاهرة.
- [١٤] ابن خزيمة: محمد بن إسحاق أبو بكر السلمي (ت ٣١١ هـ)، *صحيح ابن
خزيمة*، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت،
١٣٩٠ - ١٩٧٠ م.
- [١٥] أبو داود: سليمان بن الأشعث (ت: ٢٧٥ هـ)، *رسالة أبي داود إلى أهل
مكة*، تحقيق: محمد الصباغ، دار العربية - بيروت.

- [١٦] _____ ، سنن أبي داود ، دار الكتاب العربي - بيروت .
- [١٧] الذهبي : محمد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ) ، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا
يوجب ردهم : تحقيق : محمد إبراهيم الموصلي ، دار البشائر الإسلامية ،
بيروت - لبنان ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢ م .
- [١٨] _____ ، سير أعلام النبلاء ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، محمد
نعيم العرقسوسي ، بيروت - لبنان ، مؤسسة الرسالة ، ط ٩ ، ١٤١٣هـ .
- [١٩] _____ ، ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، تحقيق : علي محمد
معوض وعادل أحمد عبد الموجود ، بيروت - لبنان ، دار الكتب العلمية ،
ط ١ ، ١٩٩٥ م .
- [٢٠] ابن رجب : عبد الرحمن ابن شهاب الدين البغدادي أبو الفرج (ت ٧٥١هـ)
(هـ) ، فتح الباري في شرح صحيح البخاري ، تحقيق : أبو معاذ طارق بن عوض
الله بن محمد ، دار ابن الجوزي - السعودية / الدمام ، ط : ٢ - ١٤٢٢هـ .
- [٢١] ابن أبي شيبة : عبد الله بن محمد العبسي لأبي بكر (ت ٢٣٥هـ) ، مُصنّف
ابن أبي شيبة ، طبعة الدار السلفية الهندية القديمة .
- [٢٢] ابن عدي ، عبد الله بن عدي (ت ٣٦٥هـ) الكامل في ضعفاء الرجال ، دار
الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧ م .
- [٢٣] العراقي : أحمد بن عبد الرحيم أبو زرعة (ت ٨٢٦هـ) ، تحفة التحصيل في
ذكر رواة المراسيل ، تحقيق : عبد الله نواره ، مكتبة الرشد - الرياض ،
١٩٩٩ م .

- [٢٤] العيني: محمود بن أحمد أبو محمد الحنفى (ت: ٨٥٥هـ)، شرح سنن أبي داود، تحقيق: خالد بن إبراهيم المصري، مكتبة الرشد - الرياض ط: ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م
- [٢٥] مسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسين النيسابوري، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- [٢٦] الملقن: عمر بن علي الشافعي أبو حفص المصري (ت: ٨٠٤هـ)، البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وآخرون، دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية، ط ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤ م .
- [٢٧] النووي: يحيى أبو زكريا، الدمشقي الشافعي، خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام. تحقيق: حسين إسماعيل الجمل، مؤسسة الرسالة - لبنان - بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧ م .

}

Narrators who injure Abu Dawood and drove them in Sunan without showing weakness

Dr. Mohammed Odeh Ahmad Hour

accepted for publication 4/4/1433H

Abstract. In this research, you extrapolated those narrators who spoke Abu Dawood Words affect the acceptance of Mroyatem - even if they did challenge them like described

Fraud - and directed them in his Sunan, however, shows their weakness, then Astqrot Mroyatem in al-Sunan, and the approach indicated by Abu Dawood in the novel about them, which Represents the de does not find them where the door is in the conversations, or follow-up, Or witnesses, or talk shows weakness including the people understand the workmanship, or select What is true of the conversations.

(/) - () ()

.

/ /

"

"

.

:

.

-

-

.

.

.

: .

: :

: .

: .

: .

: .

: .

: .

: .

: .

:

.

.

(

.

(

.

(

.

(

۳۳.

(

(

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وسيد المرسلين ، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين أما بعد :

فإن علم تفسير القرآن من أشرف العلوم ، إذ شرف العلم بشرف معلومه ، وقد بدأ علم التفسير مبكراً في حياة المسلمين ، فمنذ نزول القرآن بدأ تفسيره وفهم معانيه ، وكان من مهمة النبي ﷺ تفسير القرآن وتبيين معانيه. قال تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ (النحل : ٤٤). فقام النبي ﷺ بهذه المهمة خير قيام ، وحملها من بعده صحابته الكرام ، ففهموا هذا الكتاب الكريم ، ودرسوه وعملوا به ، وكانوا لا يجاوزون آية إلى أخرى حتى يعلموها ويعملوا بما فيها ، فتعلموا العلم والعمل جميعاً. ثم جاء التابعون من بعدهم وقد اشتدت الحاجة إلى تفسير القرآن أكثر من قبل لدخول العجمة بين المسلمين ، وانتشار اللحن بينهم ، فحملوا هذه الرسالة ونقلوا تفاسير من قبلهم ، وزادوا فيها ما استنبطوه بأنفسهم. ثم أصبح تفسير القرآن علماً مستقلاً ، فوضعت التفاسير المستقلة لكل سور القرآن مرتبة حسب ترتيب المصحف.

وما زالت الأمة تنهل من هذا المعين ، وتدرس كتاب رب العالمين ، وسيستمر هذا إلى يوم الدين ، لحاجة الأمة إلى فهم الكتاب المبين.

ونظراً لتنوع عقائد الناس واختلاف مشاربهم ، اختلفت اتجاهات تفاسيرهم للقرآن ، كلٌ بحسب عقيدته ومشربه ، فظهرت اتجاهات متعددة في التفسير ، حتى إن من المفسرين من أهمل هداية القرآن ، وركب رأسه في طريق الغواية ، فلم ينهج هذا المنهج الواضح القويم ، الذي سلكه سلفه الصالح في فهم القرآن الكريم والأخذ به ، فأخذ يتأول القرآن على غير تأويله ، وسلك في شرح نصوصه طرقاً ملتوية ، فيها

تعسف ظاهر وتكلف غير مقبول ، وكان الذي رمى به في هذا الطريق المتتوية التي باعدت بينه وبين هداية القرآن ؛ هو تسلط انحرافه العقدي على عقله وقلبه ، وسمعه وبصره ، فحاول أن يأخذ من القرآن شاهداً على صدق بدعته ونزعته ، فحرّف القرآن عن مواضعه ، وفسر ألفاظه على تحمّل ما لا تدل عليه ، فكان من وراء ذلك فتنة في الأرض وفساد كبير^(١) .

وقد رأيت أن أكتب بحثاً في التعريف بمنهج من مناهج الفرق المبتدعة في التفسير ، والتي ظهر تأثير المذهب على تفاسيرها ، فوق اختياره على موضوع " ، وقد دفعني إلى اختياره أمور :

- ١- أن البحث ضمن تخصصي واهتمامي العلمي .
 - ٢- الوقوف على منهج الإباضية في تفسيرهم للقرآن الكريم . والتعريف بهذا المنهج .
 - ٣- أن هذه الفرقة فرقة معاصرة ، لها جهودها ونشاطاتها في نشر مذهبهم .
 - ٤- أن هذه الفرقة تسمي نفسها أهل الحق وأهل الاستقامة ، وتستدل بالقرآن الكريم في التدليل على عقائدهم ، مخالفة لمنهج السلف في التفسير ، فوجب معرفة منهجهم في تفسير القرآن للحذر من أباطيلهم .
- وقد اقتضت طبيعة البحث أن أتناوله في مقدمة وفصلين وخاتمة وفهارس وجاءت على النحو التالي :
- : واشتملت على أسباب اختيار الموضوع ، وخطة البحث التي سرت عليها ، ومنهجي في هذا البحث .
- : في التعريف بفرقة الإباضية وعقائدها وفيه مباحث :

}

: التعريف بفرقة الإباضية.

: نسبتهم.

: علاقتهم بالخوارج وفيه مطلبان :

: التعريف بالخوارج.

: نشأة الخوارج.

: من عقائد الإباضية وفيه مطالب :

: عقيدتهم في صفات الله.

: عقيدتهم في رؤية الله.

: عقيدتهم في القرآن.

: عقيدتهم في الشفاعة.

: عقيدتهم في مسألة الخلود في النار.

: عقيدتهم في ارتكاب الكبيرة.

: عقيدتهم في الميزان والصراط.

: عقيدتهم في التقية.

: موقفهم من أحاديث الآحاد.

: عقيدتهم في صحابة رسول الله ﷺ.

: فقه الإباضية.

: مجلس العزابة.

: مواطن انتشارهم.

: منهج الإباضية في التفسير ، وفيه مبحثان :

: تفاسير الإباضية.

: منهجهم في التفسير، ويشتمل على :

أولاً: تأويل ما يخالف عقيدتهم من آيات القرآن.

ثانياً: تأثرهم بالمعتزلة وموافقتهم لهم في كثير من الآراء والمعتقدات.

ثالثاً: إشادتهم بمذهبهم الإباضي وذم ما سواه من المذاهب الأخرى.

رابعاً: تفسير القرآن بالقرآن.

خامساً: تفسير القرآن بالسنة.

سادساً: الإكثار من إيراد الإسرائيليات.

سابعاً: الاهتمام بالمسائل النحوية والبلاغية.

ثامناً: الاهتمام بالقراءات والعناية بتوجيهها.

تاسعاً: العناية بالأحكام الفقهية.

عاشراً: الشدة على من خالفهم.

: واشتملت على أهم نتائج البحث.

: واشتملت على المراجع والمصادر.

وقد اجتهدت - مستعيناً بالله - في خدمة هذا الموضوع ، سائراً على المنهج

الآتي :

١- رجعت إلى كتب مناهج المفسرين وكتب الفرق ، وتفاسير الإباضية

المطبوعة ، وجمعت المادة العلمية.

٢- لم أستطرد في مناقشة الإباضية في عقائدهم والرد عليها.

٣- حاولت بيان مذهب أهل السنة والجماعة ، بعد ذكر معتقدات الإباضية.

٤- اجتهدت أن أرسم منهجاً للإباضية في التفسير بذكر أهم معالمة ، مع التدليل على ذلك من كتبهم.

٥- اجتهدت في عدم إثقال الحواشي بالتراجم ، إلا من كان غير مشهور.

٦- وثقت أقوالهم من كتبهم ومصادرهم غالباً.

٧- اعتمدت ببيان منهجهم في التفسير من خلال تفاسيرهم المطبوعة.

هذا والله أسأل أن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم ، والحمد لله رب العالمين.

:

حيث إن البحث في معرفة منهج الإباضية في تفسير القرآن الكريم ، فمن الضروري قبل البدء بذلك التعريف بهذه الفرقة ومعرفة عقائدها وأماكن انتشارها ، وذلك أن معرفتها مما يساعد على معرفة منهجهم ، فالحكم على الشيء فرع عن تصوره ، لذا خصصت هذا الفصل للتعريف بالإباضية وعقائدها وأماكن انتشارها ، وفيه سبعة مباحث.

:

:

الإباضية فرقة من فرق الخوارج ، نشأت في القرن الأول ، لها أفكار ومعتقدات تميزها عن غيرها ، ولهم وجود ونفوذ في وقتنا الحاضر.

والإباضيون ينكرون هذا التعريف ، ويرون أن الإباضية مذهب إسلامي كغيره من المذاهب الإسلامية الأخرى. وقد قام أحدهم وهو علي يحيى معمر الإباضي^(٣) بالرد

()

::

()

على عدد من العلماء القدامى والمعاصرين ، والذين عدّوا الإباضية فرقة من فرق الخوارج ، وأطال في تقرير ذلك إلى أن قال : "ويبقى بعد كل ذلك الإباضية - دون اعتبار للأفراد والشواذ والمتطرفين - مذهباً إسلامياً بقواعده وأصوله المبنية على الأسس الشرعية المعتمدة من كتاب وسنة وإجماع وقياس صحيح..."^(٤). كما ألف أحدهم كتاباً بعنوان : (يقول فيه :

"الواقع يشهد أن الإباضية لا تجمعهم بالخوارج جامعة ، ولا يمتون إليهم بصلة"^(٥).
إلا أن أفكارهم وعقائدهم تثبت علاقتهم بالخوارج كما سيأتي إن شاء الله.

:

ينتسب الإباضيون إلى عبد الله بن إباح بن تيم اللات بن ثعلبة من بني مرة بن عبيد رهط الأحنف بن قيس آل مقاعس التميمي^(٦).

قال ابن حجر - رحمه الله -^(٧) في ترجمته : "عبد الله بن إباح التميمي الإباضي رأس الإباضية من الخوارج ، وهم فرقة كبيرة ، وكان هو فيما قيل رجع عن بدعته فثبراً أصحابه منه واستمرت نسبتهم إليه"^(٨).

وقال ابن قتيبة رحمه الله^(٩) : "الإباضية من الخوارج ينتسبون إلى عبد الله بن إباح ، وهو من بني مرة بن عبيد من بني تميم"^(١٠).

()

()

: ()

: ()

. / :

:

()

وكان ابن إياض معاصراً لعبد الملك بن مروان (٢٦ - ٨٦هـ) وكان بينهما مراسلات.

ورغم ما قام به ابن إياض وارتباطهم باسمه إلا أنهم ينسبون مذهبهم إلى جابر بن زيد الأزدي اليماني أبي الشعثاء الجوفي البصري المتوفى سنة ٩٣، وقيل ١٠٣هـ. وكان جابر تلميذاً لابن عباس رضي الله عنهما، روى عنه وعن غيره، وأخرج له الجماعة^(١١). ويعتبر الإباضيون جابر بن زيد المؤسس الحقيقي للمذهب^(١٢). إلا أنه ورد عن جابر ما ينكر ذلك، فقد أورد ابن حجر عن داود بن أبي هند عن عذرة الخزاعي قوله: "دخلت على جابر بن زيد فقلت: إن هؤلاء القوم ينتحلونك - يعني الإباضية - قال: أبرأ إلى الله من ذلك"^(١٣).

وذهب بعضهم إلى أنهم كانوا يسمون أنفسهم جماعة المسلمين، أو أهل الدعوة، أو أهل الاستقامة، وفي أواخر القرن الثالث الهجري استعملت فيه تسميتهم بالإباضية^(١٤).

ويعلل بعضهم نسبتهم لابن إياض دون جابر بن زيد ذلك؛ لشهرة موافقه مع الأحكام المخالفين لهم^(١٥).

() :

· / :

() ·

() : /

() :

() /

() ·

ومع مرور الزمن رضي الإباضيون بهذه النسبة.
 وذهب ابن حزم إلى القول بأن الإباضية لا يعرفون ابن إياض وأنه شخص
 مجهول^(١٦).

وهذا وهمٌ منه - رحمه الله - ، فإن ابن إياض شخص يعرفه
 الإباضيون، ولهذا رد عليُّ يحيى معمر الإباضي قول ابن حزم، وذكر أن الإباضية
 يعرفون ابن إياض معرفة تامة ولا يتبرؤون منه ، وأن ابن حزم تناقض حين ذكر أن
 الإباضية يتبرؤون منه ؛ إذ كيف يتبرؤون من شخص مجهول لا يعرفونه^(١٧).

.

اتفقت كلمة علماء الفرق - الأشعرية فمن بعده - على عدّ الإباضية فرقة من
 فرق الخوارج^(١٨). وكثير منهم قرّر بأن الإباضية أكثر الفرق الخارجة اعتدالاً ، وأقربها
 تفكيراً ، ورأياً وسلوكاً إلى أهل السنة.

والإباضية يجمعهم مع الخوارج الآخرين إنكار الحكومة بين علي بن أبي طالب
 ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما ، بل إنهم يبررون الخروج ويفرقون بينه وبين
 الفتنة.

ويجمعهم أيضاً أنهم يرون - كالخوارج - : أن الإمامة لا تختص بقريش.

()	:	.	
()	/	.	
()	-	.	
()	/	.	

وكذا عدم إقرارهم بشرعية الحكم الأموي ، بل ويقرون بأن سلفهم هم المحكّمة الأولى. ويعتبرون أنفسهم امتداداً للمعارضة التي أطاحت بالخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه وتسببت في مقتله^(١٩).

ومع ذلك يؤكد الإباضيون أن الإباضية مذهب من المذاهب الإسلامية ، لا صلة له بالخوارج ويردون كل قول يجعل الإباضية من الخوارج. واعتبروا عدهم من الخوارج ظلماً وخطأ تاريخياً كبيراً...^(٢٠).

ويقول عليُّ يحيى معمر الإباضي في موضع آخر تحت عنوان "مفاهيم يجب أن تختفي": "سبق إلى أذهان كثير من الناس - بسبب أخطاء المؤرخين وكتاب المقالات - أن الإباضية فرقة من فرق الخوارج وأنها - في عقائدها وآرائها - معتدلة بالقياس إلى الخوارج ، ومتطرفة بالقياس إلى أهل السنة ، وهذا مفهوم خاطئ ويجب أن يختفي ؛ فالإباضية ليسوا من الخوارج وإنما نشؤوا عندما غدا الخوارج لمجابهة الخوارج. وليسوا متطرفين بالنسبة إلى أهل السنة لا في السياسة ولا في العقائد ولا في الفقه ، وإنما يتفقون مع كل مذهب في مواضع اعتداله"^(٢١).

ونظراً للعلاقة بين الإباضية والخوارج فأرى من المناسب أن أُعرّف بالخوارج تعريفاً مختصراً ، وأتحدث عن نشأتهم وذلك من خلال المطلبين الآتين :

: :

الخوارج : جمع خارج وخارجي ، وهو اسم مشتق من الخروج.

وقد اختلف العلماء في التعريف الاصطلاحي للخوارج على أقوال منها :

-
- () - .
- () .
- () .

١ - أنهم الخارجون على الإمام المتفق على إمامته الشرعية في أي زمان.
قال الشهرستاني رحمه الله : " كل من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه يسمى خارجياً سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين أو كان بعدهم على التابعين لهم بإحسان والأئمة في كل زمان " (٢٢).

٢ - أنهم الخارجون على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام عام ٣٧ هـ - بسبب مسألة التحكيم في موقعة صفين.

قال الأشعري رحمه الله : " والسبب الذي سمّوا له خوارج خروجهم على علي بن أبي طالب عليه السلام " (٢٣). والقول الثاني هو الراجح ؛ " لكثرة من مشى عليه من علماء الفرق في تعريفهم لفرقة الخوارج ، وهو ما يتفق مع مفهوم الخوارج كطائفة ذات أفكار وآراء اعتقادية أحدثت في التاريخ الإسلامي دوياً هائلاً " (٢٤).

وللخوارج أسماء كثيرة ، بعضها يقبلونها وبعضها لا يقبلون بها ومن تلك الأسماء :

الخوارج : وهو أشهر الأسماء وتقدم بيان سبب ذلك.

الحرورية : نسبة إلى المكان الذي خرج فيه أسلافهم عن علي بن أبي طالب عليه السلام وهو قرب الكوفة.

الشّراه : نسبة إلى الشّراء المذكور بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ يُقَرَّبُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ (التوبة : ١١١).

	/	()
.	/	()
.	/	()

المارقة : والتسمية من خصوم الخوارج لتطبق عليهم أحاديث المروق الواردة في الصحيحين في مروقهم من الدين كمروق السهم من الرمية.
 المحكمة : من أوائل أسمائهم أطلقت عليهم بسبب ترددهم لكلمة "لا حكم إلا لله" وهي كلمة حق أريد بها باطل وقيل لرفضهم تحكيم الحكيمين.
 النواصب : لمبالغتهم في نصب العدا لعللي بن أبي طالب عليه السلام (٢٥).
 :

وقد اختلف العلماء في تحديد بدء نشأتهم فمنهم من يرى أن نشأتهم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم مستندين في ذلك إلى قصة ذي الخويصرة مع النبي صلى الله عليه وسلم (٢٦)، واعتراضه على قسمه للفيء وأنه لم يعدل (٢٧). ومنهم من يرى أنهم نشؤوا في عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه (٢٨).

ومنهم من يرى أنهم نشؤوا حين خرج الخوارج من المحكمة عن جيش علي بن أبي طالب رضي الله عنه. وهذا القول أرجحها؛ وذلك أنه منذ ذلك الخروج أصبحت طائفة ذات اتجاه سياسي وآراء خاصة مما استدعى الأمر بعلي بن أبي طالب رضي الله عنه أن يلاقيهم في معركة النهروان (٢٩).

وأما القول الأول : فإنه يعتبر بدء نزعة الخروج وليس نشأة فرقة مستقلة؛ وذلك أن ذي الخويصرة لم يكن له حزب يتزعمه وإنما حادثة فردية.

() :

()

() /

() /

() /

وأما القول الثاني : فإن الذين خرجوا على عثمان بن عفان رضي الله عنه كان هدفهم قتل عثمان وأخذ المال ولم يكن لهم فرقة مستقلة لهم اتجاه عقائدي خاص.

:

إن الإباضية كغيرها من فرق أهل البدع لهم عقائد وأفكار خالفوا فيها منهج أهل السنة والجماعة ووافقوا فيها من على شاكلتهم من أهل البدع والضلال، ويتفق العلماء والباحثون قديما وحديثا على أن الإباضية في أصولها العقدية فرع عن الخوارج وتلتقي معهم في أغلب الأصول التي خرجت بها الخوارج عن الأمة ^(٣٠).

كما أنه من الملاحظ وجود كثير من أوجه الشبه بين آرائهم وآراء المعتزلة ^(٣١)، وحينما قمت بجمع هذه العقائد والأفكار احترت كثيراً بين منهجين :

الأول : إيراد هذه العقائد، وذكر شبهاتهم وتأويلاتهم في ذلك، ثم الرد عليها وتفنيدها، وبيان منهج أهل السنة والجماعة المذهب الحق.

وأما الثاني : فهو ذكر هذه العقائد مجردة من الأدلة والردود.

وقد أثرت المنهج الثاني لأمر :

١- أن المنهج الأول سوف يخرج هذا البحث الذي هو في مصادر التفسير إلى

بحث عقائدي.

٢- أن إيراد العقائد مع أدلتها والردود عليها يطيل البحث، وهذا ما لا تقتضيه

طبيعة البحث.

() : / .
 () : () :
 () - .

٣- أن سبب إيراد العقائد هو التعرف فقط على الإباضية وتمييزها من بين الفرق الأخرى ، وإلا فالبحث في منهجهم في تفسير القرآن ، وأما شبههم والرد عليها فله موطن آخر والله المستعان.

:

انقسمت الإباضية في صفات الله إلى قسمين :

- ١- فريق نفى الصفات نفياً تاماً خوفاً من التشبيه بزعمهم.
 - ٢- فريق منهم يرجعون الصفات إلى الذات ، فالصفات عندهم هي عين الذات ولا تدل على معان زائدة على الذات ، وهو في حقيقته نفى للصفات ولكن بحيلة.
- فالإباضية وافقوا المعتزلة والأشاعرة وغيرهم من أهل الفرق في باب الصفات معتمدين على عقولهم وعلى شبهات وتأويلات باطلة.
- ولتنزيه الله تعالى - كما يقولون - نفى الإباضية كل الصفات التي يرون أنها توهم المشابهة بين الله تعالى وبين خلقه ؛ كالوجه واليدين والدنو والتجلي والنزول^(٣٢).
- وأنكروا ما فهمه السلف من استواء الله تعالى على العرش ، وفسروا الاستواء باستواء أمره وقدرته ولطفه فوق خلقه وبريته ، أو استواء ملك ومقدرة وغلبة^(٣٣).

:

أنكرت الإباضية رؤية الله تعالى في الآخرة ، وقالوا كما قالت المعتزلة: بأن إثبات الرؤية يستلزم الجهة والحصر والتحيز والمكان وغير ذلك من صفات الأجسام التي يتنزه الله تعالى عنها. يقول أبو محمد عبد الله السالمي الإباضي :

ورؤية البارئ من المحال دنيا وأخرى احكم بكل حال

() : / .

() / .

لأن من لازمها التميّز والكيف والتبويض والتحيز^(٣٤)
وأولوا أدلة إثبات الرؤية تأويلاً باطلاً على طريقة المعتزلة.
وشدد الإباضيون في إنكار الرؤية حتى قال قائلهم: "والقائل بالرؤية مخطئ خطأ
لا يغتفر، أو يتوب إلى الله ويستغفره، وما ورد مثبتاً فقد أنكره المسلمون وحكموا
بوضعه، فإن أصله في دسائس اليهود لعنهم الله" ^(٣٥).
وممن أنكر الرؤية من المعاصرين مفتي سلطنة عمان أحمد بن حمد الخليلي في
كتابه: () ^(٣٦) والذي ضمنه ثلاث ضلالات خالف فيها مذهب أهل السنة
والجماعة، وهي :

- ١ - إنكار رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة في الدار الآخرة.
 - ٢ - القول بأن القرآن مخلوق.
 - ٣ - تخليد العصاة من المؤمنين في النار.
- يقول الخليلي: "وذهب إلى استحالتها في الدنيا والآخرة أصحابنا - الإباضيّة -
وهو قول المعتزلة والجهمية والزيدية والإمامية... " ^(٣٧).

() / .
()
()

:

يعتقد الإباضيون بأن القرآن مخلوق متفقين في ذلك مع المعتزلة مستدلين بنفس الحجج التي استدلوها بها يقول أحدهم: "فعند المحققين من الإباضية أنه مخلوق إذ لا تخلو الأشياء إما أن تكون خالقاً أو مخلوقاً وهذا القرآن الذي بين أيدينا نقرؤه مخلوق لا خالق لأنه منزل ومتلو وهو قول المعتزلة" (٣٨).

بل حكم بعضهم كابن جميع والورجلاني أن من لم يقل بخلق القرآن فليس منهم (٣٩).

وممن نصر هذا القول في العصر الحاضر مفتي السلطنة الخليلي في كتابه "الحق الدامغ"، ومن أقواله فيه: "أما نحن معشر الإباضية القائلين بخلق القرآن ومن قال بقولنا من المعتزلة وغيرهم... الخ" (٤٠).

ومن الإنصاف القول أن بعضاً من الإباضية أنكر هذا القول، وردّ على من يقول بخلقه، ومنهم الشيخ أحمد بن النضر العماني في كتابه ()، والشيخ أبو الحسن علي بن محمد البسيوي صاحب كتاب () (٤١). وقد أثنى الخليلي على هذا العالم وعلى كتابه ؟.

:

()

()

()

()

() :

. - /

-

يثبت الإباضيون الشفاعة لكنهم يثبتونها لغير العصاة بل للمتقين، فالشفاعة عندهم لا تكون لمن مات مُصِراً على الكبيرة غير تائب منها، بل هي لمن مات على صغيرة أو مات وقد ارتكب ذنباً نسي أن يتوب منه، أو لزيادة درجة في الجنة والثواب ونحوها.

قال أحد علمائهم :

وَمَنْ يَمُتْ عَلَى الْكَبِيرِ عُذْبًا وَذَاكَ فِي الْقُرْآنِ حُكْمًا وَجَبَا
لَيْسَ لَهُ شَفَاعَةٌ مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْوَرَى حَتَّى النَّبِيِّ أَحْمَدُ^(٤٢)

:

يعتقد الإباضيون أن مرتكب الكبيرة مخلد في نار جهنم، يقول أحدهم: "داخل النار من عصاة الموحدين مخلد فيها لا يخرج منها أبداً، فهو في الخلود مثل داخل الجنة إلا أن الموحد أخف عذاباً من غيره"^(٤٣). ويقول ناظمهم :

وَمَنْ يَمُتْ عَلَى الْكَبِيرِ عُذْبًا وَذَاكَ فِي الْقُرْآنِ حُكْمًا وَجَبَا
لَكِنَّهُ فِي النَّارِ قَطْعًا يُخَلَّدُ فَهُوَ بِهَا مُعَذَّبٌ مُؤَبَّدٌ
خُرُوجُهُمْ فِي الذِّكْرِ قَدْ نَفَاهُ رَبِّي فَيَا وَيْلَ لِمَنْ يَلْقَاهُ^(٤٤)

يقول الخليلي : "وعقيدتنا معشر الإباضية أن كلاً من عصاة الموحدين والمشركين مخلدون فيها إلى غير أمد"^(٤٥).

() /)

(/)

()

(/)

()

(/)

(/)

/

/

:

}

:

مرتكب الكبيرة عندهم يطلقون عليه لفظة "كافر" ، ويعنون بها كافر النعمة لا كافر مِلَّةٍ ، ويحكمون على صاحبها بالنار إذا مات عليها.

:

يرى الإباضيون أن الميزان والصراط ليسا بحسيين ، وإنما المراد بالميزان تمييز معنوي للأعمال والصراط هو دين الله الحق وطريقه القويم ، ومنهم من يجيز أن يكون الميزان والصراط حسيين^(٤٦).

:

جوّز الإباضيون التقية خلافاً لأكثر الخوارج ، وقد أورد الربيع بن حبيب في مسنده روايات في الحث عليها تحت قوله: "باب ما جاء في التقية" ، ومنها : قال جابر سئل ابن عباس رضي الله عنهما عن التقية فقال : قال النبي ﷺ : " (٤٧) "

:

يرون أن أحاديث الآحاد لا يحتج بها في العقائد ويتفق رأيهم مع آراء المتكلمين لاسيما المعتزلة^(٤٨).

ﷺ

:

()

()

()

/

/

/

"

"

/

/

() :

يرى الإباضيون أن الصحابة رضوان الله عليهم كغيرهم في الأعمال لا في درجة الصحبة والمنزلة الأخروية ، فالعاصي منهم كغيره ممن بعدهم ، ولهم في عدالة الصحابة ثلاثة أقوال :

١ - الصحابة كلهم عدول إلا من فسّقه القرآن كالوليد بن عقبة وثعلبة بن حاطب (رضي الله عنهما)^(٤٩).

٢ - الصحابة - رضوان الله عليهم - كلهم عدول وروايتهم كلها مقبولة إلا في الأحاديث المتعلقة بالفتن ممن خاض الفتنة.

٣ - الصحابة كغيرهم من الناس من اشتهر بالعدالة فكذلك ، ومن لم يعرف حاله بحث عنه^(٥٠).

وفي بعض كتبهم سب لعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب - رضي الله عنهما - وشتم لمعاوية وعمرو بن العاص والحسن والحسين وطلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام - رضي الله عنهم أجمعين -^(٥١).

ويقولون : نترضى عن الصحابة إلا من أحدث ، ويعدّون جملة من خيار الصحابة على أنهم أحدثوا وبهذا يوافقون الرافضة والمعتزلة .

يتفق الإباضيون مع أهل السنة على مصادر التشريع. فمصادر التشريع عندهم هي : القرآن والسنة والإجماع والقياس ، يقول ناظمهم :

()

()

()

يُستخرجُ الحكمُ من الكتابِ وَهَكَذَا مِنْ سُنَّةِ الْأَوَّابِ
كَذَلِكَ الْإِجْمَاعُ فِيمَا اجْتَمَعُوا كَذَلِكَ الْقِيَاسُ فِيمَا فَرَعُوا^(٥٢)

ويعترفون بالكتب الصحاح عند أهل السنة. وليس هناك أثر لموقفهم من الصحابة على اتجاههم الفقهي لأنهم لا يردون رواياتهم. وإن ردوا فقليلاً لا يذكر.
لذا لا تجد فارقاً كبيراً بينهم وبين أهل السنة في الآراء الفقهية إلا كما تجد الفارق بين المذاهب الأربعة.

وقد أشاد الشيخ محمد أبو زهرة^(٥٣) بجهودهم في الفقه إذ يقول عنهم: "ولهم فقه جيد وفيهم علماء متميزون... ولهم آراء فقهية..."^(٥٤)

وهناك وفاق كبير بين المذهب الإباضي والمذهب الحنفي في الآراء الفقهية، يقول أحدهم: "وهو - يعني أبا حنيفة - كثير الوفاق بينه وبيننا معاشر الإباضية الوهبية في المسائل"^(٥٥).

ومع ذلك يوجد بعض الاختلافات بين الإباضية وبين المذاهب الفقهية الأخرى في بعض المسائل الفقهية الفرعية، ويرجع ذلك إلى استنادهم في بعض آرائهم إلى أحاديث وردت عن طريق أئمتهم لم تثبت عند علماء الحديث.

() : / .
()

() .
() / .
()

ومما ينبه له هنا أن عماد الإباضية في السنة هو ما جمعه إمامهم الربيع بن حبيب المعروف بمسند الربيع^(٥٦).

ويعتبرونه أصح كتب الحديث رواية وأعلاها سنداً وأنه أصح كتاب بعد القرآن. ويليه في الرتبة كتب الصحاح المشهورة، ومع هذا فهناك كثير من الشكوك حول هذا الكتاب وقيمه العلمية.

كما يعود الاختلاف أحياناً في المسائل الفقهية بسبب تفسيرهم للآيات وفهمهم للسنة، ومن هذه الاختلافات :

- إنكار الإباضيين جواز المسح على الخفين.
 - أنهم يرون عدم جواز القنوت في الصلاة.
 - أنهم لا يرون رفع الأيدي مع وبعد تكبيرة الإحرام ولا ضمها إلى الصدر.
 - أنهم يوجبون الاستنجاء بالماء بعد البول والغائط.
- إلى غير ذلك من المسائل^(٥٧).

()

(/) ()

:

العزابة : جمع عازب ويعنون به من انقطع للعلم والدين ، عزوباً عن الدنيا ويتألف من نحو عشرة أشخاص يجتمعون في مجلس البلد.

فهو عبارة عن مجلس يهتم بشؤون أفراد الجماعة ، ويمارس نوعاً من الرقابة على سلوكهم ، ويعتمد على التوجيه والمحاسبة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ويستند إلى مبدأ الولاية والبراءة للأفراد والجماعات ، فمن ارتكب معصية تبرئ منه ، وعزل عن المجتمع إلى أن يتوب ، فإن تاب تولاه أفراد المجتمع.

وقد كان سبب إيجاد هذا النظام هو شعورهم أنه لم يعد بإمكانهم إقامة دولة تحمي مجتمعاتهم ، فوضعوا هذا النظام حفاظاً على أفراد جماعاتهم من الانحلال والذوبان في المجتمعات الأخرى.

واستطاعوا بهذا النظام المحافظة على وحدة مجتمعاتهم ، إلا أنّ قسوة النظام الشديدة التي فرضها على أتباع المذهب فحرمهم بها عن متع الحياة المباحة مثلت سلبية كبيرة.

كما عزلهم عن أتباع المذاهب الإسلامية الأخرى ، فأوجد فجوة بين الإباضية وبين الآخرين^(٥٨).

:

كان مركز المذهب الإباضي في البصرة حيث نشأ بها ثم انتشر في الجزيرة ، وشمال إفريقيا ، واستطاعوا أن يكونوا لهم دولة في عُمان استقلّوا بها عن الدولة العباسية في عهد أبي العباس السفاح (١٣٢ - ١٣٦) ، وامتد نفوذها إلى جزيرة زنجبار ، كما أقاموا

لهم دويلات في ليبيا والجزائر، وكانت (تاهرت) ^(٥٩) مركزاً مهماً للدراسات الإسلامية وفقاً للمذهب الإباضي ^(٦٠).

ولا يزال لهم وجود في وقتنا الحاضر في كل من : عُمان وحضرموت واليمن، وجبل نفوسة بليبيا، وجزيرة جربة في تونس، وفي بعض واحات الصحراء الغربية، وفي وادي ميزاب غرب الجزائر العاصمة على بعد ٤٠٠ كلم، وفي زنجان - تنزانيا . ولقد كان للإباضيين عدة محاولات منذ الخلافة العباسية إلى إقامة دولة إباضية. وفي الشمال الإفريقي كانت لهم دولة عرفت باسم الدولة الرستمية ^(٦١). وعاصمتها (تاهرت)، وحكموا الشمال الإفريقي ما يقارب ١٣٠ سنة منذ قيامها عام ١٦٢هـ - حتى أزالهم الفاطميون ^(٦٢).

وفي عام ١١٦١هـ - بايع الإباضيون في عمان أحمد بن سعيد، فانتقلت الإمامة من آل يعرب إلى آل سعيد، ولا تزال دولتهم قائمة في عُمان حتى اليوم، ولهم جهود في نشر الفكر الإباضي بطبع الكتب الإباضية ونشرها، تتولى ذلك وزارة التراث القومي والثقافة بالسلطنة، كما يقوم مفتي عام السلطنة أحمد بن حمد الخليلي بالدفاع عن الإباضية ونشر المذهب الإباضي، وله ردود ومحاورات مع أهل السنة.

() :

:/ :

() :

()

() :

:

في هذا الفصل أبين منهج الإباضية في تفسيرهم لكتاب الله تعالى من خلال تفاسيرهم ، ومعرفة ما لهم من تفاسير. وسيكون الحديث عنها من خلال مبحثين :

:

حينما اخترت هذا الموضوع ظننت أنني سأقف على كم هائل من تفاسير الإباضية كغيرها من الفرق، والذي يعطي صورة واضحة عن منهجهم في التفسير، إلا أنني فوجئت بقلّة مؤلفاتهم العلمية، وخاصة في تفسير القرآن إذ لم أقف لهم إلا على بضعة تفاسير: أربعة منها لعلماء متقدمين، والبقية منها لمتأخرين. ومن هذه الكتب ما هو مفقود، ومنها ما هو غير مطبوع، كما سيأتي بيانه.

وقد اعترف أحد الإباضية المعاصرين للدكتور محمد حسين الذهبي رحمه الله^(٦٣) أن الإنتاج التفسيري للخوارج كان قليلاً بالنسبة لإنتاج غيرهم من فرق الإسلام، ومع هذا فلم تحتفظ المكتبة الإسلامية من هذا النتاج القليل إلا ببعض منه لبعض العلماء من الإباضية في القديم والحديث.

وأنقل وصف الدكتور محمد حسين الذهبي رحمه الله لما دار بينه وبين الإباضي بهذا الشأن، يقول رحمه الله: "لم يكن للخوارج من الإنتاج التفسيري مثل ما كان للمعتزلة، أو الشيعة أو غيرهما من فرق المسلمين، التي خلّفت لنا الكثير من كتب التفسير، وكل ما وصل إلينا من تفسير الخوارج الأوّل لم يزد عن بعض أفهام لهم

()

)..

(

لبعض الآيات القرآنية تضمنها جدلهم، واشتملت عليها مناظراتهم، وذكرنا لك منها كل ما وصل إلى أيدينا، وجميع ما استخلصناه من بطون الكتب المختلفة.

ولكن هل هذا هو كل ما كان للخوارج من تفسير؟ وهل وقف إنتاجهم عند هذا المقدار الضئيل؟ أو كان لهم مع هذا كتب مستقلة في التفسير، ولكن فقدتها المكتبة الإسلامية على طول الأيام ومر العصور؟ الحق أنى وجهت لنفسي هذا السؤال، وكدت أعجز عن الجواب عنه. ولكن هيا الله لي ظرفاً جمعني مع رجل من الإباضية المعاصرين، يقيم في القاهرة، فوجهت إليها هذا السؤال نفسه، فأفهمني أن الإنتاج التفسيري للخوارج كان قليلاً بالنسبة لإنتاج غيرهم من فرق الإسلام، ومع هذا فلم تحتفظ المكتبة الإسلامية من هذا النتاج القليل إلا ببعض منه. لبعض العلماء من الإباضية في القديم والحديث. فسألته: وهل تذكر شيئاً من هذه الكتب؟ فذكر لي من الكتب ما يأتي:

- ١- تفسير عبد الرحمن بن رستم الفارسي.. من أهل القرن الثالث الهجري.
- ٢- تفسير هود بن مُحَكَّم الهُوَّاري.. من أهل القرن الثالث الهجري.
- ٣- تفسير أبي يعقوب، يوسف بن إبراهيم الوردجاني.. من أهل القرن السادس الهجري.
- ٤- داعي العمل ليوم الأمل.. للشيخ محمد بن يوسف أطفيش.. من أهل القرن الحاضر.

٥- هميان الزاد إلى دار المعاد.. له أيضاً.

٦- تيسير التفسير.. له أيضاً.

فقلت له: وهل يوجد شيء من هذه الكتب إلى اليوم؟ فقال لي: أما

، فغير موجود. وأما ، فموجود، ومتداول بين

الإباضية في بلاد المغرب... قال : وأما ،
 فغير موجود ،
 ويذكر المحققون من علمائنا أنه من أحسن التفاسير بحثاً ، وتحقيقاً ، وإعراباً. وأما
 ، فلم يتم مؤلفه ، لأنه عزم على أن يجعله في اثنين وثلاثين
 جزءاً ، ثم عدل عن عزمه هذا ، واشتغل بتفسير هميان الزاد إلى دار المعاد... وأما تفسير
 ، فموجود ومطبوع في ثلاثة عشر مجلداً كبيراً ، ومنه نسخة في دار الكتب
 المصرية ، ونسخة أخرى عند محدثي ، وأما ، فموجود ومطبوع في سبع
 مجلدات متوسطة الحجم ، ومنه نسخة بدار الكتب المصرية ، وأخرى عند محدثي أيضاً
 " (٦٤) .

ولقد حاولت أن أعرف سبب قلة نتاجهم العلمي ، وهي مشكلة ليست حادثة بل
 كانت منذ القدم ، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : " وأقوال الخوارج -
 والإباضية إحدى فرقهم - إنما عرفناها من نقل الناس عنهم ، فلم نقف لهم على
 كتاب مصنف ، كما وقفنا على كتب المعتزلة والرافضة والزيدية والكرامية والأشعرية
 وأهل المذاهب الأربعة والظاهرية ومذاهب أهل الحديث والفلاسفة والصوفية ونحو
 هؤلاء " (٦٥) .

ولعل فيما يأتي ما يبين أسباب قلة مؤلفاتهم :

١ - ضياع الكتب المؤلفة وفقدانها ، أحد الأسباب لقلة وجود تفاسير لهم
 فللإباضية تفاسير مفقودة ، وهي تفسير عبد الرحمن بن رستم ، وتفسير يوسف بن
 إبراهيم الوريثاني كما سيأتي .

() /

() / .

يقول العلامة الإباضي سليمان بن عبد الله الباروني متأسفاً على ضياع كتب الإباضية: "وإننا لتأسف كثيراً جداً لفقد مثل هذه التآليف، فلو وجدت مع ما جمع من المناظرات الواقعة مع المعتزلة للعلامة مهدي^(٦٦) وغيره لكانت حجة بالغة والأمر لله"، ثم يقول: "ثم إن الحجاني دخل (تيهت)، ونهبها واستباحها، وقصد المكتبة المعروفة بالمعصومة وأخذ ما فيها من الكتب الرياضية والصنائع وغيرها من الفنون الدنيوية وأحرق الباقي كله، ومن هناك فُقدت أغلب مؤلفات المذهب إذ كانت المكتبة عظيمة جامعة" ^(٦٧).

كما أن الحركة الشيوعية في (زنجبار) قامت بضم (زنجبار) إلى (تنجانيقا)^(٦٨)، تحت اسم (تنزانيا) وشردت المسلمين، كما أتلقت مصادر الثقافة الإسلامية وحرقت الكتب العلمية فيها، مما سبب انحسار الفكر الإباضي فيها^(٦٩).

٢- انشغالهم بالحروب من مبدأ نشأتهم فقد كانت الثورات والمعارك المستمرة تأخذ منهم جهودهم وأوقاتهم فلا تدع لهم مجالاً للبحث والتأليف.

٣- لعل مما دعاهم إلى عدم الخوض في تفسير القرآن مخافتهم ألا يصيبوا الحق فيكونوا قد كذبوا على الله، والكذب عند جمهور الخوارج جريمة تخرج الإنسان من عداد المؤمنين. ومما يدل على تهيبهم من التفسير أن الشيخ أبا نهبان جاعد بن خميس حاول تفسير القرآن فبدأ بسورة الناس، فلما بلغ سورة الحاقة عند قوله تعالى: ﴿وَلَوْ

()

()

()

نَقُولُ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ثُمَّ لَقَطْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴿٤٤﴾ (الحاقة : ٤٤ - ٤٧) قطع أوراقه وترك التفسير هيبية وخوفاً^(٧٠).

٤ - حرصهم الشديد على عدم إطلاع مؤلفاتهم للآخرين. وأدعُ الأستاذ الدكتور فهد الرومي يصف شيئاً من معاناته في الوقوف على بعض مؤلفاتهم للإفادة منها في رسالته العلمية حيث يقول : "وقد عانيت كثيراً في الحصول على بعض هذه المطبوعات ، وكنت أظن الأمر خاصاً بي ، فإذا به أعم ، وكنت أظنه غير مقصود فإذا بي أحسبه مقصوداً ، واطلعت على ما حصلت عليه من مطبوعاتهم علَّ فيها تعليقات فلم أجد ما يوجب هذا العمل"^(٧١).

وبعد ذكر هذه الأسباب أستعرض معك أيها القارئ الكريم جميع تفاسير الإباضية ، المفقود منها والمخطوط والمطبوع بحسب ما أقف عليه ، مع وصف مختصر له ، وهي :

-^(٧٢) : لأبي المؤثر الصلت بن خميس

الخروصي البهلوي ، كان ضريباً ، وكان من أجل فقهاء الإباضية بعمان قتل في وقعة العشب^(٧٣).

- بن بهرام بن كسرى (ملك الفرس) مؤسس

الدولة الرستمية^(٧٤) ، وقد أجمع مشايخ الإباضية بعد تأسيسهم لمدينة تاهرت على اختيار عبد الرحمن بن رستم إماماً لهم وقد قبل الإمامة سنة ١٦٢ هـ -^(٧٥).

() : / .

() : / .

() : .

() : .

() : / .

وهذا التفسير ذكره محمد حسين الذهبي عن الإباضي أن التفسير غير موجود^(٧٦).

وذكر محقق كتاب "رسالة في ذكر بعض كتب الإباضية" ص (٦٧): أنه توجد نسخة منه ذكرها ابن وردان. فالله أعلم بصحة ذلك.

- : لهُود بن مُحَكَّم الهُوَّاري^(٧٧)، من علماء القرن الثالث الهجري، كان له دور في تثبيت العقائد الإباضية والتصدي للدولة العباسية، وكانت وفاته حوالي سنة ٢٨٠هـ - .

وتفسير هود بن مُحَكَّم والذي سار فيه على منهج مذهب الإباضية، يعدُّ أول تفسير لهم كما نص على ذلك المحقق بقوله: "إننا لا نعلم للإباضية تفاسير كاملة لكتاب الله قبل الهُوَّاري، إلا تفسيراً ينسب إلى الإمام عبد الرحمن بن رستم، وآخر إلى الإمام عبد الوهاب وليس ببعيد أن يكون الهُوَّاري قد اطلع عليهما. وليس بين أيدينا الآن - فيما بحث وعلمت - شيء من تفسيريهما حتى نتمكن من المقارنة بين هذه التفاسير ونخرج بجواب شافٍ في الموضوع. أما أبو المنيب محمد بن يانس المفسر الذي ناظر المعتزلة فلم يؤثر عنه أنه ترك أثراً مكتوباً في التفسير"^(٧٨).

()

()

() :

)

()

وأما الكتاب فقد ذكر الدكتور الذهبي أنه اطلع على جزأين مخطوطين منه ، وهما الأول والرابع أما الأول : فيبدأ بسورة الفاتحة وينتهي بآخر سورة الأنعام ، وأما الرابع : فيبدأ بسورة الزمر وينتهي بآخر القرآن ثم قال : " تفسير هود بن مُحَكَّم لم يتيسر لنا الاطلاع الكافي الذي يعطينا فكرة واضحة عنه وعن مؤلفه ، وذلك راجع إلى رداء خطه وضياح بعض أوراقه وتآكل بعضها " (٧٩).

و قد ظل هذا التفسير أكثر من أحد عشر قرناً مغموراً غير معروف ، إلى أن ظهرت مخطوطاته في بعض الخزائن الخاصة في وادي ميزاب بالجزائر ، ثم ظهر إلى النور في القرن الخامس عشر الهجري ، حيث طبع الطبعة الأولى في أربعة مجلدات كاملاً من الفاتحة إلى الناس ونقص منه جزء من مقدمة المؤلف فقط ، وحققه وعلق عليه بالحاج بن سعيد شريفي ، وهو إباحي وافق المؤلف في اعتقاده (٨٠) ، واعتمد في تحقيقه على خمس نسخ خطية كلها ناقصة على تفاوت بينها ، وطبعته دار الغرب الإسلامي ببيروت الطبعة الأولى عام ١٩٩٠م.

والكتاب اختصار لتفسير يحيى بن سلام التميمي البصري الأفريقي (٨١). واعتمد عليه اعتماداً كبيراً ، حتى قال محقق الكتاب - والذي قام بمقابلته كاملاً مع تفسير يحيى

-
- () : / .
 () : / .
 ()

بن سلام - قال : لو جاز أن أضع عنواناً للكتاب غير الذي وجدته لكان العنوان "مختصر تفسير ابن سلام البصري".

وأما عمل هود بن مُحَكَّم الهُوَّاري في تفسيره فإنه أبقى من تفسير يحيى بن سلام ما رآه صواباً ووافق أصول عقيدته الإباضية ، وهو جل التفسير ، وصحح وحذف ما رآه غير صواب من الأحاديث والأخبار والتفسير.

ومن أمثلة ذلك أنه عند تفسيره لقوله تعالى : ﴿لَا يَمْلِكُونَ الشَّفْعَةَ إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾ (مريم : ٨٧). قال : "وقد فسرنا العهد في الآية الأولى". قال محقق الكتاب : "وقد أورد ابن سلام في تفسير هذه الآية خمسة أحاديث في شفاعة نبينا محمد ﷺ لأتمته يوم القيامة رويت عن أبي هريرة ؓ وأنس بن مالك وهي موجودة في (سع ورقة ٢٥ و) ، ولكنها غير واردة في (ب) ولا في (ع) ، وكأني بالشيخ هود الهُوَّاري حذفها قصداً ، ولعلها لم تصح عنده والله أعلم" (٨٢). قلت بل حذفها لأنها تخالف معتقده الإباضي.

وعند تفسيره لقوله تعالى : ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ (الحجر : ٢) أورد ابن سلام أحاديث حول الشفاعة وحديث الجهنميين ، وقام هود الهُوَّاري بحذفها ، واكتفى بالرد عليها بآيات دالة على الخلود ، وعدم الخروج من النار (٨٣).

وعند قوله تعالى : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ (الفجر : ٢٢) أورد ابن سلام روايات تثبت مجيء الله لفصل القضاء - كما يشاء سبحانه - ، ومجيء الملائكة بين يديه صفوفاً ، وقام هود بن مُحَكَّم بحذفها وأنكر صفة المجيء بقوله : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ

وَأَمَّا صَفًا صَفًا ۖ أَي جاء أمر ربك والملك - وهم جماعة الملائكة - أي بأمره وبالملائكة صفاً صفاً، لا كما زعمت المشبهة أعداء الله أن ربهم يذهب ويجيء، لأن الله ليس بزائل ولا متنقل^(٨٤).

وعند قوله تعالى : ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ۖ ﴾ (الأنعام : ١٠٣).

جاء عند ابن سلام : يعني في الدنيا، وقام هود بن مُحَكَّم الهَوَّاري بحذف هذه العبارة قصداً ؛ لأنها قيد يفيد أن الأبصار قد تدرك المولى سبحانه وتعالى في الآخرة، وهذا مخالف لرأي الإباضية في رؤية الله ، فهم ينفونها في الدنيا والآخرة معا^(٨٥).
كما حذف أسانيد الرواة في تفسير ابن سلام مكتفياً بذكر الصحابي أو التابعي ، وغالبا ما يقول : ذكروا أن الرسول ﷺ ، أو يقول ذكروا عن ابن عباس ، أو ذكروا من دون تقييد ، أو يقول : قال الحسن كذا، أو قال الكلبي.
كما أضاف من علمه ومعارفه ما رأى أن فيه فائدة للقارئ المستفيد وخاصة في تفسير آيات الأحكام.

-^(٨٦) ، عالم

بأصول الفقه، إباضي من أهل ورجلان - وهي وادٍ في المغرب الأقصى كانت فيه عمارة ينزلها الإباضيون وخربها عيسى بن إسحاق الميور في سنة ٦٢٦هـ - رحل في شبابه إلى الأندلس وسكن قرطبة، ورأى مسند الربيع بن حبيب مشوشاً فرتبه وسماه

() : / .

() : / .

() : /

/ .

الجامع الصحيح. من كتبه: "العدل والإنصاف" في أصول الفقه ثلاثة أجزاء، و"الدليل والبرهان" في عقائد الإباضية ثلاثة أجزاء، وله نظم، مات سنة ٥٧٠هـ - (٨٧).

وأما التفسير فمفقود قال أبو القاسم البرادي الإباضي (ت. حوالي ٨١٠هـ):
 "وجدت في بعض بلاد أريغ سنة ست وستين من مئتنا هذه سفر في تفسير الفاتحة
 وسورة البقرة وآل عمران أحسبه أنه بخطه - يعني الورجلاني - لم أر سفرًا أضخم
 منه لا يسعه اليد ولا يوضع إلا في الحجر أو في الحمل، ولم أر أبلغ منه في إعرابه، ولا
 في لغته ولا تعريفه ولا في فقهه ولا في اختلاف في قواعد الدين... ومن ضعف بحث
 أهل هذا المذهب التغافل عنه حتى اندرس وذهب، ولم توجد منه عندهم نسخة
 واحدة" (٨٨).

وهذا يدل على قدم فقدان هذا التفسير إذ المؤلف ت حوالي سنة ٨١٠هـ - .
 ويصفه أيضا إباضي آخر للدكتور محمد حسين الذهبي بقوله: "وأما تفسير أبي
 يعقوب الورجلاني فغير موجود، ويذكر المحققون من علمائنا أنه من أحسن التفاسير
 بحثاً وتحقيقاً وإعراباً" (٨٩).

- (٩٠): لمحمد بن يوسف بن عيسى بن صالح اطفيش أو
 أطفيش^(٩١) الوهبي^(٩٢) الجزائري، ولد سنة ١٢٣٦هـ - في بلدة يسجن في وادي ميزاب

()	:	()
()	.	()
()	/	()
()	/	()
()	:	()
()	/	()
()	.	()

بالجزائر، ونشأ بين قومه وعرف عندهم بالزهد والورع واشتغل بالتدريس والتأليف وهو شاب لم يتجاوز السادسة عشرة من عمره، له مؤلفات عديدة في شتى العلوم تربو على الثلاثمائة مؤلف، وكان له أثر بارز في قضية بلاده السياسية توفى في ٢٣ ربيع الثاني سنة ١٣٣٢هـ - وله من العمر ست وتسعون سنة^(٩٣).

ولم يتم التفسير؛ لأنه اشتغل بتفسير" ، وقد اطلع الشيخ محمد حسين الذهبي على هذا التفسير؛ فأدع وصفه له، إذ يقول: "وقد أطلعني محدثي - يعني إبراهيم أطفيش - على أربعة أجزاء من تفسير داعي العمل في مجلدين مخطوطين بخط المؤلف، أما أحد المجلدين فإنه يحتوي على الجزء التاسع والعشرين والجزء الثلاثين من أجزاء الكتاب، وهو يبدأ بسورة الرحمن وينتهي بآخر سورة التحريم، وأما المجلد الثاني فإنه يحتوي على الجزء الحادي والثلاثين والجزء الثاني والثلاثين، وهو يبدأ بسورة تبارك وينتهي بآخر القرآن. وقد وجدت بالمجلد الأخير بعض ورقات فيها تفسير أول سورة (ص)، ويظهر كما قال محدثي أن المؤلف قد ابتداء تفسيره هذا بسورة الرحمن إلى أن انتهى إلى آخر سورة الناس، ثم بدأ بسورة (ص) ووقف عندها ولم يتمه"^(٩٤).

- : لمحمد بن يوسف ابن أطفيش، صاحب

"، وقد مر التعريف به، وأما التفسير فقد ألفه بعد تفسيره داعي العمل ليوم الأمل، وكان سببا لعدم إكماله لداعي العمل كما مر.

() : / .

/ .

() / .

وقد ألفه صاحبه في صغره^(٩٥)، والكتاب له نسخة في دار الكتب المصرية ونسخة عند تلميذ المؤلف وابن أخيه إبراهيم أطفيش^(٩٦).

وذكر الدكتور الرومي أنه طلب المجلد الأخير منه في دار الكتب المصرية فنأولوه المجلد الثاني عشر وآخره تفسير سورة الحجرات واعتذروا بعدم وجود ما بعد هذا المجلد^(٩٧).

والكتاب طبع في زنجبار بالمطبعة السلطانية سنة ١٣١٤هـ - ، وأصدرت وزارة التراث القومي والثقافة في سلطنة عمان سنة ١٤٠١هـ - الطبعة الثانية منه ويقع في ١٣ مجلداً.

ويعتبر هذا التفسير المرجع المهم للتفسير عند الإباضية ، وإن كان تأخر عصر المؤلف قد لا يصور حالة التفسير عند الإباضية في عصورهم الأولى إلا أن استفادته ممن سبقه ومكانة المؤلف العلمية عندهم يدعو إلى القول بأن تفسيره يمثل التفسير المذهبي للإباضية في أواخر عصرهم^(٩٨).

وأما منهج المؤلف في هذا التفسير فقد لخصه بقوله: "وبعد، فهذا تفسير رجل يسجني إباضي وهبي، يعتمد فيه على الله سبحانه وتعالى ثم على ما يظهر لفكره، بعد إفراغ وسعه ولا يقلد فيه أحداً إلا إذا حكى قولاً أو قراءة أو حديثاً أو قصة أو أثراً لسلف، وأما نفس تفاسير الآي والرد على بعض المفسرين والجواب فممنه، إلا ما تراه منسوباً وكان ينظر بفكره في الآية أولاً ثم تارة يوافق نظر جار الله - أي الزمخشري -،

() : / .

() / .

() / .

() / .

والقاضي - يعني البيضاوي - ، وهو الغالب والحمد لله ، وتارة يخالفهما ، ويوافق وجهها أحسن مما أثبتاه أو مثله... ويتضمن - إن شاء الله - الكفاية في الرد على المخالفين فيما زاغوا فيه وإيضاح مذهب الإباضية الوهبية واعتقادهم وذلك بحجج عقلية ونقلية " (٩٩) .

- : لمحمد بن يوسف بن أطفيش ، صاحب " ، والتفسير له نسخة بدار الكتب المصرية وأخرى عند تلميذه وابن أخيه إبراهيم بن أطفيش .

وقد طبع الطبعة الأولى في بلاد المغرب بالحروف المغربية في سبع مجلدات متوسطة الحجم ، وصدرت أجزاءه بين سنتي ١٣٢٥ - ١٣٢٧ هـ - ثم أعادت وزارة التراث القومي والثقافة في سلطنة عمان طباعته ، فصدر الجزء الأول منه بمناسبة مطلع القرن الخامس عشر الهجري وصدر منه أجزاء .

وذكر المؤلف سبب تأليفه في مقدمته فقال : " أما بعد : فإنه لما تقاصرت الهمم عن أن تهيم بهميان الزاد إلى دار المعاد الذي ألفتة في صغر السن ، وتكاسلوا عن تفسيري داعي العمل ليوم الأمل أنشطت هممتي إلى تفسير يغتبط ولا يمل ، فإن شاء الله قبله بفضلله وأتمه قبل الأجل ، وأنا مقتصر على حرف نافع ولمصحف عثمان تابع ، وأسأل ذا الجلال أن ينعم علي بالقبول والإكمال " (١٠٠) .

:

-

للشيخ محمد الحواري العماني الإباضي ، من بلدة تنوف من أعمال نزوى ، بين نزوى وبين الجبل الأخضر. من علماء القرن الثالث والرابع الهجريين ^(١٠١).

والكتاب نشره مصوراً من نسخته الخطية سالم بن حمد بن سليمان بن حميد الحارثي ، وقال في تقديمه له : " ولقد استعجلنا إخراج مصورة من نسخته ، وعسى أن يمن الله بالتيسير على طبعه محققاً مصححاً قريباً إن شاء الله " .

وقد بلغ ٢٩٦ صفحة في مجلد واحد ونشر بعناية دار اليقظة العربية في سوريا ولبنان ^(١٠٢).

جمع فيه خمسمائة آية من كتاب الله وفي ذلك يقول : " هذا كتاب فيه تفسير خمسمائة آية من كتاب الله تبارك وتعالى من الحلال والحرام ، وهو كتاب : (الدراية وكنز الغناية ومنتهى الغاية وبلوغ الكفاية في تفسير خمسمائة آية) " .

والكتاب كما وصفه د. علي العبيد بقوله : " جمع فيه مؤلفه آيات الأحكام وبين معانيها باختصار ورتبها بحسب موضوعاتها ، وقد اندفع نحو تدعيم مذهبه الإباضي والدفاع عن مبادئه وحمل الآيات عليه ، والاستدلال بما لم يثبت صحته من الأحاديث على تقوية ما يميل إليه من آراء وأرى أنه لا يستحق التحقيق والتصحيح كما تمنى ذلك ناشره لمخالفاته الواضحة لما عليه أهل السنة والجماعة " ^(١٠٣).

: للشيخ أحمد بن محمد الخليلي ،

-

المفتي العام لسلطنة عمان ، المولود عام ١٣٦١هـ - ، والكتاب عبارة عن دروس

()

()

()

يلقيها المفتي في جامع قابوس بروى. ألح عليه كثير من الأخوان في أن يخرج هذا التفسير من كونه دروساً تلقى إلى كونه أثراً يبقى فاختاروا بأن تنتقل هذه الدروس من الأشرطة وتسجل وتهذب حتى يستفيد منها القراء بعد أن يستفيد منها المستمعون ، وهو لم يكتمل^(١٠٤).

يقول في مقدمة الكتاب : "فتيسر لي إلقاء دروس في التفسير بجامع السلطان قابوس بروى أمام طلاب معهد إعداد القضاة وغيرهم وسائر المستفيدين... وقد ابتدأت الدرس الأول بما سطره القلم هنا ، ثم واليت بعد ذلك الحديث عن التفسير والمفسرين وعن إعجاز القرآن راجياً من الله تعالى أن يوفقني لإتمام ما قصدت حتى آتي على ما يمكنني بيانه من معاني آي الذكر الحكيم ، من أول الفاتحة إلى خاتمة الناس ، وكان إلقاء أول درس من هذه الدروس بعد صلاة المغرب من ليلة الأربعاء السادس من المحرم الحرام عام ١٤٠٢هـ - ، وقد خرجت بعض أجزاءه ونشرته مكتبة الاستقامة بروى سلطنة عمان الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

:

في هذا المبحث ألقى الضوء على منهج الإباضية في التفسير ، وسيكون التركيز الأكبر لمعرفة هذا المنهج على تفسيري محمد بن يوسف ابن أطفيش (مع ذكر بعض الأمثلة من تفسير هود بن مُحَكَّم وغيره ، وذلك لأن ابن أطفيش يعتبر إماماً من أئمتهم المعترين الذين لهم مكانتهم عند الإباضية علماً والتزاماً ، ويعتبر من المفسرين إذ ألف ثلاثة كتب في التفسير ، وأما تفسير هود بن مُحَكَّم فهو اختصار لتفسير يحيى بن سلام مما قد لا يبرز المنهج الإباضي بشكل واضح.

:

:

وذلك لسيطرة المذهب الإباضي على عقولهم، فأصبحوا لا ينظرون للقرآن إلا من خلال آرائهم ومعتقداتهم، ولا يدركون شيئاً من معانيه إلا على ضوء المذهب وتحت تأثير سلطانه، فلا يقفون على أية يوافق ظاهرها مذهبهم إلا جعلوها دليلاً عليه، ولا أية تخالف المذهب إلا أولوها حتى لا يكون بينها وبين مذهبهم معارضة. وحتى يكون الحكم عليهم منطقياً أسوق شيئاً من تلك التأويلات من تفاسيرهم المطبوعة فيما يلي :

أنكر ابن أطفيش تعالى : إذ يقول "والله ينزهه عن الجهات والأمكنة والتنقل" ^(١٠٥)، ومذهب أهل السنة والجماعة أنهم يصفون الله سبحانه بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكيف ولا تمثيل. ومعلوم أنه ليس في النص إثبات لفظ الجهة ولا نفيه. قال شيخ الإسلام ابن تيميه رحمه الله : " فمن قال إنه في جهة وأراد بذلك أنه داخل محصور في شيء من المخلوقات - كائناً من كان - لم يسلم إليه الإثبات، وهذا قول الحلوية، وإن قال : إنه مبين للمخلوقات فوقها، لم يمانع في هذا الإثبات بل هذا ضد قول الحلوية، ومن قال : ليس في جهة ؛ فإن أراد أنه ليس مبيناً للعالم ولا فوقه لم يسلم له هذا النفي" ^(١٠٦).

كما أنكر ابن أطفيش وأولها بالانتقام، إذ يقول عند قوله تعالى : ﴿عَنِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا أَفْصَالٍ﴾ (الفاتحة : ٧) : " وإذا كان مسنداً إلى الله

() / .

() / .

تعالى - يعني الغضب - كما هو المراد في الآية فالمقصود لازم ذلك ومسببه، وهما الانتقام ، وإن شئت فقل : العقاب" (١٠٧).

ومذهب أهل السنة والجماعة إثبات صفة الغضب لله تعالى على ما يليق به سبحانه دون تكييف أو تمثيل أو تحريف ، ويمنعون التأويل الذي يصرفها عن حقائقها اللاتقة بالله تعالى كما يقولون.

أما فقد أولها بمعنى استولى إذ يقول عند قوله تعالى : ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ (الأعراف : ٥٣) : " واستوى : بمعنى استولى بالملك والغلبة والقوة والتصرف فيه كيف شاء" (١٠٨). وقال في موضع آخر عند قوله تعالى : ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّيْنَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ (البقرة : ٢٩) . : " ومعنى استوائه تعالى إلى السماء قصده إليها وتوجيه الإرادة إليها.. لكن تأويلها بالقصد والإرادة أولى لأنه أقرب إلى أصل الاستواء" (١٠٩).

وهنا أول الاستواء ، على خلاف السلف الصالح ، فإن مذهب أهل السنة والجماعة في الاستواء إثبات استواء الله على عرشه استواء يليق بجلاله ، قال الإمام مالك رحمه الله : " الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعه" (١١٠).

()	/	.
()	/	.
()	/	.
()	/	.

وقال ابن تيمية رحمه الله: "فقول ربيعة ومالك الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب موافق لقول الباقيين، أمرؤها كما جاءت بلا كيف، فإنما نفوا علم الكيفية ولم ينفوا حقيقة الصفة" (١١١).

أما ، فأولها ابن أطفيس بقوله: "ويمين الرحمن، عبارة عن المنزلة الرفيعة" (١١٢). وفسر قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ (المائدة: ٦٤) بأنها "كناية عن سعة الإنفاق في الجملة، ولو ضيق عليهم في وقت، ولا إثبات فيه لليد الجارحة سواء أرادها اليهود في قولهم: يد الله، أو أراد الكناية عن تضيق الرزق، وذلك أن غاية ما يعطي السخي بمناولة أن يعطي بكلتا يديه...". فأول الآية وصرفها عن معناها القريب، لتوافق معتقده.

ومذهب أهل السنة والجماعة إثبات اليدين لله عز وجل، وكلتا يديه يليقان بالله عز وجل ليس كمثله شيء وهو السميع البصير.

قال شارح الطحاوية رحمه الله: "لا يصح تأويل من قال إن المراد باليد القدرة، فإن قوله: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ (ص: ٧٥) لا يصح أن يكون معناه بقدرتي مع تثنية اليد، ولو صح ذلك لقال إبليس: وأنا أيضا خلقتني بقدرتك، فلا فضل له عليّ بذلك" (١١٣).

وعند قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ (القلم: ٤٢) أول ابن أطفيس بأنها شدة الأمر يقول في تفسيرها: "وكشفها كناية عن شدة الأمر، ومن أثبت لله ساقاً على ظاهره أشرك بهذا الاعتقاد وأشرك بتفسير القرآن، ويكفي في التشابه ما ورد

() / .

() / .

() / .

التصريح به مضافاً إلى الله تعالى مثل: يد الله، ووجه الله، ويمين الله، والاستواء على العرش، فنؤوله بما يليق بوحدانيتها، وأما ما لم ينسب إليه فما الداعي إلى نسبته إليه وجعله من المتشابه، وما ورد من إثباته على ظاهره في حديث كذب موضوع، ولو كان في الصحيحين وغيرهما^(١١٤)، مثل ما يروى عن أبي سعيد، عنه عليه السلام: ":

"^(١١٥)، وإن صح الحديث فالساق فيه عبارة عن شيء يظهره الله لهم مما شاء أو عن الأمر الشديد"^(١١٦).

قلت: فتفسير الساق بأنه "شدة الأمر" مخالف للظاهر من اللفظ، ومخالف لصحيح السنة النبوية، لكن دعاه إلى ذلك أنه أقدم على تفسير الآية بناء على مقرر سابق في ذهنه، وعقيدة مسبقة قائمة عنده وهي أن الساق ليست ساق الله؛ لذا أول ما يخالف عقيدته من القرآن.

وأول هود بن مُحَكَّم الواردة في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رُبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ (الفجر: ٢٢) بأن المراد وجاء أمره، ثم قال: "لا كما زعمت المشبهة أعداء الله أن ربهم يذهب ويجيء لأن الله ليس بزائل ولا متنقل"^(١١٧). ومذهب أهل السنة والجماعة إثبات المجيء لله تعالى بلا كيف منزّه عن سمة الحدوث والتشبيه بالمخلوق.

()

()

()

()

وإنكار المفسر لأن يجيء الله تعالى حقيقة على ما يليق بجلاله ، مخالف لنص القرآن، وتأويل لغير ما يقتضيه المعنى والسياق، دعاه إلى ذلك الدخول لتفسير الآية بمقرر سابق في الذهن ، وعقيدة متمكنة جعلته يؤول الآية المثبتة لصفة المجيء لمخالفتها معتقده.

ولعل فيما ذكرت من أمثلة كفاية في التدليل على أن منهج الإباضية في باب الصفات تأويل الآيات المثبتة للصفات لمخالفتها عقيدتهم الإباضية.

وقد سبق أن أشرت عند الكلام على تفسير هود بن مُحَكَّم أنه حذف ما يخالف عقيدته الإباضية مما ورد في تفسير يحيى بن سلام، ومثَّلتُ لذلك بعدة أمثلة^(١١٨).

أما في باب فقد أولوا الآيات التي تثبت الرؤية وذلك لأن من عقيدتهم إنكار رؤية الله تعالى في الدنيا والآخرة - كما سبق بيانه - بل إن ابن أطفَيْش كَفَّرَ من قال بالرؤية أو أجازها، وعدَّ طلب قوم موسى عليه السلام لرؤية الله "ارتداداً منهم" وكفَّروهم بسبب ذلك، فيقول: "والآية دليل على كفر مجيز الرؤية دنيا أو أخرى"^(١١٩).

ويقول ابن أطفَيْش عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ (الأنعام: ١٠٣) "لا تدركه الأبصار في الدنيا ولا في الآخرة ، ولا يختص الإدراك بالكنه ، بل من أدرك طرف شيء فقد أدركه ولو لم يدركه كله ، ورؤيته تعالى توجب التحيز والجهات والزمان والحلول واللون والغَلْظ والدقة والطول والعرض والحاجة وذلك

يوجب الحدوث، ونفي الإدراك مدح وما هو مدح يستمر في الدنيا والآخرة، ولا يدرك بالقلب أيضا؛ لأنه إذا صوّره القلب لزم تحيّزه" (١٢٠).

وقد أوّل هود بن مُحَكَّم النظر في قوله تعالى: ﴿إِلَيْهَا نَاطِرَةٌ﴾ (القيامة: ٢٣) بانتظار الثواب (١٢١)، وكذلك قال الخليلي (١٢٢).

وهم بهذا ينكرون الرؤية لله في الدنيا والآخرة، ويؤولون الآيات الدالة عليها لتوافق عقيدتهم.

ومذهب أهل السنة والجماعة إثبات رؤية المؤمنين ربهم في الآخرة للأدلة الصريحة في ذلك من الكتاب والسنة (١٢٣).

ونظراً لأن معتقد الإباضية القول بخلق القرآن كما سبق بيانه نجد هود بن مُحَكَّم يفسر الجعل بالخلق في قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ (الزخرف: ٣).

حيث قال: "وقوله جعلناه أي خلقناه كقوله: ﴿وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا وَهُمْ عَنْ آيَاتِهَا مُعْرِضُونَ﴾ (الأنبياء: ٣٢) (١٢٤). ويقرر ابن أطفيش في تفسيره أن مخلوق مؤولاً للآيات لتوافق مذهبه فعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَمُوسَى لَنْ

() / .

() : / .

() - .

()

(/ -)

(-) .

() / .

تُؤْمِنُ لَكَ حَتَّىٰ نَرَىٰ اللَّهَ جَهْرَةً ﴿البقرة: ٥٥﴾، يقول: "سمعوا كلاماً بأن خلق صوتاً في أبدانهم أو في الهواء أو حيث شاء وفي أبدانهم وأسماعهم" (١٢٥).

وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ (الزخرف: ٣) يقول: "جعلناه أي: صيرنا معانيه مترجماً عنها بألفاظ عربية تقرأ، وهذا التصيير خلق، فالقرآن مخلوق...".

ويقول أيضاً عند قوله تعالى: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ (البقرة: ١٠٦): "والنسخ دليل على أن القرآن حادث مخلوق، ولا ثبت الكلام النفسي" (١٢٦). والخليلي في كتابه: () (١٢٧)، ذكر عدة أدلة - وحقيقتها شبه - للقائلين بخلق القرآن، وقسمها إلى قسمين: عقلية، ونقلية، وبعد أن ذكر ستة أدلة عقلية، تابع بذكر أدلته النقلية والتي بعضها من القرآن وبعضها من السنة.

والذي يهمننا في هذا هو ما يسميه أدلة من القرآن حيث استشهد بقوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ (الرعد: ١٦) وقوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ (الزخرف: ٣)، وقوله: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ إِلَّا أَسْتَمِعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ (الأنبياء: ٢). وغيرها من الآيات التي حشرها الخليلي في كتابه زاعماً أنها تدل على خلق القرآن محرراً الكلم عن مواضعه في سبيل إقرار معتقده الفاسد (١٢٨)، فهم يفسرون الآيات

() / .

() / .

() - .

() - .

بخلق القرآن ، تبعا لعقيدة الإباضية الموافقة لعقيدة المعتزلة في هذه المسألة ، مخالفين مذهب أهل السنة والجماعة وهو أن القرآن كلام الله منه بدأ وإليه يعود^(١٢٩).

وفي مسألة أشرت سابقاً في عقيدتهم أنهم يرون أن مرتكب الكبيرة كافر، ويعنون بها كافر النعمة لذا نرى ابن أطفيس يقرر هذه العقيدة الباطلة في تفسيره، إذ يقول في تفسير قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ (البقرة: ٣) "ثم إنه لا يخفى أن الحق معنا في قولنا: إن مرتكب الكبيرة كافر كفر نفاق وهو كفر نعمة موحد إيمانه ناقص"، ونفى أن يكون مذهبهم مثل مذهب المرجئة والمعتزلة والمالكية والشافعية والحنفية والحنابلة والصفيرية^(١٣٠).

وحيث إن عقيدتهم أنه لا يغفر لصاحب الكبيرة ما لم يتب نرى المؤلف يحمل كل آيات العفو والمغفرة على هذا المذهب.

فعدت تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبَدُّوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوْهُ يَحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبْ مَنْ يَشَاءُ﴾ (البقرة: ٢٨٤). يقول "ولا دليل في الآية على جواز المغفرة لصاحب الكبيرة الميت بلا توبة منها كما زعم غيرنا لحديث هلك المصرون^(١٣١). ونرى التأويل واضحاً في تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبْ مَنْ يَشَاءُ﴾ (آل عمران: ٢٩) إذ يقول "يغفر لمن يشاء الغفران له بأن يوفقه للتوبة، ويعذب من يشاء تعذيبه بأن لا يوفقه، وليس من الحكمة أن يعذب المطيع الموفي، وليس منها أن يرحم العاصي المصرون..."^(١٣٢)

-
- () : .
- () / .
- () / .
- () / .

وعند تفسيره لقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَعْفُرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾ (الزمر: ٥٣). يقول بعدها "بشرط التوبة منها بدليل التقييد في مواضع من القرآن والسنة.. وأما قوله إنه هو الغفور الرحيم فاستثناف معلل لمغفرة الذنوب بالتوبة أي يغفرها ويقبل التوبة منها... ومذهبنا أنه من مات على كبيرة غير تائب لا يرجى له" (١٣٣).

ويقول هود بن مُحَكَّم في تفسيره للآية: "يغفر الذنوب جميعاً على التوبة إنه هو الغفور الرحيم" (١٣٤). ويعتقد الإباضية أن مرتكب الكبيرة خالد مخلد في النار كما سبق بيانه، لذا نرى ابن أطفيش يحاول أن يأخذ من القرآن ما يدل على أن مرتكب الكبيرة مخلد في النار وليس بخارج منها.

فعند تفسيره لقوله تعالى : ﴿ بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَاطِئَتُهُ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ (البقرة: ٨١) يقول: " لا يخرجون منها المشركون والفاسيقون والأصل في الخلود الدوام وحمله على المكث الطويل إنما يصح لدليل ولا خلاف في دوام المشرك في النار" (١٣٥).

ويقول هود بن مُحَكَّم عند تفسيره لهذه الآية : " ﴿ بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً ﴾ يعني الشرك ﴿ وَأَحَاطَتْ بِهِ خَاطِئَتُهُ ﴾ يعني الكبائر ﴿ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ (١٣٦).

()	/	.
()	/	.
()	/	.
()	/	.

ويقول ابن أطيّش عند تفسيره لقوله تعالى : ﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (البقرة: ٨٢) : " دائمون وخلود أهل النار فيها وأهل الجنة فيها دوام" (١٣٧).

وعند تفسيره لقوله تعالى عن آكلي الربا: ﴿وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (البقرة: ٢٧٥)، قال: "وأصحاب الكبائر من أهل التوحيد مخلدون" (١٣٨). وفي كتاب الدراية وكنز الغناية لأبي الحواري العماني ضمنه رأي الإباضية في مرتكب الكبيرة فقد قال عند قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ (المائدة: ٢٧) : " فإن الله لا يقبل العمل إلا من المتقين وكيف يكون من المتقين، من أقام على الزنا، وأكل مال اليتيم ظلماً، ودان بالقتل، ونقض العهد والميثاق، والفساد في الأرض، والإقامة على المعاصي، ومات غير تائب، ولم يتب إلى الله، كيف يكون من المتقين هذا الذي مات على هذا الفساد إنما التقوى الإيمان، والعمل الصالح حقيقة الإيمان" (١٣٩).

والخليلي أول كثيراً من النصوص لإثبات هذه العقيدة الفاسدة (١٤٠). ومذهب أهل السنة الجماعة أنهم لا يسلبون الفاسق المّلي اسم الإيمان بالكلية، ولا يُكفّرون أحداً من أهل القبلة بمطلق المعاصي والكبائر، بل الأخوة الإيمانية ثابتة مع المعاصي كما قال تعالى في آية القصاص : ﴿فَمَنْ عَفَى لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَأَتْبَاعُ

() / .

() / .

() : () .

() - .

بِالْمَعْرُوفِ ﴿البقرة: ١٧٨﴾، ولا يخلدون مرتكب الكبيرة في النار، ويقولون: "هو مؤمن ناقص الإيمان أو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته" ^(١٤١).

وفي مسألة يعتقد الإباضيون أنه لا شفاعاة لأهل الكبائر - كما سبق بيانه - لذا نرى ابن أطفيش ينظر من خلال معتقده هذا إلى آيات الشفاعاة، فلا يرى فيها إلا ما يتفق مع مذهبه فعند قوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْرِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقَبَّلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ﴾ (البقرة: ٤٨)، يقول: "والآية دليل لنا وللمعتزلة على أن لا شفاعاة لأهل الكبائر؛ لأن الآية ولو كانت في المشركين لكنها في صفة يوم من شأنه أنه لا شفاعاة فيه بدفع العذاب عن مستحقه، ولا مقام أو زمان من مقامات الموقف وأزمته نص فيهما على ثبوتها للفساق ولا للشخص المصر" ^(١٤٢).

وعند قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْفَعُهَا شَفَعَةٌ﴾ (البقرة: ١٢٣)، قال بعد أن ساق بعض الشبه على قوله: "وذلك مخصوص بالمشرك فإنه لا شفاعاة له هنالك إلا شفاعاة القيام لدخول النار، ولا نفع له في دخول النار وإنما الشفاعاة للموحد التائب" ^(١٤٣).

وفي تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا﴾ (الأنعام: ١٥٩)، يقول: "...فالآية نص أو كالنص في أن لا شفاعاة لأهل الكبائر، أي أنت بريء منهم على كل وجه" ^(١٤٤).

فالمؤلف كغيره ممن ينكر الشفاعاة نزل الآيات التي نزلت في نفي الشفاعاة عن الكفار أنزلها بجهله على الموحدين.

() .

() / .

() / .

() / .

وفي تفسير هود بن مُحَكَّم لقوله تعالى : ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ﴾ (البقرة من الآية : ٤٨) ، يقول : " لأن الشفاعة لا تكون إلا للمؤمنين " (١٤٥). وعند قوله تعالى ﴿وَلَا تَنْفَعُهَا شَفَعَةٌ﴾ (البقرة : ١٢٣) ، قال : " أي لا يشفع لها أحد عند الله لأنه لا تكون الشفاعة إلا للمؤمنين خاصة " (١٤٦).

وأما أهل السنة فيعتقدون شفاعته ﷺ لأهل الكبائر من أمته ، ويشاركه فيها الملائكة والنبيون والمؤمنون أيضاً.

وأحاديث الشفاعة في إخراج عصاة الموحدين من النار بلغت بموجبها حد التواتر ، وأجمع أهل السنة على القول بالشفاعة (١٤٧).

وفي موقفهم من ﷺ ، فإن الإباضية يوالون أبا بكر الصديق وعمر الفاروق رضي الله عنهما ، ويذمون عثمان وعلياً رضي الله عنهما ، والمؤلف كعادته في تأويل ما يخالف مذهبه من الآيات ذهب يؤول بعض الآيات لتوافق مذهبه.

فعند تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ (النور : ٥٥) ، قال : " قال المخالفون عن الضحاك : إن الذين آمنوا هم عمر وأبو بكر وعثمان وعلي وإن استخلافهم إمامتهم العظمى ، وسيأتي ما يدل على بطلان دخول عثمان وعلي في ذلك " (١٤٨).

وقال أيضاً : " وفي أيام أبي بكر وعمر وعثمان وعلي بعدهم كانت الفتوح العظيمة ، وتمكن الدين لأهله لكن لا دليل في ذلك على إصابة عثمان وعلي فإنهم -

() / .

() / .

() .

() / .

ولو كانت خلافتهما حقاً برضى الصحابة - لكن ما ماتا إلا وقد بدلاً وغيراً فسحقاً" (١٤٩).

وعند تفسيره لقوله تعالى : ﴿ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ ، من الآية السابقة قال : "وأقول والله أعلم بغيبه : إن أول من كفر تلك النعمة وجحد حقها عثمان بن عفان " ، ثم بدأ يصف عثمان بن عفان رضي الله عنه بما هو بريء منه ، ويذمه ويقدح فيه .

وعند تفسيره لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَقَرَّعُوا وَآخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ ﴾ (آل عمران : ١٠٥) ، قال : " إن الراضين بالتحكيم هم المبطلون " (١٥٠) . فهو يجعل التحكيم مقياساً فمن رضى بالتحكيم من الصحابة فإنه - بزعمه - مبطل وذمه على ذلك .

وعند تفسيره لقوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ ﴾ (الشورى : ٢٣) ، قال : "... فموودة قرابته ﷺ من لم يبدل منهم ولم يغير - مثل فاطمة وحزمة والعباس وابنه رضى الله عنهم - واجبة " (١٥١) .

وبعد هذا الاستعراض المختصر لعدد من المسائل العقدية لدى الإباضية يتبين من خلالها أساس من أسس منهجهم في التفسير وهو تأويل ما يخالف عقيدتهم من آيات القرآن ، وجراتهم على التأويل والتعطيل حتى مع النصوص الصريحة والصحيحة ، "فما رأته في جانبها - ولو ادعاء - تمسكت به واعتمدت عليه وما رأته في غير جانبها حاولت التخلص منه بتأويله تأويلاً لا يصادم مبدأها وتعاليمها" (١٥٢) .

()

() : / .

() : / .

() :

:

وتأثر ابن أطفَيْش، بل المذهب الإباضي بالمعتزلة واضح بيّن في بعض العقائد، بل حرص المؤلف على النص في مقدمته القصيرة لتفسيره "هميان الزاد" ^(١٥٣) على أنه "يوافق نظر جار الله - يقصد الزمخشري - ، والقاضي - يقصد - البيضاوي - وهو الغالب والحمد لله ، وتارة يخالفهما ويوافق وجهاً أحسن مما أثبتاه أو مثله".

ومن الأمور التي وافق فيها المعتزلة: إنكار الرؤية، والقول بخلق القرآن، والقول بخلود أهل الكبائر في النار، وإنكار الشفاعة لأهل الكبائر، والتهجم على بعض الصحابة، وإنكار بعض صفات الله تعالى كما سبق بيانه.

:

:

يشيد ابن أطفَيْش بمذهبه الإباضي الوهبي، ويُحَسِّنُه، ويرجح أدلته، ويصفه بالحق، ويصف أهله بأهل الحق، لذا نجد الإباضية يسمون أنفسهم أهل الحق وأهل الاستقامة.

وفي تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ﴾ (هود: ١١٢)، يقول: "واعلم يا أخي - رحمك الله - أنني استقرت المذاهب المعتبرة كمذهبنا معشر الإباضية، ومذهب المالكية، ومذهب الشافعية، ومذهب الحنفية، ومذهب الحنبلية، بالمنقول والمعقول، ولم أر مستقيماً منها في علم التوحيد والصفات سوى مذهبنا، فإنه مستقيم خالٍ عن التشبيه والتعطيل، حججه لا تقاومها حجة ولا تثبت لها والحمد لله وحده" ^(١٥٤).

ويقول أيضا: "فأصحابنا الإباضية الوهية هم الجماعة والسواد الأعظم وأهل السنة ولو كانوا أقل الناس لأنهم المصيبون في أمر التوحيد وعلم الكلام والولاية والبراءة والأصول دون غيرهم" (١٥٥).

وعند تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَيَأْتِخِرَ هُمْ يَوْمُونَ﴾ (البقرة: ٤) ، يقول: "وترى أقواماً ينتسبون إلى الملة الحنيفية يضاهون اليهود في قولهم لن تمسنا النار إلا أياما معدودات" (١٥٦)، ويقصد بهم أهل السنة والجماعة القائلين بأن صاحب الكبيرة من المؤمنين يعذب على قدر معصيته ثم يدخل الجنة بعد ذلك.

ويقول هود بن مُحَكَّم عند قوله تعالى : ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ (الحجر: ٢): "وقد تأولت الفرقة الشاكة هذه الآية على غير تأويلها وردت على الله تنزيهه" ثم بدأ ينكر خروج أقوام من أهل التوحيد النار ودخولهم الجنة وساق عدداً من الآيات لإثبات خلودهم فيها، ثم قال: "فكيف بعد هذا من تنزيل الله ومحكم كتابه تزعم الفرقة الشاكة أن أهل جهنم يخرجون منها ويدخلون الجنة ؟ يتبعون الروايات الكاذبة التي ليس لها أصل في كتاب الله ، وينبذون كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون فالله الحاكم بيننا وبينهم وهو خير الحاكمين" (١٥٧).

ومن الطبيعي أن يؤثر هذا التعصب المذهبي المذموم في تفسيرهم للآيات مما جعلهم لا يقفون على آيات يوافق ظاهرها مذهبهم إلا جعلوها دليلاً عليه ، ولا آية تخالف المذهب إلا أولوها حتى لا يكون بينها وبين مذهبهم معارضة كما سبق إيضاحه.

:

إن تفسير القرآن بالقرآن هو من أفضل طرق التفسير، وإن مما تميز به تفسير هود بن مُحَكَّم أنه غالباً ما يفسر القرآن بالقرآن ؛ لذا إذا فسر آية غالباً ما يذكر بعدها عدداً من الآيات الأخرى التي تفسرها، ومن الأمثلة على ذلك قوله عند قوله تعالى : ﴿وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾ (البقرة: ٢٢): يعني أعدالا تعدلونهم بالله وتعبدونهم، وهو الله لا شريك له ﴿وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ أنه خلقكم وخلق السماوات والأرض وأنه رازقكم ، كقوله : ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ (الزخرف: ٨٧) ، وكقوله ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ (الزخرف: ٩) ، وقال في آية أخرى : ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ (العنكبوت: ٦١) " (١٥٨) . وغيرها كثير.

وأما ابن أطفَيْش فكثيراً ما يذكر تفسير القرآن بالقرآن ، أو ما يكون شاهداً للآية المفسرة إلا أنه كثيراً ما يورد مع هذا التفسير تفاسير أخرى لا تصح ، وكان الأولى الاكتفاء بالتفسير القرآني.

ففي تفسيره لقوله تعالى : ﴿فَلَقَّ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ (البقرة: ٣٧) أورد بيان الكلمات بقوله "كلمات" دعوا بهن ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (الأعراف: ٢٣) ، ثم ساق بعد ذلك أقوالاً عديدة لا تصح في تفسير الآية مع هذا التفسير القرآني " (١٥٩) .

وفي تفسيره لقوله تعالى : ﴿عَبْرَ الْمَعْصُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا أَفْسَالَيْنِ﴾ (الفاتحة: ٧) ،
فسرها باليهود والنصارى ثم استشهد بآيات تدل على هذا التفسير^(١٦٠).

:

يأخذون بهذا النوع من التفسير ويوردونه كثيراً ، ويلاحظ على هذا النوع من
التفسير ما يأتي :

أولاً : عدم التزامهم بالصحيح فإنهم يوردون الصحيح والضعيف بل
والموضوع^(١٦١).

ثانياً : تأويل أو ردّ كل ما يرد مخالفا لعقيدتهم من السنة النبوية ، ومن ذلك
تأويل ابن أطفيس الباطل لما ورد من الحديث في فضل عثمان رضي الله عنه ، من مثل ما قال فيه
رضي الله عنه بعد أن جهز عثمان جيش العسرة فقال رضي الله عنه : (ما ضرَّ عثمان ما عمل بعد اليوم
(١٦٢) ، فقال في تأويل ذلك مشككاً في صحة الحديث : "فإن صحَّ هذا ؛ فذلك أيضاً
دعاء" (١٦٣) ، وقال في الحديث الآخر : (لا يضر عثمان ما عمل بعدها) قال : "فإن صح
ذلك فمعنى ذلك الدعاء له بالخير لا القطع بأنه من أهل الجنة" (١٦٤) ، وقال في الحديث
الذي ثبتت صفة الساق : "وما ورد من إثباته على ظاهره في حديث كذب موضوع ولو

()	/	.
()	:	/
/	/	.
/	/	.
()	/	.
()	/	.
()	/	.

كان في الصحيحين وغيرهما، مثل ما يروى عن أبي سعيد، عنه عليه السلام : "

"(١٦٥) ، وإن صح الحديث فالساق فيه عبارة

عن شيء يظهره الله لهم مما شاء أو عن الأمر الشديد" (١٦٦).

وقال في بعض الأحاديث في فضل آل محمد: "وذلك كله صحيح الرواية لكن المراد بآله، آله الذين لم يبدلوا؛ فخرج عليٌّ ونحوه ممن بدل؛ فإنه قتل من قال عليه السلام : " لا يدخل قاتله الجنة" (١٦٧).

وسبقت الإشارة إلى أنهم يؤولون ما يخالف عقيدتهم من آيات القرآن ، وأقول هنا وأيضاً يؤولون ما يخالف عقيدتهم من السنة (١٦٨).

:

يكثر الإباضية من إيراد الإسرائيليات وأوردوا منها عدداً كبيراً في القصص والأخبار حتى إنه قد يخرج القارئ عن التفسير بسبب هذا الاستطراد.

ومن ذلك ما أورده ابن أطفيس في تفسيره لقوله تعالى : ﴿ فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾ (البقرة: ٣٦) ، حيث نقل أقوالاً في كيفية إزال الشيطان لعنه الله لآدم وحواء عليهما السلام ، ومن ذلك قوله : "... وقيل قام عند الباب فنادهما ، وروي أنه أراد الدخول فمنعته الخزنة فدخل في فم الحية فدخلت به وهم لا يشعرون ،

() :

() / .

() / .

()

وقيل تمثل في صورة دابة فدخل ولم يشعروا..."^(١٦٩) إلى آخر ما أورد من تلك القصص الإسرائيلية.

وهود بن مُحَكَّم أورد عدداً من الإسرائيليات في تفسيره دون أن ينقدها أو يعلق عليها ، ويرجع ذلك لكثرة الرواية عن الكلبي والسدي في تفسيره ، ومن ذلك ما ذكره عند قوله تعالى : ﴿ اَلَمْ ﴾ (البقرة : ١) ، عن الكلبي من حديث الرهط من اليهود الذين دخلوا على النبي ﷺ يسألونه عن ﴿ اَلَمْ ﴾ ، وأنهم يأخذونه من حساب الجمل ، وذكره بطوله^(١٧٠).

:

ومما يتميز به ابن أطفيش في تفسيره إسهامه في المسائل النحوية واللغوية والبلاغية ، ومن أمثلة ذلك ما ذكره في إعراب "غير" من قوله تعالى : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ وكذا في إعراب ﴿ يَأْتِيهَا النَّاسُ ﴾ (البقرة : ٢١) ، وقوله تعالى : ﴿ صُمُّ بُكْمٌ عُمْى فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ (البقرة : ١٨).

وأيضاً يورد هود بن مُحَكَّم بعض المسائل النحوية واللغوية ، فيقول عند تفسيره لقوله تعالى : ﴿ مَا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا ﴾ (البقرة : ٢٦) ، : " ما هاهنا كلمة عربية ليس لها معنى ، زيادة في الكلام وهو في كلام العرب سواء : بعوضة فما فوقها وما بعوضة فما فوقها "^(١٧١).

() / /

/ / .

() / / .

() : / .

:

نجد ابن أطفيش يوجه بعض القراءات ويستدل لها ويبين معنى الآية على تلك القراءة، ومن ذلك تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ﴾ (البقرة: ٢٠)، وتفسيره لقوله تعالى: ﴿فَلَقَّحْ آدَمَ مِنْ زَوْجِهِ كَلِمَتٍ﴾ (البقرة: ٣٧)، قال: "وقرأ ابن كثير بنصب آدم ورفع كلمات لأن المتلاقيين كل منهما لقي الآخر فالكلمات جئن إلى آدم واستقبلنه حتى وصلنه" (١٧٢).

:

سار مفسرو الإباضية في تفاسيرهم لآيات الأحكام وفق مذهبهم الإباضي، ويوردون آراء المذاهب الفقهية الأخرى.

فعند قوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعُدُّوهنَّ فَمَتَّعُوهُنَّ وَسَرَّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ (الأحزاب: ٤٩)، يقول هود بن مُحَكَّم: "أي: إذا طلق الرجل امرأته، من قبل أن يدخل بها واحدة فقد بانت منه بتلك الواحدة، وهي أملك لنفسها، ويخطبها مع الخطاب"، ثم فصل في ذلك إلى أن قال: "وإن طلقها ثلاثاً من قبل أن يدخل بها فهي بمنزلة تطليقة واحدة، لأنه ليس في يده من طلاق التي لم يدخل بها إلا واحدة، وهي واحدة، فإن زاد عليها لم تعد بزيادته التي زاد، وهو قول أبي عبيدة وهو قول جابر وابن عباس، وكان إبراهيم النخعي يقول: "إن طلقها ثلاثاً قبل أن يدخل بها لم يتزوجها حتى تنكح زوجاً غيره..."، والقول الأول قول أصحابنا: قول ابن عباس وجابر بن زيد وأبي عبيدة فبه أخذوا وعليه اعتمدوا" (١٧٣).

وعند قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (البقرة: ١٧٣)، تحدث عن الحمر الأهلية وأكل السباع والضباع والضباب^(١٧٤).

وعند قوله تعالى : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ (البقرة: ١٧٨)، يقول ابن أطفيش : " حتى : غاية للأكل والشرب لا لهما وللجماع لقوله ﷺ : من أصبح جنباً أصبح مفطراً" فيجب الكف عنه إذا لم يبق ما يتطهر فيه^(١٧٥).

ويقول صاحب الدراية وكنز الغناية : " والوتر سنة متبعة يكفر من تركها"^(١٧٦).

:

يبادر - أحياناً - الإباضيون إلى الشدة في الرد على من خالفهم، بل أحياناً إلى تكفيره دون النظر إلى دليله وحجته، وهو مسلك معروف عن الخوارج، يقول ابن أطفيش عند قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ ﴾ (القلم: ٤٢) : " وكشفها كناية عن شدة الأمر، ومن أثبت لله ساقاً على ظاهره أشرك بهذا الاعتقاد وأشرك بتفسير القرآن..."^(١٧٧)، ويقول أيضاً في موضع آخر : " والآية دليل على كفر مجيز الرؤية دنيا أو أخرى"^(١٧٨)، ويقول أيضاً : " ومن فسر الاستواء بظاهره كفر.." ^(١٧٩).

() : / .

() / .

() .

() / .

() / / .

() / .

وفسر هود بن مُحَكَّم قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ (الفجر: ٢٢) - كما سبق بيانه - بأن المراد وجاء أمره، ثم قال: "لا كما زعمت المشبهة أعداء الله أن ربهم يذهب ويحيى لأن الله ليس بزائل ولا متنقل^(١٨٠)"، إلى غير ذلك من الأمثلة. ولم يسلم حتى صحابة رسول الله من تناولهم وتخطئتهم^(١٨١)، والله المستعان.

وبعد هذا التطواف مع فرقة الإباضية ومنهجها في تفسير كلام الله تعالى، والذي أمل أن أكون قد وفقت فيه بإعطاء صورة واضحة وصادقة عن منهجهم في التفسير، يسرني في خاتمة هذا البحث أن أسطر أهم نتائجه، وهي:

- (١) عرفت بفرقة الإباضية وبعض عقائدهم وأماكن انتشارهم.
- (٢) تقرير أن الإباضية فرقة ضالة من فرق الخوارج، وبيان ارتباطهم بهم.
- (٣) أظهر البحث تأثر الإباضية بالفكر الاعتزالي.
- (٤) قلة النتاج التفسيري للخوارج بشكل عام، ومنهم فرقة الإباضية، وقد أبرز البحث أسباب ذلك.
- (٥) بلغت تفاسير الإباضية - التي وقفت عليها - تسعة تفاسير، المطبوع منها خمسة تفاسير.
- (٦) سلك الإباضيون كغيرهم من الفرق المبتدعة منهج التأويل لآيات القرآن فيما يخالف معتقدتهم.
- (٧) معرفة منهج الإباضية في تفسيرهم لكتاب الله تعالى.

٨) من أبرز معتقدات الإباضية : نفي كل الصفات عن الله تعالى التي يرون أنها توهم المشابهة بين الله تعالى وبين خلقه ، والقول بخلق القرآن ، ونفي رؤية الله دنیا وأخرى ، والقول بأن مرتكب الكبيرة مخلد في نار جهنم ، وإثبات الشفاعة لغير العصاة بل للمتقين فقط.

وبعد أن ذكرت أهم نتائج البحث فإني آمل أن يلاقي البحث قارئاً كريماً ، يقبل صوابه ، ويصوب خطأه ، ويعفو عن زلله.

والله أسأل أن يجعل ما كتبت خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يوفقني لهداه ، ويجعل عملي في رضاه ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلّم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

تم بحمد الله

- الإباضية بين الفرق الإسلامية عند كتاب المقالات في القديم والحديث ، على يحيى معمر ، مكتبة وهبه ، ط الأولى ١٣٩٦هـ .

- الإباضية عقيدة ومذهب ، صابر طعيمة ، دار الجيل ، بيروت ١٤٠٦ .

- الإباضية مذهب إسلامي معتدل ، على يحيى معمر ، قدم له وعلق عليه أحمد السيابي.

- الاتجاهات المنحرفة في تفسير القرآن ، محمد الذهبي ، دار الاعتصام ، ط

الأولى ١٣٩٦

- الاتجاهات المنحرفة في التفسير في العصر الحديث ، أ.د. عادل بن علي

الشدي ، دار الوطن للنشر ، ط الأولى ١٤٣١هـ .

- أجوبة ابن خلفون ، أبي يعقوب يوسف خلفون المزاتي ، ت عمرو النامي ، دار الفتح للطباعة والنشر ، بيروت ، ط الأولى ١٣٩٤ هـ .
- الأزهار الرياضية في أئمة وملوك الإباضية. سليمان بن عبد الله الباروني.
- الأصول التاريخية للفرقة الإباضية ، عوض محمد خليفات ، وزارة التراث والإرشاد والثقافة بسلطنة عمان ، ط ثانية.
- اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر، د.فهد الرومي، مؤسسة الرسالة ، ط الثانية.
- التبيان في الفرق والأديان، محمود محمد حمودة، مؤسسة الوراق للنشر، ط الأولى ٢٠٠١ م.
- تفاسير آيات الأحكام ومناهجها ، أ. د. علي بن سليمان العبيد ، دار التدمرية.
- تفسير القرآن الكريم ، لهود بن مُحَكَّم الهواري، تحقيق بالحاج شريفي ، دار الغرب الإسلامي.
- التفسير والمفسرون ، محمد الذهبي ، دار الكتب الحديثة ، ط الأولى ، ١٣٨١.
- التفسير ورجاله ، محمد الفاضل بن عاشور ، دار الكتب الشرقية ، تونس ، ط الثانية.
- تهذيب التهذيب ، ابن حجر العسقلاني ، دار الفكر ، بيروت.
- تهذيب الكمال ، للحافظ المزي ، تحقيق بشار عواد.
- تيسير التفسير ، لمحمد بن يوسف بن أطفَيْش ، طبعة سلطنة عمان ، ١٤٠٩.
- جامع أبي الحسن البسيوي.

- جذور الفتنة في الفرق الإسلامية، اللواء حسن صادق، مكتبة مدبولي، ط
الرابعة ٢٠٠٢م.
- الحق الدامغ ، للشيخ أحمد بن حمد الخليلي - المفتي العام لسلطنة عمان
- مكتبة الضامري.
- الخوارج تأريخهم وآراؤهم الاعتقادية وموقف الإسلام منها ، غالب عواجي
، مكتبة لينة.
- دراسة عن تاريخ الإباضية وعقيدتها مع رسالة في كتب الإباضية ، لأبي
الفضل أبو القاسم بن إبراهيم البرادي ت حوالي ٨١٠هـ - ، تحقيق محمد عزب وأحمد
عوض ، دار الفضيلة للنشر والتوزيع ، القاهرة.
- دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين "الخوارج والشيعة" ، د. أحمد جلي ،
مركز الملك فيصل للبحوث ، ط الثانية ١٤٠٨ هـ .
- الدعائم لأبي النضر العماني.
- الرد القويم البالغ على كتاب الخليلي المسمى بالحق الدامغ، علي بن محمد
ناصر فقيهي، دار المآثر.
- سير أعلام النبلاء ، للذهبي ، مؤسسة الرسالة.
- شرح العقيدة الطحاوية ، لابن أبي العز الحنفي ، ط المكتب الإسلامي ،
بيروت.
- صحيح الإمام البخاري ، مطبوع مع فتح الباري ترقيم عبد الباقي.
- صحيح الإمام مسلم ، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي.
- طلاقات المعهد الرياضي في حلقات المذهب الإباضي ، سالم بن حمود
السيابي ، وزارة التراث والثقافة بعمان ١٤٠٠هـ .

- العقود الفضية في أصول مذهب الإباضية ، سالم بن حمد الحارثي الإباضي ، دار اليقظة العربية ، سوريا ولبنان.
- الفرق بين الفرق ، عبد القادر البغدادي ، ت محي الدين عبد الحميد.
- فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام ، د. غالب عواجي.
- الفصل في الملل والأهواء والنحل ، لابن حزم الظاهري ، تحقيق د. عميرة ، جدة ، ١٤٠٢.

- مجموع فتاوى ابن تيمية ، جمع وترتيب ابن قاسم ، مطابع الرياض.
- مجموعة الرسائل الكبرى ، شيخ الإسلام ابن تيمية ، الطبعة المصرية.
- مختصر تاريخ الإباضية لأبي الربيع الباروني ، مكتبة الاستقامة ، تونس ط الثانية.

- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين لأبي الحسن الأشعري. دار إحياء التراث العربي

- الموسوعة الميسرة للمذاهب والأديان المعاصرة ، ط المنتدى العالمي للشباب الإسلامي.

- النظم الاجتماعية والتربوية عند الإباضية في شمال أفريقية ، عوض خليفات ، ط الأولى ، إضافة على مواقعهم على شبكة الإنترنت.
- هميان الزاد إلى دار المعاد ، محمد بن يوسف بن أطفيش ، طبعة سلطنة عمان.

- [١] الألباني: محمد ناصر الدين (ت ١٤٢٠هـ) ، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ، مكتبة المعارف البلد : الرياض - المملكة العربية السعودية ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ - / ١٩٩٢ م.

"Ibadhi Approach in the Exegesis of the Holy Qur'an"

Dr. Nasser Mohammad Al-Sayegh

Assistant Professor

in the College of Arts and Sciences Rass, Qassim University

accepted for publication 14/11/1433H

Abstract. The main trigger of the current research was to cast light upon the approach followed by one of the innovative sects in the exegesis of the Holy Qur'an, on which the effect of the Ibadhi approach could be legibly traced. The main motive for the choice of the present topic is crystallized in the following:-

1-Ibadhi is a contemporary sect that contributed so extensively in order to promulgate its creed.

2-This sect always calls itself as one of truth and integrity. It seeks proof among Qur'anic verses in order to testify its beliefs. In this way, it breaches the fundamental approaches of exegesis. In doing so, there looms large the need to unearth their methods in Qur'anic exegesis in order to be aware of latent falsehood. The research shed light on the Ibadhi sect as for its beliefs and its inherent relation with the outsiders. Moreover, some of the dogmatic beliefs of the Ibadhi as well as its jurisprudence and locations were cast light upon. Clarifying the Ibadhi approach to exegesis encompassed the following:-

1-Exegeses of what contrasts with their religious beliefs in Qur'anic verses.

2-The extent to which they got influenced by M'utazilites and so concurred with them in so many ideas and beliefs.

3-Paying credit to their creed and condemning all others.

4-Offering Qur'anic exegeses via the Holy Qur'an itself.

5- Offering Qur'anic exegeses via the Holy Sunna.

6-Reciting too much of the Israelite tales.

7-Paying so much attention to rhetorical as well as grammatical issues.

8-Paying due attention to varied readings.

9-Taking painstaking care of jurisprudential judgments.

10-Being so strict and harsh as per those who disagree with them.

The research concluded bearing out the upcoming results:-

1-Shedding enough light upon the Ibadhi Sect as for its beliefs and locations.

2-Reaching a conclusion that the Ibadhi sect is a group of misguided outsiders, and elucidating the latent links within both of them.

3-Determining the extent to which the Ibadhi sect got affected by the M'utazilites.

4-Dearth in the exegetic outcome of the outsiders including that of the Ibadhi sect. The researcher worked out the main reasons.

5-Ibadhi exegeses, to the best knowledge of the researcher, amounted to nine, the printed of which are five.

6-Just as is the case with any of the innovative sects, the Ibadhi sect embraced the method of Qur'anic exegesis of verses in what contradicts with their beliefs.

(/) - () ()

.

ays4222@gmail.com

/ /

"

"

.

:

.

-

.

-

.

-

.

-

.

-

.

-

.

-

.

-

.

-

.

۳۹۸

-

-

-

-

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وأتباعه وسلم تسليماً كثيراً.

عظم الإسلام شأن الزكاة وجعلها ثالث أركان الإسلام، وقد جاءت قرينة للصلاة في كثير من النصوص الشرعية، روى ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: "بني الإسلام على خمس؛ شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً"^(١).

لقد شرع الله الزكاة لحكم عظيمة ومن أعظمها تحقيق التبعيد لله بامتنال أمره والقيام بفرضه، ومنها شكر الله تعالى، ومنها تزكية نفس المزكي وتطهيرها من البخل والشح كما في قوله تعالى: (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا) [التوبة: ١٠٣]، ومنها تطهير ماله مما قد يشوبه من المال الحرام والمكروه، ونماء له، ومنها سد حاجات الفقراء وأهل الزكاة وتطهير قلوبهم من الحقد والحسد على الأغنياء، ومنها إشاعة روح التكافل بين أفراد المجتمع، وسد حاجة المحتاجين مما يؤدي إلى مجتمع تسوده المحبة والرحمة، وغير ذلك من الآثار الكثيرة التي تتحقق من تطبيق هذه العبادة العظيمة. ولهذا حرص العلماء رحمهم الله على بيان أحكام هذه العبادة، فأحببت المشاركة ببيان جزئية مما يتعلق بهذه العبادة وهي: حماية المزكي ماله بركاته"، إذ الأصل في الزكاة أنها لنفع الغير ولدفع ضرره، وليست لصاحب المال^(٢)، ولم تشرع الزكاة لنفع

() : / () /

()

()

المزكي وحماية ماله ووقايته ودفع ما يجب عليه. ولكن البعض قد تضعف نفسه أمام شهوة المال فيحتال لتوفير أمواله وحمايتها بإخراج الواجب عليه في الزكاة في أبواب من الإنفاق واجبة عليه ، حتى لا يخرج ماله مرتين.

أولاً : أهمية الموضوع

هذه المسألة من المسائل المهمة التي يحتاج الناس إلى معرفة حكمها ، ويكثر تعليل الفقهاء والمفتون بها عند منعهم من بعض صور مصارف الزكاة. وهذه المسألة لها صور كثيرة متفرقة يُسأل عنها أهل العلم ، فأحببت جمع هذه الصور في مكان واحد وبيان حكمها مقروناً بالدليل ليسهل الوقوف عليها من المفتي والمزكي الذي يريد النجاة وبراءة ذمته.

وممن أشار إلى هذه المسألة : الإمام أحمد (ت ٢٤١هـ -)^(٣) " قلت : يعطى الأخ والأخت ، أو الخالة ، من الزكاة ؟ قال أحمد : كل القرابة إلا الأبوين والولد ، يعطى من الزكاة ، " وأبو عبيد (ت ٢٢٤هـ) بقوله^(٤) : " .

إنما كرهوا ذلك لأن الرجل إذا ألزم نفسه نفقتهم وضمهم إليه ، ثم جعل ذلك بعده إلى الزكاة كان كأنه قد وقى ماله بزكاته " ، والداوودي (ت ٤٠٢هـ -) بقوله^(٥) : " غير أن قول مالك : اختلف فيما يستحب له من إعطاء القرابات أو منعهم ، فكره ذلك مرة لما يدفع به عن نفسه من واجب صلتهم... " وابن شاس (ت ٦١٦هـ) بقوله^(٦) : " فإن قطع بذلك الإنفاق عليهم عن نفسه فلا تجزيه ، لأنه انتفع بزكاة ماله " ، والنووي

() / .
 () .
 () .
 () / .

(ت٦٧٦هـ) بقوله ^(٧): " لا يجوز للإنسان أن يدفع إلى ولده ولا والده الذي يلزمه نفقته من سهم الفقراء والمساكين لعلتين: إحداهما، أنه غني بنفقته، والثانية: أنه بالدفع إليه يجلب إلى نفسه نفعاً وهو منع وجوب النفقة عليه " .

ثانياً: أسباب اختيار الموضوع

١- أهميتها وحاجة الناس إلى بيان أحكامها، فهي متصلة بحياة الناس وتتعلق بأداء عبادة عظيمة.

٢- تفرق جزئياتها في كتب الفقه وغيره، دون استيعاب لأحكامها، فأحببت جمعها في مكان واحد مع تحرير كلام أهل العلم فيها.

٣- أنني لم أقف على بحث خاص يجمع جزئيات هذا الموضوع، ولكن وقفت على بحث بعنوان: "دفع الزكاة إلى الأقارب" للدكتور أحمد بن محمد الخضير، منشور في مجلة الجمعية الفقهية السعودية العدد السادس، وهو في مسألة واحدة كما هو واضح من العنوان، ولم يتكلم عن المسائل الأخرى التي تطرقت لها في بحثي هذا.

فأردت دراسة مسائل هذه القاعدة وجمع المتفرق من أحكامها من مظانها من كتب الفقه وشروح الأحاديث، وتفسير آيات الأحكام وغيرها، لتكون قريبة المأخذ قد انتظمت أحكامها في موضع واحد.

ثالثاً: تقسيمات البحث

انتظم هذا البحث في مقدمة وتمهيد وعشرة مباحث وخاتمة وفهارس، هي على النحو الآتي: مقدمة، ثم تمهيد فيه تعريف الزكاة، ثم المباحث العشرة وهي على النحو الآتي:

المبحث الأول: دفع الزكاة لمن تجب عليه نفقتهم .

المبحث الثاني : سداد دين المورث الميت من زكاته ليحامي تركته فيرثه.

المبحث الثالث : إسقاط المزكي دينه عن مستحق الزكاة ، واعتباره من الزكاة.

المبحث الرابع : بذل زكاة ماله فيما يشرع فيه التقرب إلى الله تعالى.

المبحث الخامس : المشاركة في دفع الدية أو تكاليف الزواج من الزكاة.

المبحث السادس : المشاركة في الأعمال الخيرية من الزكاة.

المبحث السابع : دفع الضرائب أو قسائم المخالفات من الزكاة.

المبحث الثامن : دفع التأمين من الزكاة.

المبحث التاسع : دفع رواتب العاملين في الجمعيات الخيرية من الزكاة.

المبحث العاشر : قاعدة عامة .

ثم الخاتمة دونت فيها أبرز نتائج البحث ، ثم المراجع العلمية.

رابعاً : منهج البحث

سلكت في إعداد هذا البحث منهجاً ، أجمل خلاصته في النقاط الآتية :

١ - جمع المادة العلمية المتعلقة بالموضوع من كتب الحديث والتفسير والفقه ، والكتب المعاصرة ، والمجلات العلمية.

٢ - بعد جمع المادة العلمية بدأت في تحرير المسائل متبعاً الخطوات التالية :

أ (ذكر الأقوال في المسائل الخلافية ابتداءً بالقول الراجح ثم المرجوح ، وأما الاستدلال فأبدأ بالاستدلال للقول المرجوح ثم القول الراجح .

ب) ترتيب المذاهب في القول الواحد ابتداءً بالمذاهب الأربعة حسب ظهورها الزمني .

ج) توثيق الأقوال من كتب المذهب نفسه .

د (عزو الآيات إلى مواضعها في المصحف بذكر اسم السورة ورقم الآية .

هـ - (تخريج الأحاديث والآثار الواردة في البحث ، مع بيان ما ذكره أهل الشأن في درجتها - حسب الاستطاعة - .

و (الحرص على العناية بقواعد اللغة العربية والإملاء ، وعلامات الترقيم.

ز) وضعت في نهاية البحث خاتمة أجملت فيها أهم النتائج في هذا البحث.

ح (ألحقت بالبحث الفهارس العلمية المتبعة.

وفي الختام أشكر الله تعالى على تيسيره وتوفيقه حتى ظهر البحث بهذه الصورة التي أسأل الله كما يسر إخراجه أن ييسر نشره والنفع به وأن يجعله ذخراً يوم لقياه. والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

تعريف بالزكاة :

الزكاة لغة: هي اسم من الفعل زكا، يزكو، والمصدر منه زكاء وزكوا، أي: نما، يقال: زكا الزرع إذا نما. والزكاة في اللغة تأتي بمعان كثيرة منها: الصلاح، والمدح ومنه قوله تعالى: (فَلَا تُزَكُّوْا أَنْفُسَكُمْ) [النجم: ٣٢]، وبمعنى التطهير، والبركة. قال ابن فارس (ت ٣٩٥هـ)^(٨): "الزاء والكاف والحرف المعتل أصل يدل على نماء وزيادة. ويقال الطهارة زكاة المال. قال بعضهم: سُميت بذلك لأنها مما يرجى به زكاء المال، وهو زيادته ونماؤه. وقال بعضهم: سُميت زكاةً لأنها طهارة. قالوا: وحجة ذلك قوله تعالى: { خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا } [التوبة ١٠٣]. والأصل في ذلك

$$\begin{array}{ccccccc} & & & \overline{\hspace{6cm}} \\ & & & / & & & () \\ & & . & / & & & \\ & / & & / & & & () \\ / & & / & & / & & / \\ & , & / & & / & & \end{array}$$

}

المطلب الثالث : دفع الزوج زكاة ماله إلى زوجته وعكسه. وفيه مسألتان.

المطلب الرابع : دفع الزكاة إلى بقية الأقارب.

المطلب الأول : دفع الزكاة إلى الوالدين والمولودين (عمودي النسب) من سهم الفقراء والمساكين. وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : دفع الزكاة إلى الوالدين والمولودين من سهم الفقراء والمساكين في حال وجوب نفقتهم عليه.

المسألة الثانية : دفع الزكاة إلى الوالدين والمولودين من سهم الفقراء والمساكين في حال عدم وجوب نفقتهم عليه.
:

() .

()

:

/ : :

:

":

/ : ."

. :

/ / / /

. / / / /

لا يجوز دفع الزكاة إليهم في الحال التي تجب^(١٢) فيه نفقتهم على الدافع، بالإجماع، قال ابن المنذر^(١٣): "أجمعوا على أن الزكاة لا يجوز دفعها إلى الوالدين، والولد في الحال التي يجبر الدافع إليهم على النفقة عليهم" بأن كان موسراً وهم فقراء. وممن حكى الاتفاق الجصاص (ت ٣٧٠هـ)، والنووي (ت ٦٧٦هـ)، وابن هبيرة (ت ٥٦٠هـ)، والزركشي (ت ٧٧٢هـ)، والمرداوي (ت ٨٨٥هـ)^(١٤). ومن الأدلة على ذلك:

١- أن ملك أحدهما في حكم ملك الآخر، فإذا دفعها إليه يكون كما لو دفعها لنفسه.

٢- أن مال الرجل يضاف إلى أبيه ويوصف بأنه من كسبه، فهو إذا أعطى ابنه فكأنه باق في ملكه لم يزل عنه ؛ لأن ملك ابنه منسوب إليه كما في حديث عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "أنت ومالك

()

()

/ / :

/

/ :

)) () /

:

((:

": /

."

لأبيك" ^(١٥)، وما جاء في حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إن أطيّب ما أكل الرجل من كسبه، وإن ولده من كسبه" ^(١٦)، فإذا كان كذلك فيكون كأنه صرف الزكاة لنفسه، ومن شرط الزكاة زوال الملك، وإذا صح ذلك في الابن فالأب مثله؛ لأن كل واحد منهما منسوب إلى الآخر من طريق الولادة ^(١٧).

ويمكن مناقشته:

أن اللام في الحديث ليست للملك، وإنما ذلك على سبيل البر والإكرام، والبعضية بينهما لا توجب أن تكون كبعضه في الأحكام ^(١٨)، قال ابن القيم (ت ٧٥١هـ): "وقد ذكر الزهري أن الذين ردوا شهادة الابن لأبيه والأب لابنه والأخ لأخيه هم المتأخرون، وأن السلف الصالح لم يكونوا يردونها. قالوا: وأما حجتكم على المنع فمدارها على شيئين:

أحدهما: البعضية التي بين الأب وابنه، وأنها توجب أن تكون شهادة أحدهما للآخر شهادة لنفسه، وهذه حجة ضعيفة؛ فإن هذه البعضية لا توجب أن تكون كبعضه في الأحكام، لا في أحكام الدنيا ولا في أحكام الثواب والعقاب، فلا يلزم من وجوب شيء على أحدهما أو تحريمه وجوبه على الآخر وتحريمه من جهة كونه بعضه،

() : / ()
: () /
. () : / ()
/ " : ()
. () / ()
: () /
: () /

ولا من وجوب الحد على أحدهما وجوبه على الآخر، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: "لا يجني والد على ولده" ^(١٩) فلا يجني عليه، ولا يعاقب بذنبه ولا يثاب بحسناته، ولا يجب عليه الزكاة ولا الحج بغنى الآخر، ثم قد أجمع الناس على صحة بيعه منه وإجارته ومضاربه ومشاركته، فلو امتنعت شهادته له لكونه جزءاً منه؛ فيكون شاهداً لنفسه لامتنعت هذه العقود؛ إذ يكون عاقداً لها مع نفسه" ^(٢٠).

٣- أن دفع الزكاة إنما يكون عند الحاجة، ولا حاجة بهم مع وجوب النفقة لهم على المزكي ^(٢١).

٤- دفع المزكي زكاته إلى والديه أو ولديه يغنيهم عن نفقته، ويسقطها عنه، فيعود نفعها إليه، فكأنه دفعها إلى نفسه، فلا يجوز ذلك، كما لو قضى بها دينه ^(٢٢).

٥- أن هؤلاء يجب عليه نفقتهم، ولا يجوز أن تخرج الزكاة في قضاء أمر واجب.

:

.

() : / ()
 " : () / ()
 ()
 . / /
 ()
 . / ()
 / : ()
 /
 () : ()
 . /
 () : ()
 . /

إذا لم تجب نفقة الوالدين والمولودين على المرء كأن يكونوا فقراء وهو عاجز عن الإنفاق عليهم ؛ لأن ماله لا يتسع للإنفاق، أو كان على الوالد أو الولد دين لأحد ولا يستطيع وفاءه، وكما لو كان أولاد البنين غير وارثين بسبب الحجب، ونحو ذلك من أسباب عدم وجوب النفقة. فقد اختلف الفقهاء في جواز دفع الزكاة إليهم حينئذٍ على قولين :

القول الأول: يجوز دفع الزكاة إليهم. وهذا هو الظاهر من مذهب المالكية^(٢٣)، وهو مذهب الشافعية^(٢٤)، وقول عند الحنابلة^(٢٥)، واختاره شيخ الاسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)^(٢٦)، وابن باز (ت ١٤٢٠هـ)^(٢٧)، وابن عثيمين (ت ١٤٢١هـ)^(٢٨).
القول الثاني: لا يجوز دفع الزكاة إليهم. وهذا مذهب الحنفية^(٢٩)، والصحيح من مذهب الحنابلة^(٣٠)

() : . /

/ / ()

/ / ()

" / ()

" : / ()

" / ()

/ ()

/ / ()

الأدلة:

أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب هذا القول بأدلة منها:

١- أن قوة القرابة منعت من دفع الزكاة إليهم في الحال التي تجب عليهم نفقتهم إجماعاً، فوجب أن تؤثر مطلقاً.

٢- ما سبق في أدلة منع دفع الزكاة لهم في حال وجوب النفقة.

ويمكن مناقشتهم: بثبوت الفرق بين الحالين ؛ لأن وجوب النفقة مانع مؤثر في دفع الزكاة إليهم، فإن المزكي سينتفع بهذا في استغنائه عن دفع النفقة، بخلاف الحال التي لا تجب فيها النفقة عليه لهم فلا يرد ذلك^(٣١) ؛ لأن لزوم النفقة له اعتبار في هذا الباب، ويؤثر على عموم النصوص.

أدلة القول الأول:

استدل أصحاب هذا القول بأدلة منها:

١- عموم آية الأصناف الثمانية يقتضي جواز دفعها إلى الوالدين والمولودين بوصف الفقر، ولا يجوز إخراجهما من عمومها إلا بدليل ولا دليل على إخراجهما في حال عدم وجوب الإنفاق عليهما.

٢- أن الوالدين والمولودين في حال عدم وجوب الإنفاق عليهم أشبهوا الأجانب فيجوز دفع الزكاة لهم^(٣٢).

٣- أنه لا وجه للمنع في حال عدم وجوب الإنفاق عليهم، فالمقتضي موجود، والمانع مفقود، فوجب العمل بالمقتضي السالم عن المعارض المقاوم^(٣٣).

()

() / / .

ويمكن مناقشة الدليلين :

بأن المانع موجود، وهو قوة القرابة، فإن كل واحد منهم منسوب إلى الآخر بالولادة، وملك أحدهما في حكم ملك الآخر، وهم بهذا يفترون عن الأجانب^(٣٤).

ويمكن الإجابة عن المناقشة :

بما سبق في مناقشة الدليل الأول للقول الأول^(٣٥).

الترجيح :

الراجح القول الأول القائل بجواز دفع الزكاة لقوة أدلتهم، وضعف تعليل القول الثاني بما أورد عليه من مناقشات، ولأن المزكي لا يسقط واجباً عليه في هذه الحال، ولن ينتفع من دفع الزكاة بتوفير ماله وحمايته من الإنفاق، لأن الإنفاق غير واجب عليه في هذه الحال، فهو لن يقي بها ماله، وزهابها إلى أقاربه أو أبيه أو ابنه أولى من غيرهم، لأنهم أولى بالمعروف، لقول النبي ﷺ: " الصدقة على المسكين صدقة، وهي علي ذي الرحم اثنتان صدقة وصلة "^(٣٦)، وقوله ﷺ: " خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى، وابدأ بمن تعول "^(٣٧)، وهذا عام في جواز دفع سائر الصدقات إلى

()	/	/	.
()	.		
()	.		
()	:	/	()
/	()	/	
()	/	/	
()	/		
/			
()	:	/	()
()	.		

من يعول، ولأن الأصل جواز دفعها لكل من اتصف بأحد الأوصاف الثمانية، والوالدان والمولودان داخلان في الأصل ولا يخرجان إلا بنص و لا نص على إخراجهما إلا في حال وجوب النفقة عليهما فيخرجان بالإجماع ويبقى ما عدا ذلك على الأصل. لكن يجب على المزكي الحذر من التساهل أو التحايل في هذا الجانب، كما يجب عليه التحقق من انطباق شرط الجواز وهو عدم وجوب نفقتهم عليه.

() :

إذا كان أحد الوالدين أو المولودين من الأصناف الثمانية - أهل الزكاة - غير الفقراء والمساكين فهل تدفع له زكاة الولد أو الوالد ؟ اختلف العلماء في ذلك على قولين :

القول الأول: يجوز أن يدفع زكاته إليهم من غير سهم الفقراء والمساكين . وهو قول المالكية، والشافعية، والحنابلة. - على اختلاف بينهم في تحديد الصنف الذي تدفع الزكاة إليه على النحو الآتي :

فمنهم من قال : بجواز دفع زكاته إليهم من غير سهم الفقراء والمساكين مطلقاً. وهو ظاهر مذهب المالكية ^(٣٨)، وقول للشافعية ^(٣٩)، ورواية عند الحنابلة ^(٤٠)، اختارها شيخ الإسلام ابن تيمية ^(٤١)، وابن عثيمين ^(٤٢).

()

/ / / .

() / .

() / / .

() / .

الأدلة :

أدلة القول الثاني :

استدل أصحاب هذا القول بالأدلة نفسها التي استدل بها المانعون من دفع الزكاة إلى عمودي النسب من سهم الفقراء والمساكين، فعمومها يشمل جميع السهام، ولا يقتصر على سهم الفقراء والمساكين.

ويمكن مناقشته : بالفرق بين الحالين فهنا لا يدفع بزكاته عن ماله الضرر ؛ لأنه لا يجب عليه سداد دينه و لا عونه في الكتابة ونحو ذلك ^(٤٩) ، أما في المسألة المقيس عليها فإنه يدفع الضرر عن ماله ؛ لأن نفقتهم واجبة عليه ، فلم يصح القياس ، وعلى هذا فلا يصح إعطاء جميع السهام حكماً واحداً.

أدلة القول الأول :

أولاً : يمكن الاستدلال للمالكية - ومن معهم - على جواز دفع الزكاة إليهم من غير سهم الفقراء والمساكين مطلقاً : بثلاثة أدلة :

١ - أن القريب في غير حال الفقر والمسكنة لا يجب عليه الإنفاق على عمودي نسبه بأداء دينهم أو عونهم في الكتابة والغزو ونحو ذلك ، ولا ينتفع بدفع الزكاة إليهم ، فجاز دفعها إليهم ^(٥٠) .

ويمكن مناقشته :

()	/	/	/	/	.
()	:	/	/	.	.
()	:	/	/	/	.

أن منع دفع الزكاة ليس بسبب وجوب النفقة وحده، بل لمعنى آخر وهو قوة القرابة التي توجب اتصال منافع الملك بينهما، وتجعل ملك أحدهما في حكم ملك الآخر^(٥١)، وهذا المعنى لا يختلف بين حالة وأخرى.

ويجاء عن المناقشة من وجهين :

الوجه الأول: أن ملكية كل واحد من عمودي النسب ثابتة على ماله حقيقة وحكماً، وغاية ما هنالك أن الأب إذا احتاج إلى مال ولده أخذ منه قدر الحاجة، لا أنه يباح له ماله مطلقاً. والبعضية بين الوالد والولد لا توجب أن تكون كبعضه في الأحكام^(٥٢)، وقد سبق ذكر بعض الأدلة التي تدل على أن الأب لا يملك مال ولده^(٥٣).

الوجه الثاني: أن ما ذكره علة - لو سلم بها - فإنها لا تقوى على تخصيص عموم النصوص التي دلت على إعطاء كل من تحقق فيه أحد الأوصاف الثمانية.

- ٢- أن الأصل جواز دفعها لكل مستحق تحقق فيه أحد الأوصاف الثمانية إلا ما أخرج بالنص أو الإجماع، ولم يوجد شيء من ذلك هنا.
- ٣- عموم النصوص الدالة على إعطاء الزكاة كل من تحقق فيه أحد الأوصاف الثمانية إلا بدليل أو إجماع، ولم يوجد شيء من ذلك هنا.

()	:	/	/	.
()	:	/	/	.
()	:	.		

ثانياً: استدل الشافعية على منع الدفع إليهم من سهم المؤلفة مع الفقر: بأنه إذا دفع إليهم من هذا السهم في هذه الحال فإن النفع سيعود إليه، وذلك بأن يسقط النفقة عن نفسه^(٥٤).

ويمكن مناقشته: أنه دفع لهم في هذه الحال بصفتهم مؤلفة لا بوصفهم فقراء، والإعطاء للتأليف مصلحة عامة فأشبهوا الأجانب^(٥٥)، ودفع الزكاة من هذا السهم لا يسقط عنه وجوب النفقة إذا ثبت وجوبها بسبب الفقر، ولقريبة أن يطالبه بها.

واستدلوا على إعطائهم من سهم ابن السبيل مؤنة السفر دون ما عداه: بأن نفقتهم واجبة عليه إلا ما زاد بسبب السفر، فيقتصر دفع الزكاة على مؤنة السفر وحدها^(٥٦).

ثالثاً: استدل الحنابلة على جواز دفعها لهم إذا كانوا عمالاً أو مؤلفة أو غزاة أو غارمين لإصلاح ذات البين بما يأتي:

- ١- القياس على جواز دفع الزكاة للغني إذا كان من العاملين عليها أو الغارمين لإصلاح ذات البين، أو الغزاة بجامع الاشتراك في كونهم ليسوا من أهل الزكاة
- في الأصل -^(٥٧)، والدليل على جواز دفعها للغني في هذه الأحوال ما رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: " لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة: لغاز في سبيل الله، أو لعامل عليها، أو لغارم، أو لرجل اشتراها بماله، أو لرجل كان له جار مسكين فتصدق على المسكين فأهداها المسكين للغني "^(٥٨).

()	/	/	/	.
()	/	.		
()	/	.	/	
()	/	.		
()	:	/		
()				

٢- أنهم إذا كانوا عمالاً على الزكاة فلهم الأخذ من الزكاة لأنهم يأخذون أجره عملهم كما لو استعملوا على غير الزكاة، ولهذا يُقدر ما يأخذه بقدر عمله، وإن كانوا مؤلفة فيعطون للتأليف لأنه مصلحة عامة أشبهوا الأجانب، وإن كانوا غزاة لأن لهم الأخذ مع عدم الحاجة فأشبهوا العاملين، وإن كانوا غارمين لإصلاح ذات البين فلجواز أخذهم مع غناهم، ولأنهم يأخذون لمصلحة عامة^(٥٩).

ويناقش من وجهين:

الوجه الأول: أن هذا مسلم ويجوز دفع الزكاة لهم في هذه الأحوال، ويلحق بها أيضاً باقي الأحوال ما عدا سهمي الفقراء والمساكين - في حال وجوب النفقة عليهم - لانعقاد الإجماع على عدم جواز صرف الزكاة لهم في هذه الحال.

الوجه الثاني: لماذا التفريق بين المصارف؛ فقلتم يجوز في أربعة أنواع، ولا يجوز فيما عداها، فهذا تفريق بلا دليل.

الترجيح: الراجح هو القول الأول وهو جواز دفع الزكاة لهم من غير سهم الفقراء والمساكين مطلقاً، لقوة دليله، ولضعف أدلة الأقوال الأخرى بما أُورد عليها من مناقشة، ولأن الأصل جواز بذل الزكاة للأصناف الثمانية إلا لمن جاء النص بعدم إجزاء دفع الزكاة إليه، ولم يأت نص بمنع دفع الزكاة إليهم من غير سهمي الفقراء والمساكين اللذين هما محل إجماع - على عدم جواز دفع الزكاة إليهما في حال

/ () /
 / ()
 / () /
 /
 / ()

وجوب النفقة عليهما - فيخرج هذان بالإجماع ويبقى ما عدا هذين الصنفين على الأصل من جواز بذل الزكاة لهم، ولأن المزكي لا ينتفع بدفع الزكاة إليهم حينئذٍ لعدم وجوب النفقة عليه بأداء دينهم أو عونهم في الكتابة والغزو ونحو ذلك، ولعموم النصوص التي دلت على نفع الأقربين وأنهم أولى من غيرهم، فلا يكون قربهم من المزكي سبباً في حرمانهم من زكاته. والله أعلم.

: . :

المسألة الأولى: دفع الزوج زكاته إلى زوجته .

المسألة الثانية: دفع الزوجة زكاتها إلى زوجها .

: .

لا يجوز للزوج دفع زكاة ماله إلى زوجته إجماعاً. قال ابن المنذر: " أجمعوا على أن الرجل لا يعطي زوجته من الزكاة " ^(٦٠)، وقال ابن قدامة (ت ٦٢٠هـ): ^(٦١) " إجماعاً ". وذلك لما يلي:

١ - القياس على الوالدين والأولاد، بجامع وجوب النفقة في كل.

٢ - أن نفقتها واجبة عليه فتستغني بها عن أخذ الزكاة، فلم يجز دفعها إليها

^(٦٢) .

٣ - أن نفقتها واجبة على الزوج، فيكون كالدافع إلى نفسه ^(٦٣) .

ومحل المنع إعطاؤها الزكاة لتنفقها على نفسها.

() : . / /

() / . /

() / .

() / . /

() / .

فأما لو أعطاهما ما تدفعه في دَيْنِها - الواجب بغير سبب النفقة ، أو لتنفقه على غيرها من المستحقين ، فلا بأس ، على ما صرح به المالكية ^(٦٤) ، وقريب منه ما قال الشافعية ^(٦٥) : إن الممنوع إعطاؤها من سهم الفقراء أو المساكين ، أما من سهم آخر هي مستحقة له فلا بأس ، وهو رواية عند الحنابلة ^(٦٦) وهو ما يفهم من مذهب الحنفية ^(٦٧) ، وهو ما يفهم من كلام ابن تيمية ^(٦٨) .

:

اختلف العلماء في دفع الزوجة لزوجها شيئاً من زكاة مالها ، على قولين :
القول الأول: يجوز للزوجة أن تدفع زكاتها إلى زوجها. وبه قال أبو يوسف (ت ١٨٣هـ) ، ومحمد بن الحسن (ت ١٨٩هـ) ^(٦٩) ، وأحد القولين عند المالكية ^(٧٠) ، وهو قول الشافعي ^(٧١) ، وإحدى الروايتين عن أحمد ^(٧٢) ، وهو اختيار أبي عبيد (ت ٢٢٤هـ) ^(٧٣) وابن المنذر (ت ٣١٨هـ) ^(٧٤) ، وابن عثيمين ^(٧٥) .

()	/	/	/	.
()	/	/	/	.
()	/	/	/	.
()	/	/	.	.
()	/	/	.	.
()	/	/	/	/
()	/	/	.	.
()	/	/	.	.
()	/	/	.	.
()	/	/	.	.
()	/	/	.	.

القول الثاني: لا يجوز للزوجة إعطاء الزوج شيئاً من زكاة مالها. وبهذا قال أبو حنيفة (ت ١٥٠هـ)^(٧٦)، ورواية عند المالكية^(٧٧)، وهو مذهب الحنابلة^(٧٨).

القول الثالث: إن كان الزوج يستعين بما يأخذه منها على نفقتها فلا يجوز، وإن كان يصرفه في غير نفقتها كأولاده الفقراء من غيرها ونحو ذلك من شؤونه الخاصة جاز. وهذا قول عند المالكية^(٧٩).

الأدلة :

دليل القول الثالث :

يُمْكِنُ أَنْ يَسْتَدِلَّ لَهُمْ :

أنها تستفيد من زكاتها إذا كان سيفقهه عليها، فتكون كأنها دفعت زكاتها لنفسها.

ویناقش :

أن النصوص التي استدل بها أصحاب القول الأول عامة ومطلقة، وهذا التفريق لا دليل عليه^(٨٠).

أدلة القول الثاني :

استدل أصحاب هذا القول بأدلة منها:

	.	/	()		
.	/	/	()		
.	/	/	/	()	
.	"	":	/	/	()
	.	/	/	()	
.		()			

١ - القياس على منع الزوج دفع زكاته إلى زوجته فكما لا يجزئ إعطاء الزوج زكاته لزوجته فكذلك الزوجة للزوج ، وقد ثبت أن شهادة كل واحد من الزوجين لصاحبه غير جائزة ؛ لأن ما يحصله الآخر بشهادته لصاحبه كأنه يحصله لنفسه ، فوجب أن لا يعطي أحد منهما صاحبه من زكاته لوجود العلة المانعة من دفعها إلى كل واحد منهما^(٨١) .

ويناقش من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : عدم التسليم أن علة المنع هي علة المنع من قبول الشهادة ، بل علة المنع هنا هي وجوب النفقة .

الوجه الثاني : عدم التسليم بصحة القياس ؛ لأن الزوج تجب عليه نفقة زوجته فإذا دفع الزكاة لها دفع الضرر عن نفسه ، أما الزوجة فلا يجب عليها نفقة زوجها وبالتالي لا تدفع ضرراً عن نفسها ببذل الزكاة لزوجها^(٨٢) .

الوجه الثالث : أنه قياس خلاف النص - سيأتي في أدلة القول الأول - فيكون فاسد الاعتبار .

٢ - أنها تنتفع بدفع الزكاة إليه لأنه إن كان عاجزاً عن نفقتها تمكن بأخذ الزكاة من النفقة فتلزمه ، وإن لم يكن عاجزاً ولكنه أيسر بها لزمته نفقة الموسرين^(٨٣) .

ويناقش من أربعة أوجه :

الوجه الأول : أنه خلاف النص فيكون فاسد الاعتبار .

() : / / .

() : "

"

() : / / .

الوجه الثاني: أن ما ذكره غير لازم ؛ فقد يأخذ و لا ينفقه عليها ، بل يصرفه في أمر آخر ، وإذا لم يكن عاجزاً ومعسراً فكيف يستحق الزكاة.

الوجه الثالث: أنها لا تنتفع بالدفع ، وإنما بما قد يحدث بعده من اليسار ، وذلك لا يمنع الزكاة ، كما لو دفعها إلى غريم له ، ثم قضى بها دينه له ، بعد قبضها بلا تحايل (٨٤).

الوجه الرابع: أن احتمال رجوع الصدقة إليها وارد في التطوع أيضاً ومع ذلك لم تمنع منه فكذلك هنا.

أدلة القول الأول:

استدل أصحاب هذا القول بأدلة منها:

١ - لحديث زَيْنَبَ زَوْجَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، وَفِيهِ أَنَّهَا " هِيَ وَأَمْرَأَةٌ أُخْرَى سَأَلَتَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: هَلْ تُجْزَى الصَّدَقَةُ عَنْهُمَا عَلَى أَزْوَاجِهِمَا ، وَعَلَى أَيْتَامٍ فِي حِجْرِهِمَا ؟ فَقَالَ: لَهُمَا أَجْرَانِ أَجْرُ الْقَرَابَةِ وَأَجْرُ الصَّدَقَةِ " (٨٥). وجه الدلالة أن النبي ﷺ نص على جواز إعطاء المرأة صدقتها لزوجها بل رغب في ذلك ببيان مضاعفة الأجر في ذلك ، والصدقة بعمومها تشمل الواجبة والمستحبة ، لأن ترك الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال ، وهذا ما فهمه البخاري - رحمه الله - كما يظهر من تبويبه على هذا الحديث في صحيحه.

ونوقش بأن هذا في صدقة التطوع (٨٦).

() / .
() : / ()
() / .
() / .

ويرد من وجهين :

الوجه الأول : بأن ترك الاستفصال من النبي ﷺ لها ينزل منزلة العموم فيعم
الفرض والتطوع ^(٨٧).

الوجه الثاني : أن حكم الصدقة أمر معلوم لا يحتاج إلى السؤال ، فظاهر الحال
هو السؤال عن الزكاة الواجبة. ويؤيد هذا أنه عبر بالإجزاء بقوله : " هل تجزئ " ولا
يقال هذا في صدقة التطوع ، وإنما يقال فيها : هل يقبل أو عبارة نحوها.

٢- حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : " زوجك
وولدك أحق من تصدقت به عليهم " ^(٨٨).

ووجه الدلالة من هذا الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر أحقية الزوج
بصدقة امرأته وهو يشمل الصدقة الواجبة والمستحبة ^(٨٩). "لأن ترك استفصاله صلى الله
عليه وسلم لها منزل منزلة العموم فلما لم يستفصلها عن الصدقة هل هي تطوع أو
واجبة فكأنه قال : يجزي عنك فرضاً كان أو تطوعاً" ^(٩٠).

ونوقش هذا الاستدلال :

إن هذا الحديث وارد في صدقة التطوع قال مجد الدين ابن تيمية في (المنتقى):
وهذا عند أكثر أهل العلم في صدقة التطوع.اهـ. قالوا: لأن الولد لا يعطى من الزكاة
الواجبة بالإجماع ^(٩١).

()	/	.
()	:	/
()	:	/
()	:	/
()	:	/

ويمكن الإجابة عن المناقشة من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول: أن الذي يتمتع إعطاؤه من الصدقة الواجبة من تلزم المعطي نفقته، والأم لا يلزمها نفقة ابنها مع وجود أبيه. بل إن كثيراً من أهل العلم لا يوجبون النفقة على الأم ولو لم يكن الأب موجوداً^(٩٢).

الوجه الثاني: يحتمل أن يكونوا أولاده من غيرها. ذكر هذا أبو عبيد^(٩٣).

الوجه الثالث: ما سبق في الإجابة عن مناقشة الدليل الأول.

٣- أن الزوج لا تجب نفقته عليها فلا تمنع من دفع الزكاة إليه كالأجنبي^(٩٤).

٤- أن الأصل جواز الدفع للزوج لدخوله في عموم الأصناف المسمين في آية الزكاة.

قال ابن قدامة (ت ٦٢٠هـ): "وليس في المنع نص ولا إجماع، وقياسه على من ثبت المنع في حقه غير صحيح؛ لوضوح الفرق بينهما، فيبقى جواز الدفع ثابتاً"^(٩٥). قال الشوكاني (ت ١٢٥٥هـ): "والظاهر أنه يجوز للزوجة صرف زكاتها إلى زوجها لعدم المانع من ذلك، ومن قال إنه لا يجوز فعليه الدليل"^(٩٦).

الترجيح: هو القول الأول، وأنه يجزئ دفع زكاتها لزوجها، لقوة ما استدلوا به، ولضعف أدلة القولين بما أورد عليهما من مناقشات، ولعموم النصوص التي دلت على استحقاق الأصناف الثمانية للزكاة، ولا دليل على إخراج الزوج من العموم، فيدخل في عموم النصوص، إبقاء للأصل، ولا يصح القياس على منع الزوج من

() : / .

() / .

() : / / / .

() / .

() / .

}

إعطاء زوجته من زكاته فالرجل يجبر على نفقة امرأته وإن كانت موسرة وليست تجبر على نفقته وإن كان معسراً، فأبي اختلاف أشد تفاوتاً من هذين^(٩٧). والله أعلم.
() :

اختلف العلماء في دفع الزكاة إلى من يرثه من أقاربه كالأخوة والأعمام وأولادهم على قولين:

القول الأول: يجوز بشرط عدم التوارث، فمن لا يرث منهم^(٩٩) يجوز دفع الزكاة إليهم إذا كانوا فقراء^(١٠٠). وهذا قول المالكية^(١٠١)، وهو مذهب الحنابلة^(١٠٢)،

()

()

()

:" / . / .

} :

"

{ "

."

:

./ /

()

./ / :

./ / / ()

." ":

/ / ()

٤- "الأصل عدم المانع فمن زعم أن القرابة أو وجوب النفقة مانعان فعليه الدليل ولا دليل" ^(١٢١)

أدلة القول الأول :

استدل أصحاب هذا القول بأدلة منها :

أولاً : أدلة الجواز عند عدم وجوب النفقة :

١- أنه لا قرابة جزئية بينهما ولا ميراث فأشبهها الأجانب ^(١٢٢).

٢- أن دفع الزكاة إليه لا يتضمن إسقاط واجب له على المزكي ؛ لأن نفقتهم غير واجبة عليه ، لكونه لا يرثهم.

٣- أن الزكاة لا تكون وقاية للمال ، في هذه الحال فإذا كان دفعها إليهم لا يتضمن إسقاط واجب عليه ، فيجوز دفع الزكاة إليهم كالأجنبي ، بل هو أفضل من غيره وأولى لأن إعطائه صدقة وصلة.

٤- عموم آية الصدقة ، فمن توفر فيه أحد الأوصاف الثمانية استحق الزكاة ، إلا ما دل النص أو الإجماع على عدم إعطائه منها.
ثانياً : أدلة المنع عند وجوب النفقة :

١- أن دفعها إليه يستلزم إسقاط النفقة عن الإنسان ، فتكون قد دفعت الزكاة في واجب يلزمك سوى الزكاة ، والزكاة لا يمكن أن تصرف في واجب غيرها ، لأن هذا من باب إسقاط الواجب على الإنسان بالحيلة ، والواجب لا يمكن إسقاطه بالحيل ^(١٢٣).

() / .

() / .

() / .

() / .

٢- أنه يلزمه مؤونته فيغنيه بزكاته عن مؤننه ويعود نفع زكاته إليه فلم يجوز كدفعها إلى والده أو قضاء دينه بها^(١٢٤).

٣- أنه إذا فعل ذلك فقد وفر ماله بما دفعه من الزكاة، وهذا لا يجوز ولا يحل^(١٢٥).

٤- أن الزكاة تجب لهم للحاجة، ولا حاجة بهم مع وجوب النفقة^(١٢٦).
الترجيح: الراجح: هو القول الأول. لقوة تعليلهم، ولأن المزي في حال وجوب النفقة عليه لهم يدفع واجباً عن ماله، وبهذا يحمي ماله، وزكاة الإنسان لا يصح أن تكون وقاية لماله. أما في حال عدم وجوب النفقة فيجوز لعموم النصوص ولئلا تكون قرابتهم سبباً في حرمانهم من زكاة قريبهم، مع أن نفوسهم قد تكون تعلقت بمال قريبهم أكثر من غيرهم لقربهم منه والإطلاع على أمواله.
- ومما سبق يتبين أن القرابة الذين لا توارث بينهم ولا تجب لهم النفقة، وكذلك ذوو الأرحام، أنه يجوز بذل الزكاة لهم بالاتفاق، بل هو الأولى لعموم النصوص السابقة^(١٢٧).

:

صورة ذلك: لو مات أب لشخص أو أخ وهو يرثه، وكان الميت عليه دين، فيقوم الوارث بسداد دين هذا الميت الذي يرث منه، من زكاته هو، ليبقى مال المورث كاملاً، فيستفيد من توفر مال الميت وعدم نقصانه بسداد الدين.

()	/	.
()	/	.
()	/	.
()	:	/

اختلف العلماء في سداد دين الميت من الزكاة على قولين :

القول الأول : يجوز قضاء دين الميت من الزكاة. وهو قول المالكية ^(١٢٨) ، ووجهه عند الشافعية ^(١٢٩) ، وهو رواية عن أحمد ^(١٣٠) وبه قال أبو ثور (ت ٢٤٠ هـ) ^(١٣١) ، واختار هذا القول ابن تيمية ^(١٣٢) ، وبه أفتت اللجنة الدائمة ^(١٣٣) .

القول الثاني : لا يجوز قضاء دين الميت من الزكاة. وإلى هذا ذهب أبو حنيفة ^(١٣٤) ، وهو قول للمالكية ^(١٣٥) ، وهو وجه عند الشافعية ^(١٣٦) ، وقول الحنابلة ^(١٣٧) ، وهو مذهب النخعي (ت ٩٦ هـ) ^(١٣٨) . واختار هذا القول ابن عثيمين ^(١٣٩) .
الأدلة :

أدلة القول الثاني القائل بعدم جواز قضاء دين الميت من الزكاة :

-
- () / / .
- / / : .
- () / / .
- () / / .
- () / / .
- () / / .
- () / / .
- () / / / / .
- () / / .
- () / / .
- () / / " :
- "
- () / / .
- () / / .
- () / / .

استدلوا بأدلة منها :

١ - أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يقضي ديون الأموات من الزكاة، فكان يؤتى بالميت وعليه دين فيسأل صلى الله عليه وسلم هل ترك وفاء ؟ فإن لم يترك لم يصل عليه وإن قالوا : له وفاء ، صلى عليه ، فلما فتح الله عليه وكثر عنده المال صار يقضي الدين بما فتح الله عليه عن الأموات ^(١٤٠) ، ولو كان قضاء الدين عن الميت من الزكاة جائزاً لفعله صلى الله عليه وسلم ^(١٤١) .

ويناقش من أربعة أوجه :

الوجه الأول : بأن عدم النقل ليس نقلاً للعدم.

الوجه الثاني : أن عدم الفعل لا يدل على عدم الجواز.

الوجه الثالث : أنه ترك ذلك لعدم الحاجة لذلك فقد كانت ديون الناس يسيره ، ويتحملها بيت المال ، أما الآن فقد كثرت ديون الناس ، وكثر المدينون ، ولا يوجد جهة تتحملها.

الوجه الرابع : أن ظاهر الحديث أن النبي ﷺ كان في آخر حياته يقضي ديونهم من بيت المال ، ومن مصادر بيت المال الزكاة .

٢ - حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ : " من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه ، ومن أخذها يريد إتلافها أتلفه الله " ^{(١٤٢)(١٤٣)} .

ويناقش من خمسة أوجه :

() : / () .

() / / () .

() : / () .

() / () .

الوجه الأول : ليس في الحديث ما يدل على عدم سداد دين الميت من الزكاة.
الوجه الثاني : المراد تسهيل القضاء عليه ، ولعل هذا يؤيد إعطاءه من الزكاة ؛
لأنه بعد وفاته وتعذر السداد من تركته ، فمن التسهيل له أن يعطى من الزكاة لمساعدة
في براءة ذمته.

الوجه الثالث : أن حقوق الأدميين لا تسقط في الدنيا إلا بأدائها ، ولا يكفي
حسن النية عند أخذ القرض ، والبحث في أحكام الدنيا ، أما الآخرة فهذا إلى الله عز
وجل.

الوجه الرابع : أن هذا منقوض بسداد دين الحي الذي أخذها وهو يريد الأداء ،
فهل يقال إنه لا يعطى من الزكاة ما دام يريد الأداء؟ هذا مخالف للنص والإجماع.
الوجه الخامس : أن النية أمر باطني فما الذي يدلنا على أنه أراد الأداء أو لم
يرده؟

٣- أن الغارم هو الميت ولا يمكن الدفع إليه ، وإن دفعها إلى غريمه وهو
صاحب الدين صار الدفع إلى الغريم لا إلى الغارم^(١٤٤).
ويناقش بعدم التسليم بذلك : بل الدفع للغارم ، بدليل أن ذمته تبرأ من الدين
بالدفع للغريم ، ولو كان الدفع للغريم لما برأت ذمة الغارم. كما لو دفع الدين إلى غريم
المدين في حال حياة المدين.

٤- أن ركن الزكاة تملكها لمصرفها ، والميت لا يملك^(١٤٥).

ويناقش من وجهين :

() / .
() / .

الوجه الأول: أن الله تعالى عبر عن الأصناف الأربعة المتأخرة في آية الصدقة بـ "في" فالغارم لا يشترط تملكه وعلى هذا يجوز الوفاء عنه لأن الله جعل الزكاة فيهم ولم يجعلها لهم.

الوجه الثاني: أن هذا لم يشترط في حال الحياة فكذلك بعد الوفاة.

٥- أن الظاهر من إعطاء الغارم أن يزال عنه ذل الدين^(١٤٦).

ويناقش من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول: عدم التسليم بأن إزالة ذل الدين هي العلة الوحيدة، بل وإبراء ذمته كذلك بل قد يكون ذلك هو المراعى في المقام الأول، خاصة إذا كان الدين للإصلاح.

الوجه الثاني: أن إبراء ذمته من الدين مقدم على ترك مذمته. الوجه الثالث: أن من الحكم إيصال حق الدائن إليه، وهذا يستوي فيه ما إذا كان الدين على حي أو ميت.

٦- أنه لو فتح هذا الباب لعطل قضاء ديون كثير من الأحياء ؛ لأن العادة أن الناس يعطفون على الميت أكثر مما يعطفون على الحي، والأحياء أحق بالوفاء من الأموات^(١٤٧).

ويناقش من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول: أن هذا التعليل لا يمنع الجواز فما المانع أن يقدم الناس وفاء دين الميت.

الوجه الثاني : أن هذا لا يسلم فأقارب كل مدين سيسددون ديون قريتهم حياً كان أو ميتاً.

الوجه الثالث : عدم التسليم أن الأحياء أولى بالوفاء ، بل الميت أولى ؛ لأنه مات و لا يرجى منه السداد ، فتبقى ذمته مشغولة ، ولا يخفى الوعيد الوارد بسبب الدين ، أما الحي فيرجى أن يسدد بنفسه أو يسعى هو لسداد دينه ^(١٤٨) .
أدلة القول الأول القائل بجواز قضاء دين الميت من الزكاة :
استدلوا بأدلة منها :

١ - عموم الغارمين في آية مصارف الزكاة ؛ هي تشمل كل غارم حياً كان أو ميتاً.

٢ - أنه يصح التبرع بقضاء دين الميت كدين الحي ^(١٤٩) . بل قال بعضهم : دين الميت أحق من دين الحي في أخذه من الزكاة ، لأنه لا يرجى قضاؤه بخلاف الحي ^(١٥٠) .
٣ - القياس على دفع الزكاة للغريم في حال حياة المدين فإنها تجزئ عندهم فكذلك بعد الوفاة.

الترجيح :

الراجح : هو جواز قضاء دين الميت من الزكاة إذا كان الدين بسبب مباح ، لما تقدم من عموم الآية في الغارمين ، ولأن الله تعالى عبر عن الأصناف الأربعة المتأخرة في آية الصدقة بـ " في " فالغارم لا يشترط تملكه وعلى هذا يجوز الوفاء عنه لأن الله

() : / .
() : / .
() : / .

الأدلة :

أدلة القول الثاني :

استدل أصحاب هذا القول بأدلة منها :

١ - حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : " أصيب رجل في عهد رسول الله ﷺ في ثمار ابتاعها ، فكثر دينه ، فقال رسول الله ﷺ : " تصدقوا عليه " (١٦٦) .
وجه الدلالة : أن صاحب المال مأمور بالصدقة الواجبة ، بأن يتصدق على أهل الصدقات من زكاته الواجبة بما عليه منها ، فإذا كان إبراهيم من الدين يسمى صدقة فقد أجزأه (١٦٧) .

ويناقش من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أنه يحتمل الصدقة غير الواجبة .

الوجه الثاني : أن الخطاب هنا لغير الدائنين .

الوجه الثالث : أن المأمور به هنا بذل وإعطاء وهذا يفهم من قوله : " تصدقوا "

وإسقاط الدين ليس فيه بذل وإنما إبراء .

٢ - القياس : أنه لو دفع الدائن إلى المدين زكاته ثم ردها المدين إليه سداداً

لدينه جاز ، - إن لم يكن ذلك حيلة ، أو تواطؤاً ، أو قصداً لإحياء ماله ، فكذا هذا .

./

."

./ ()

./ ()

./ ()

ويناقش بالفرق بين الصورتين ؛ فهنا تحقق الدفع من المزكي ، والتمليك للفقير ، ثم بعد ما تملك الفقير جاز له التصرف بماله ، ومن ذلك سداد دينه ، أما الصورة محل البحث فلم يتحقق الدفع من المزكي و لا التملك من الفقير ، وهذا فرق مؤثر لتحقيق شرط الزكاة في الأولى دون الثانية.

٣- لو سدد المدين ، ثم رد الدائن إلى المدين زكاته بلا توطأ جاز فكذلك هنا. ويناقش : بالفرق بين الصورتين ؛ فهنا تم سداد الدين ، و تملك الدائن المال ، ثم أعطى الدائن المدين من زكاته لوصف الفقر ، وهو هنا له مطلق الاختيار إن شاء أعطاه أو لا. فهو بذلك لم يحم ماله ولم يدفع عنه الضرر ، لأنه سيدفع الزكاة له أو لغيره. ثم هنا تحقق البذل والإعطاء من المزكي وحصل القبض من الفقير فتحقق شرط الزكاة بخلاف المسألة محل البحث.

أدلة القول الأول :

استدل أصحاب هذا القول بأدلة منها :

١- أن الزكاة إيتاء وإعطاء ، كما قال الله تعالى : (وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ) [البقرة: ٤٣]. وقال : (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا) [التوبة: ١٠٣]. وإسقاط الدين عن المعسر ليس إيتاء ولا إعطاء ، وإنما هو إبراء^(١٦٨).

ويمكن مناقشة هذا :

أن الإقباض أمر شكلي لا يتوقف عليه الشيء الكثير هنا ، لأن الأعمال بمقاصدها لا بصورها ، على أن المقصود بالإقباض التملك وهو قد ملكه الدين الذي له في ذمته.

ويمكن رد هذه المناقشة :

أن الإقباض ليس أمراً شكلياً، بل هو ظاهر فعل النبي ﷺ والسعاة الذين كان يبعثهم، قال أبو عبيد: "إن سنة رسول الله ﷺ في الصدقة كانت على خلاف هذا الفعل؛ لأنه إنما كان يأخذها من أعيان المال عن ظهر أيدي الأغنياء - يعني مقبوضاً عنهم - ثم يردّها في الفقراء، وكذلك كان الخلفاء بعده، ولم يأتنا عن أحد منهم أنه أذن لأحد في احتساب دين من زكاة، وقد علمنا أن الناس قد كانوا يتداینون في دهرهم" (١٦٩).

٢- أنه لم يؤد الزكاة وإنما جعلها رفاً لماله لا مواساة الفقير (١٧٠)، قال أبو عبيد: "أن صاحب الدين إنما أراد أن يقي ماله بهذا الدين الذي قد يئس منه، فيجعله رداً لماله يقيه به، وليس يقبل الله إلا ما كان له خالصاً" (١٧١).

٣- أن من شرط الزكاة حصول التمليك، والتمليك لا يتم بدون القبض، وهذا غير متحقق هنا (١٧٢).

٤- أن الغالب أنه لا يقع إلا إذا كان الشخص قد أيس من الوفاء، فيكون بذلك إحياء وإثراء لماله الذي بيده؛ لأنه الآن سيسلم من تأدية ألف ريال" (١٧٣).

٥- "أن هذا مال تاو- التوى: الهلاك والضياع - غير موجود، قد خرج من يد صاحبه، على معنى القرض والدين، ثم هو يريد تحويله بعد التواء إلى غيره بالنية،

()

()

()

()

()

فهذا ليس بجائز في معاملات الناس بينهم، حتى يقبض ذلك الدين، ثم يستأنف الوجه الآخر، فكيف يجوز فيما بين العباد وبين الله عز وجل؟" (١٧٤)

الترجيح:

الراجح هو القول الأول، لقوة ما استدلوا به، وللإجابة عن أدلة القول الثاني، ولأن النبي ﷺ لم يذكر للدائن في قصة معاذ أن يحتسبوا ديونهم من زكاة أموالهم، ولم يكن ليلجئه لبيع ماله مع وجود هذا المخرج لو كان جائزاً مع حرصه ﷺ على كل ما فيه التيسر ورفع الحرج عن أصحابه، ولأن الزكاة لحق الله تعالى، فلا يجوز للإنسان أن يصرفها إلى نفع نفسه أو إحياء ماله، واستيفاء دينه، ولأنها دين في ذمة الغني فلا يبرأ إلا بإقباضها للمستحقين، ولا يوجد القبض في هذه الحال. والله أعلم.

ومن الصور المتصلة بهذا الموضوع:

لو دفع الدائن الزكاة إلى المدين بشرط أن يردها إليه عن دينه، أو توطأ الاثنان على الرد، فلا يصح الدفع ولا تسقط الزكاة، وهذا رأي أكثر الفقهاء. أما إن كان من غير توطأ ولا اشتراط، فإنه يصح ويجزئ عن الزكاة^(١٧٥). لأن الشارع منعه من أخذها من المستحق بعوضها، وجعله بشرائها منه بضمنها عائدا فكيف إذا دفعها إليه بنية أخذها منه^(١٧٦).

()

() : / / / :

/ / : /

() / :

:

وهذا له صور كثيرة كالحج والأضحية، والكفارات، والضيافة ونحوها. فهل يجوز له أن يدفع زكاة ماله في مثل هذه الصور؟

لا يجوز بذل نفقات الحج من زكاة ماله ^(١٧٧)، كما لا يجوز شراء الأضحية عن نفسه أن عن غيره من أموال الزكاة الواجبة عليه، كما لا يجوز إخراج الكفارة الواجبة من الزكاة، وكذلك لا يجوز صرف الزكاة في تكاليف استقبال الضيوف والولائم ^(١٧٨)، لأن الزكاة محدّد مصرفها وليس ما ذكر من المصارف المنصوص عليها، ولأن الزكاة لا بد فيها من التملك، والإطعام ليس بتمليك وإنما هو إباحة، ولأن الزكاة لا يجوز أن تكون رداء لأمواله وحماية لها، وهو إذا أخرج الزكاة في هذه الأحوال فقد حمى ماله ووقاه بزكاته ^(١٧٩). قال أبو عبيد ^(١٨٠): "جعل الله الزكاة فرضاً آخر غير ذلك كله، فإذا صرفها إلى هؤلاء كان قد جعل حقاً واحداً يجزئ عن فرضين". وقال ^(١٨١): "وما أشبه ذلك من أنواع البر فإن سفيان وأهل العراق وغيرهم من العلماء يجمعون على أن ذلك لا يجزئ من الزكاة، لأنه ليس من الأصناف الثمانية".

:

إن كان المزكي عندما يشارك في دفع الدية الواجبة عليه، أو تكاليف الزواج بقي بذلك ماله، كما لو كان المزكي أحد عاقلة القاتل خطأ (١٨٢) أو جرت العادة بين

() / /

() /

() : / /

()

()

()

الأقارب أن بعضهم يساعد بعضاً عند الزواج أو الدية، ويلحقه اللوم لو لم يشاركهم، فهنا لا يجوز أن يساعد من الزكاة؛ لأن مال الزكاة لا يصح أن يكون وقاية لمال المزكي، أما إن كان أراد المساعدة ولا يلحقه اللوم بتركها فهنا يجوز أن يعطيه من الزكاة إن كان من المحتاجين المستحقين للزكاة، لأن صرف الزكاة في إعانة الزواج والدية جائز. وبهذا أفتى ابن عثيمين^(١٨٣).

() .

:

الذي يظهر أنه إن كان يحمي بها ماله، بأن كان يلام لو لم يدفع، أو يتضرر لو لم يدفع، أو يتم أخذها منه بدون اختيار منه، ففي هذه الأحوال ونحوها لا تبرأ الذمة باحتساب ما يدفع من الزكاة، لأن الزكاة لا يُحمى بها مال الإنسان. وبهذا أفتت اللجنة الدائمة (١٨٥). قال ابن سيرين (ت ١١٠هـ): "من اختار أن يقسمها فليتيق الله، ولا يقي بها ماله"، وقال الحسن: "لا تجعل زكاتك رداء لمالك، كلما نابك حق اتقيته

() / :

()

() / ()

% :

%

%

:"

/ .

:

.

.

}

به" ^(١٨٦) وقال أبو عبيد: ^(١٨٧) " وقال لي عبدالله بن داود وإنما يكره ذلك - أي إذا كان ينفق بإلزام من القاضي - إذا كان السلطان قد أجبره على نفقتهم ، فأما ما لم يكن إجباراً فلا بأس بذلك". أما إن كان يبذلها ابتداء ، ومن تصرف له هم من الجهات التي تستحق الزكاة فلا بأس بذلك ، لعموم النصوص ، ولأن لولي الأمر طلب الزكاة من الأغنياء ليصرفها في مصارفها.
() :

لو أجبر على دفع الضرائب ^(١٨٩) فهل يدفعها بنية الزكاة ؟ وكذلك لو ألزم بدفع قيمة مخالفة مرورية ونحوها فهل يدفعها من زكاة ماله ؟

()
()
()

:

() /

/

":

." /

:

:

() .

()

:

}

الأدلة:

أدلة القول الثاني:

استدل من قال بالإجزاء بالتعليلات الآتية:

١- التيسير على الناس، ودفع المشقة عنهم، وذلك إذا كانت الضرائب ظالمة^(٢٠١).

ويناقش: أن التيسير يكون فيما تحتمله النصوص، والزكاة عبادة مفروضة بشروط معينة، لا يقوم غيرها مقامها خاصة مع وجود الفرق بينهما^(٢٠٢).

٢- أن في الضريبة العادلة تحقيق لمقصد الزكاة من سدّ حاجة الفقراء واستصلاح حالهم^(٢٠٣).

(: :

() / .

() " : .

": /

."

."

.

.

() / .

() :

:

/ :

.

/

ويناقش: أن الضريبة لا تصرف في سد حاجة الفقراء فقط، فقد تصرف في غيرهم، بل قد تصرف في غير المصارف الثمانية.
أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول بأدلة منها:

١- أن أصحاب الأموال لا تبرأ ذمهم إلا بدفعها على الوجه السائع شرعاً، وهذا لن يتأتى بدفعها للضرائب لأن أخذه لن يقتصر في صرفها على مصارفها المحددة بل ستصرف في غيرها.

٢- أن احتساب الضرائب من الزكاة فيه إلحاق الضرر بالفقراء وأهل الزكاة المنصوص عليهم وحرمانهم من حقهم الذي أوجبه الله لهم، وأصحاب الأموال وإن أحسوا بالظلم فعليهم الصبر والمطالبة بالإصلاح، ولا يدفع الضرر بضرر مثله أو أعظم، وحق الغير لا يسقط إلا بأدائه له لا بأدائه إلى غيره.^(٢٠٤)

٣- أن في هذا حماية مال المزكي ومال الزكاة لا يجوز فيه محاباة النفس ولا يكون وقاية للمال.

٤- أن الزكاة دين في ذمة الغني للفقير ولا تبرأ الذمة إلا بإيصاله إلى صاحبه لا إلى غيره.

٥- أن الزكاة فريضة فرضها الله، ولا بد أن تؤخذ باسمها ورسمها ومقاديرها، وبشروطها، وتصرف في مصارفها التي عينها الله في كتابه، - وهذه الأمور متعذرة في الضريبة - فلا يسقطها شيء ولا يغني عنها شيء قط.

٦- أن هذا مما أمر النبي ﷺ بالصبر عليه. وإذا نوى الزكاة فإنه يدفع بذلك عن ماله فلا يتحقق له الصبر^(٢٠٥).

}

ليفرقها، أو يتولون تفريقها، وكل من أعانهم على ذلك^(٢١١). قال الشافعي (ت ٢٠٤هـ): "العاملون عليها: من ولاه الولي: قبضها وقسمها"^(٢١٢).

كما نص الفقهاء على أنه يعطى من الزكاة ولو كان غنياً بغير خلاف^(٢١٣). وإذا نظرنا إلى حقيقة ما تقوم به الجمعيات الخيرية في هذه الجزئية نجد أنه منطبق عليه وصف العاملين عليها الذي ذكره أهل العلم في بيان المراد بالعاملين عليها المنصوص عليهم في آية الصدقات في التوبة (رقم ٦٠).

فالجمعيات الخيرية نصبها الإمام لجمع الزكاة وتفريقها ؛ فهم منصوبون ومفوضون من قبل ولي الأمر بجمع الزكاة وتفريقها، باعتبار أن هذه الجمعيات معتمدة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية التي فوضها ولي الأمر - بناء على لائحة

()

❦

❦

/ () / () / .
/ / /
/ / / /
/ / / /
:

()

()

الجمعيات والمؤسسات الخيرية - أن تقدم تصاريح لهذه الجمعيات، تخولها جمع الزكاة من أهلها، وصرفها على مستحقيها. قال ابن المنذر (ت ٣١٨هـ): "أجمعوا على أن الزكاة كانت تدفع لرسول الله ﷺ، ولرسله، وعماله، وإلى من أمر بدفعها إليه" (٢١٤). والجمعيات الخيرية داخلة في ذلك، يقول الشيخ محمد العثيمين - رحمه الله -

: "الجمعية الخيرية عندها إذن من الحكومة، وأظن أن من جملة ما أذن لها فيه تقبل الزكاة، فهي إذا وصلتها الزكاة فقد وصلت مستحقيها بناء على أنها نائبة عن الحكومة، فتبرأ ذمة المزكي إذا أوصلها إلى الجمعيات الخيرية" (٢١٥). فهذه الجمعيات الخيرية تتلقى هذه الأموال بمقتضى أمر وإذن الحكومة، فهي كالعاملين على الصدقة، فيكون قبضها قبضا شرعياً بالنيابة عن الفقراء (٢١٦).

مما سبق يتبين أن القائمين على تحصيل الزكاة وتوزيعها في العصر الحاضر من الأشخاص التابعين للجمعيات الخيرية المصرح لها من قبل الحكومة، ينطبق عليهم وصف العاملين عليها الوارد في سورة التوبة في آية أهل الزكاة (٢١٧). والله أعلم.

() .
 () / .
 () / .
 " / :
 : " :
 " / :
 : :
 " " " "
 :
 () :

تعاني كثير من الجمعيات الخيرية من ضعف الموارد المالية التي تساعد على القيام بعملها بشكل مثمر ومتكامل ؛ إذ لابد لكل جمعية خيرية من مقر ومكاتب وموظفين ومصروفات تشغيلية أخرى ، تعينها على القيام بمهامها المتعددة ، التي تتوسع بسبب كثرة الموارد الزكوية ، وتوسع مصارفها ، وتنوع أعبائها ، وتطور أوضاعها ، ولا يمكن أن تقوم بذلك كله عن طريق المتعاونين والمتبرعين . فهل يجوز للجمعية دفع رواتب العاملين عليها من بند الزكاة ؟ وهل يمكن أن يتوسع في ذلك إلى المصروفات الإدارية والتشغيلية الأخرى ؟

بالنظر إلى الواقع نجد أن الموظفين في المؤسسات المختصة بجباية الزكاة وتوزيعها على ثلاثة أقسام :

القسم الأول : العاملون على الزكاة الذين يتقاضون راتباً من بيت المال مكافئاً لعملهم من بيت المال - كما هو الحال في أقسام جباية الزكاة الحكومية التي تديرها الدولة - فهؤلاء لا يحق لهم الجمع في الأخذ من بيت المال وسهم العاملين عليها . بلا خلاف (٢١٨) .

() .

"

() / / / / .

القسم الثاني: جمعيات لا تشرف عليها الدولة و لا تخضع لأنظمتها كبعض الجمعيات غير المأذون لها، أو توجد في غير بلاد المسلمين، فهذه لا ينطبق على العاملين فيها وصف العاملين عليها وبالتالي لا يعطون من الزكاة، وإن كان لهم الأخذ من الصدقات.

القسم الثالث: العاملون في المؤسسات والجهات الأهلية التي تديرها مجالس خيرية، وإنما تشرف عليها الدولة إشرافاً عاماً، ويقومون بجمع الزكاة وتفريقها، فهذا النوع من الموظفين هم من ينطبق عليهم وصف العاملين في الزكاة، فهل يعطون من الزكاة؟

الذي يظهر أنه يجوز إعطاؤهم من الزكاة بشروط. وهذا ما يفهم من كلام ابن عثيمين^(٢١٩)، وممن قال بذلك عبدالله بن عبدالرحمن الجبرين (ت ١٤٣٢هـ)^(٢٢٠)، والدكتور عبدالعزيز الشاوي^(٢٢١).

ويمكن يستدل لهذا القول بأدلة منها:

- ١- أن الله ذكر وصف العاملين عليها في أصناف الزكاة بلا تقييد وهذا يشمل كل من عمل عملاً في سبيل تحقيق مهمة جمع الزكاة أو توزيعها.
- ٢- أن ذكر وصف العاملين عليها دال على أنه هو سبب الإعطاء من الزكاة، فمتى تحقق وصف العمل استحق العامل الأخذ من الزكاة مقابل عمله، وذلك بقياس غير المنصوص من الأعمال الوظيفية المذكورة على المنصوص عليه لدى الفقهاء مما

() / .
 () :
 () :
 () :

تقدم ذكره، ذلك أن ذكر الحكم - وهو الإعطاء من الزكاة - مقروناً بوصف مناسب، وهو العاملون عليها، دال على أن هذا الوصف هو علة الحكم، كما هو مقرر عند الأصوليين في إثبات علة القياس من النص غير الصريح بطريق التنبيه والإيماء^(٢٢٢).

٣- أن النبي ﷺ كان يرسل عماله لجمع الصدقات، وكان يعطي هؤلاء العمال من الصدقات، والقائمون على جمعها في الجمعيات يقومون بما كان يقوم به هؤلاء العمال فيستحقون كما استحق أولئك.

٤- أن جمع الزكاة وتفريقها في مستحقها من فروض الكفايات، وقد تقرر عند أهل العلم أن من تولى عملاً منها فإنه يستحق أجراً من بيت مال المسلمين^(٢٢٣).
فالذي يظهر وجاهة القول بأنهم يعطون من الزكاة - بالضوابط التي ستأتي، لما سبق، ولانطباق وصف العاملين عليها، على العاملين في هذه الجمعيات، ولأن صاحب المال تبرأ ذمته بدفعها إليهم، ولا يضمن هو ولا هم ما تلف عندهم بلا تعد ولا تفريط، ولو كان وكيلاً لصاحب المال لضمن المزكي ما تلف من الزكاة قبل وصولها لمستحقها ولم تبرأ ذمته بذلك^(٢٢٤)، فدل على أنهم من العاملين عليها الذين يستحقون سهماً من الزكاة والله أعلم.

:

١- أن يكون الموظفون ممن ينطبق عليهم أنهم من العاملين عليها، وهم المرتبطون بالزكاة جباية وحفظاً وصرفاً، مثل استقبال التبرعات، والصندوق،

()	:	/	/	.
()	:	/	/	.
()	:	/	/	.

والمحاسبة، وكافة العاملين في إدارة المساعدات ونحوهم، ولا يدخل في ذلك مَنْ أعمالهم غير مرتبطة بالزكاة.

٢- أن تكون مواردها من غير الزكاة غير كافية لتسديد مصروفاتها الإدارية ورواتب العاملين.

٣- أن تكون الرواتب غير مبالغ فيها، وتتناسب مع ما يبذل من العمل، وهو مقتضى العدل فلا ينقص من حقه، ولا يعطى فوق حقه فيترتب على ذلك النقص على باقي المستحقين^(٢٢٥).

٤- أن يكون عدد الموظفين مناسباً لطبيعة العمل ، فلا يُزاد في التوظيف من غير ضرورة.

٥- أن يكون العمل باقياً ومستمراً طوال العام ، فإن كان موسمياً فيعطى مقدار وقت العمل فقط ، ولا يستمر الراتب باقي أيام السنة.

٦- ألا يوجد متبوع كفاء ملتزم بإنجاز العمل.

()

[The page contains faint, illegible markings, possibly bleed-through from the reverse side.]

1

٧- ألا تستهلك نفقاتهم أكثر أموال الزكاة ؛ بحيث تصبح أموال الزكاة قاصراً
نفعها على العاملين عليها.

٨- أن يكون تقدير ذلك تحت إشراف جهات الاختصاص ، أو لجان مشكلة
من الجمعية و لا يفرد بها أشخاص.

:

.

سبق بيان مشروعية دفع رواتب الموظفين في المؤسسات الزكوية من مصرف
العاملين عليها. ومن المعلوم أن تلك المؤسسات لا تخلو من النساء العاملات ، لاسيما
مع الحاجة لوجودهن للتعامل مع مثيلاتهن من النساء المحتاجات أو المتصدقات. فهل
يشمل حكم العاملين عليها الإناث أيضاً ، أم هو يختص بالذكر ؟

اختلف العلماء في اشتراط الذكورة في الآخذ من سهم العاملين عليها على
قولين :

القول الأول : جواز الصرف من سهم العاملين عليها للنساء ، وعدم اشتراط
الذكورة لذلك. وهو قول لبعض الشافعية ^(٢٢٦) ، وقول لبعض الحنابلة ^(٢٢٧) ، ورجحه
بعض المعاصرين ^(٢٢٨) .

() / .
() : / " " /
/
() : /

القول الثاني: اشتراط الذكورة في العاملين عليها، فلا يجوز الصرف من هذا السهم للنساء العاملات، وإنما يصرف لهن من الصدقات، وهذا مذهب المالكية^(٢٢٩)، والشافعية^(٢٣٠)، وقول عند الحنابلة^(٢٣١).

الأدلة:

أدلة القول الثاني: استدل أصحاب هذا القول بالأدلة الآتية:

١- قول الله تعالى: {وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا} [التوبة: ٦٠] فهذا لفظ مذكر فظاهره يصدق على الذكور دون الإناث^(٢٣٢).

ونوقش: بعد التسليم، فاللفظ يراد به الصنف من غير تفريق بين الذكور والإناث بدليل ألفاظ باقي المصارف كالفقراء والمساكين والغارمين، وهي شاملة للذكر والأنثى^(٢٣٣).

٢- أنها نوع من الولاية، وولاية المرأة لا تجوز، لقوله ﷺ: "لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة" (٢٣٤) (٢٣٥).

ونوقش: بأن محل الولاية الممنوعة هو الولاية العامة، أما تولية المرأة ما يناسب حالها ويوافق طبيعته فلا مانع منه.

()	:	/	/	.
()	:	/	/	.
()	:	/	/	.
()	:	/	.	
()	:	/	.	
()	:	/	.	
()	:	/	.	

٣- أنه لم ينقل أن امرأة وليت عمالة الصدقات من عصر النبوة حتى العصور المتأخرة، مما يدل على عدم جواز تولي المرأة لذلك^(٢٣٦).

ونوقش: أن عدم النقل لا يدل على عدم الفعل، كما أن عدم النقل لا يدل على التحريم، فقد يكون سبب ذلك عدم الحاجة لتولي المرأة والاستغناء بالرجل عنها^(٢٣٧).

أدلة القول الأول:

يمكن أن يستدل لهم:

١- قوله تعالى: {وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا} [التوبة: ٦٠] " وهذا لفظ عام يدخل فيه كل عامل، على أي صفة كان "^(٢٣٨) فالأصل في النصوص العموم وهذا العموم يشمل الذكر والأنثى.

٢- الأصل في النصوص الإطلاق وعدم التقييد والتقييد باشتراط الذكورة يحتاج إلى دليل ولا دليل على هذا الشرط.

٣- القياس على باقي المصارف الثمانية التي جاءت بلفظ المذكر ولم يقل أحد أنها خاصة بالرجال فقط.

٤- " المرأة يجوز أن تلي أموال الأيتام، فيجوز أن تلي أموال الصدقات " ^(٢٣٩).

الترجيح: الراجح: القول الأول، القائل بجواز صرف سهم العاملين عليها للنساء - عند توفر الضوابط السابقة - لعدم الدليل على المنع، وللحاجة إلى النساء

() : / .

() : / .

() / .

() / .

للعمل في الأقسام النسائية التي تستقبل المتصدقات والفقيرات، وتحقق من أوضاع الأخيرات ومدى حاجتهن الفعلية للزكاة، ونحو ذلك من الأعمال المتصلة بالنساء، وتولي المرأة لتلك المهام خير من تولي الرجل لها، إلا أن ذلك مقيد ألا يترتب عليها مخالفات شرعية كالاختلاط بالرجال على وجه محرم.

:

من خلال ما سبق يتبين أن هذه القاعدة صحيحة، ذكرها الأئمة، فلا يجوز للمسلم أن يحمي ماله بزكاته، ولا يدفع الضرر عن ماله أو اللوم له بزكاته (٢٤٠) ولا يسقط بزكاته واجباً عليه (٢٤١)، بل يجب عليه إخراج الزكاة طيبة بها نفسه، في مصارفها المحددة في الآية، مع قيامه بما أوجب الله عليه، أو شرعه له من العبادات، وهذا من باب شكر الله تعالى، فلا يحصل التدخل فيما بينها، ولا يغني بعضها عن بعض فلكل عبادة منها مقاصد لا تتحقق على الوجه الأكمل إلا بإخراجها كما أراد الشارع.

لكن لا بد من التثبت مما يجب على الإنسان فلا يصرف زكاته فيه، وما لا يجب عليه في الأصل فيجوز صرف الزكاة فيه. والله أعلم.

() / :

:

"

() : / . /

":

."

في خاتمة البحث تبين لي النتائج الآتية :

- ١- لا يجوز دفع الزكاة إلى الوالدين والمولودين من سهم الفقراء والمساكين في حال وجوب نفقتهم على الدافع بالإجماع.
- ٢- يجوز دفع الزكاة إلى الوالدين والمولودين من سهم الفقراء والمساكين في حال عدم وجوب نفقتهم عليه ، في الراجح من أقوال أهل العلم..
- ٣- يجوز دفع الزكاة إلى الوالدين والمولودين من غير سهم الفقراء والمساكين. (من باقي الأصناف الثمانية أهل الزكاة) ، في الراجح من أقوال أهل العلم.
- ٤- لا يجوز للزوج دفع زكاة ماله إلى زوجته إجماعاً.
- ٥- يجوز للزوجة أن تدفع زكاتها إلى زوجها ، في الراجح من أقوال أهل العلم.
- ٦- يجوز دفع الزكاة إلى أقاربه كالأخوة والأعمام وأولادهم ، بشرط عدم وجوب نفقتهم عليه ، وعدم إرثه منهم ، ما داموا من المستحقين لها ، في الراجح من أقوال أهل العلم.
- ٧- يجوز قضاء دين الميت من الزكاة إذا كان الدين بسبب مباح ، في الراجح من أقوال أهل العلم.
- ٨- لا يجوز للدائن أن يسقط دينه عن مدينه الفقير المعسر الذي ليس عنده ما يسد به دينه ويحسبه من زكاة ماله. فإن فعل ذلك لم يجزئه عن الزكاة ، في الراجح من أقوال أهل العلم.
- ٩- لا يجوز بذل زكاة ماله فيما يشرع فيه التقرب إلى الله. ك شراء الأضحية أو إخراج الكفارة الواجبة ، أو نفقة الحج ، وكذلك لا يجوز صرف الزكاة في تكاليف

استقبال الضيوف والولائم، إذا لم يكونوا من أهل الزكاة، كما لا يجوز شراء الهدايا التي تُعطى للأهل والأقارب من أموال الزكاة ما داموا ليسوا من المستحقين للزكاة.

١٠- لا يجوز المشاركة في دفع الدية أو تكاليف الزواج من الزكاة، إن كان بقي بذلك ماله كما لو جرت العادة بين الأقارب أن بعضهم يساعد بعضاً عند الزواج أو الدية، ويلحقه اللوم لو لم يشاركونهم، أما إن كان أراد المساعدة ولا يلحقه اللوم بتركها فهذا يجوز أن يعطيه من الزكاة إن كان من المحتاجين المستحقين للزكاة.

١١- المشاركة في الأعمال الخيرية من الزكاة - عندما تدعو جهة رسمية رجال الأعمال للتبرع لمشروع ما، فيدفع قسطه من زكاته. الذي يظهر أنه إن كان يحمي بها ماله، بأن كان يلام لو لم يدفع، أو يتضرر لو لم يدفع، أو يتم أخذها منه بدون اختيار منه، ففي هذه الأحوال ونحوها فلا تبرأ الذمة باحتساب ما يدفع من الزكاة.

١٢- لا يجوز احتساب الضريبة، وقسائم المخالفات، وقسط التأمين من الزكاة، في الراجح من أقوال أهل العلم.

١٣- أن القائمين على تحصيل الزكاة وتوزيعها في العصر الحاضر من الأشخاص التابعين للجمعيات الخيرية المصرح لها من قبل الحكومة، ينطبق عليهم وصف العاملين عليها الوارد في سورة التوبة في آية الزكاة. وأنه بالنظر إلى الواقع نجد أنهم ثلاثة أقسام:

القسم الأول: العاملون على الزكاة الذين يتقاضون راتباً من بيت المال مكافئاً لعملهم من بيت المال - كما هو الحال في أقسام جباية الزكاة الحكومية التي تديرها الدولة - فهؤلاء لا يحق لهم الجمع في الأخذ من بيت المال وسهم العاملين عليها. بلا خلاف.

القسم الثاني: جمعيات لا تشرف عليها الدولة و لا تخضع لأنظمتها كبعض الجمعيات غير المأذون لها، أو توجد في غير بلاد المسلمين، فهذه لا ينطبق على العاملين فيها وصف العاملين عليها وبالتالي لا يعطون من الزكاة، وإن كان لهم الأخذ من الصدقات.

القسم الثالث: العاملون في المؤسسات والجهات الأهلية التي تديرها مجالس خيرية، وإنما تشرف عليها الدولة إشرافاً عاماً، وهذا النوع من الموظفين هم من ينطبق عليهم وصف العاملين في الزكاة، والراجع أنهم يعطون من الزكاة، بشروط مذكورة في البحث. وهذا يشمل للرجال والنساء في الراجع من أقوال أهل العلم.

[١] أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة مجموعة مؤلفين، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ، دار النفائس، الأردن.

[٢] أحكام القرآن لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص (ت ٣٧٠هـ -)، بدون رقم الطبعة وتاريخها، دار الفكر للطباعة والنشر.

[٣] أحكام القرآن لابن العربي، أبي بكر محمد بن عبدالله المعروف بابن العربي (٤٦٨-٥٤٣هـ -)، تحقيق علي محمد البجاوي، بدون رقم الطبعة وتاريخها، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

[٤] الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية لشيخ الإسلام. للبعلبي، تحقيق أحمد الخليل، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، العاصمة.

- [٥] إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل. للألباني، محمد ناصر الدين الألباني (ت)، إشراف محمد زهير الشاويش، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، المكتب الإسلامي، بيروت.
- [٦] الاستذكار، الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار، فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار. لابن عبد البر، أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر (٣٦٨هـ - ٤٦٨هـ)، تحقيق د. عبد المعطي قلعجي، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، دار قتيبة دمشق، ومؤسسة الرسالة.
- [٧] إعلام الموقعين عن رب العالمين. لابن القيم، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي (٦٩١-٧٥١هـ)، تحقيق مشهور بن حسن سلمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ، دار ابن الجوزي، الدمام.
- [٨] الإفصاح عن معاني الصحاح. لابن هبيرة، أبي المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة (٥٦٠هـ)، بدون رقم الطبعة، وتاريخها، المؤسسة السعيدية، الرياض.
- [٩] الأم. للشافعي، أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (١٥٠-٢٠٤هـ)، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، دار الغد العربي، القاهرة.
- [١٠] الأموال، لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ) الطبعة الثالثة، ١٤٠١هـ، دار الفكر القاهرة.
- [١١] الأموال، للداوودي، أحمد بن نصر الداوودي (ت ٤٠٢هـ) تحقيق أ. د. محمد أحمد سراج، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ، دار السلام، القاهرة.
- [١٢] الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف. للمرداوي، علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرادوي (٨١٧هـ - ٨٨٥هـ)، تحقيق د. عبد الله التركي،

بدون رقم الطبعة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، توزيع وزارة الشؤون الإسلامية،
المملكة العربية السعودية.

[١٣] بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. للكاساني، علاء الدين أبي بكر بن مسعود
الكاساني الحنفي (ت ٥٨٧هـ)، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، دار الكتب
العلمية بيروت - لبنان

[١٤] بداية المجتهد ونهاية المقتصد. لابن رشد، أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد
القرطبي (٥٢٠-٥٩٥هـ) الطبعة الثامنة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م دار المعرفة
[١٥] البناية في شرح الهداية. للعيني، أبي محمد محمود بن أحمد العيني، الطبعة الثانية
١٤١١هـ - ١٩٩٠م، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

[١٦] الجامع الصحيح - وهو سنن الترمذي - . للترمذي، أبي عيسى محمد بن
عيسى بن سورة (٢٠٩-٢٧٩هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، بدون رقم الطبعة،
وتاريخها، المكتبة التجارية، مكة.

[١٧] الجامع لأحكام القرآن، والمبين لما تضمن من السنة وآي الفرقان. للقرطبي، أبي
عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت ٦٧١هـ)، تصحيح أحمد
عبدالعليم البردوني، الطبعة الثانية، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م، دار الكتب المصرية.
[١٨] حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. للدسوقي، شمس الدين محمد عرفه
الدسوقي، بدون رقم الطبعة، وتاريخها، دار إحياء الكتب العربية.

[١٩] الحاوي الكبير. للماوردي، أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي
(٣٦٤-٤٥٠هـ)، تحقيق د. محمود مطرجي، بدون رقم الطبعة،
١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، دار الفكر، بيروت.

- [٢٠] حدود تصرفات الجمعيات الخيرية في أموال الزكاة، للدكتور عبدالعزيز بن صالح الشاوي، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ، مدار الوطن، الرياض.
- [٢١] الخرشي على مختصر خليل. لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الخرشي المالكي (١٠١٠-١١٠١هـ)، بدون رقم الطبعة وتاريخها، دار الفكر.
- [٢٢] دفع الزكاة إلى الأقارب للدكتور أحمد بن محمد الخضير بحث منشور في مجلة الجمعية الفقهية السعودية، العدد السادس.
- [٢٣] الذخيرة. للقرافي، أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤هـ)، تحقيق د. محمد حجي، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- [٢٤] رد المحتار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين) لابن عابدين، محمد أمين بن السيد عمر بن عبدالعزيز الشهير بابن عابدين، (١١٩٨- ١٣٠٦هـ) بدون رقم الطبعة وتاريخها، دار إحياء التراث العربي.
- [٢٥] روضة الطالبين. للنووي، أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي (ت ٦٧٦هـ)، تحقيق: عادل عبدالموجود و علي معوض، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- [٢٦] سنن ابن ماجه. لابن ماجه، أبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني (٢٠٧-٢٧٥هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، مصر.
- [٢٧] سنن أبي داود. لأبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (٢٠٢-٢٧٥هـ)، إعداد وتعليق عزت عبيد دعاس، بدون رقم الطبعة، وتاريخها، دار الحديث، حمص، سورية.

[٢٨] سنن الدارمي. للدارمي، عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي السمرقندي (١٨١-٢٥٥هـ)، تحقيق فواز زمزلي وخالد العلمي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، دار الريان للتراث، القاهرة.

[٢٩] سنن النسائي. للنسائي، أبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن بحر النسائي (٢١٤-٣٠٣هـ)، اعتنى به عبدالفتاح أبو غدة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، الناشر مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.

[٣٠] الشرح الكبير. لشمس الدين ابن قدامة، تحقيق د. عبدالله التركي، بدون رقم الطبعة، ١٤١٩هـ، وزارة الشؤون الإسلامية.

[٣١] الشرح الممتع على زاد المستقنع، محمد بن صالح بن عثيمين، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ، دار ابن الجوزي، الدمام.

[٣٢] شرح منتهى الإرادات = دقائق أولي النهى لشرح المنتهى = للبهوتي، منصور بن يونس بن إدريس البهوتي (ت ١٠٥١هـ -)، تحقيق د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، الناشر مؤسسة الرسالة.

[٣٣] صحيح البخاري. للبخاري، المطبوع مع فتح الباري لابن حجر، قرأ أصله تصحيحاً وتحقيقاً سماحة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، بدون رقم الطبعة، وتاريخها، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

[٣٤] صحيح مسلم. للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٠٦ - ٢٦١هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بدون رقم الطبعة، وتاريخها، دار الحديث، القاهرة.

- [٣٥] فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك. أبي عبد الله محمد أحمد عlish (ت ١٢٩٩هـ)، بدون رقم الطبعة، وتاريخها، دار المعرفة، بيروت.
- [٣٦] فتح القدير. لابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف ب- "ابن الهمام" (ت ٨٦١)، بدون رقم الطبعة، وتاريخها، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- [٣٧] فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ، طبع ونشر رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، الرياض.
- [٣٨] فتح الباري بشرح صحيح البخاري. لابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣-٨٥٢هـ)، قرأ أصله تصحيحاً وتحقيقاً عبد العزيز بن باز، بدون رقم الطبعة، وتاريخها، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- [٣٩] فتح القدير. لابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد، بدون رقم الطبعة، وتاريخها، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- [٤٠] الفروع. لابن مفلح، شمس الدين محمد بن مفلح المقدسي (٧١٠ - ٧٦٣هـ)، تحقيق د. عبد الله التركي، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- [٤١] فقه الزكاة، للدكتور يوسف القرضاوي، الطبعة السادسة عشر، ١٤٠٦هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- [٤٢] القاموس المحيط. للفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (٧٢٩-٨١٧هـ)، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- [٤٣] القوانين الفقهية. لابن جزي، أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي الغرناطي (٦٩٣-٧٤١هـ -)، دار الفكر.

[٤٤] كشف القناع عن متن الإقناع للبهوتي، منصور بن يونس البهوتي، (ت ١٠٥١هـ)، تحقيق لجنة متخصصة في وزارة العدل، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ، وزارة العدل.

[٤٥] لسان العرب. لابن منظور، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور المصري، بدون رقم الطبعة، وتاريخها، دار صادر، بيروت.

[٤٦] لقاء الباب المفتوح مع فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين. إعداد د. عبدالله الطيار، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ، دار الوطن، الرياض

[٤٧] المبدع في شرح المقنع. لابن مفلح، أبي إسحاق برهان الدين إبراهيم بن محمد بن مفلح (٨١٦ - ٨٨٤هـ)، بدون رقم الطبعة، ١٩٨٠م، المكتب الإسلامي، بيروت.

[٤٨] المبسوط. للسرخسي، أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي، بدون رقم الطبعة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

[٤٩] المجموع شرح المذهب. للنووي، أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، بدون رقم الطبعة، وتاريخها، دار الفكر.

[٥٠] مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية. لشيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم الحراني الدمشقي (٦٦١ - ٧٢٨هـ -)، جمع وترتيب عبدالرحمن بن محمد بن قاسم النجدي الحنبلي، وساعده ابنه محمد، بدون رقم الطبعة، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م، دار عالم الكتب. الرياض.

[٥١] مجموع فتاوى ورسائل محمد بن صالح بن عثيمين، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ، دار الثريا، الرياض.

[٥٢] المحلى بالآثار. لابن حزم، أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، تحقيق د. عبدالغفار البنداري، بدون رقم الطبعة، ١٤٠٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

[٥٣] المدونة الكبرى. للإمام مالك، أول طبعة، طبعت بمطبعة السعادة، سنة ١٣٢٣هـ - دار صادر بيروت.

[٥٤] المستدرك على الصحيحين. للحاكم، تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

[٥٥] معجم المقاييس في اللغة. لابن فارس، أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق شهاب الدين أبو عمرو، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، دار الفكر، بيروت، لبنان.

[٥٦] المغني. لابن قدامة، موفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الدمشقي الصالح الحنبلي (٥٤١-٦٢٠هـ)، تحقيق د. عبدالله التركي و د. عبدالفتاح محمد الحلو، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، هجر للطباعة، القاهرة.

[٥٧] مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج. للشرييني، محمد بن أحمد الخطيب الشرييني (ت ٩٧٧هـ -)، بدون رقم الطبعة، وتاريخها، الناشر دار الفكر.

[٥٨] نوازل الزكاة، للدكتور عبدالله بن منصور الغفيلي، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ، دار الميمان، الرياض.

[٥٩] نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج. لشمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة الرملي (١٠٠٤هـ)، الطبعة الأخيرة، ١٤٠٤هـ - دار الفكر، بيروت.

[٦٠] نهاية المطلب في دراية المذهب لإمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني (٤١٩-٤٧٨هـ)، تحقيق أ.د عبد العظيم الديب، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ، دار المنهاج، جدة.

[٦١] النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري (٥٤٤ - ٦٠٦هـ)، تحقيق محمود محمد الطناحي و طاهر الزاوي، بدون رقم الطبعة، وتاريخها، أنصار السنة المحمدية، لاهور، باكستان.

Zakat

Dr. Ahmed Abdullah Muhammed Alyousuf

*Associate Proffesor in Fiqh
College of sharee'ah and Islamic Studies
ays4222@gmail.com*

accepted for publication 14/11/1433H

Abstract.

1- It is not permissible to pay Zakat (obligatory charity) to parents and children of the payer from shares of the poor and needy if the payer is required to pay their expenses. (as the position of the consensus of Islamic scholars)

2- It is permissible to pay Zakat to parents and children of the payer from shares of the poor and needy if the payer is not required to pay their expenses.

3- It is permissible to pay Zakat to parents and children of the payer from shares of other than the poor and needy portion.

4- It is not permissible for a husband to pay Zakat to his wife. (as the position of the consensus of Islamic scholars)

5- It is permissible for a wife to pay Zakat to her husband.

6- It is permissible to pay Zakat to relatives as brothers, uncles and cousins, provided that he is not required to pay their expenses and he does not inherit from them, as long as they in need.

7- It is permissible to pay off a debt of dead person from Zakat if the debt was taken for a licit reason.

8- It is not permissible for a creditor to drop off his debts that owed upon his poor insolvent debtor and count it as a Zakat.

9- It is not permissible to pay Zakat in ways that prescribed as good deeds which draw closer to God, as buying sacrifices, paying due atonement, or paying the expenses of the Hajj, as well as not permissible to pay Zakat in the cost of the reception of guests and banquets.

10- Participate in the payment of blood money or in marriage's assistance from Zakat, is mentioned in detail in the research.

11- Paying Zakat in the charity works is mentioned in detail in the research.

12- It is not permissible to deduct tax, coupons of irregularities, and a premium of insurance from Zakat.

13- People engaged in a collection and distribution of Zakat in the present time who belonging to charity associations that authorized by the government, are considered as Zakat's employees who mentioned in the Surat at-Taubah in the verse of people of Zakat. And those given from Zakat, but with conditions listed in the research. This rule includes men and women in the most correct scholarly opinion, but they should not be paid salary from a government.

And Allah knows best

(/) - () ()

.

/ /

.

.

.

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد.

فإن هذه الأمة ظلت وستظل تزخر بالكثيرين الذين يولون معالم هويتها كامل العناية وجميل الرعاية في القديم والحاضر فجاءت عطاءاتهم زاخرة بالكد والكدح لثبات علوم الشريعة وما يحفظها ويحفظها.

ولم نزل حتى زماننا هذا نقب فنعثر على الكنوز الكثيرة الكريمة من بذلهم رحمهم الله ، وحيث إن المتخصص في التفسير وعلوم القرآن يعني بجمع المتناثر من التفسير ليكون في متناول الناس مجموعاً أو يتأمل في طريقة فلان في تفسيره لآيات الكتاب العزيز أو غير ذلك من خيارات البحث الواسعة.

ومن العلماء الذين لهم شأن وشأو في علوم العربية أبو علي القالي ، وحفظه وثناء العلماء عليه يرشدان إلى عالم حافظ متقن ، وحيث إن له الكثير من الوقفات على آيات القرآن الكريم فقد طاب لي من خلال صفحات قادمة أن أتأمل في منهجه وطريقته في تفسيره بعد أن أعرض على دراسة حياته رحمه الله.

وحيث حظيت بشرف الحديث عن أقوال أبي العباس المبرد في التفسير فإنه يحسن بمثلي التأمل في مقارنة أبي علي القالي مفسراً بتفسير المبرد حيث قارن بينهما ابن حزم رحمه الله وجعل الأمالي مبارياً للكمال وهذا يحتاج لبحث مبسوط ودراسة لأبي علي مطولة دقيقة تسفر عن صبح لذي عينين.

وقد رأيت أن تكون خطة البحث من مقدمة وفصلين وخاتمة كالتالي :

المبحث الأول : ترجمة أبي علي القالي

المبحث الثاني : شخصيته التفسيرية

: : :

المبحث الأول : موقفه من التفسير بالمأثور

المبحث الثاني : موقفه من أسباب النزول

المبحث الثالث : طريقته في نقل الأقوال التفسيرية

المبحث الرابع : موقفه من القراءات

المبحث الخامس : عنايته بالشاهد الشعري

المبحث السادس : عنايته باللغات واللهجات

المبحث السابع : عنايته بالوجوه والنظائر

المبحث الثامن : اختياراته وترجيحاته

المبحث التاسع : مصادره في التفسير

المبحث العاشر : موقفه من التفسير اللغوي

المبحث الحادي عشر : وقفات أبي علي مع بعض الآيات

وأما نشأته فقد شحت المصادر أن تجود بشيء عن صباه ومراحل نموه في مسقط رأسه، غير أن خروجه من بلده وهو ابن ثمانية عشرة سنة إلى بغداد ومنها إلى مصر ومنها إلى الأندلس يدل بوضوح على أمرين، هما شغفه بالعلم وعلو همته التي لم يكن يغذيها واقع بلده التي خرج منها.

يغنيا هاهنا عن نقل مجتهد ما تحدث به أبو علي عن نفسه حين سأله تلميذه الزبيدي فقال له: " ورحلت إلى بغداد سنة ثلاث وثلاثمائة، فأقمت بالموصل، وكتبت عن أبي يعلى الموصلي وغيره، ثم دخلت بغداد سنة خمس وثلاثمائة، فأقمت بها إلى سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة أكتب الحديث، فممن كتبت عنه: أبو بكر عبد الله بن أبي داود السجستاني (ت ٣١٦هـ)، وأبو محمد يحيى بن محمد بن صاعد (ت ٣١٨هـ)، وأبو عمر محمد بن يوسف بن يعقوب القاضي (ت ٣٢٠هـ)، وأبو القاسم عبد الله محمد بن عبد العزيز البغوي المعروف بابن بنت منيع (ت ٣١٧هـ)، وإبراهيم بن عبد الصمد بن موسى الهاشمي (ت ٣٢٥هـ)، وأحمد بن إسحاق البهلول القاضي (ت ٣١٨هـ)، وأبو عبد الله الحسين القاضي، وأبو عبيد أخوه القاسم ابنا إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الضبي المعروف بالمحامي (ت ٤١٥هـ)، وأبو بكر بن يوسف بن يعقوب بن البهلول الأزرق الكاتب (ت ٣٢٩هـ)، وأبو بكر أحمد بن محمد البستبان (ت ٣٢٣هـ)، وابن قطن الإسكافي، وأبو سعيد الحسن بن علي بن زكريا بن يحيى العدوي (ت ٣١٩هـ).

).

./

/

.()

()

قال : وسمعت الأخبار واللغة من أبي بكر محمد بن دريد الأزديّ البصريّ (ت ٣٢١هـ)، وأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٧هـ)، وأبي عبد الله إبراهيم بن محمد بن عرفة المعروف بنفطويه (ت ٣٢٣هـ)، ومن أبي بكر محمد بن السري النحوي (ت ٣١٦هـ)، ومن أبي بكر محمد بن شقير النحوي، ومن أبي إسحاق إبراهيم بن السريّ ابن سهل الزّجاج النحوي (ت ٣١١هـ)، ومن أبي الحسن علي بن سليمان بن الفضل الأخفش (ت ٣١٦هـ)، ومن أبي بكر محمد بن أبي الأزهر (ت ٣٢٥هـ)، ومن أبي محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه (ت ٣٤٧هـ) أخذت منه كتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ) عن المبرّد (ت ٢٨٦هـ)، ومن أبي جعفر أحمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) أخذت منه كتب أبيه، ومن أبي بكر أحمد بن محمد بن موسى بن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) المقرئ قرأت عليه القرآن بحرف أبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) غير مرة، وأخذت كتابه في القراءات السبع وغير ذلك، ومن أبي عمر محمد بن عبد الواحد المطرّز غلام ثعلب (ت ٣٤٥هـ)، حدّثنا عن ثعلب (ت ٢٩١هـ)، ومن أبي بكر محمد بن عبد الملك التّاريخي، ومن أحمد بن يحيى المنجّم الأديب النديم أخذت منه كتب أبيه وغير ذلك، ومن الطوسي علي بن الحسن بن علي بن نصر (ت ٣١٢هـ) أخذت منه كتاب الزّبير ابن بكار في النسب؟.

قال أبو عليّ: وخرجت من بغداد سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة، ثم دخلت إلى الأندلس سنة ثلاثين وثلاثمائة، ثم دخلت إلى قرطبة في شعبان لثلاث بقين منه سنة ثلاثين وثلاثمائة^(٥).

:

لم يكن دخول أبي علي القالي للأندلس دخولاً عابراً كحال الكثيرين ممن رحلوا إليها بل كان دخوله في محفل مهيب واستقبال كبير التقت فيه يد السلطان بيد العلم فكان له أثره على المحتفي والمحتفى به حتى ظن من ظن من الرواة أن قدوم أبي علي للأندلس كان مبنياً على دعوة وجهت له لينشر علمه هناك.

يحدثنا صاحب جذوة المقتبس عن هذا فيقول: " ووصل إلى الأندلس في سنة ثلاثين وثلاث مائة، في أيام عبد الرحمن الناصر (ت ٣٥٠هـ)؛ وكان ابنه الأمير أبو العاص الحكم بن عبد الرحمن (ت ٣٦٦هـ) من أحب ملوك الأندلس للعلم، وأكثرهم اشتغالاً به، وحرصاً عليه، فتلقاه بالجميل، وحظي عنده، وقرب منه، وبالغ في إكرامه؛ ويقال إنه هو كان قد كتب إليه ورغبه في الوفود عليه، واستوطن قرطبة، ونشر علمه بها، وكان إماماً في علم اللغة، متقدماً فيها، متقناً لها، فاستفاد الناس منه، وعولوا عليه، واتخذوه حجة فيما نقله، وكانت كتبه على غاية التقيد، والضبط، والإتقان؛ وقد ألف في علمه الذي اختص به تواليف مشهورة تدل على سعة روايته، وكثرة إشرافه" (٦).

:

قال الزبيدي (ت ٣٧٩هـ): " وسألت أبا علي: لم قيل له القالي؟ فقال: لما انحدرنا إلى بغداد كنا في رفقة فيها أهل قالقلا، فكانوا يحافظون لمكانهم من الثغر، فلما دخلت بغداد تنسبت إلى قالقلا، وهى قرية من منازل كرد، ورجوت أن أنتفع بذلك عند العلماء، فمضى على القالي" (٧).

() ()

() .

:

تشير المصادر إلى أن كتب القالي كلها صدرت عنه بعد استقراره في الأندلس وهي على إتقان وتدقيق كما قال عنها الحميدي (ت ٤٨٨هـ): " وكانت كتبه على غاية التقيد، والضبط، والإتقان؛ وقد ألف في علمه الذي اختص به تواليف مشهورة تدل على سعة روايته، وكثرة إشرافه"^(٨).

وهي:

: وعبر عنه الحميدي بـ (بالمقصود والممدود والمهموز) وما أظنه بشيء؛ لأن أبا علي نفسه أشار إلى كتابه هذا في الأمالي^(٩). معتمداً الذي اعتمدته كما هو مثبت في عامة المصادر، وقد حققه الدكتور أحمد عبد المجيد هريدي ونشرته مكتبة الخانجي.

: وهو أشهر كتبه وعدّوه في كتب الأدب الكبرى؛ قال ابن حزم (ت ٤٥٦هـ): كتاب نوادر أبي علي مبار للكتاب «الكامل» الذي جمعه المبرد (ت ٢٦٨هـ)، ولئن كان كتاب أبي العباس أكثر نحواً وخبراً فإن كتاب أبي علي أكثر لغة وشعراً^(١٠).

وتختلف المصادر فيما ألحق بالأمالي حيث سماه بعضهم بالنوادر وبعضهم بالذيل وهو الجزء المتمم للأمالي.

وقد تضافرت عناية العلماء بهذا الكتاب فكتب عنه كتاب: سمط اللآلئ في شرح أمالي القالي، لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري المتوفى ٤٨٧ هـ -

()

: ()

(/) = ()

وشرح ذيل الأمالي وصلة ذيله والتنبيه على الأغلاط المعدودة فيهما نسقه وعلّق عليه عبد العزيز الميمني الراجكوتي، وطبع في مصر ١٣٥٤ هـ - ١٩٣٦ م^(١١).
 وشرحه إبراهيم بن بطليوس (ت ٦٤٦ هـ) واختصره أحمد بن عبد المؤمن الشربشي (ت ٦١٩ هـ)^(١٢).

وزاد وشاع حتى تعددت العناية به واتسعت طبعاته وتكاثرت ومنها:

- ١ - في مطبعة بولاق بمصر سنة (١٣٢٤ هـ) ولهذه الطبعة فهرسة باعثناء الأستاذين كرنكو وبيغان طبعت في ليدن سنة (١٩١٣ م).
- ٢ - في مطبعة دار الكتب المصرية في مصر بعناية الأستاذ إسماعيل بن يوسف بن دياب. وقد أعادت تصويرها دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع بمصر سنة (١٤٠٤ هـ) في مجلد.

٣ - في مطبعة السعادة بمصر سنة (١٣٧٣ هـ).

٤ - في بيروت نشر دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع سنة (١٤٠٤ هـ).

٥ - في بيروت نشر دار الفكر دون تاريخ في مجلدين.

: وهو على حروف المعجم، جمع فيه كتب اللغة، يشتمل على ثلاثة آلاف ورقة، قال الزبيدي: ولا نعلم أحداً من المتقدمين ألف مثله، قرأت بخط أبي بكر محمد بن طرخان بن الحكم (ت ٥١٣ هـ) قال الشيخ الإمام أبو محمد ابن العربي (ت ٥٤٣ هـ): كتاب البارع لأبي علي القالي يحتوي على مائة مجلد لم يصنف مثله في الإحاطة والاستيعاب"^(١٣).

() (/) .

() / .

() (/) .

}

وشوهد بخط ولده ما مثاله : ابتداءً أبى - رحمه الله تعالى - بعمل كتاب البارع في رجب سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة، ثم قطعتة علل وأشغال، ثم عاود النظر فيه بأمر أمير المؤمنين وتأكيده عليه، فعمل فيه من سنة تسع وأربعين وثلاثمائة، فأخذه بجد واجتهاد، وكمل له، وابتداءً بنقله، فكمل لنفسه إلى شوال سنة خمس وخمسين وثلاثمائة كتاب الهمز، وكتاب الهاء، وكتاب العين، ثم اعتلّ في هذا الشهر^(١٤) فلم يتمه^(١٥).

وحقق جزءا منها هاشم الطعان بالعراق سنة ١٩٧٣ - ١٩٧٤ م.

: هكذا هو في المصادر^(١٦).

وذكر كرنكو أن في عنوانه تحريفاً وأن الصحيح : خلق الإنسان^(١٧).

:

:

:

: توفي القالي بقرطبة في شهر ربيع الآخر، وقيل : جمادى الأولى، سنة

ست وخمسين وثلاثمائة ليلة السبت لست خلون من الشهر المذكور، وصلى عليه أبو عبد الله الجبيري. ودفن بمقبرة مُتعة ظاهر قرطبة^(١٨).

() (/) .

() (/) .

() = (/))

(/) .

() :

() (/) .

:

إن الحديث عن الشخصية التفسيرية في مثل شخصية أبي علي القالي وضبطه وإتقانه وثناء العلماء عليه لحديث ذو شجون تترامى أطرافه ولا يرام حده بصورة دقيقة حيث تعثره عوامل استثنائية تميزه عن غيره ومنها:

أولاً: تقدمه في عصر شهد الثورة العلمية في أصول العلوم الشرعية والعربية مما جعل رايته خفاقة في أوائل الأئمة المتقدمين في تأصيل العلوم الإسلامية.
ثانياً: ظروفه الشخصية وهذا له بعدان:

أ) قصور التراجم عن أن تجود علينا بنشأة له تسعفنا عن صباه ومجتمعه الصغير وكيف قضى صدر حياته الأول قبل أن يغادر مرابع أهله ومراتع صباه فنجد التراجم كأنما اقتلعت من التأريخ وهو ابن ثمانية عشرة سنة حيث ضرب أكباد الإبل مهاجراً غرباً عن وطنه الأصلي.

ب) حين بدأ حياته مقتحماً بشبابه أتون الغربه هنا وهناك من خلال تنقلات متعددة فلا يكاد يضع عصا الترحال حتى يحملها من جديد يبعث في نفسه همة متجددة ويبحث عن مجد وسؤدد حتى تلقاه بيمينه في أرض أبعد ما تكون عن مسقط رأسه وهي الأندلس.

ثالثاً: تميزه بين علماء عصره بضبطه وإتقانه حتى شاع ذكره بين مغرب أندلسي ومشرق بغدادي فبلغ أن عقد الإمام ابن حزم مقارنته بين كتابه الأمالي وكتاب إمام البصرة أبي العباس المبرد (ت ٢٦٨هـ) (الكامل).

أعود لأقول إن هذه العوامل وغيرها خليقة أن تضعنا أمام إمام بلغ من النضج والإدراك وسعة الأفق وتعام الاطلاع والتجربة وبحر المعلومة الثقة التي تنطق بها حروفه

بعد أن جلس لتلاميذه في الأندلس وبدأ العطاء يتدفق على يديه لجيل كامل نقل إلينا كيف كان أبو علي يتناول تفسير كلام الله سبحانه وتعالى.

وحيث إن تقدمه سمح له أن يكون موسوعياً فنجدته يذكر الآية وتفسيرها من السنة، وأحياناً كثيرة يذكر رأي المفسر من الصحابة خصوصاً خبرهم رضي الله عنهم، وربما أسند إلى أحد من السلف تفسيراً، وكذلك نجدته يعتني بالقراءة القرآنية؛ كيف لا وهو تلميذ أبي عمرو الداني وسمع منه كتابه الأحرف السبعة، فنجدته نقل القراءة أحياناً مجردة وأحياناً منسوبة وأحياناً موجهة لها وهكذا.

وربما وقف في معتنيا ببعض علوم القرآن كحديثه عن أسباب النزول أو الوجوه والنظائر أو غيرها.

وأما شخصيته التفسيرية المتعلقة بالمفردة القرآنية فهذا مرتعه الخصب إذ هو إمام اللغة فتجدته متبحراً في غريب الألفاظ القرآنية مستعرضاً لها في الآيات، مستشهداً عليها من مخزونه الزاخر من الشعر العربي، متقلباً في أحيان كثيرة بين إعراب هذه اللفظة وتلك الجملة وتصريف لبعض الكلمات مع إشارات كثيرة لمن تقدمه والنقل عنهم فنجدته يذكر أبا عبيدة (ت ٢٠٩هـ) وابن الأنباري (ت ٣٢٧هـ)، وابن دريد (ت ٣٢١هـ) والخليل (ت ١٧٣هـ) وغيرهم.

ونراه مع عنايته بالنقل له شخصيته المستقلة في المناقشة والترجيح والاستشهاد لما يراه قوياً راجحاً، في حين أننا نراه موجهة للأقوال وجامعاً بينها في مواضع أخرى.

وقد يرجح بالقرآن أو بقول الصحابي، وربما رجح باللغة.

وعلى كل حال فأبو علي رحمه الله حاله كحال الكثير من أئمة اللغة حيث يكاد يشار إلى عنايتهم باللفظة القرآنية وما يدور في فلكها، فمواضع عنايتهم في غريب القرآن ومعاني ألفاظه وإعرابه، وأما التفسير بمعناه العام الشامل لموضوعات الآيات

العامة وسياقات الآيات والسور وما يحف بها فإنني أجد الأمثلة شحيحة في هذا الباب، كما سيأتي مبسوطاً إن شاء الله في عرضي لأسلوبه التفسيري.

:

وفيه مباحث:

:

.

للتفسير بالمأثور أولوية ونور عند المتقدمين والمتأخرين، ومع تقدم أبي علي القالي فقد جاءت تأليفه محتوية على الكثير من الآيات القرآنية مما كان له عميق الأثر في قوة الدلالة التي يشير إليها.

وقد تلونت أساليب أبي علي في تفسيره للقرآن بالمأثور فنجد تارة يفسر القرآن بالسنة كقوله: "ويكون القنوت الصلاة كقول الله عز وجل: ﴿أَمَّنْهُوَ قَنِيتُ﴾ ^(١٩) أَنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا ﴿﴾ [:] وفي الحديث: "مثل المجاهد في سبيل الله كمثل القانت الصائم" أي المصلي والقنوت الطاعة^(١٩)، وقوله تعالى: ﴿كُلُّ لَهُ قَنُونَ﴾ [:] [فسر الطاعة "، وفي الحديث: "كنا نتكلم في الصلاة حين نزلت: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ

/)

(

/)

()

(

/)

(

قَنْتَيْنِ ﴿ [:] فَأَمَرْنَا بِالسُّكُوتِ ^(٢٠) ، فَالْقُنُوتُ هَاهُنَا السُّكُوتُ وَالْإِمْسَاكُ
عَنِ الْكَلَامِ وَفِي الْحَدِيثِ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ: قَتَتُوا اللَّهَ أَيَّ أَطَاعُوهُ ^(٢١).

وَفِي تَفْسِيرِهِ لِمَعْنَى الْقُنُوتِ بِالصَّلَاةِ فِي الْمَعْنَى الْأَوَّلِ جَاءَ مُوَافِقًا لِمَا فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ
كَمَا وَقَعَ عِنْدَ الثَّعْلَبِيِّ (ت ٤٢٧هـ) ^(٢٢) ، وَإِسْمَاعِيلِ حَقِّي (ت ١١٢٧هـ) فِي تَفْسِيرِهِ ^(٢٣).
وَأَمَّا تَفْسِيرُ أَبِي عَلِيٍّ لِمَعْنَى الْقُنُوتِ بِالسُّكُوتِ وَاسْتِشْهَادُهُ بِالْحَدِيثِ الثَّانِي فَهُوَ
كَذَلِكَ عِنْدَ ابْنِ جُرَيْرٍ الطَّبْرِيِّ (ت ٣١٠هـ) ^(٢٤) ، وَابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ت ٣٢٧هـ) ^(٢٥) ،
وَالْبَغُويِّ (ت ٥١٦هـ) ^(٢٦) ، وَابْنِ كَثِيرٍ (ت ٧٧٤هـ) ^(٢٧) وَغَيْرِهِمْ.

كَمَا أورد أولئك الأئمة معنى الطاعة في القنوت عن السلف كالشعبي (ت ١٠٥هـ)،
وعطاء (ت ١١٤هـ)، وسعيد بن جبير (ت ٩٥هـ)، والحسن (ت ١١٠هـ)،
وقتادة (ت ١١٠هـ)، وطاووس (ت ١٠٦هـ).

ولربما ذكر أبو علي القول في تفسير القرآن مسنداً إلى الواحد من السلف كما
قال: "فَاللَّحْنُ: اللُّغَةُ وَرَوَى شَرِيكَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ مَيْسَرَةَ أَنَّهُ قَالَ فِي

: ﴿فَارْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ﴾ [:] : العرم: المسناة بلحن اليمن، أي بلغة

() (/)

() .

() (/) .

() (/) .

() (/) .

() (/) .

() (/) .

() (/) .

اليمن^(٢٨)، وهي في كتب التفسير ذات العناية بنقل الأسانيد كابن جرير (ت ٣١٠هـ)^{(٢٩) (٣٠)}.

وهذا عرض مقارب لعناية القالي بتفسير القرآن بالمأثور مما نص عليه، وقد يعتني بهذه الطريقة نفسها أو ما يقاربها حين ينقل عن من تقدمه من الأئمة تفسيراً للقرآن بالقرآن أو للقرآن بالسنة أو للقرآن بأقوال السلف وإليك عرضاً سريعاً منها:

قال أبو علي: "وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ الْأَنْبَارِيِّ، رَحِمَهُ اللَّهُ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ الْقَاضِي، قَالَ: حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ (ت ١١٠هـ)، عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ أَتَى عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَقْرَأُ: فَقَالَ: يَقُولُ ابْنُ آدَمَ: مَالِي مَالِي، وَمَا لَكَ مِنْ مَالِكَ إِلَّا مَا أَكَلْتَ فَأَفْنَيْتَ، أَوْ تَصَدَّقْتَ فَأَمْضَيْتَ، أَوْ لَبَسْتَ فَأَبْلَيْتَ"^(٣١)، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: المال عند العرب الإبل والغنم، والفضة: الرقة والورق، والذهب: النضر والنضير والعقيان^(٣٢).

وقال: "وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ الْأَنْبَارِيِّ (ت ٣٢٧هـ)، فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَهُمْ فِي أَمْرٍ مَرِيجٍ﴾ [:] قَالَ: معناه في أمر مختلط، يُقال: مرج أمر الناس أي اختلط، وأنشد:

() .
 () (/) .
 () : () /
 () : ()
 () /
 ()

مرج الدين فأعددت له... مشرف الحارك محبوبك الكتد^(٣٣).

وكذا فسر ابن عباس (ت ٦٨هـ)، واستشهد بقول أبي ذؤيب: كأنه خوطٌ مريح يعني: سهما قد اختلط به الدم، ويقال: أمرجت الدابة أي رعتها، ومرجتها: خليتها، قال الله جل وعز: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾ [:] يعني: أرسلهما وخلاهما^(٣٤).

وقال في الأمالي: "ومن ذلك قوله جل وعز: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [:] : [، قال قتادة (ت ١١٠هـ) : معناه مالك يوم يدان فيه العباد أي يجازون بأعمالهم، ويكون الدين أيضاً الحساب قال ابن عباس : معنى قوله ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [:] : [أي : يوم الحساب، ويكون الدين أيضاً السلطان، قال زهير :

لئن حللت بجو في بني أسد... في دين عمرو وحالت بيننا فذك^(٣٥)

معناه في سلطان، ويكون الدين أيضاً الطاعة، من ذلك قوله جل وعز: ﴿مَا كَانَ لِأَخِي أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ﴾ [:] [معناه في طاعة الملك. ويكون الدين أيضاً العبودية والدل، وجاء في الحديث الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت^(٣٦)، فمعناه استعبد نفسه وأذلها لله عز وجل^(٣٧).

()
:
[:] :
()
()
()
()
:(

(/) .

وقد تبرز عنايته بأكثر من هذا كله حين يرجح بالقرآن مستشهداً لقوله بأكثر من موضع كما قال: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ الْأَنْبَارِيِّ، قَالَ: فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا﴾ [:] أربعة أقوال، يُقَالُ: عالماً، ويقال: مقتدراً، ويقال: كافياً، ويقال: محاسباً، فالذي يقول: كافياً، يحتج بقوله جل وعز: ﴿يَتَأَيَّمُوا لِنَبِيِّهِمْ﴾ [:] أي: كافيك الله، وبقوله عز وجل: ﴿عَطَاءٌ حِسَابًا﴾ [:] أي: كافياً، وبقول الشاعر:

إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا... فحسبك والضحاك سيفٌ مهتد^(٣٨)

:

لم يكن أبو علي القالي ذا عناية كبيرة بأسباب النزول وإيرادها والوقوف على مروياتها فخلت كتبه التي بين أيدينا أو كادت أن تخلو من أسباب النزول سوى نزر من المواضع التي ساقها من غير سند كقوله في الأمالي: "وذلك أن أبا جهل قال يوم بدر: اللهم انصر أفضل الدينين عندك، وأرضاه لديك، : ﴿إِنْ تَسْتَفْنِحوْا﴾ : فَقَدْ جَاءَكُمْ الْفَتْحُ" [:]^(٣٩).

()

()

()

وكقوله في البارع: " وجاء رجل بصدقة من حشف التمر فألقاه في خلال الصدقة : ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ [:]^(٤٠) .
وهما في كتب أسباب النزول كما عند الواحدي (ت ٤٦٨هـ)، والسيوطي (ت ٩١١هـ) وغيرهما.

وقد يورد أبو علي السبب مسنداً له ومشعراً بقبوله عنده كما قال :
وَقَالَ اللَّهُ عز وجل : ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾ [:] ، والمعنى فيه عَلَى ما حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ الْأَنْبَارِيِّ (ت ٣٢٧هـ)، رحمه الله: أنهم كانوا إذا صدرُوا عَنْ مَنْى قام رجل من بني كنانة يُقَالُ لَهُ: نعيم بن ثعلبة، فقال: أَنَا الَّذِي لَا أَعَاب، ولا يرد لي قضاء، فيقولون لَهُ: أنسنا شهراً، أي آخر عنا حرمة المحرم فاجعلها في صفر، وذلك أنهم كانوا يكرهون أن تتوالى عليهم ثلاثة أشهر لا تمكنهم الإغارة فيها، لأن معاشهم كَانَ من الإغارة، فيحل لهم المحرم ويحرم عليهم صفرًا، فإذا كَانَ فِي السنة المقبلة حرم عليهم المحرم وأحل لهم صفرًا، :
﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾ [:]^(٤١) .
:

() () / () /
(/ :
() .
() : /
/

ليس بين أيدينا كتاب لأبي علي القالي قد خصص لتفسير كلام الله تعالى فنستنطق طريقته في العرض والمناقشة سواء مع أئمة زمانه أو من تقدمه من أئمة التفسير وإنما هو تفسير مبثوث يشح أن يعطي الصورة الكاملة.

ويمكن أن يقال إن أبا علي كان ينقل الأقوال التفسيرية على أربع طرائق :

: قد ينقل القول دون تعليق وهذا هو الأعم الأكثر من أسلوبه خصوصا أن شخصيته في النقل اتسمت بالدقة كما مر معنا في ترجمته فالكثير من كلامه وتفسيره منقول بهذه الطريقة الدقيقة ، سواء كان نقلا عن السلف أو عن أئمة اللغة ، ومن ذلك قوله رحمه الله : "وَأَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْأَنْبَارِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : أَتَى أَعْرَابِي إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، فَقَالَ :

تَخَوَّفَنِي مَالِي أَخٌ لِي ظَالِمٌ.. فَلَا تَخْذَلْنِي الْيَوْمَ يَا خَيْرَ مَنْ بَقِيَ^(٤٢)

فَقَالَ : تَخَوَّفَكَ أَيُّ تَنْقَصَّكَ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : اللَّهُ أَكْبَرُ ! ﴿ أَوْ يَأْخُذُهُمْ عَلَى تَخَوُّفِي ﴾ [: أي تنقص من خيارهم " (٤٣)] .

: قد ينقل القول مع الجمع والتوجيه والتعليق ومن ذلك قوله : "

قَرَأْتُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْأَنْبَارِيِّ (ت ٣٢٧ هـ) فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ : ﴿ وَلِيُمَحِّصَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَيَمْحَقَ الْكَافِرِينَ ﴾ [: أقوال ، قَالَ قَوْمٌ : يَمْحَصُّهُمْ : يَجْرِدُهُمْ

من ذنوبهم ، واحتجوا بقول أبي داود الإيادي يصف قوائم الفرس :

صَمَّ النَّسُورُ صَحَاحٌ غَيْرَ عَاشِرَةٍ... رَكَبَنَ فِي مُحْصَاتٍ مَلْتَقَى الْعَصَبِ^(٤٤)

()

()

()

() :

النسور: شبه النوى التي تكون في باطن الحافر، ومحصات: أراد قوائم منجرداتٍ ليس فيها إلا العصب والجلد والعظم، ومنه قولهم: اللهم محّص عنا ذنوبنا، قال: وقال الخليل (ت ١٧٣هـ) معنى قوله جل وعز: وليمحّص: وليخلص، وقال أبو عمرو إسحاق بن نزار الشيباني: وليمحّص: وليكشف واحتجّ بقول الشاعر:

حتى بدت قمرأوه وتمحّصت... ظلماؤه ورأى الطريق المبصر^(٤٥)

قال ومعنى قولهم: اللهم محّص عنا ذنوبنا، أي اكشفها، وقال آخرون: اطرحتها عنا،

"(٤٦)"

: وأما أسلوب أبي علي الثالث في نقل الأقوال فإنه قد ينقل

ويناقش دون أن يجهز على قول على حساب آخر ومن ذلك قوله: "ومعنى

: ﴿وَعَدُوا عَلَىٰ حَرْبٍ قَدِيرَةٍ﴾ [: أي على قصد، قال الجُميح:

أما إذا حاربت فمُجْرِيَةٌ ضَبْطَاءُ تَسْكُنُ غِيلاً غَيْرَ مَقْرُوبٍ^(٤٧)

أي قصدت قصدي.

وقال الآخر:

() : / ()

()

()

)

.(/

أَقْبِلْ سَيْلٌ جَاءَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ اللَّهُ يَحْرُدُ حَرْدَ الْجَنَّةِ الْمُغْلَّةِ^(٤٨)

أي يقصد قصدها.

وَقَالَ أَبُو عبيدة (ت ٢٠٩هـ): معنى قوله: ﴿عَلَى حَرْوٍ﴾ [:] أي عَلَى غَضَبٍ وَحَقْدٍ.

وأجاز ما ذكرناه.

قَالَ: ويجوز أن يكون ﴿عَلَى حَرْوٍ﴾ [:] [معناه عَلَى منع، واحتج بقول العباس بن مرداس السلمي:

وَحَارِبٌ فَإِنَّ مَوْلَاكَ حَارِدٌ نَصْرِهِ... ففِي السِّيفِ مَوْلَى نَصْرُهُ لَا يَحَارِدُ^(٤٩)

وَحَارِدٌ عِنْدِي فِي هَذَا الْبَيْتِ بِمَعْنَى قَلٍّ، يُقَالُ: حَارَدَتِ الْإِبِلُ إِذَا قَلَّتْ أَلْبَانُهَا، قَالَ الْكَمِيتُ:

وَحَارَدَتِ التُّكْدُ الْجِلَادُ وَلَمْ يَكُنْ... لِعُقْبَةِ قَدْرِ الْمُسْتَعِيرِينَ مُعَقِبٌ^(٥٠)

وَيُقَالُ حَرَدَ الرَّجُلُ حَرْدًا بَفَتْحِ الرَّاءِ؛ وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: حَرَدَ الرَّجُلُ حَرْدًا بِتَسْكِينِ الرَّاءِ إِذَا غَضِبَ، وَأَنشَدَ أَبُو عبيدة لِلأَشْهَبِ بْنِ رَمِيلَةَ.

أَسْوَدُ شَرِيٍّ لَأَقْتُ أَسْوَدَ خَفِيَّةٍ... تَسَاقَوْا عَلَى حَرْدٍ دِمَاءَ الْأَسَاوِدِ^(٥١)

() :

(/) .

() :

(/) : / :

(/) : : :

:

فلاحظ أن أبا علي أورد الأقوال في الآية من غير تضعيف لشيء منها مع ظهور شخصيته في المناقشة والمقصود من المعنى حرمان المساكين عن قصد وإن تعددت الأقوال في هذا فهي تعود لمعنى قصد حرمان ومنع المساكين بسبب الحنق عليهم، وأما رأي أبي علي في البيت أنه بمعنى القلة فلا يوهن القول بالمنع تفسيرا إذ هو قول ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)^(٥٢) وأبي عبيدة (ت ٢٠٩هـ)، وأبي العباس المبرد (ت ٢٦٨هـ)^(٥٣)، وأما بقية كلامه حول سكون الراء وفتحها فأشار إليه ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) وقاسه بالدرك والدرك

: وفي أسلوبه الرابع نرى أبا علي يبرز شخصيته بجلاء حين يرى وهنا في قول يلحق ضعفه القرآن الكريم فنجدّه يفند بلغة واضحة وعلم راسخ ومن ذلك قوله: "ينوء: ينهض، يُقال: نؤت بالحمل أنوء به نوءاً إذا نهضت به، وناء بي الحمل ينوء بي نوءاً إذا جعلني أنهض به، وكذلك : ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ﴾ : لَنَنْوُا بِالْعَصْبَةِ ﴿ : أي تجعلهم ينوؤون بها أي ينهضون بها، وليس القلب الذي ذكره أبو عبيدة بشيء، وإنما يجوز ما ذكر في الشعر إذا اضطر لشاعر في الموضع الذي يقع فيه لبس ولا يحتمل إلا القلب، فأما في القرآن فلا يجوز"^(٥٤). فنراه ينقل القلب عن أبي عبيدة (ت ٢٠٩هـ)، ويذكر المعنى الذي يراه صحيحا ويعتذر لأسلوب القلب لضرورة الشعر فقط وينزه عنه الأسلوب القرآن ويمنعه.

()

()

() /

()

وقال القرطبي (ت ٦٧١هـ) في تأييد هذا: "أَحْسَنُ مَا قِيلَ فِيهِ أَنَّ الْمَعْنَى لَتَنَى الْعُصْبَةَ أَيُّ تُمِيلُهُمْ يَثْقِلُهَا، فَلَمَّا انْفَتَحَتِ النَّاءُ دَخَلَتِ الْبَاءُ. كَمَا قَالُوا هُوَ يَذْهَبُ بِالْبُؤْسِ وَمَذْهَبُ الْبُؤْسِ. فصار "لَتَنُوا بِالْعُصْبَةِ" فَجَعَلَ الْعُصْبَةُ تَنُوْءُ أَيُّ تَنْهَضُ مُثْقَلَةً، كَقَوْلِكَ قُمْ بِنَا أَيُّ اجْعَلْنَا نَقُومُ. يُقَالُ: نَاءٌ يَنُوْءُ نَوْءًا إِذَا نَهَضَ يَثْقِلُ. قَالَ الشَّاعِرُ:

تنوء بأخراها فلايا قيامها... وتمشي الهوينى عن قريب فتبهر^(٥٥)

وَقَالَ آخَرُ:

أَخَذْتُ فَلَمْ أَمْلِكْ وَنَوَتْ فَلَمْ أَقُمْ... كَأَنِّي مِنْ طُولِ الزَّمَانِ مُقَيَّدٌ^(٥٦)

وَأَنَاءَنِي إِذَا أَثْقَلَنِي، عَنْ أَبِي زَيْدٍ. وَقَالَ أَبُو عبيدة (ت ٢٠٩هـ): قوله "لَتَنُوا بِالْعُصْبَةِ" مَقْلُوبٌ، وَالْمَعْنَى لَتَنُوْءُ بِهَا الْعُصْبَةُ أَيُّ تَنْهَضُ بِهَا. أَبُو زَيْدٍ: نَوَتْ بِالْجَمْلِ إِذَا نَهَضَتْ. قَالَ الشَّاعِرُ:

إِنَّا وَجَدْنَا خَلْفًا يَسُ الْخَلْفُ... عَبْدًا إِذَا مَا نَاءَ بِالْجَمْلِ وَقَفَ^(٥٧)

:

تقدم معنا في ترجمة أبي علي أنه ثنى ركبتيه بين يدي إمام القراءة أبي عمر الداني فلا غرو أن يظهر أثر شيخه عليه وعلى شخصيته العلمية في دروسه وتأليفه فتكشف الأمثلة التي بلغتنا عن إمام له شأوه في علم القراءات.

وقد تناول أبو علي القالي القراءات القرآنية بأساليب مختلفة فهو أحياناً يورد القراءة غير منسوبة كقوله: "و ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾

() : (/) (/) .

() (/) .

() / .

}

[: أى كثرنا، وَقَالَ أَبُو عبيدة: يُقَال: خير المال سكة مأبورة، أو مهرة مأبورة، فالمأبورة: الكثيرة الولد، من أمرها الله، أى كثرها، وكان ينبغي أن يُقَال: مؤمرة، ولكنه أتبع مأبورة.

والسكة: السطر من النخل، وَقَالَ الأصمعي: السكة: الحديدية التي يفلح بها الأرضون.

والمأبورة: المصلحة، يُقَال: أبرت النخل ابرة أبراً إذا لقحته وأصلحته.

" (٥٨)

وهي قراءة مجاهد (ت ١٠٣هـ) وهي في الشواذ كما عند ابن جني (ت ٣٩٢هـ) والعكبري (ت ٦١٦هـ)^(٥٩).

وأحيانا نرى أبا علي يورد القراءة منسوبة إلى من قرأ بها كقوله: " قَالَ أَبُو إِسْمَاعِيلُ ابْنُ الْقَاسِمِ الْبَغْدَادِي: قرأ أَبُو عمرو بْنُ الْعَلَاءِ (ت ١٥٤هـ): (: [] :

[.

عَلَى معنى أو نَوَّخَهَا"^(٦٠).

وقال ابن عطية: " وقرأ عمر بن الخطاب (ت ٢٣هـ) رضي الله عنه وابن عباس (ت ٦٨هـ)، وإبراهيم النخعي (ت ٩٦هـ)، وعطاء بن أبي رباح (ت ١١٤هـ)، ومجاهد (ت ١٠٣هـ) وعبيد بن عمير (ت ٧٤هـ) وابن كثير (ت ٧٧٤هـ) وأبو عمرو

()

(/)

()

/

()

(ت ١٥٤هـ) «ننساها» بنون مفتوحة وأخرى بعدها ساكنة وسين مفتوحة وألف بعدها مهموزة، وهذه من التأخير، تقول العرب: نسأت الإبل عن الحوض أنسوها نسا أي أخرتها، وكذلك يقال:

أنسا الإبل إذا زاد في ظمئها يوما أو يومين أو أكثر من ذلك بمعنى أخرها عن الورد^(٦١)،

وهي في المتواتر كما في النشر^(٦٢).

كما أن أبا علي قد يورد القراءة منسوبة إلى الصحابة والتابعين كقوله: "ويقال: فلان خائف والقوم خائفون وخوف وخيف، قال الله: ﴿أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَافِينَ﴾ [:] وفي حرف أبي وابن مسعود: أن يدخلوها إلا خيفاً والخافة: خريطة من آدم ضيقة الرأس واسعة الأسفل، تكون مع مشتر العسل إذا صعد ليشتار^(٦٣)."

وهي في الشاذ كما عند العكبري (ت ٦١٦هـ)^(٦٤)، ونسبها لابن مسعود الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، في الكشف^(٦٥) كما نسبها لأبي أبو حيان (ت ٧٤٥هـ)، في البحر المحيط^(٦٦).

وقال أبو علي أيضا: "وأخفيت الشيء أخفيه إخفاء إذا سترته،

: ﴿أَكَادُ أَخْفِيَهَا﴾ [:] وهي قراءة العامة والناس، وروي عن سعيد بن

() (/) .

() (/) .:

() .

() / .

() / .

() / .

جبير (ت ٩٥هـ): أنه كان يقرأ: { [:] أي أظهرها، وقال أبو عبيدة (ت ٢٠٩هـ): أخفيت الشيء كتمته وأظهرته^(٦٧).

قال مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ): "قرأ ابن جبير بفتح همزة "أخفيها". وكذلك روى عن مجاهد (ت ١٠٣هـ)، والحسن (ت ١١٠هـ)، بمعنى أظهرها. يقال خفيت الشيء وأخفيته بمعنى: أظهرته^(٦٨). وهي في الشاذ كما عند العكبري (ت ٦١٦هـ)^(٦٩).

وقد يعرض أبو علي الآيات القرآنية والقراءات الواردة فيها موجهها تلك القراءات من حيث المعنى كما قال: "والصور مصدر صرته أصوره إذا أملته، ومن هذا قيل للمائل العنق: أصور، وقد قرئ: ﴿فَصْرُوهَ إِلَيْكَ﴾ [:] أي أملهن، ومن قرأ: { [:] أي قطعهن، من قولهم: صار يصره إذا قطعه، ومن هذا قيل: صار فلان إلى موضع كذا وكذا، لأنه ميل وذهاب إلى ذلك الوجه"^(٧٠).

قال أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ) في تأييد هذين المعنيين اللذين أوردهما أبو علي: "

وتقرأ فصره^١ إليك - بالضم والكسر - .

قال أهل اللغة: معنى صرهن^٢ أملهن إليك، واجمعهن إليك، قال ذلك

أكثرهم، وقال بعضهم: صرهن إليك أقطعهن، فأما نظير صرهن^٣: أملهن^(٧١).

-
- | | |
|-----|---------|
| () | . |
| () | (/) . |
| () | . |
| () | . |
| () | (/) . |

وقال أبو الفرج ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) بعد ذكره لقراءة الجمهور: "وقرأ أبو جعفر (ت ١٢٧هـ)، وحمزة (ت ١٥٨هـ)، وخلف (ت ٢٢٩هـ)، والمفضل (ت ١٧٨هـ)، عن عاصم (ت ١٢٧هـ) «فصرهن» بكسر الصاد. قال اليزيدي: هما واحد، وقال ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ): الكسر والضم لغتان. قال الفراء (ت ٢٠٧هـ): أكثر العرب على ضم الصاد، وحدثني الكسائي (ت ١٧٨هـ) أنه سمع بعض بني سليم يقول: صرته، فأنا أصيره. وروي عن ابن عباس (ت ٦٨هـ) ووهب (ت ١١٤هـ)، وأبي مالك، وأبي الأسود الدؤلي (ت ٦٩هـ)، والسدي (ت ١٢٧هـ)، أن معنى المكسورة الصاد: قطعهن" (٧٢).

وكلا القراءتين في المتواتر كما عند ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) (٧٣).

فأنت ترى أبا علي من خلال هذا التمثيل يورد القراءات منسوبة وغير منسوبة وموجهاً وغير موجه ومتواتراً وشاذاً فعل الإمام المتمكن من كل اتجاه وحسبنا منه غزارة وقوفه على القراءات القرآنية من خلال مؤلفات محدودة وقفنا عليها منه (٧٤).

:

برزت شخصية أبي علي من خلال موسوعيته في الشعر واستظهاره للكثير منه فاعطى هذا الرصيد أثره على حديث أبي علي حين يقف على آيات الكتاب العزيز مبيناً استعمالاً للفظ في العربية موجهاً معانيها من خلال الشعر الذي هو ديوان العرب فيذكر الآية ثم يبين معنى اللفظة الواردة فيها عند العرب ثم ينتشر في أفياء الأوزان

() (/) .

() (/) .

() :

:

الشعرية مؤيدا ما ذهب إليه ، وهذه الطريقة هي الأسلوب العام الذي انتهجه في تناوله لتفسير الآيات القرآنية فجاءت الأمثلة كثيرة ومن ذلك قوله : " ومعنى :

﴿وَعَدُوا عَلَىٰ حَرْبٍ قَدِيرَةٍ﴾ [:] أى على قصد ، قَالَ الْجُمَيْح :

أَمَّا إِذَا حَارَدَتْ فَمُجْرِيَةٌ ضَبْطَاءُ تَسْكُنُ غِيَلًا غَيْرَ مَقْرُوبٍ

أَي قَصَدَتْ قَصْدِي.

وَقَالَ الْآخَرُ :

أَقْبَلَ سَيْلٌ جَاءَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ اللَّهُ يَحْرُدُ حَرْدَ الْجَنَّةِ الْمُغْلَّةِ

أَي يَقْصِدُ قَصْدَهَا.

وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ (ت ٢٠٩هـ) : معنى قوله : ﴿عَلَىٰ حَرْبٍ﴾ [:] [أى على

غضب وحقد.

وأجاز ما ذكرناه.

قَالَ : ويجوز أن يكون ﴿عَلَىٰ حَرْبٍ﴾ [:] [معناه على منع ، واحتج بقول

العباس بن مرداس السلمى :

وحارب فإن مولاك حارد نصره... ففي السيف مولى نصره لا يحارد

وحارد عندي في هذا البيت بمعنى قلّ ، يُقَالُ : حارَدَتِ الْإِبِلُ إِذَا قَلَّتْ أَلْبَانُهَا ،

قَالَ الْكَمِيت :

وحارَدَتِ النُّكَدُ الْجِلَادَ وَلَمْ يَكُنْ... لعقبة قدر المستعربين معقب

ويُقَالُ حَرَدَ الرَّجُلُ حَرْدًا بَفَتْحِ الرَّاءِ ؛ وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : حَرَدَ الرَّجُلُ حَرْدًا

بِتَسْكِينِ الرَّاءِ إِذَا غَضِبَ ، وَأَنْشَدَ أَبُو عُبَيْدَةَ لِلْأَشْهَبِ بْنِ رَمِيلَةَ

أسود شرى لاقت أسود خفية... تساقوا على حرد دماء الأساود" (٧٥).
 وقال أبو علي كذلك: "قال بعض اللغويين: كانت الخيل أفضل ما يباع، فإذا
 اشترى الرجل الفرس قال له صاحبه: النقد عند الحافر، أي عند حافر الفرس في
 موضعه قبل أن يزول، : ﴿إِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ﴾ [أي :
 إلى خلقنا الأول
 وأنشدنا ابن الأنباري :

أحافرة على صلح وشيب... معاذ الله من سفه وعار" (٧٦)

أي أأرجع إلى الصبا بعد ما شبت وصلعت! " (٧٧).
 ويلاحظ أن إيراده للشواهد الشعرية ارتبط كثيراً بمنقوله من التفسير أكثر من مقوله
 خصوصاً في البارع عند حديثه على المفردات العربية.
 :

لإمامة أبي علي في اللغة غبار لا يشق فقد تضلع بلهجات العرب ولغات القبائل
 مما جعل إيراده لللهجات أو بعضها في معارض تناوله لآيات القرآن تفسيراً أو بياناً أمراً
 وارداً وإن كان قليلاً.

ومن إيراده لللهجات العرب قوله: " ويقال: قهرت الرجل أقهره وكهرته
 أكهره، قال: وسمعت بعض غنم بن دودان تقول: " (٧٨).

()

()

()

وقد تضافرت كتب التفسير على نسبة هذه القراءة لعبد الله ابن مسعود (ت ٣٢هـ)^(٧٩) وهي ليست في المتواتر.

وتفاوتت في نسبتها إلى غيره ؛ قال القرطبي (ت ٦٧١هـ): "وَقَرَأَ النَّخَعِيُّ (ت ٩٦هـ) وَالْأَشْهَبُ الْعُقَيْلِيُّ (ت ١٥٥هـ) "تَكْهَرُ" بِالْكَافِ، وَكَذَا هُوَ فِي مُصْحَفِ ابْنِ مَسْعُودٍ. فَعَلَى هَذَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ نَهْيًا عَنْ قَهْرِهِ، بِظُلْمِهِ وَأَخْذِ مَالِهِ. وَخَصَّ الْيَتِيمَ لِأَنَّهُ لَا نَاصِرَ لَهُ غَيْرُ اللَّهِ تَعَالَى، فَغَلْظَ فِي أَمْرِهِ، بِتَغْلِيظِ الْعُقُوبَةِ عَلَى ظَالِمِهِ. وَالْعَرَبُ تُعَاقِبُ بَيْنَ الْكَافِ وَالْقَافِ. النَّحَّاسُ: وَهَذَا غَلْظٌ، إِنَّمَا يُقَالُ كَهْرُهُ: إِذَا اشْتَدَّ عَلَيْهِ وَغَلْظَ. وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ السُّلَمِيِّ، حِينَ تَكَلَّمَ فِي الصَّلَاةِ بِرَدِّ السَّلَامِ، قَالَ: فَبِأَيِّ هُوَ وَأُمِّي! مَا رَأَيْتُ مُعَلِّمًا قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ أَحْسَنَ تَعْلِيمًا مِنْهُ - يَعْنِي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَوَاللَّهِ مَا كَهَرَنِي، وَلَا ضَرَبَنِي، وَلَا شَتَمَنِي... الْحَدِيثُ^(٨٠). وَقِيلَ: الْقَهْرُ الْغَلْبَةُ. وَالْكَهْرُ: الزَّجْرُ.^(٨١).

ولم أقف عليه عند المفسرين بهذه النسبة التي ذكرها أبو علي ولعله أخذه عن ابن السكيت^(٨٢).

وقال أيضا: " قَالَ أَبُو عمرو (ت ١٥٤هـ): مَا يَنْوُضُ بِحَاجَةٍ وَمَا يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَنْوُضَ، أَيْ يَتَحَرَّكُ وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تَحِينَ مَنَاصِرَ﴾ [:] وَمَنَاصِرٌ وَمَنَاضٍ وَاحِدٌ.

() ..

() (/)

-(/) .

() (/) .:

() (/) .

() () .

ويقال: انقاض وانقاص بمعنى واحد^(٨٣).

ولم يرد في كتب التفسير لفظ (مناض) ولا على سبيل التفسير إلا ما أورده ابن جرير (ت ٣١٠هـ) رحمه الله من التفريق بين ناص وباص حين قال: "ناصني فلان: إذا ذهب عنك، وباصني: إذا سبقك، وناض في البلاد: إذا ذهب فيها، بالضاد"^(٨٤). والذي جعلها شيئاً واحداً ما نقله ابن السكيت (ت ٢٤٤هـ)، ولعل أبا علي نقله عنه حيث قال: "فيقال للشمس قد تضيفت إذا مالت للغروب ودنت منه، ومنه اشتق الضيف، وقد ضافني الرجل إذا دنا منك ونزل بك، أبو عمرو: يقال ما ينوص لحاجة وما يقدر على أن ينوص أي يتحرك لشيء، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحِينَ مَنَاصِرَ﴾ [:]، ويقال ما ينوص لحاجة وما يقدر أن ينوص أيضاً"^(٨٥).
وتفريق ابن جرير من جهة اللغة وأما في التفسير فبينهما تقارب ظاهر.

:

اعتنى أبو علي بالوجوه والنظائر وإيرادها في مواضع متعددة مما يدل على عنايته بدوران اللفظ الواحد في كتاب الله تعالى على أكثر من معنى غير أن المتتبع له رحمه الله يجده لم يصف شيئاً لافتاً في الأمثلة التي ذكرها، فهو على كبير عنايته بالإيراد والنقل عن من تقدمه لا يكاد يكون له إضافة في الوجوه ولا النظائر إلا قليلاً وهذا لا يغض من تكرار إيراد واعتناؤه بهذا العلم من علوم القرآن.

()

() (/) .

() :

ومن ذلك قوله: " والطَّاعُوتُ في القرآن على وجوه هي قوله تعالى: يُرِيدُونَ أَنْ
يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاعُوتِ هو اسم الواحد مذكر، يعني رجلاً بعينه، وقوله: " وَاجْتَنِبُوا
الطَّاعُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا " وقوله أولياؤهم الطاغوت " اسم تأنيث يعني اللات والعزى.
وقوله: فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاعُوتِ وتاؤه زائدة مشتق من طَغَى " (٨٦).

فنجد هذا قريب من نص الخليل (ت ١٧٣هـ) في العين (٨٧) مع أنه أضاف في
النظائر قوله تعالى: " أولياؤهم الطاغوت ".

وقوله: " حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ الْأَنْبَارِيِّ، رحمه الله، : ﴿ فَلَوْلَا إِنْ
كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينٍ ﴾ [الواقعة: ٨٦] معناه غير مجزيين، قَالَ: وأنشدنا:
ولم يبق سوى العدو... ن دناهم كما دانوا (٨٨)

أي جازيناهم كما جازوا، ومن ذلك قوله جل وعز: ﴿ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾
[:] قَالَ قَتَادَةُ (ت ١١٠هـ): معناه مالك يوم يدان فيه العباد أي يجازون
بأعمالهم، ويكون الدين أيضاً الحساب قَالَ ابن عباس (ت ٦٨هـ): معنى قوله ﴿ مَلِكِ
يَوْمِ الدِّينِ ﴾ [:] أي: يوم الحساب، ويكون الدين أيضاً السُّلْطَان، قَالَ زهير:
لئن حللت بمجوف بني أسد... في دين عمرو وحالت بيننا فذك (٨٩)

معناه في سلطان، ويكون الدين أيضاً الطاعة، من ذلك قوله : ﴿ مَا
كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ ﴾ [:] معناه في طاعة الملك (٩٠).

()

()

()

()

()

وهو في الزاهر لأبي بكر بن الأنباري (ت ٣٢٧هـ)^(٩١).

وقال رحمه الله: " وَحَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ
الْأَنْبَارِيِّ، فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ﴾ [:].
الْأُمَّةُ: الْقَرْنُ مِنَ النَّاسِ بَعْدَ الْقَرْنِ، وَالْأُمَّةُ أَيْضًا: الْجَمَاعَةُ مِنَ النَّاسِ، وَالْأُمَّةُ
أَيْضًا: الْمِلَّةُ.

قوله عز وجل: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ﴾ [:] أي: عَلَى دِينٍ،
وكذلك قوله: ﴿وَلَوْلَا أَن يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَجِدَّةً﴾ [:] أي:
لَوْ لَا يَكُونُ النَّاسُ كُفْرًا كُلَّهُم، وَالْأُمَّةُ أَيْضًا: الْحِينُ،
﴿أُمَّةٍ﴾ [:] أي: بَعْدَ حِينٍ وَقَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ (ت ٦٨هـ)، وَعُكْرَمَةُ (ت
١٠٥هـ): وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ مِثْلَ عَمِّهِ وَوَلَهُ أَيُّ بَعْدَ نَسْيَانٍ، وَالْأُمَّةُ أَيْضًا: الْإِمَامُ، قَالَ اللَّهُ
عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾ [:] "^(٩٢).
وهو عند أبي بكر بن الأنباري (ت ٣٢٧هـ) في الزاهر^(٩٣).

:

لأبي علي - وهو العالم الموسوعي - شخصية ظاهرة في الموازنة والمناقشة
والترجيح في كثير من المسائل التي يعرض لها ومن تلك البحور الزاخرة المسائل المتعلقة
بالقرآن الكريم فنجده يقف وقوف التأمل العالم المجتهد المرجح بطرق متعددة.

() / .
() .
() /

فهو يقدم القول الذي يراه دقيقاً ثم يعقبه بغيره وإن رأى ما يستحق المناقشة ناقش فيها متزوداً برصيده من الموروث العربي ومن ذلك قوله: " ومعنى قوله جل وعز: ﴿وَعَدَّوْا عَلَى حَرْبٍ قَدِيرٍ﴾ [:] أى على قصد، قال الجميع:

أَمَّا إِذَا حَارَدَتْ فَمُجْرِيَةٌ ضَبْطَاءُ تَسْكُنُ غِيلاً غَيْرَ مَقْرُوبٍ
أي قصدت قصدي.

وقال الآخر:

أقبل سَيْلٌ جَاءَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ يَحْرُدُ حَرْدَ الْجَنَّةِ الْمُغْلَّةِ
أي يقصد قصدها.

وقال أبو عبيدة (ت ٢٠٩هـ): معنى قوله: ﴿عَلَى حَرْبٍ﴾ [:] أى على غضب وحقد.

وأجاز ما ذكرناه.

قال: ويجوز أن يكون ﴿عَلَى حَرْبٍ﴾ [:] [معناه على منع، واحتج بقول العباس بن مرداس السلمي:

وحارب فإن مولاك حارد نصره... ففي السيف مولى نصره لا يحارد
وحارد عندي في هذا البيت بمعنى قل، يُقال: حاردت الإبل إذا قلت ألبانها،
قال الكميت:

وحاردت النكد الجلاذ ولم يكن... لعقبة قدر المستعربين معقب^(٩٤)

وتبرز شخصية أبي علي من خلال ذكره للأقوال مجردة ثم ترجيحه واحداً منها مستدلاً لقوله بالقرآن والشعر العربي كما قال: "وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ الْأَنْبَارِيِّ، قَالَ:

في قوله عز : ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا﴾ [:] ، أربعة أقوال ، يُقال : عالماً ، ويقال : مقتدراً ، ويقال : كافياً ، ويقال : محاسباً ، فالذي يقول : كافياً ، يحتج بقوله جل وعز : ﴿يَتَأْتِيَهَا النَّيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ﴾ [:] أي : كافيك الله ، وبقوله عز وجل : ﴿عَطَاءٌ حِسَابًا﴾ [:] أي كافياً ، وبقول الشاعر :

إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا... فحسبك والضحاك سيفٌ مهتد^(٩٥)

وأحياناً نجد أبا علي يقبل جميع الأقوال في الآية جامعاً بينها وناظماً لها بعبارة تدل على تكاملها وعدم تنافرها ومن ذلك قوله : " قرأت على أبي بكر بن الأنباري (ت ٣٢٧هـ) في قوله جل وعز : ﴿وَلِيُمَحِّصَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَيَمْحَقَ الْكُفْرَ﴾ [:] أقوال ، قال قوم : يمحّصهم : يجردهم من ذنوبهم ، واحتجوا بقول أبي دواد الإيادي يصف قوائم الفرس :

صُمَّ النُسُورِ صَحَاحٌ غَيْرُ عَاثِرَةٍ... رُكْبَنٌ فِي مَحْصَاتٍ مَلْتَقَى الْعَصَبِ^(٩٦)

النسور: شبه النوى التي تكون في باطن الحافر ، ومحصات : أراد قوائم منجرداتٍ ليس فيها إلا العصب والجلد والعظم ، ومنه قولهم : اللهم محّص عنا ذنوبنا ، قال : وقال الخليل (ت ١٧٣هـ) معنى قوله جل وعز : وليمحّص : وليخلص ، وقال أبو عمرو إسحاق بن نزار الشيباني : وليمحّص : وليكشف واحتج بقول الشاعر :

حتى بدت قمرأوه وتمحّصت... ظلماؤه ورأى الطريق المبصر^(٩٧)

}

قَالَ ومعنى قولهم: اللهم مَحْصَ عَنَا ذُنُوبَنَا، أَي اكشفها، وَقَالَ آخرون:
اطرحها عنا،

”(٩٨).

ونجد المفسرين - على اختلافهم - لم يبعدوا عن جمع أبي علي: وهم على
أقوال^(٩٩):

القول الأول: يختبر ويبتلي، قاله ابن عباس (ت ٦٨هـ)، رضي الله عنهما،
ومجاهد (ت ١٠٣هـ)، ومحمد بن إسحاق (ت ١٥١هـ)، والسدي (ت ١٢٧هـ)، وابن
قتيبة (ت ٢٧٦هـ) رحمهم الله.

القول الثاني: يطهر، أي من ذنوبهم قاله الحسن (ت ١١٠هـ)، وقتادة (ت
١١٠هـ) رحمهما الله، والفراء (ت ٢٠٧هـ).

القول الثالث: يخلص، وقال به الخليل (ت ١٧٣هـ)، وقال القرطبي (ت
٦٧١هـ) "فهذا أغربها".

وعند التأمل في هذه الأقوال يلحظ عَوْدُهَا كُلِّهَا لِلأَصْلِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْخَلِيلُ وَابْنُ
فَارِسٍ (ت ٣٩٥هـ) وَالرَّاعِبِ (ت ٥٠٢هـ)، وَإِلَيْكَ بَيَانُ ذَلِكَ:

()

()

/

:

/

/

/

/

/

/

.

()

أولاً: القول بالاختبار والابتلاء هو سبب ليس منه بدٌ للتمحيص والتنقية ؛ قال الراغب: "والمحص يقال في إبرازه عما هو متصل به يقال محصت الذهب ومحصته إذا أزلت عنه ما يشوبه من خبث".

فاختبار المؤمنين وابتلاؤهم، تنقية لهم، من أدران الذنوب.

ثانياً: وأما التطهير فهو المعنى الأصلي للفظ في اللغة قال ابن فارس (ت ٣٩٥هـ): "محص الميم والحاء والصّاد أصلٌ واحد صحيح يدلُّ على تخلص شيءٍ وتنقيته".

ثالثاً: وهو ما استغربه القرطبي (ت ٦٧١هـ) وهو التخليص، وهو في الحقيقة نفس القول الثاني إذ فيه معنى التنقية ولذا نص ابن فارس على لفظ التخليص في الأصل اللغوي للفظ. وأما قول القرطبي عن الخليل (ت ١٧٣هـ): "يقال محص الحبل يحص محصاً، إذا انقطع وبره، ومنه: اللهم محص عنا ذنوبنا. أي خلصنا من عقوبتها" فهو من الأصل اللغوي لأنه متصور فيه ذهاب وبر الحبل مثل ذهاب الشوائب عند التمهيص، وليس يظهر قوة الحبل وثبات فتله إلا بعد ذهاب وبره^(١٠٠).

:

من خلال استعراض حياة أبي علي وجدنا أنه تتلمذ على كثيرين من أئمة الزمان خصوصاً أثناء وجوده في بغداد وأخذ عنهم الكثير من العلم كل حسب تخصصه سواء في العربية أو القراءات أو السنة أو غيرها، مما جعلنا نقف معه على تلك المناهل المتعددة حين يرد بنا إليها مفسراً لكتاب الله تعالى بقول فلان من أشياخه أو ممن تقدمه وإذا عرفنا أنه من رواة كتاب الجمهرة لشيخه ابن دريد (ت ٣٢١هـ) الذي ظل ملازماً له حتى توفي عرفنا مدى عناية أبي علي بنقل العلم وضبطه فكيف سيكون ضبطه وهو

يتكلم في تفسير شيء من كلام الله تعالى ١؟، فليس من شك في إتقانه واحتياطه وورعه ودقته، وتشهد الكثير من المواضع التفسيرية بين أيدينا تعددية المصادر التي نهل منها أبو علي فنراه ينقل التفسير عن كثيرين ومن أهم أولئك مايلي :

أولاً: أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢٠٩هـ).

ثانياً: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٣هـ).

ثالثاً: أبو بكر بن الأنباري (ت ٣٢٧هـ).

وهؤلاء مر معنا قريباً بعض الأمثلة التي تنص على نقله عنهم وقد أكثر عن الخليل في البارع حتى قيل إن أصل البارع هو العين ثم أضاف عليه^(١٠١)، كما أكثر عن شيخه أبي بكر في الأمالي.

رابعاً: شيخه ابن دريد (ت ٣٢١هـ)، وقد أكثر عنه في الأمالي من غير تفسير ومن التفسير قوله عنه: " وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ دَرِيدٍ، رَحِمَهُ اللَّهُ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَمِّي، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ الْكَلْبِيِّ، قَالَ: قَالَ لِي أَعْرَابِي: مَا مَعْنَى قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَاوِرَةِ﴾ [:] فَقُلْتُ: الْخَلْقُ الْأَوَّلُ، قَالَ: فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عِظْمًا نَّخَرَهُ﴾ [:] قُلْتُ: الَّتِي تَنْخَرُ فِيهَا الرِّيحُ، فَقَالَ: أَمَا سَمِعْتَ قَوْلَ صَاحِبِنَا يَوْمَ الْقَادِسِيَّةِ:

أَقْلِمُ أَخَا نَهْمٍ عَلَى الْأَسَاوِرَةِ... وَلَا تَهْوِلَنَّكَ رَجُلٌ نَادِرَةٌ
فَإِنَّمَا قَصْرُكَ ثَرْبُ السَّاهِرَةِ... حَتَّى تَعُودَ بَعْدَهَا فِي الْحَاوِرَةِ^(١٠٢).

() :

()

/ : : : :

خامساً: نقل عن الأصمعي كما قال عنه: " وَقَالَ أَبُو النُّصْر، عَنِ الْأَصْمَعِيِّ :
العقب: العاقبة، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَحَيْرٌ عُقْبًا﴾ [:] وَيُقَالُ: احْذَرِ عَقْبَةَ
اللَّهِ وَعُقَابَهُ "(١٠٣).

سادساً: يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ) كما : ﴿إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾
[:] وَقَرَأَ الْحَسَنُ (ت ١١٠هـ): إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا، فَقَالَ الْفَرَاء: الْحُوبُ
المصدر، وَالْحُوبُ الْأَسْمُ "(١٠٤).

سابعاً: يونس النحوي (ت ١٨٣هـ) كما قال عنه في ذيل الأمالي: " قال أبو
بكر: حدثني أبي قال حدثني أبو سعيد الحارثي عبد الرحمن بن محمد بن منصور
(ت ٢٧١هـ)، قال حدثنا محمد ابن سلام (ت ٢٢٥هـ) قال سمعت يونس النحوي
يقول في : ﴿فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِدَنِكَ﴾ [:] ننجيك: نجعلك على
نجوة من الأرض وهي المكان المرتفع. بيدنك: بدرعك، وأنشد لأوس بن حجر:

دَانِ مُسِيفٌ فَوْقَ الْأَرْضِ هَيْدَبُهُ... يَكَادُ يَدْفَعُهُ مَنْ قَامَ بِالرَّاحِ
فَمَنْ بَنَجَوْتَهُ كَمَنْ بِمَعْقُوْتِهِ... وَالْمُسْتَكِنُ كَمَنْ يَمِشِي بِقُرْوَا ح (١٠٥)

سابعاً: أبو حاتم السجستاني (ت ٢٤٨هـ): نقل عنه مرتين في كتاب البارع كما
قال: " قال أبو حاتم: يُقَالُ غُشِيتِ الْمَرْأَةُ بِلَفْظِ مَا لَمْ يَسْمُ فَاعِلُهُ وَغُشِيتِ أَنَا امْرَأَتِي
بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَكَسْرِ الشَّيْنِ وَتَغْشَيْتُهَا عَلَى مِثَالِ تَفَعَّلْتُ. : ﴿فَلَمَّا تَغَشَّاهَا

()

()

()

حَمَلَتْ حَمَلًا خَفِيفًا ﴿١٠٦﴾] : [، هو كناية عن اللفظ القبيح لأن الغشيان الإتيان ، يقال : فلان يغشى الأمراء" (١٠٦) .

ولربما ذكر القول منقولاً ولكن من غير نسبة كما قال : ﴿١٠٧﴾ إِنَّ تَسْتَفْهِحُوا فَقَدْ جَاءَكُمْ الْفَتْحُ ﴿١٠٨﴾ [الأنفال : ١٩] ، ففيه قولان قَالَ قوم : معناه إن تستقضوا فقد جاءكم القضاء ، وَقَالَ آخرون إن تستنصروا فقد جاءكم النصر ، وذلك أن أبا جهل قَالَ يوم بدر : اللهم انصر أفضل الدينين عندك ، وأرضاه لديك ، فَقَالَ الله عز وجل : ﴿١٠٩﴾ إِنَّ تَسْتَفْهِحُوا فَقَدْ جَاءَكُمْ الْفَتْحُ ﴿١١٠﴾ [الأنفال : ١٩] (١٠٧) .

وفي البارع نجد أن أبا علي يقول عن قول الله تعالى : " واترك البحر رهواً " أي سر سيراً ساكناً..والرهو من نعت سير موسى صلى الله عليه وسلم. وأهل التفسير يقولون رهواً ساكناً" (١٠٨) .

وهو مروي عن ابن عباس (ت ٦٨هـ) رضي الله عنه ، وقتادة (ت ١١٠هـ) ، والكلبي رحمهما الله ، وهو قول الفراء (ت ٢٠٧هـ) ، وأبي عبيدة (ت ٢٠٩هـ) ، والأخفش (ت ٣١٦هـ) ، وابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) ، وقطرب (ت ٢٠٦هـ) (١٠٩) وهو قول أهل اللغة (١١٠) ، وهو الذي رجحه الطبري (ت ٣١٠هـ) لموافقة اللغة (١١١) .

()	.	
()	.	
()	.	
()	.	
()	.	
()	.	
()	/	/
()	/	(/
/	/	.

فلم يتضح بهذا مراد أبي علي من المفسرين ولعله يريد مفسري السلف لأنه درج على تعيين اللغويين^(١١٢).

:

هذا مضممار أبي علي الذي يبحر فيه وعلمه الذي يتفنن في طرقه وأساليبه. فنجد أبا علي تناول تفسير القرآن من شتى أبوابه اللغوية فأحياناً يقتصد ويختصر وأحياناً يطنب ومرة يحشد أقوال أئمة العربية فيه ومرات آخر ينسب القول للعرب عموماً ومرات يكتفي بضمير الغيبة (عنهم) ، وأحياناً كثيرة يدل على مذهبه من الشعر وقد يتخلى عن هذا في أحيان أخرى ، فأنت تتفيؤ فنونه ، خصوصاً أن لهذا النوع من التفسير الحظ الأوفر والرصيد الأكثر من تفسيره فمواضعه كثيرة وهي في البارع أكثر منها في الأمالي.

وإليك شيئاً من طرقه في تناول تفسيره اللغوي مفصلاً بعد إجمال :

فمن إطنابه وذكره لبعض أئمة اللغة في معرض تفسيره اللغوي قوله : " و ﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا ﴾ [أي كثرنا ، وَقَالَ أَبُو عبيدة (ت ٢٠٩هـ) : يُقَالُ : خَيْرُ الْمَالِ سَكَةٌ مَأْبُورَةٌ ، أَوْ مَهْرَةٌ مَأْمُورَةٌ ، فَالْمَأْمُورَةُ : الْكَثِيرَةُ الْوَلَدِ ، مِنْ أَمَرِهَا اللَّهُ ، أَيِ كَثَرِهَا ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ : مَوْمَرَةٌ ، وَلَكِنَّهُ أَتْبَعَ مَأْبُورَةً . وَالسَكَةُ : السَطْرُ مِنَ النَّخْلِ ، وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ : السَكَةُ : الْحَدِيدَةُ الَّتِي يَفْلَحُ بِهَا الْأَرْضُونَ .

والمأبورة : المصلحة ، يُقَالُ : أَبْرَتِ النَّخْلَ ابْرَةً أَبْرًا إِذَا لَقَحْتَهُ وَأَصْلَحْتَهُ .

() :

:

}

"(١١٣)

وأحياناً يورد المعنى مختصراً جداً من غير تفصيل ولا نسبة كما قال: " قَالَ أَبُو
إِسْمَاعِيلَ بْنُ الْقَاسِمِ الْبَغْدَادِيُّ: قَرَأَ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ:
عَلَىٰ مَعْنَىٰ أَوْ نَوَخَرَهَا" (١١٤).

كما يفسر القرآن بلغات القبائل العربية كما قال: "فاللحن: اللغة وروى شريك
عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ مَيْسَرَةَ أَنَّهُ قَالَ فِي: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ﴾
[:]: العرم: المسناة بلحن اليمن، أى بلغة اليمن (١١٥).

وقد نجد أبا علي: يعضد قوله بالشعر العربي كما قال: "وقول العامة: تلهيت
عنه، وتقول ألهاني عن فلان كذا وكذا أي أنساني وشغلني، قال الله: ﴿فَأَنتَ
عَنْهُ تَلَهَّى﴾ [:] وقالت القائلة:
ألهى خليلي عن فراشي مسجده" (١١٦).

:

في الحقيقة وجدتني مضطراً لإفراد هذا المبحث لأمرين بالغي الأهمية:

()

()

:

()

()

/

الأول: غزارة المنقول عند أبي علي حتى مع استطراده يشكل على القارئ هل هذا من مقوله أم منقوله؟ وحسبي تحقيق الحد الأدنى من البحث وهو إبراز جهده وعنايته حتى على افتراض النقل.

الثاني: وجدت من منقوله طرائف حقيقة بالعرض والإشارة تدل على كبير عنايته بكتاب الله تعالى من خلال مواضع أخرى لم يتم التطرق لها في المباحث السابقة.

:

:

.

وهو مع إمامته في اللغة لم يبرز له كبير تفسير للآيات في الأمالي بعكس البارع والذي يفرد فيه الأبواب مشتملة على الجانب الصرفي ومن تلك الأمثلة:

: ﴿وَقَدْ حَآبَ مَنْ دَسَّهَا﴾ [:] إنما هو من دسست، وقال يعقوب:

سمعت أبا عمرو، يقول: لم يتسنَّ: لم يتغير، وهو من قوله: ﴿مِنْ حَمَلٍ مَّسْنُونٍ﴾ [:] فقلت لم يتسنَّ من ذوات الياء، ومسنون من ذوات التضعيف، فقال:

هو مثل تظنيت، وقال أبو عبيدة: التصدية: التصفيق، وفعلت منه: صددت، قال الله عز وجل: ﴿إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾ [:] أي يعجّون وقال أيضاً:

﴿إِلَّا مُكَّاءً وَتَصْدِيَةً﴾ [:] وقال العتابي: قصيت أظفاري بمعنى قصصتها، وقال ابن الأعرابي: تلعت من اللعاعة، : واللّاعة: نبت، وقال الشاعر:

رَعَى غَيْرَ مَذْعُورٍ بِهِنَّ وَرَاقَهُ... لُعَاعٌ تَهَادَاهُ الدَّكَادُكُ وَاعِدٌ^(١١٧)

الدّكّادك : ما علا من الأرض" (١١٨).

وقال في البارع : " القاف والواو والباء والألف في الثلاثي المعتل

قال أبو علي : قال الأصمعي : يقال أقويت في الشعر إقواءً ، إذا خالفت بين إعراب قوافيه. وأنا مقوٍ والشعر مقوٍ.

قال أبو حاتم : ويقال : أقوى الناس وهم مقوون ، على مثال أفعل وهم مفعلون ، إذا قويت إبلهم.

ويقال : أكثرهن مقوٍ وإياك والمضعف ، والمقوي أيضا الضعيف على مُفْعِل.

قال : وأصله أن يكون في قَواءٍ من الأرض على مثال فعال بفتح العين أي قَيٍّ ،

على فَعْل ، وفي القرآن : ﴿ جَعَلْنَاهَا تَذْكِرَةً وَمَتْنًا لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [: (١١٩)].

ومن أوضح أمثلته في تطرقه للنحو من خلال القرآن :

دعيني أصطبِح غربا فأغربُ مع الفتیان إذ صحبوا ثمودا (١٢٠)

قال لي الحسن بن كيسان وقد سألته : لم جزم : فأغرب ؟

فقال : جعله نسقا ، إن شئت : وأراد فلأغرب قال الله عز وجل : ﴿ اتَّبِعُوا

سَبِيلَنَا وَلَا نَحْمِلْ خَطِيئَتَكُمْ ﴾ [:] ، وإن شئت جعله نسقا على اصطبِح وهو

الوجه " (١٢١) .

ومن ذكره للمذكر والمؤنث : " قال أبو علي : قال أبو حاتم : جهنم مؤنثة ، ولها

أسماء أيضا مؤنثة كقولهم سقر ولظى والجحيم : ﴿ مَا سَقَرُ ﴾ (٢٧) لَا

()

()

()

()

تَبَقِيَ وَلَا تَذَرُ ﴿٢٨﴾ الْوَاخِةُ لِلْبَشَرِ ﴿٢٩﴾ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴿٣٠﴾ [: -] وقال: ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَأَطْفَىٰ ﴿٣١﴾
 نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ ﴿٣٢﴾ [: -] وقال: ﴿وَإِذَا الْجَحِيمُ سُعِرَتْ ﴿٣٣﴾ [:
 وقال: ﴿وَبُرَزَتِ الْجَحِيمُ لِمَن يَرَىٰ ﴿٣٤﴾ [: (١٢٣).
 : :

وقفت على مثال يدل على إشارة أبي علي إلى الجانب البلاغي في تفسير القرآن الكريم وهو منقول عن أبي حاتم.

قال أبو علي: "وقال أبو عبيدة: الخوران بضم النون وفتح الخاء المبعر من الشاة وعليه يشتمل حتار الصلب والجميع الخوارين وفيه مجرى العذرة زعم. قال أبو حاتم: مجرى الزبل وإنما العذرة في الحقيقة فناء الدار، فكانوا يبولون فيها فكنّوا عن الزبل بالعذرة كما : ﴿أَوْجَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِّنَ الْغَائِطِ ﴿٣٥﴾ [:] وإنما الغائط بطن المطمئن من الأرض فكنى الله تبارك وتعالى بالغائط عن القذر" (١٢٣).

وقد اشتملت كتب أهل اللغة على جانب من هذا ؛ كما فعل الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، وابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، وابن فارس (ت ٣٩٥هـ)، وابن جني (ت ٣٩٢هـ) (١٢٤).

() :

()

() /

:

أعمل أبو علي السياق القرآني في تناوله لتفسير آية من كتاب الله تعالى حيث يقول: "وقول الله عز وجل: ﴿حَقَّ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾ [] : [يعني من الصبح ^(١٢٥) .

ووقفت على مثال آخر نقله عن الخليل وارتضاه وهو نص في إعمال السياق القرآني: "قال الخليل: القوم الرجال دون النساء في وجهه ألا ترى إلى : ﴿لَا يَسْحَرَفُ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ﴾ [] : [أي رجال من رجال ﴿وَلَا نِسَاءٌ مِّنْ نِّسَاءٍ﴾ ^(١٢٦) ، فذكره للنساء من السياق ظاهر في استدلاله للقوم بالرجال.

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد.

فإن الناظر فيما تقدم من صفحات ليلحظ كثرة ورود آيات القرآن على عناية هذا الإمام واهتمامه بتقوية رأيه بالقرآن ونيل شرف المشاركة في بيان معاني كلمات الكتاب العزيز.

وجميل الباحث الوقوف على أهم معالم هذا البحث والتي تنضح بجهد إمام كأبي علي القالي رحمه الله ؛ فمن أهم نتائج البحث :

()

()

أولاً: كثرة تناوله لآيات القرآن حسب منهج تناوله مما يجعلنا أمام موروث كبير له ويجعل الحاجة ملحة لدراسة هذه الأقوال مع عقد المقارنات بينه وبين شيوخه الذين أكثر عنهم.

ثانياً: يلاحظ على أبي علي أثناء تناوله الآيات كثرة نقله عن من تقدمه وهذا يشكل في تحديد رأيه مقتبساً من رأي غيره، خصوصاً في كتابه البارع حيث يعول على الخليل كثيراً وبالنظر إلى العين نجد التوافق كبيراً جداً.

ثالثاً: يلاحظ حماية أبي علي رحمه الله لجناب القرآن حين منع جواز القلب عند قوله تعالى: " لتنوء بالعصبة " ونوه أنه يجوز في ضرورة الشعر ولا يجوز في القرآن ومع أن الكثيرين من المتقدمين من جيله تعرضوا لهذه الآية فقل أن نجد منهم نصاً بهذا الوضوح لبقاء التركيب القرآني على أصله وعدم تجويز القلب عليه.

رابعاً: قد يرى المطلع على البحث أن مباحث الشاهد الشعري والتفسير اللغوي واللهجات العربية هي مباحث متداخلة وهذا دقيق إلى حد ما ولكن كثرة الموروث عنه في كل جزئية وطبيعة تناوله للقرآن وتميزه كإمام لغوي وتعدد أساليبه في كل جزء من تلك المباحث فرض هذا التقسيم الذي ثبت.

خامساً: وجدنا لأبي علي شخصية تفسيرية بالمأثور من نقل لتفسير القرآن بالسنة وبأقوال الصحابة والتابعين فهي جديرة بالتأمل والدراسة بل إنه ذهب إلى أبعد من ذلك حين نجده يرجع بالقرآن.

سادساً: قد يطنب أبو علي في ذكر تفسير الآية أو الآيات مما يجعل الموضع أو المواضع مورداً للكثير من المباحث التي تبرز بها عنايته وشخصيته.

سابعاً: الجرم الغفير من تفسير أبي علي متعلق بالمفردة القرآنية فيدخل في غريب القرآن كما نراه مستسغفاً لقوله كثيراً بالشعر العربي.

ثامناً: نلاحظ أن أبا علي أثر فيه شيخه أبو عمرو بن العلاء فوقفنا وقفنا عدة مع إمام في القراءات له باعه وعلمه مما جعل تبحره في علم القراءات يترك له كثيراً من الاختيارات حتى في تدعيم معنى لفظة يريد الاستشهاد عليها من القرآن. تاسعاً: غير بعيد من عنايته باللفظة القرآنية وجدنا أبا علي أولى علم الوجوه والنظائر بالقرآن الكريم عناية لافتة وذكر الآيات في الباب الواحد وبين معانيها في مواضع متعددة.

وتجدر الإشارة حين تدرس أقواله بتحكيم وتحرير مقوله أبي حزم الظاهري حين قارن بين الأمالي وكامل المبرد (ت ٢٦٨هـ) حيث قال: "كتاب نواذر أبي علي مبارٍ للكتاب «الكامل» الذي جمعه المبرد، ولئن كان كتاب أبي العباس أكثر نحواً وخبراً فإن كتاب أبي علي أكثر لغة وشعراً". ومن تأمل في موروث الاثنين عرف أن المبرد يقدح عقله في العربية ويستدل له من نفسه قراناً وشعراً، وأما أبو علي فيعتمد نقله ثم يعلق أو يعقب، أو يرسل منقوله إرسال الراضي المقر.

هذا ما عنّ وما انقدح من خلال هذا البحث، وحق أبي علي أطروحة تلم شعث مخزونه الغزير وحسبي الإشارة إلى مثل هذا، والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

[١] الإحاطة في أخبار غرناطة، محمد بن عبد الله بن سعيد السلماني اللوشي الأصل، الغرناطي الأندلسي، أبو عبد الله، الشهير بلسان الدين ابن الخطيب (ت ٧٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ.

- [٢] الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت ٣٤٥هـ)، ترتيب: الأمير علاء الدين علي ابن بلبان الفارسي، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م
- [٣] أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- [٤] أسباب نزول القرآن، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري (ت ٤٦٨هـ)، المحقق: عصام بن عبد المحسن الحميدان، دار الإصلاح - الدمام، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- [٥] أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون، عبد اللطيف بن محمد بن مصطفى المتخلص بلطفي، الشهير بـ «رياض زَادَه» الحنفي (المتوفى: ١٠٧٨هـ)، المحقق: د. محمد التونجي، دار الفكر - دمشق / سورية، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٨م.
- [٦] إصلاح المنطق، ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (المتوفى: ٢٤٤هـ)، المحقق: محمد مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.
- [٧] إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق محمد السيد أحمد عزوز ط عالم الكتب عام ١٤١٧.

- [٨] الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي
الدمشقي (ت ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر -
٢٠٠٢م.
- [٩] الأمالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي (ت ٣٥٦هـ)، دار الجيل،
مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية.
- [١٠] إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف
القفطي (ت ٦٤٦هـ)، المكتبة العنصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- [١١] البارع في اللغة، أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي (ت ٣٥٦هـ)، المحقق:
هاشم الطعان، مكتبة النهضة بغداد، دار الحضارة العربية، بيروت.
- [١٢] البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن
حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، دار
الفكر - بيروت، ١٤٢٠هـ.
- [١٣] البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت
٧٧٤هـ)، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى،
١٤٠٨هـ.
- [١٤] بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس، أحمد بن يحيى بن أحمد بن
عميرة أبو جعفر الضبي (ت ٥٩٩هـ)، دار الكاتب العربي - القاهرة، ١٩٦٧م.
- [١٥] بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال
الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة
العصرية، لبنان - صيدا.

- [١٦] البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- [١٧] البيان والتبيين، عمرو بن بحر بن محبوب الكنانى بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، عام النشر: ١٤٢٣هـ.
- [١٨] تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.
- [١٩] تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، المحقق: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م
- [٢٠] تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، المحقق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- [٢١] التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور (ت ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م.
- [٢٢] تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

- [٢٣] تفسير القرآن العظيم، لإسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أبو الفداء (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- [٢٤] تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، المحقق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ.
- [٢٥] تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ.
- [٢٦] تفسير الماوردي = النكت والعيون، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (ت ٤٥٠هـ)، المحقق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية - بيروت/ لبنان.
- [٢٧] التكملة لكتاب الصلة، ابن الأبار، محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلسني (ت ٦٥٨هـ)، المحقق: عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة - لبنان، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- [٢٨] تهذيب الألفاظ، ابن السكيت يعقوب بن إسحاق، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
- [٢٩] تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

- [٣٠] الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي (ت ٢٥٦هـ)، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- [٣١] جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس، محمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحميدي أبو عبد الله بن أبي نصر (ت ٤٨٨هـ)، الدار المصرية للتأليف والنشر - القاهرة، ١٩٦٦م.
- [٣٢] الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.
- [٣٣] الدر المنثور، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار الفكر - بيروت.
- [٣٤] ديوان أبي داود الإيادي، تحقيق: أنور الصالحي، د.أحمد السامرائي، دار العصماء، سوريا، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.
- [٣٥] ديوان أوس بن حجر / تحقيق: د.محمد يوسف نجم - دار صادر - بيروت - الطبعة الثالثة - ١٩٧٩م.
- [٣٦] ديوان جرير / دار بيروت للطباعة والنشر - ١٩٩١م.
- [٣٧] ديوان زهير بن أبي سلمى / دار بيروت للطباعة والنشر - ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- [٣٨] ذيل الأمالي و النوادر، أبو علي اسماعيل بن القاسم القالي البغدادي، الطبعة الثانية، مطبعة دار الكتب المصرية - ١٣٤٤هـ / ١٩٦٦م.

- [٣٩] روح البيان، إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي (ت ١١٢٧هـ)، المولى أبو الفداء، دار الفكر - بيروت.
- [٤٠] زاد المسير في علم التفسير، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، المحقق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الأولى - ١٤٢٢هـ.
- [٤١] الزاهر في معاني كلمات الناس، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، المحقق: د.حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- [٤٢] سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، دار المعارف، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢ م.
- [٤٣] سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، المؤلف: أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (المتوفى: ٤٨٧هـ)، نسخه وصححه ونقحه وحقق ما فيه واستخرجه من بطون دواوين العلم: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- [٤٤] سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

- [٤٥] السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي (ت ٣٠٣هـ)، المحقق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- [٤٦] السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجَرْدِي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- [٤٧] سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْمَاز الذهبِي (ت ٧٤٨هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- [٤٨] شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكبري الحنبلي أبو الفلاح، (ت ١٠٨٩هـ)، حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- [٤٩] شرح السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت ٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط - محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- [٥٠] شرح ديوان الحماسة (ديوان الحماسة: اختاره أبو تمام حبيب بن أوس ت ٢٣١هـ)، يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي، أبو زكريا (المتوفى: ٥٠٢هـ)، دار القلم - بيروت.

- [٥١] الصاحبى فى فقه اللغة العربىة ومساثلها وسنن العرب فى كلامها، أحمد بن فارس بن زكرياء القزوينى الرازى أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، الناشر: محمد على بيضون، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- [٥٢] صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- [٥٣] الطبقات الكبرى لابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الزهري (المتوفى: ٢٣٠هـ)، المحقق: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.
- [٥٤] الطبقات الكبرى، القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم، أبو عبد الله محمد ابن سعد بن منيع المعروف بابن سعد (ت ٢٣٠هـ)، المحقق: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ.
- [٥٥] طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف، مصر.
- [٥٦] طبقات خليفة بن خياط، أبو عمرو خليفة بن خياط بن خليفة الشيباني العصفري البصري (ت ٢٤٠هـ)، المحقق: د.سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- [٥٧] العبر في خبر من غبر، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، المحقق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية - بيروت.
- [٥٨] عمدة الحفاظ، أحمد بن يوسف السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود.

- [٥٩] غريب القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)،
المحقق: أحمد صقر، الناشر: دار الكتب العلمية، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- [٦٠] الفاخر، المفضل بن سلمة بن عاصم، أبو طالب (المتوفى: نحو ٢٩٠هـ)،
تحقيق: عبد العليم الطحاوي، مراجعة: محمد علي النجار، دار إحياء الكتب
العربية، عيسى البابي الحلبي، الطبعة: الأولى، ١٣٨٠هـ.
- [٦١] القلب والإبدال، ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (المتوفى:
٢٤٤هـ).
- [٦٢] القلب والإبدال، ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (المتوفى:
٢٤٤هـ).
- [٦٣] الكامل في اللغة والأدب، المؤلف: محمد بن يزيد المبرد أبو العباس (ت
٢٥٨هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة،
الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- [٦٤] كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي
البصري (ت ١٧٣هـ)، المحقق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار
ومكتبة الهلال.
- [٦٥] الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن
أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت،
الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ.
- [٦٦] كشف الخفاء ومزيل الإلباس، إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجراحي
العجلوني الدمشقي، أبو الفداء (المتوفى: ١١٦٢هـ)، المكتبة العصرية،

تحقيق: عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هندواوي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

[٦٧] كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (ت ١٦٧هـ)، مكتبة المثنى - بغداد، ١٩٤١م.

[٦٨] الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي أبو إسحاق (ت ٤٢٧هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

[٦٩] لباب النقول في أسباب النزول، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، ضبطه وصححه: الاستاذ أحمد عبد الشافي، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.

[٧٠] اللباب في تهذيب الأنساب، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري عز الدين ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ)، دار صادر - بيروت.

[٧١] لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ)، دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤هـ.

[٧٢] مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (ت ٢٠٩هـ)، المحقق: محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة ١٣٨١هـ.

- [٧٣] المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- [٧٤] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت ٥٤٢هـ)، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
- [٧٥] مختصر تفسير البغوي معالم التنزيل، عبدالله بن محمد بن علي الزيد، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- [٧٦] مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، أبو محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي (ت ٧٦٨هـ)، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- [٧٧] مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، عبد المؤمن بن عبد الحق، ابن شمائل القطيعي البغدادي، الحنبلي، صفّي الدين (ت ٧٣٩هـ)، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- [٧٨] المستدرك على الصحيحين، الحاكم محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- [٧٩] معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي، المحقق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.

- [٨٠] معاني القرآن وإعراجه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ)، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- [٨١] معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت ٢٠٧هـ)، المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، الطبعة: الأولى.
- [٨٢] معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ)، المحقق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- [٨٣] معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.
- [٨٤] معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- [٨٥] المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ)، المحقق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، الطبعة الأولى - ١٤١٢هـ.
- [٨٦] المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

- [٨٧] النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣هـ)، المحقق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى.
- [٨٨] الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، أبو محمد مكّي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت ٤٣٧هـ)، المحقق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، بإشراف أ.د.الشاهد البوشيخي، مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- [٨٩] الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- [٩٠] وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت ٦٨١هـ)، المحقق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت.

}

Abi approach Ali Alqala in interpretation

Fahd bin Ibrahim al-Dali

accepted for publication 14/11/1433H

Abstract. Praise be to Allah and peace and blessings be upon His Prophets and Messengers, our Prophet Muhammad and his family and companions. This research is a contribution aiming to enrich the Islamic library through a Quran presentation by Imam Abu Ali El-qali, an arab scholar who dictated a large and excellent miscellany which contained an immense quantity of curious information explaining verses of the Quran in many aspects.

i wrote a short presentation to his translation, then i spoke about his explanatory character, and i made these two subjects under one chapter of his personality (god may mercy him) , in the second chapter i simplified the words of Abu ali alkali's methods to deal with quranic verses whether relates to quira'at and linguistic meanings ,arabic accents and other Or what it relates from the style of the Koran general meanings and what it relates of isotope science , the reasons of the quran came down , grammar , poetry and its abuadance and how he came a well known scientist who maintains the middle east sciences where he has schooled in Bagdad ,then he publish east sciences in Al Andalusia where he's received as an esteemed and trusted scientist.

Then i ended my research by by mentioning the most important recommendations and conclusions through research Conclusion , then i've stopped on whats good to be noted of this research feature and the recommendation derived from it god knows best

Praise be to Allah who the good works done by his grace

Guidelines for Authors

a) Conditions:

1. The paper must be innovative, scientific, well typed and in good style.
2. The paper must not be previously published, or sent to another press.
3. All received papers are to be refereed.

b) Instructions:

1. The author must provide a request to publish his paper.
2. The author must provide five hardcopies of his paper (the original plus four copies) in Arabic. The paper must be typed using Microsoft Word on an IBM compatible PC. The paper must be printed on single faced A4 papers, leaving 3 cm for each margin. The pages of the paper should be sequentially numbered, along with numbering figures and tables (if available). The author must also provide an electronic copy of his paper. In addition, the author must provide an Arabic and an English abstract for his paper, each of which not exceeding 200 words.
3. The font type used for typing is Traditional Arabic, with the size of 20 pt for headings, 18 pt for the main text and 14 pt for footnotes.
4. The paper must not exceed 60 pages.
5. The paper must include the title of the paper, the author's name, his address, his title and his affiliation.
6. Book references are to be cited in one of the two following ways:
 - a. The reference is cited in the main text, where the author mentions the abbreviation, followed by the part and page number, then the Hadith number.
Example: Narrated by Al-Bukhari in the Correct (1/88H 166) or Al-Nawawi Said in the Collection 8/29: "..."
 - b. The reference is cited in a footnote.
Example: Ibn Qudama Said "..."⁽¹⁾
7. Paper references are to be cited in a footnote, where the author mentions the title of the paper and the title of the journal.
Example: The author mentioned in his Paper that he didn't Stop at any one Saying this "..."⁽²⁾
8. Footnotes must be mentioned in their respective pages.
9. In the reference list, the book citations should start with author's full name, followed by the title of his work/book, his year of death, the publisher and year of publication. The same with journal citations, in which they should start with the title of the paper, its author, the title of the journal and its volume.
10. When mentioning names of Arab or Islamic scholars, the year of death should be mentioned in Hijri (lunar) year if the scholar is deceased. As for foreign names, the names should be written in Arabic, followed by the name in English/Latin letters between brackets. The name should be fully written when first mentioned in the paper.
11. The paper will be returned to the author, whether or not the paper is published.
12. The author will be given two copies of the journal, along with 20 copies of his paper free of charge. Any more copies will be charged according to the Editorial Board.
13. The author must follow the corrections of the referees. In addition, the author must provide a justification for not following a certain correction by the referees.
14. The papers published reflect the opinions of their authors.

Correspondence

All correspondence and manuscripts are to be sent/delivered to: the Editor-in-Chief:

- Scientific Journal of Qassim University (Sharia Sciences)
- P.O. Box 6600, Buraydah 51452, Buraydah Kingdom of Saudi Arabia
- Tel.: 06-3220330, Ext.: 2125
- Fax and Direct Line: 06-3220358
- E-mail: qu.mgllah@gmail.com

(1) Al-Maghni 6/322.

(2) Collaborative Insurance – Journal of Sharia Colleg – University of Um Al-Qura, Vol. 0, No. 0.



**In The Name of ALLAH,
Most Gracious, Most Merciful**

Journal of Islamic Sciences

Qassim University, Vol. 6, No. 1, PP 1-533 for Ar. (Muharram 1434H /November 2012)



Volume (6) – NO.(1)

Journal of ISLAMIC SCIENCES

Rajab 1433H – May 2012

Scientific Publications & translation

EDITORIAL BOARD

Editor-in-Chief

Prof. Saleh M. Al-Sultan

Professor, Department of Fiqh, Sharia College, Qassim University

Member Editors

Prof. Saleh M. Al-Hasan

Professor, Department of Fiqh, College of Sharia and Islamic Studies, Qassim University

Prof. Saleh S. Al-yousef

Professor, Department of Osol Fiqh, College of Sharia and Islamic Studies, Qassim University

Prof. Saud H. Al-Saqri

Professor, Department of Aqidah (Religion), College of Sharia and Islamic Studies, Qassim University

Prof. Sulaiman A. Al-Sulaiman

Professor, Department of Quran Sciences, Sharia College, Qassim University

Dr. Ibrahim A. Al-Lahim

Associate Professor, Department of Sunnah, College of Sharia and Islamic Studies, Qassim University

Deposif: 1429/2028

Contents

Page

Charity as proof of having faith (English Abstract) Walid bin Mohammed bin Abdullah Al-Ali	51
Mutazilta` s View on Atheism: Methodological Approach Summary of Thesis (English Abstract) Dr. suleman abdulaziz alrobei	109
Rule of laser hair removal Doctrinal study compared (English Abstract) Dr. Adel Mubarak Almtirat	154
Talk-giving itself Novel and familiar way Bukhari ejected him (English Abstract) Dr. Iman Ali al-Ghani	246
Narrators who injure Abu Dawood and drove them in Sunan without showing weakness (English Abstract) Dr. Mohammed Odeh Ahmad Houri	327
"Ibadhi Approach in the Exegesis of the Holy Qur'an"(English Abstract) Dr. Nasser Mohammad Al-Sayegh	395
Zakat (English Abstract) Dr. Ahmed Abdullah Muhammed Alyousuf	470
Abi approach Ali Alqala in interpretation (English Abstract) Fahd bin Ibrahim al-Dali	533

